

مكتبة فلسطين

موسوعة القضية الفلسطينية



ملف
وثائق وأوراق
القضية الفلسطينية

الجزء الثاني

ملف
وثائق وأوراق
القضية الفلسطينية

الجزء الثاني

١٣٣

منشور التشكيلات الإدارية

المادة ١١ من مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ *

(١ يونية سنة ١٩٢٤)

اسم المنشور :

المادة ١ - يطلق على هذا المنشور ، اسم منشور التشكيلات الإدارية .
ألوية فلسطين وأقصيتها :

المادة ٢ - تقسم فلسطين للمقاصد الإدارية إلى الألوية والأقضية
التالية :

(أ) لواء القدس : ويشمل أقضية بيت لحم والخليل والقدس وأريحا ورام الله.
وتكون قاعدة اللواء القدس .

(ب) اللواء الشمالى : ويشمل أقضية عكا ويسان وجنين ونابلس والناصرة
وصفد وطبريا وطولكرم . وتكون قاعدة اللواء حيفا .

(ح) اللواء الجنوبي : ويشمل أقضية بئر السبع وغزة ويافا والرملة . وتكون قاعدة
اللواء يافا .

كتاب الوثائق الرئيسية في القضية الفلسطينية ، إصدار جامعة الدول العربية ص ١٤٠

حدود الأفضية ما عدا قضاء بئر السبع :

المادة ٣ - إن القرى والأراضي التابعة لها، ومناطق العشائر المشمولة في كل قضاء عدا قضاء بئر السبع ، قد ذكرت في الدليل الملحق بهذا المنشور .

حدود قضاء بئر السبع :

المادة ٤ - يشمل قضاء بئر السبع المنطقة الداخلة في حدود فلسطين والواقعة جنوبي الخليل وجنوبي شرقى قضاء غزة .

الدليل

(المادة ٣)

(١) لواء القدس

(١) قضاء بيت لحم

المنشوران المؤرخان في ١٩٢٧/٦/٢٢ و ١٩٢٩/٥/٢٤

العبدية	بيت جالا	علا
الرشايدة	بيت ساحور	أرطاس
السواحرة	بيت لحم	بيت فجار
التعامرة	عين جدى	بيت أمر
صريف	مغدل عبدر	قاغور
وادي فوكين	نحالين	حوسان
	الخضر	خرمة عليا

(٢) قضاء الخليل

(١) القرى

المنشوران المؤرخان في ١٤/٨/١٩٢٥ و ٢٣/٦/١٩٢٧

عجور	دير نحاس	الريحية
بنى نعيم	زكرين	سعين
برقسيا	دورا	السموع
بيت جبرين	حلمحول	الشيوخ
بيت كاحل	أدنا	نفوح
بيت نثيف	الجبعة	ترقومية
بيت أولى	خاراس	تل الصافي
بيت أمر	كدنا	بطة
الظاهرية	نويا	زيتا
الدوامية	القببية	
	رعنا	

(٢) قبائل قضاء الخليل

عرب الجهاين والسلامات
عرب الكعانية
عرب الصرامة

(٣) قضاء أريحا

دير حجللا	أريحا	وادي العوجا
الديوك	نعيمة	وادي القلظ

(٤) قضاء القدس

المنشوران المؤرخان في ١٤/٥/١٩٢٩ و ١٩/١٠/١٩٣٢

أبو ديس	بدو	الرام
عناتا	بيرنبالا	اليعسوية
عقور	دير أيوب	الطور
عرتوف	دير عامر	غبيت شاؤول
عطروت	دير الشيخ	حزما
بتير	دير نحلة	عمواس
بيت وغان	دير سلام	أشوع
بيت دقو	دير يامين	عسلين
بيت هكرم	الذلب	جبع
بيت حنينا	عين كارم	الحديرة
بيت أجزا	العيزرية	كفر عقب
بيت أكسا	الحبيب	كسلة
بيت عنان	الحورة	خربة اللوز
بيت محسير	القبو	خربة العمور

بيت نقوبا	القسطل	لفنا
بيت صفا	القيبية	مقور حاييم
بيت شنا	المالحة	موصا
بيت سوريك	الولجة	مخماس
بيت نول	النبي صمويل	نتاف
النبي يعقوب	رامت راحيل	شرفات
قلندية	رأس أبو عمار	شعفاط
قالونيا	سليبيت	سلوان
قرية العنب	صرعة	صوريا
قطنة	ساريس	صورياهر
مونثيفيوري	صطاف	يالو
رافات		

(٥) قضاء رام الله

المنشور المؤرخ في ١١/١١/١٩٢٤

عابود	دير السودان	كفر عين
أبو قش	دير غسانة	كفر أشوع (أم صفاة)
أبو شخيلم	دير أبزيح	كفر مالك
عجول	دير جرير	كفر ناتا
عرورة	دير نظام	كفر نعمة
عطارة	دورا القرع	كفرونوت

خربة الجردة	عين عربك	بيتلو
خربة المصباح	عين قينا	بيتين
كوبر	عين سينيا	بيت لقيا
مزارع النوباني	عين يروود	بيت ريمما
قراوة بنى زيد	البيرة	بيت سيرا
رام الله	الجانية	بيتونيا
المزرعة الشرقية (مزرعة بنى مرة) رمون	النبي صالح	بيت عور الفوقا
رأس بكركر	الطيبة	بيت عور التحتا
صفا	عبوين	بير زيت
سلواد	جمالة	برهام
سنجل	حيبييا	برقة
سردة	جفنا	دير أبو مشعل
ترمس عيبا	جاجةلية	دير عمار
يروود		دير دبوان

(ب) اللواء الشمالى

(١) قضاء عكا

المنشور المؤرخ في ١٥/٩/١٩٣٣

كفر سيف	الجديدة	أبو سنان
كسرا	المكر	عمقا

كويكات	المنوات	عرب العرامشة
	المنوات	عرب الفوازنة
مجد الكروم	الزرعة	عرب الحجيرات
معار	المنشية	
معليا	التل	عرب الرمل
مشيفة	الرامة	عرب السمنية
نحف	الرويس	عرب السواعد
النهر	الشيخ داود	عرب السويطات
سجور	السميرية	عرابة
سخنين	الزيب	بيت جن
شعب	فسوطه	دير الأسد
الشيخ داود دنون	حانوتا - عين حور	دير المقاصي
سحماتا	الحميمة	دير حنا
تمرة	أفرث	الدامون
تريخا	جليل	عين الأسد
ترشيحا	جت	عين الست
أم الفرج	جولس	البصة
يانوح	الكابري	البعنة
	كابول	
يركا	كفر عنان	البقيعه
	كفر سميع	الغابسية

(٢) قضاء بيسان

(١) القرى

الإعلان المؤرخ في ١٩٢٧/٣/٢

دنة	بيسان	أشرفية عبد الهادي
عين حروود	بيت ألفا	أشرفية كزما
سيرين	جيفا	البيرة
تل الشوك	جبول	الحميلية
تل يوسف	كفرة	المرصص
وادي البيرة	كفر مصر	السامرية
بيلى	كوكب	الطيبة
زبعة	كفر يحزقيل	الطيرة
	قومية	فرونة
	شطة	جيش

(٢) القبائل والبطون

(١) القبائل

عرب البشانة	عرب الغزاوية	عرب الصقر
	(ب) البطون	
عرب أبو حاشية	عرب الحمرا	عرب الزراع
عرب العارامشة	عرب التنيز	عرب حوافطة العمري

عرب العريضة	عرب المشية	عرب حوافزة البكار
عرب القادعين	عرب الشميات	عرب ميل الخزل
عرب الفاتور	عرب الصفا	عرب تعينه
عرب الحكمة	عرب الساخنة	عرب أم عجرة

(٣) قضاء حيفا

(١) القرى

المنشوران المؤرخان في ١٤/٥/١٩٢٩ و ١٩/١٠/١٩٣٢

أبو شوشه	عرب التركمان	بيت شعاريم*
أحوزات السيرهر برت صمويل	عتليت	بنيامينا
عارة	بلد الشيخ	الكرمل
عرعرة	بيت شلومو	دالية الكرمل
	بيت لحم	دالية الروحا
ويمون	غن شموئيل	ماير شفيا
عين غزال	حفص به	مشبك باجور ^(١)
عين حوض	حوش الهوشة	مشارعاق ^(٢)
الدار البيضاء	أعبلين	نخليل
بركة	أجزم	نهر دوف

* اسمها السابق كيغوتسات يوغوس لافيم .

(١) اسمها السابق موشاف لهوا .

(٢) اسمها السابق كيغوتسات أبو شوشة .

البطينات	عسفا	بردس حنا
الفريديس	جبع	قنبر
الغابة الفوقا	جرق	قبرة وقامون
الغابة التحتا	جيذا	قيسارية
الريحانية	كبارة	قம்பازة
الكفرين	كفر لام	صبارين
الخصيرة	كفر قارى	شفا عمرو
المجلد	كركور	شخونات يرانديس
المراح	كفر حاسيليم *	شومريا (مستعمرة يرانديس)
المزار	كفر يهوشع	أم العلق
المنسى	خربة السركن	أم العمد
الزرغانية (العربية)	خربة الشلالح	أم الدغوف
الزرغانية (اليهودية)	خربة لد	أم الشوف
الشيخ بريك	خربة الشيخ حسن	أم الزينات
الشونة	خبيزة	وادی عارة
الصرفند	كفرتا (يهودية)	ياثى نوف
السوامير	كفرتا	ياجور
السنديانة	طبعون	زخرون ابراهام
الطنطور	مانور	زخرون يعقوب
الطيرة		

(٢) القبائل

عرب الغوارنة	عرب النمايرة	عرب برة قيسارية
عرب الحلف	عرب الفقرا	عرب البلالنة

(٣) قضاء حيفا

عرب الزبيدات	عرب النقيعات	عرب الحجيرات
	عرب الرمل	عرب الجننادى
	عرب السويطات	عرب المكارنة

(٤) قضاء جنين

مشرفة	الرامة	عين المنسى
مصمص	الزبايلة	عجة
نورس	فحمة	عائين
قباطية	الفنلقومية	عنزة
قفين	فقوعة	عراية
رايا	فراسين	عرقه
رمانة	جبع	عراة
سلافنا	جلمة	عربونة
صندلة	جلبمون	برطمة
سانور	جلقمون	بيت قاد

سيلة الظهر	جربا	برقين
سيلة الحارثية	جلدية	دير أبو ضعيف
صير	كفر دان	دير غزالة
سيريس	كفر قود	البلرد
تعنك	كفر راعي	الكفير
أم الفحم	خربة تلفيت	اللجون
أم التوت	كفيرات	المزار
يعبد	ميتلون	المغير
زاوية	مركة	اليامون
زبدة	مسلية	النزلة الغربية
زرعين	معاوية	النزلة الوسطى
زبوبا	مقبيلة	النزلة الشرقية

(٥) قضاء نابلس

(١) القرى

مجدل بني فاضل	المغير	عمورية
مردة	الناقورة	عقابا
مسحة	الساوية	عقربة
نصف جيل	فرعة	عصيرة القبليّة
قيلان	فرخة	عصيرة الشماليّة
قراوة	حدامة	عسر

عورتا	حجة	قربوت
عزموط	حارس	قبرة
بلاطة	حوارة	قوصين
باقة	أمايتين	قصرة
بيته	عراق بورين	وافات
بيت دجن	اسكاكا	رفيدا
بيت فوريك	جالود	روجب
بيت إيبا	جماعين	سبسطية
بيت أمرين	جنيسينا	سلفيت
بيت وزن	جينسافوظ	سالم
بديا	جيت	سنيرة
بزارية	جنيد	صرة
بورين	جوريش	سرطة
برقة	كفر الديك	تلفيت
برقين	كفر حارس	طلوزة
دير بلوط	كفر لاقف	طمون
دير الحطب	كفر قدوم	تياسير
دير استيا	كفر قليل	تل
دير شرف	كفر قاسم	طوباس
دوما	كفر ثلث	أودلة
عينابوس	خرية قيس	عوريف

أوصرين	اللبن الشرقية	الفندق
زاوية	يتا	يانون
زيتا	زواتا	ياصيد
		ياسوف

(٢) الحرب

قراوة الفوقا	جياريس	عقربانية
قراوة التحتا	جبعث	عاطوف
سارة	كمونة	يردالا
سلحب	قشلة	برج الفارعة
سليتا	كفر عطية	فروة
تل مسكة	كفر باره	فصائل
أم هريرة	كفر بيتا	فروش
وادي البادان	كفر قوس	حمام المالح
	خريش	الحمرا

(٦) قضاء الناصرة

(١) القرى

المنشوران المؤرخان في ١٤/٥/١٩٢٩ و ١٩/١٠/١٩٣٢

أخنيفس	هشارون	عفولة
مخني إسرائيل	اكسال	يلغوريا

معلول	عيلوط	مزرعة بلفوريا
مشهد	انلور	بعينه
مرحافيا	كفر كتا	دبورية
جماعة مرحافيا	كفر مندا	الدهى
مزرع	كوكب	عين ماهر
نهلال	كفر باروخ	الحليل
		الريثة
ناعورة	كفر جلعون	جنجار
نين	كفر هاحوريش	غبات
طرعان	صفورية	قبصت غبات
عزيز	سولم	قبصت ساريد
ورقاني	تمرة	كفوتسات سارونا
يافا	تل عداشيم	رمانة

(٢) القبائل

عرب الصبيح	عرب الحواميس	عرب الغزالين
	عرب المزاريب	عرب الهيب
	عرب السيارجة	عرب الحجيرات

(٧) قضاء صفد

المنشوران المؤرخان في ١١/١١/١٩٢٤ و ٩/٩/١٩٣٣

أبل القمح	عرب الزغرية	دريجات ×
أبلت هسحر	عرب الزيد	الدريشية ×
عكبرة	عرب كراد الحيط	عين التينة ×
علما	بانياس ×	عين الزيتون
علمانية	برقيات لوطيان ×	عين فت ×
علمين	يسمون	عين ميمون ×
عموقة	بيريا	عين زيتيم
عرب الحملون	بليدا	عيطرون
عرب الجسر	بطيحا	العابسية
عرب المواسي	دفنا	البوزية
عرب القديرية	الظاهرية	الحقاب
عرب النيمرات	دلاثة	الحسينية
عرب الشمالنة	دردارة	الحالصة
عرب الصويلات	دوارة	المالكية
عرب السيد	ديشوم	المنصورة
المتنخرة	جش	قلس ×
المزيرة ×	جراية ×	قديتا
العقبية	كفر برعم	قبطية

ملاحظة : إن القرى المشار إليها بعلامة × يشطرها الحد الفاصل بين فلسطين وسوريا .

ريحانية	كفر جلعلى	النبي هود
روش بنا	خان الدرير	النبي يوشع
سيلان	خربة البادية ×	الناعمة
صفصاف	خربة المنارة ×	الرفيد ×
صلحة ×	خربة السمان ×	الرأس الأحمر
سموعى	خصاص	الشوينة
معسع ×	خيام الوليد	الصالحية
شباطية	لزازة	السنيرية
شوكة ×	مداحل	الزاوية
الصويلات	محنائم	الزوق الفوقاني
تل العزيرات ×	مجاويز	الزوق التحتاني
	ملاحة	فاره
تل حى	مارون الراس	
طوبى	مارون	فراضية
عديسة	ميس الجبل ×	غرابة
طليل	ميرون	فرعم
وادي الطواحين	مطعله	هونين
وقاص	مشار هلياردن	حرفيش
واسية	مغر الخيط	جاحولا
بارون ×	مغر شبانه ×	جالاينا ×
يسود همعلة	قبة	جاعونة

(٨) قضاء طبريا

(١) القرى

المنشوران المؤرخان في ١٤/٥/١٩٢٩ و ١٩/١٠/١٩٣٢

عيلبون	بنانيا	دغنية (أ)
بيت غن	دلهامية	سمخ
المغطر	مجدل	سمرة
الشجرة	منصورة	سارونة
الطابغة	مسحة	دغنية (ب)
حلدثا	منحمية	شعاره
حطين	تلحوم	مغدل
كفر كما	مصبة	العبدية
كفر سبت	جبل كنز	عولم
كفر تابور	ناصر الدين	أم جونة
كفر عون	عمرين	
كنز	نقيب	يئيشيل
لويبة	بورية	ياقوق
معلبر	مسجرة	

(ب) القبائل

المنشور المؤرخ في ١١/١١/١٩٢٤

عرب الحرانبة عرب السمكة عرب وهيب

عرب المنارة	عرب السميرى	مرجونة
عرب المواسى	عرب التلاوية	صدور

(٩) قضاء طولكرم

المنشوران المؤرخان في ٤ / ٥ / ١٩٢٩ و ١٩ / ١٠ / ١٩٣٢

عنبتا	العطارة	علاز
عتبل	الراس	ارتاح
عزون	الطيبة	جيوس
بلعة	الطيرة	جلجولية
باقة الغربية	فلامه	جت
باقة الشرقية	فردرسيا	كفر عبوش
بيت ليد	فرعون	كفر اللبد
دناية	غن حاييم	كفر جمال
دير الغصون	حبله	كفر رمان
كفر سابا	نزلة أبو انار	شويكة
كفر سيب	نزلة عيسى	تبصر
كفر صور	قلنسوة	طولكرم
كفر زياد	قلقيلية	أم خالد
خربة بيت ليد	قاقون	وادي الحوارث
كور	رامين	زلفة
منشية	سفارين	زيتا

صيدا
شوقا

مسكة
ناثانيا

(ج) اللواء الجنوبي
(١) قضاء غزة

المنشور المؤرخ في ١٦/٨/١٩٣٢

اسدود	دير البلح	عيسان
جبالية	دير سنيد	بربرة
جلدية	دمرة	برقة
جولس	الفالوجة	بطاني غربي
الجورة	البحية	بطاني شرقي
كرتيا	المجدل	بشير طوية
نحان يونس	حمامة	بيت عفة
نحصاص	حطة	بيت دراس
كوفخة	هربيا	بيت حانون
كوكبة	هوج	بيت جرجا
المسمية الكبيرة	حليقات	بيت لاهية
المسمية الصغيرة	عبدس	بيت طما
المخرقة	جسير	بني سيلة
نجد	عراق المنشية	بعلين
نزلة	عراق سويدان	برير

نعليا	السوافير الغربية	صميل
قسطينة	السوافير الشمالية	قل الترمس
وفح	السوافير الشرقية	باسور
سمسم	سكريد العرب	

(٢) قضاء يافا

المتشوران المؤرخان في ١٤/٥/١٩٢٩ و ١٠/١٠/١٩٣٢

فجة	رعنا	عرب أو كشك
غت رمون	راماتيم	عرب الجماسين الغربية
عرب الجماسين الشرقية	هرتسليه	رامت غن
عرب الجرامنة	اجليل	رامت هاشارون
عرب القرعان	جربشة	رتية
عرب السوالمه	كفر غنيم	السافرية
بيت ويغان	كفر سابا	سلمة
بيت دجن	الخيرية	ساقية
بيار عدس	كفر عانة	سارونة
بنى براق	مغدليل	الشيخ مونس
عين غنيم	محنة يهودا	شخونيت بوروخوب
عين حى	مكيفا اسرائيل	تبصر
الفروخية	نحلة غنيم	ولهما
الحرم	نحلة اسحاق	يهودية

(٣) قضاء الرملة

المنشورات المؤرخة في ١٤/٨/١٩٢٥ و ١٤/٥/١٩٢٩

و ١٦/٨/١٩٣٢ و ١٩/١٠/١٩٣٢

أبر الفضل	عافر	بشيت
أبر شوشة	عرب السوطرية	بئر يعقوب
عجنجول	برفيليا	بيت فار
بيت حنان	المدية	مغار
بيت عطاء	الحيزن	نحلة يهودا
بيت جمال	الزريعة	نس صيونا (مع وادي حنين)
بيت حيز	النبي روين	نعانة
بيت كوا	التينة	نعلين
بيت نبالا	الطيرة	قطرة إسلام
بيت نوبا	غديرا	قزاة
بيت سوسين	غزر	قبصت شار
بني حارس خريتا	حلدة	قيبا
بن شمن	أدنية	القباب
بلعين	اجسنا	القيبة
بير أماعين	جرش	قولة

رافات	أم كلثمة	بئر سالم
رتنيس	عناية	بدرس
رشون لصيون	جمزو	الظاهرية
رحوبوت	جليا	برج
سجد	جنداس	دانيال
صرفند العمار	كفر أهرون	دبرابان
صرفند الخراب	كفر أوريا	دير أبو سلامة
شحمة	كفر يريا	دير الهوى
شخونات برنز	الكنيسة	دير محسن
شخونات ممورك	خروبة	دير قديس
شبتين	خربة زكريا	دير طريف
شلتا	خلدة	عين شمس
شقبا	لطرون	البرية
صيدون	لبن	البرج
سفلة	اللذ	البويرى
بينة	مجدل باها	الحديثة
زرنوقة	مذكرات باطيا (عقرون)	الخيمة
زكرين	مغلس	المنصورة

١٣٤

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على بيع أراضى قضاء
الناصرة الصهيونيين وموقف الحكومة من حقوق المزارعين
العرب فيها*
١٩٢٤/٨/٢٥

فخامة المندوب السامي

تلقى عرب فلسطين، على اختلاف مللهم وطبقاتهم، خبر بيع بعض من آل سرسق للصهيونيين أراضى قرى العفولة وخنيفس وجياتا وشطه وسولم التابعة لقضاء الناصرة بالاستفطاع والدهشة. ليس لأن البائع والمشتري تساويا في التهميم عليها، بل لأن هناك فرقة ثالثة لها حقوق أساسية في تلك الأراضى لم يؤبه لها ونفوس ساذجة سيفضى بهذا البيع عليها بدون رحمة ولا شفقة.

إذا نظرنا إلى هذه القضية، من جميع وجوهها القانونية والاجتماعية والسياسية، لوجدنا أن الحكومة يتحتم عليها أن تقف في وجه هذه البيوع، التي أقل ما يقال فيها إنها اختلاس للحقوق، التي ربما انقرضت من جرائها بعد أن تشوش الحالة وتخلق جواً عكراً في زمن تحتاج البلاد فيه إلى العمل بسكون للأسباب التالية :

* فلسطين - يافا - ١٩٢٤/٩/٩ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

١ - إن هذه القرى، بمساكنها، كانت ولا تزال، تحت تصرف سكانها الحاليين أجيالا عديدة .

٢ - إن قانون الأراضى، المعمول به اليوم، يصرح بأن المتصرفين بالأراضى زمنًا طويلا تعطى لهم سندات طابو بحق القرار ولا تنتزع ملكية الأراضى من أيديهم .

٣ - إن الحالات غير المرضية، والمؤثرات المتعددة التى علمتها الحكومة والتى حملت كثيراً من أصحاب الأملاك على تسليم أراضيهم بسهولة إلى السلطان عبد الحميد لقاء ما كانوا يؤدونه إليه من خمس المحصول، هى نفسها التى دفعت أصحاب هذه القرى لتسجيل أراضيهم على بعض آل سرسق، راجين أنها ستبقى فى تصرفهم مقابل ما يسلمون لهم من خمس المحصول . وقد درست الحكومة هذه الحالات وحكمت بعدها بتسليم كثير من تلك الأراضى إلى أصحابها الأصليين، وزراعتها الحاليين، بموجب اتفاق عقده معهم، كما حصل فى أراضى بيسان والقارعة . فإذا كانت الحكومة أصدرت هذا الحكم على نفسها حفظاً لحقوق المزارعين، الذين هم أصحاب الأراضى التى يدعى ملكيتها بعض الذرياء بسبب نفوذهم فى الأزمان الحالية أزمان.. الاستبداد الحميدى. فيجب أن نقف الآن أمام هذه البيوع، الماثلة لتلك فى جميع وجوهها .

٤ - إن هذه البيوع سوف تؤول إلى إخراج مئات من العائلات الآمنة من أراضيها فى زمن لا يمكنهم من الاسترزاق فى غيرها . ولو خرج هؤلاء هائمين على وجوههم من أراضيهم، فقد يحصل فى البلاد - من جراء ذلك - تشريش يعود على عموم السكان والحكومة معاً بأضرار فاحشة .

٥ - إن الغاية الأساسية التى تقوم من أجلها الحكومات وهى، حفظ النظام وصيانة حقوق السكان من الحيثان الإنسانية، وإجراء العدالة بين الجميع تختل من مثل هذه المعاملة، التى تقضى على حقوق مئات من البسطاء بالضيق، وعلى حياتهم

بالتعاسة ، وعلى من حوكم بالتشويش .

لهذا، فقد قررت اللجنة التنفيذية - في جلستها المنعقدة في ٢٥ آب (أغسطس) سنة ١٩٢٤ - أن تلفت أنظاركم إلى هذه الحادثة، وتطلب باسم الأمة التي تمثلها توقيف هذه المبايعة ودرس هذه القضية درساً مدققاً، وصيانة حقوق سكان تلك القرى ومزارعيها من جميع وجوهها .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

١٣٥

رد اللجنة التنفيذية على ملاحظات المندوب السامي
حول مذكرة اللجنة المرفوعة إلى لجنة الانتدابات
التابعة لعصبة الأمم في جنيف *

١٩٢٤/١٠/٢٨

فخامة المندوب السامي

رداً على كتابكم ، المؤرخ في ٢١ الجاري ، عهد إلى أن أعرض مايلي :
إن من دواعي الأسف الشديد ، عدم تمكن فخامتكم من نشر التقرير المقدم من
قبلكم إلى لجنة الانتدابات في «عصبة الأمم» بصفتكم المندوب السامي في فلسطين .
وإن هذا التكم ربما فسر من قبل سكان البلاد بأن التقرير المطلوب نشره يحتوي على
بعض نقاط لا تتفق مع الحقائق أو مع مصلحة البلاد . وذلك بقطع النظر عن الاعتقاد
السائد بأن هذا التكم لا يتفق مع أعظم المبادئ السياسية المعمول بها في هذا العصر ،
والمقررة من قبل «عصبة الأمم» وجميع المعاهدات السياسية الأخرى وهي : إبعاد
المعاملات السياسية عن التكم والتستر .

ويعتقد أيضاً بأن مناقضتكم لثلاث عشرة نقطة - من النقاط التي احتوى عليها
التقرير المقدم بوساطتكم إلى لجنة الانتدابات من قبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر
العربي الفلسطيني السادس في حين أنكم تحجمون عن نشر تقريركم - لا تتفق مع مبدأ

الإنصاف العالى الذى تتحلى به الصفات الإنجليزية . إن المناقصات المذكورة قد درست درساً عميقاً، فوجد أن كل واحدة منها إما مغلوطة وإما منظور إليها من جهة واحدة وإما مخالفة للحقيقة الناصعة . كما سأبين فيما يلى باختصار :

١ - إن قول فخامتكم: إن المجلس الشرعى الإسلامى لم يتألف بعد مطالبة المسلمين من أهل فلسطين بذلك، بل كان تأليفه من دافع الحكومة الذاتى، هو قول مغلوط فالحقيقة التى لامراء فيها، أن جميع الصحف العربية فى فلسطين قد نشرت مقالات طويلة ممتعة منذ سنة ١٩١٩، مظهرة رغبة الأهلى الشديدة فى تأليف مجلس كهذا . ولاريب أن فخامتكم تتذكرون جيداً، أنه عند زيارتكم نابلس للمرة الأولى رفعت تلك البلدة الإسلامية باسم مسلمى فلسطين، إلى فخامتكم هذا الطلب كأول مطلب للأمة، يقتضى قبوله حالاً. ثم إن المؤتمر العربى الفلسطينى الثالث، المنعقد فى حيفا فى ديسمبر سنة ١٩٢٠، قد تذاكر بشدة فى هذا الموضوع وجعله من أهم الأمور التى ترك الاشتغال بها للجنة التنفيذية .

٢ - إن فخامتكم تخالفون اللجنة التنفيذية فى قولها: إن قانون منع التصدير قد سن لأجل إسقاط أسعار الأراضي وإكثار بائعيها . ولكن لو حكمتنا عل هذا القانون، مستنديين على النتائج القريبة والبعيدة التى تولدت منه، وجدنا سبباً له غير ذلك، إن سعر القمح كان - قبل تطبيق هذا القانون - يتراوح من ٩٥ إلى ١٢٠ قرشاً مصرياً للطن - يختلف باختلاف المواسم التى كانت تباع فيها - ولكنه سقط بعد تطبيق هذا القانون إلى ٢٥ - ٣٢ للطن ، وبقي على هذا الحال إلى هذه السنة إذ ارتفع من ٣٥ إلى ٥٠ بسبب قلة المحصول منه فى الأسواق العالمية . ومنذ ما سقطت الأسعار إلى هذا الحد، كان سعر العمل عالياً جداً ولم يتأثر بذلك السقوط . فلذا كانت خسارة المزارعين فى السنة التى تلتها كبيرة جداً . وعليه، فقد انخفضت أسعار الأراضي . وإن جودة موسم ذلك العام

لم تكن لتظهر أنه كان يخشى من نقص في هذا المحصول كما تقولون .
 ٣ - إن فخامتكم ، تذكرون أن تطبيق القانون التركي للأراضي المحولة قد اضطرب
 الكثيرين إلى بيع أراضيهم ، يلاحظ هنا أن الذين يبيعون أراضيهم لا يذكرون
 أسباب البيع للحكومة ، ولذلك ليس من السهل أن تنفي هذه الحقيقة بقول عمومي
 لا يستند إلى تحقيق دقيق. وفي الحقيقة ، يمكن سرد حوادث معينة كثيرة تؤيد قول
 اللجنة ، منها أن قطعة أرض كبيرة جداً تباع اليوم من قبل أحد معارف اللجنة لا لسبب
 سوى خشية تطبيق هذا القانون .

٤ - إن فخامتكم ، تقولون في مناقضة اللجنة : إنه في القسم الأخير من سنة ١٩٢٣
 لم يدخل إلى فلسطين سوى مائة من العمال اليهود ، وإن العدد الصغير ، من غير
 هؤلاء من المهاجرين ، كانوا من صنف الذين يتسبون إلى عائلات تقطن في فلسطين ،
 أو من الذين لديهم من الوسائط المستقلة التي تمكنهم من العيش في البلاد بدون
 أن يكونوا عائلة على غيرهم. ولكن من الحقائق الظاهرة ، أنه في تلك السنة دخل بصورة
 غير مشروعة إلى فلسطين من الحدود السورية عدد كبير من مهاجري اليهود .
 ثم إن حوادث الانتحار أو الشروع في الانتحار ، التي وقعت بين مهاجري اليهود
 المنسبين إلى الصنف الثاني للذكور آنفاً ، مع تصريح هؤلاء بأن إقدامهم على هذا العمل
 كان مسبباً عن الفقر المدقع ، يظهر أن الكثيرين ممن ادعوا أن لديهم وسائط مستقلة
 للمعيشة قد ادعوا باطلاً .

٥ - إن مناقضة فخامتكم لقول اللجنة : (إن توزيع قوى البوليس لم يكن
 منتظماً ، بل اتبع الحاجة إلى حماية السياسة المتبعة) لأساس لها. فلو راجعنا سجلات
 البوليس لوجدنا الحالة المخجلة التي كانت عليها الطرقات العامة في جميع أنحاء
 البلاد بسبب عدم حمايتها ، على حين كانت قوى البوليس تقطن القدس وصرند وبافا

وحيفا بلا عمل حقيقى الانتظار الوقائع الناتجة عن تلك السياسة . كل ذلك يؤيد ما أثبتته اللجنة في تقريرها . وقد وضعت قوة من البوليس في منتصف أريحا - القدس فأنتجت تحسناً كبيراً في الأمن العام في تلك الطريق ، مما يؤيد قول اللجنة من أنها كانت خلواً من حراس الأمن العام عندما كانت تقع فيها تلك الحوادث المخجلة . وقس على ذلك عموم الطرق الأخرى .

٦ - ذكرتم أن مجموع ما يلحق الفرد من الرسوم في فلسطين هو ١٧٥ قرشاً وليس ٣٥٠ قرشاً ، كما ذكر في تقرير اللجنة . ويظهر أن فخامتكم قد استحصلتم هذا الرقم من ميزانية السنة الأخيرة التي صغرت جداً بعد إلحاح الأهلىن . أما اللجنة فقد ذكرت بصريح العبارة ، في تقريرها ، أنها اتخذت كعدل عن الأربع السنوات المقصودة في التقرير - وهى من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٤ - السنتين المتوسطتين وهما سنتا ١٩٢٢ و ١٩٢٣ ، فمن هنا يظهر خطأ فخامتكم .

٧ - ذكرتم أن الرسوم التى تجبها الحكومة من المزارع تعادل ١٣ ٪ من مجموع المحصول وليس ١٥ ٪ كما ذكرت اللجنة . وهذا خطأ واضح كما يتبين من الإيضاح التالى :

تتناول الحكومة ، باسم الأعشار ، ١١ ٪ من المحصول ، يضاف إلى هذا ٢ ٪ هو عشر البذار ، الذى يعشر عادة في السنة السابقة ثم يعاد تعشيره من المحصول ، فيكون المجموع ١٣ ٪ ثم تتناول الحكومة ما يزيد على ٥٢ في الألف من ثمن المزارع كضريبة ويركو ، مما يعادل أكثر من ٢ ٪ من المحصول السنوى فيكون جميع ما تتناوله من محصولها السنوى .

٨ - إن فخامتكم تخالفون اللجنة في قولها : إن رواتب كبار الموظفين قد وضعت قبل أربع سنوات ، إذ كانت أسعار حاجيات المعيشة تعادل ثلاثة أضعاف أسعارها

في هذه الأيام، وذكرتم أنكم لم تتمكنوا من إيجاد أرقام تقارب هذا التعديل . ولكن لو أخذنا القمح، وهو المادة الغذائية الأساسية التي تتبعها جميع أسعار الحاصلات المحلية، لوجدنا أن سقوطها في هذه الأربع السنوات كان أكثر من هذا التعديل . فالقمح كان يباع قبل سنة ١٩٢٠ بسعر ٩٥ - ١٢٠ قرشاً للطن . فسقط بعدها إلى ٢٥ - ٣٢ قرشاً للطن . أما أسعار المواد الواردة من الخارج من مأكول وملبوس فقد انخفضت إلى أكثر من النصف ليس في فلسطين فقط، بل في جميع أنحاء العالم . فلو أخذنا معدل جميع المستهلكات من محصوله ووارده لوجدنا أن أسعار حاجيات المعيشة على العموم قد تدنت إلى أكثر من ثلثها منذ وضعت تلك الرواتب، وكان ذلك - بالأكثر - من سنة ١٩١٨ - ١٩٢٠ .

٩ - ذكرتم، أن قول اللجنة التنفيذية من أن مكتب حاكم القدس يشغل عمارة كبيرة كانت تكنى لعموم دوائر الحكومة السابقة، لا صحة له . وإن تلك العمارة يشغلها اليوم - علاوة على حاكم القدس - إدارة المندوب السامي والسكرتير العام إلخ . إن اللجنة تعتقد أنكم توافقونها على أن هذه الدوائر كانت - لأمد غير بعيد - تشغل عمارة أعظم، كان يقال لها دار الحكومة وهي اليوم منزلكم الخاص . وأن هذا التقرير وضع للسنوات الأربع الماضية وليس لهذه المدة القصيرة، وربما لم تعلم فخامتكم أن حاكم القدس في الحكومة السابقة كان يشغل غرفة واحدة وأخرى لمجلسه الإداري وثالثة للمدير تحريراته وكتابه . أما حاكم القدس اليوم، فقد كان له في معظم السنين الماضية مالا يقل عن خمسة مساعدين ورئيس كتاب وكتاب لكل منهم غرفة خاصة .

١٠ - إن فخامتكم لم تفهموا المقصود من قول اللجنة: إن اللغة العبرية لا يتكلم بها سوى ٢٪ من سكان فلسطين، إن المقصود من ذلك أن الذين يتكلمون اللغة العبرية في بيوتهم مع عائلاتهم ويستعملونها في معاملاتهم التجارية لا يزيدون الموسوعة الفلسطينية - ثامن

على ٢٪ من سكان فلسطين . وفي الحقيقة : أنه لا يوجد أربعة آلاف بين يهود فلسطين يستعملون هذه اللغة كلغتهم البيتية والعادية . وإن اللجنة تعترف أنه يوجد بين اليهود أكثر من هذا العدد ممن يعرفون تلك اللغة ، ولكنهم يستعملون - عادة - اللغات الجرجونية والجرمانية والإسبانية والعربية . إلخ . وليس اللغة العبرية .

١١ - تقولون فخامتكم : إن رسم تصدير الحمر قد ألغى قبل الاحتلال البريطاني ، إن هذه الحقيقة لا تجوز بغرض الحكومة غير المشروع في إبقاء هذا التفضيل ، فقد كان يجب على هذه الحكومة أن تساوى بين جميع المصدرين بأن تلغى هذا الرسم تماماً ، أو تتقاضاه من مصدرى الحمر كما تتقاضاه من غيرهم .

١٢ - إن فخامتكم ، تناقضون قول اللجنة التنفيذية : إن جميع الطرق والسكك الحديدية التي أنشئت بعد الاحتلال كانت كلها من وإلى المستعمرات اليهودية ، ولكنكم في تعداد هذه الطرق المنشأة حديثاً قد أيدتم قول اللجنة . وذلك يتبين لفخامتكم بعد أن تلاحظوا أن الطرق ما بين الناصرة طبريا - صفد - عفولة والناصرة حيفا وطولكرم قلقيلية لم تنشأ ، بل أصلحت إصلاحاً . وعلى هذا ، فهي لا تدخل في نطاق بحثنا . وكل ما أشرتم إليه من الطرق سوى طريق بيت جالا - بيت نابلا وصرقند المنشأة لمقاصد عسكرية ، كانت كلها من أو إلى مستعمرات يهودية .

١٣ - إن إنكار فخامتكم قول هذه اللجنة : إن الحقوق المشروعة للسكان العرب القاطنين في الأراضي الواقعة ضمن مشروع امتياز القبارة لم يؤبه إليها ، يناقض الحقيقة الناصعة وهي أن فخامتكم منذ منح هذا الامتياز إلى اليوم قد ألقتم ثلاث هيئات متواليات للبحث في أمر هذه الحقوق . وقد كانت كل هيئة تظهر أكثر من سابقتها شيئاً من هذه الحقوق المغموطة في ذلك الامتياز السرى . وقد وقع جدال عنيف طال أكثر من ثلاث سنوات ضاعت آمال السكان خلالها في حقوقهم ،

فرضخوا بتأثير صهيوني- غير مشروع- وتأثير الحكومة على أن يقبلوا عوضاً مايزيد على الثلاثين ألفاً من الدونمات ، ٣٥٠٠ دونم ألقاها الغاصبون إليهم .

وبالختام : إن اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني كانت ترحب بانتقاد الحكومة للنقاط التي هي أكثر أهمية من هذه النقاط الثلاث عشرة المرفوعة في التقرير المذكور . وهي تأمل من فخامتكم أن تنظروا بالإمعان ليس فقط إلى شرحها على هذه النقاط ، بل إلى جميع النقاط الواردة في التقرير ، فهي أمور يتضرر منها السكان تضرراً محسوساً مؤلماً .

وتفضلو....

سكرتير اللجنة التنفيذية

جمال الحسيني

١٣٦

الاتفاقية الإنجلو - أمريكية بشأن فلسطين *

عام ١٩٢٤

المادة الثانية: « يكون للولايات المتحدة ومواطنيها كافة الحقوق والمزايا المضمونة بموجب شروط صك الانتداب لأعضاء عصبة الأمم ومواطنيهم ، كما يكون لها حق التمتع بهذه الحقوق والمزايا هي ومواطنوها ، وذلك بالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضواً في عصبة الأمم .

المادة السابعة : « لن يتأثر أى شئء وارد في هذه الاتفاقية بأى تعديل قد يجرى في شروط الصك ، كما ذكرت فيما سبق ، إلا إذا وافقت الولايات المتحدة على مثل هذا التعديل .

The Zionist Israel Juridical claims to constitute The "Jewish People" * Nationality Entity And to confer Membership In It : Appraisal in Public International Law "by W.T. Mallison (The George Washington Law Review V 32 June 1964)

١٣٧

مذكرة الوفود العربية إلى المسر إيمرى
وزير المستعمرات البريطانية أثناء زيارته لفلسطين *

١٩٢٥

١ - إن عرب فلسطين قد قدموا تقارير كثيرة وأرسلوا وفد هم إلى لندن مرتين ،
وفى كل ما قدموه ، بينوا التناقض الغريب الذى يظهر فى مسلك الحكومة الإنجليزية
فى بلادهم على الرغم من :

(أ) نص عهد جامعة الأمم

(ب) العهد المقطوعة للملك حسين .

(ح) بعض مواد صك الانتداب .

(د) البيانات الرسمية والشبه الرسمية الصادرة من الوزارات .

٢ - إن السياسة التى تسير عليها الحكومة فى فلسطين جرت البلاد إلى
حالات اقتصادية صعبة لا يمكن للبلاد أن تستمر على تحملها . ودوام الحال
على هذا الشكل ، دون أن يجد العرب آذاناً مصغية عادلة يؤدى حتماً إلى سقوط البلاد
فى هوة أشد عمقاً من الحالة الحاضرة . إذ أنهم :

(أ) يكلفون بضرائب باهظة للإنفاق على تربيّات واسعة لا تتحملها البلاد

* عيسى السبرى . فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة
١٩٣٧ ، ص (١١٤ - ١١٦) .

لتنفيذ السياسة الصهيونية ، التي لا يمكن أن تتفق مع مصالح السياسة والاجتماعية والاقتصادية .

(ب) قد حرموا إدارة بلادهم وتمتعهم باستقلال ذاتي ، على حين ليسوا أقل مستوى من سكان البلدان العربية الأخرى مثل : العراق وشرق الأردن ، التي تتمتع بحكم ذاتي نيابي .

(ج) وقد حرموا حتى مما كانوا يتمتعون به من بلديات ومجالس وإدارة ومجالس عمومية منتخبة ، ومن إرسال أعضاء إلى البرلمان في العهد التركي .

(د) قد فتحت أبواب بلادهم لهجرة يهودية ضخمة تحتوي على كثير من العناصر غير الصالحة لحياة البلاد ، وتحملها اقتصاديا واجتماعيا .

(هـ) قد جعل للعناصر اليهودية أرجحية ظاهرة في إدارة البلاد الرئيسية ، وفي تسيير المصالح اليهودية القومية والاجتماعية . هذا ، وهم أقلية ضئيلة في البلاد عدداً ومصالحاً .

العرب يطلبون حقهم في الحكم التشريعي :

٣ - إن العرب في فلسطين - وهم يطلبون حقهم في الحكم التشريعي - لم يريدوا قط ، أن يغمطوا حقوق اليهود الذين يساكنونهم ، ولكنهم يريدون أن يتمتعوا بحقوقهم باعتبار أنهم أكثرية ساحقة في العدد والمصلحة ، وباعتبار أنهم وعدوا بعود صريحة ، وباعتبار أن عهد جامعة الأمم يخولهم ذلك مع حفظ حق اليهود الوطنيين في الاشتراك معهم في الإدارة والتشريع ، بحسب نسبتهم .

٤ - إن العرب يعتقدون أنهم لن يطمثوا في بلادهم ، ويروا في الحكومة البريطانية النية الحسنة التي طالما أعلنتها بالنسبة إليهم إذا ظلت مستمرة في طراز الإدارة

والسياسة التي سارت عليها في فلسطين إل الآن، على أنهم يريدون دائماً أن يكونوا على وفاق تام معها في مصالحها التزيمية، ويعتقدون أنه قد آن للحكومة البريطانية أن تقلع على تجربتها العقيمة، وأن تعيد نظرها بصورة جدية في هذه السياسة التي جعلت البلاد وأهلها في حالة اضطراب روحي وانحطاط اقتصادي وقلق .

مطالب الأمة :

٥ - وما نحن، نقدم لما مطالب البلاد بصورة صريحة واضحة، وأن تبدل علاقة الانتداب السيئة :

(١) تأسيس حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب من الأهالي الفلسطينيين بحسب التمثيل النسبي .

(ب) تسن جمعية وطنية منتخبة القانون الأساسي الذي يضمن بقاء الأماكن المقدسة بيد أهلها القدماء، على ألا يغير شيء فيها . وحفظ حقوق الأجانب ومصالح الدولة المساعدة المتفقة مع مصالح البلاد، وضمانة مشاركة اليهود الوطنيين بالحكم والتشريع بحسب النسبة، على أن يراعى في وضعهما تحمل حالة البلاد الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية وضمانة التعهدات الدولية التي تحملها الدولة المساعدة وهي، التعهدات الصحيحة وحفظ الآثار وحرية الأديان ونحوها على النمط الوارد في المعاهدة المعقودة بين الحكومة الإنجليزية والعراق .

١٣٨

من خطاب وايزمان
في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر*
في فيينا سنة ١٩٢٥

« يجب أن نبني فلسطين دون أن نعتدى على المصالح المشروعة للعرب ، ودون أن
نمس شعرة واحدة من رءوسهم . وعلى المؤتمر الصهيوني ألا يحصر نفسه في الصيغ
الخيالية الأفلاطونية ، عليه أن يعرف الحقيقة في فلسطين وأنها ليست روديسيا ؛
وأن هناك ستمائة ألف عربي يعيشون فيها ، وأن لهم ، في أي منطق للعدالة في العالم ،
الحق في أن يعيشوا في ديارهم ، كحقتنا في أن نعيش في وطننا القوي . وما لم ترسخ
هذه العقيدة في نفوسنا وقلوبنا ، فسنظل نبحث عن مخدرات مصطنعة ، ولكننا
سنرى المستقبل في منظار كاذب ومخادع » .

١٣٩

تقرير اللجنة التنفيذية
إلى لجنة الانتداب في عصبة الأمم*
١٩٢٧/٥/١١

من الحقائق العامة، أن البلاد الواقعة تحت الانتداب هي وديعة مقدسة وضعها عصبة الأمم في أيدي المتدينين بمقتضى عهد عصبة الأمم لأجل مساعدة أهلها على إدارة شئون بلادهم « حتى يتمكنوا من القيام بذلك بأنفسهم ». لهذا، فإن اللجنة التنفيذية ترغب في إلفات نظركم إلى ما ورد في خطاب للمستّر لإيمري ناظر المستعمرات في مجلس العموم بلندن، في بحر هذه السنة، مما يناقض هذا المبدأ الذي من أجله وجد مجلسكم الموقر . وبهذه المناسبة ترغب، اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين أن تنظر نظرة عامة إلى حالة فلسطين من وجهة علاقتها المزدوجة بإنجلترا وعصبة الأمم مدة التسع السنين الماضية، كي ترى ما إذا كانت الدولة المتدبة قد طبقت بالفعل قول المستّر لإيمري المنوه عنه أعلاه، وبذلك سلبت العرب حقوقهم السياسية المعترف بها مخالفة في ذلك نصوص عهد عصبة الأمم .

* الجامعة العربية - القدس - ٢٣/٥/١٩٢٧ ص ٢ .

= وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - جمعية صنوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ ص ٩٧ .

الهجرة اليهودية :

جاء في تقرير مجلسكم الموقر، المصدق في مجلس عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ « أن الهجرة لم تكن دائماً متناسبة مع حالة البلاد الاقتصادية » وقرر أن تتخذ الحكومة مبادئ أساسية للهجرة « تكون بمقتضاها قائمة على حاجة البلاد الاقتصادية في الدرجة الأولى ». وفوق ذلك فإن المادة ٦ من « صك الانتداب » توجب على حكومة فلسطين « أن تسهل الهجرة اليهودية بشرط ألا يخل ذلك بحقوق ووضعية السكان غير اليهود . وأن تجرى الهجرة مناسبة » . أما حكومة فلسطين فبرغم اكفهار الجوالاقتصادى فى البلاد، فقد فتحت لليهود أبواب الهجرة وسمحت بدخول ما يقارب الخمسين ألفاً منهم، فى السنتين اللاحقتين وهما ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . وأن هذه السياسة الخرقاء، المنافية لما أوجبه وأرشد به لجنة الانتدابات فى تقريرها المذكور أعلاه وللمادة ٦ فى « صك الانتداب » قد ولدت بالطبع مصائب اقتصادية اكتنفت اليهود والعرب معاً .

فقد ازدادت الأزمة الاقتصادية تعقداً، وبدلاً من أن نرى الذهب الكثير الذى قيل بأنه سيتدفق على البلاد مع الهجرة، رأينا أزمة اقتصادية لم يسبق لفلسطين أن شعرت بمثلها . وبقي ما يقرب من عشرة آلاف عامل يهودى بلا عمل، يهددون الأمن العام طيلة العام الماضى . وبالنظر لكثرة التفاليس بين تجار اليهود الناتجة عن المضاربة والمزاحمة غير المعقولة التى ولدتها سياسة الهجرة الخرقاء وقفت معاملة البنوك وتسمم الجوالاقتصادى والتجارى . وهكذا، فإن الحكومة بالنظر لاقصاها على تطبيق الوجهة اليهودية فى « صك الانتداب » وإلهاهاها تواصى لجنة الانتدابات الدائمة فى أهم الأمور الأساسية التى تركز عليها القضية الفلسطينية، فقد دفعت البلاد إلى الخراب الاقتصادى . وحيث إن اليهود يمكنهم أن يتركوا فلسطين راجعين إلى بلادهم فلا تصيبهم مصائب، هم

المستولون عنها، فإن العرب المربوطين في بلادهم ولا يمكنهم مفارقتها يضطرون أن يتحملوا مصائب لم تكن لهم يد في إيجادها .

تأسيس الحكم الذاتي :

أوصت لجنة الانتدابات في جميع تقاريرها إلى الحكومة المنتدبة « أن توسع أنظمة الدوائر الاستقلالية » بمقتضى المادة (١) وأن « تشجع على توسيع الحكم الذاتي » بمقتضى المادة ٣ في « صك الانتداب » ولكن برغم هذه التواصي فإن البلاد - بالعكس - هي الآن خالية من أى مؤسسة استقلالية خلاف الدوائر الدينية، حتى أصبحت البلاد بعيدة عن الحكم الذاتي بعد أحط المستعمرات البريطانية . إذ يدير فخامة المندوب السامي الحكومة بمجلسه التنفيذي، وجميع أعضائه بريطانيون . ويسن القوانين في مجلسه الاستشاري وعموم أعضائه من رؤساء دوائر الحكومة وكلهم بريطانيون . ولم يتمكن الأهالي إلا مؤخراً، وبعد إلحاح منهم وتواصي متوالية من لجنة الانتدابات، من انتخاب مجالسهم البلدية، ولكن بعد أن نزع الكثير من سلطتها وبموجب قانون انتخاب لم يكن لمثلي الأهلين في وضعه يد، مما زاد عداء الطوائف، فالسكان الذين كانوا يتمتعون بإبان الحكم التركي بمجلس بلدية ومجالس إدارية منتخبة في المقاطعات ومجالس عمومية تمثل الولايات - بقطع النظر عن ممثلهم في البرلمان العثماني - يرون هذا عوضاً ضئيلاً من عصبة الأمم المعروف أنهم تحت حمايتها .

ثم إنه يفهم من نظام الانتداب أن الدولة المنتدبة تسهل السبل للسكان كي يتبوعوا مناصب الحكم، فيتمرنوا على إدارتها تحت إشراف الدولة المنتدبة، ولكننا نرى حكومة فلسطين تجرى على خلاف ذلك، فإن رؤساء الدوائر ومساعدتهم وفي كثير من الحالات رؤساء الكتاب هم بريطانيون، لا بل نرى أن وظائف البريطانيين تزداد في

وقت تتناقص فيه وظائف السكان بحجة الاقتصاد، مع أن الوظائف البريطانية المتزايدة هي التي ترهق الميزانية بثقلها، وهي التي يجب الاقتصاد، فيها وفوق هذا، فقد سنت الحكومة قانوناً جديداً لترقى مأموريها حصرت فيه الوظائف العليا بالفعل في الأجانب دون غيرهم.

وهكذا، فإننا نرى الحكومة المنتدبة ذاهبة في إدارة البلاد حسب أهوائها، غير مكترثة للأهلين ولأفكارهم العامة. فقد قررت القيام بمشاريع أساسية عامة، كإدخال عملة فلسطينية جديدة، وعقد قرض فلسطيني بدون استشارة السكان. وأخذت تبحث في المشاريع الحيوية كمشروع استخراج أملاح البحر الميت، وفيها أمانى فلسطين الاقتصادية، وتنتظر في منحه للطالين بدون علمهم. وبالإجمال، فإن الحكومة المنتدبة المدينة بوجودها للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم، والمفروض عليها تطبيق المادة الثالثة من « صك الانتداب » مازالت على مدى الزم من تباعد عنها، حتى أصبحت فلسطين تسير وراء إنجلترا كما تسير وراءها أحط مستعمرات أفريقية.

اللغة :

إن المادة ٢٢ من « صك الانتداب » تنص على أن « اللغات الإنجليزية والعربية والعبرانية تكون هي اللغات الرسمية. وكل عبارة أو نقش على الطوابع والنقود... إلخ كتب في العربية يعاد بالعبرانية » والعكس بالعكس ورغمما عن شدة هذه المادة التي توجب أن تتساوى لغة أقلية ضئيلة لا يتكلم فيها من تلك الأقلية إلا أقلية مثلها بلغة أهل البلاد الذين يتحملون من أجل ذلك نفقات باهظة فإن حكومة فلسطين قد تجاوزت هذه المادة وناقضتها بأن أخذت تكتب وتنقش على عموم ما تكتب وتنقش عليه حرفي (أ. ي) بجانب كلمة « باللاستينا » العبرية دلالة على كلمة « أرض إسرائيل ». وعدا

هذا فإن أهم أعمال الحكومة لا تكتب إلا بالإنجليزية . حتى إن التقارير العامة كتقرير ضريبة الأعشار المطلوب إلى السكان انتقاده لم يطبع إلا بالإنجليزية .

لهذا، فإن عرب فلسطين يرغبون في أن يعرفوا من مجلسكم الموقر كيف يمكنهم أن يستفيدوا من حماية عصبة الأمم، إن كانت هي عاجزة عن حمايتهم في الأمور المتقدمة الذكر، وهي المستولة عنها لأنها من وضعها وتواصيا، ومنها يطلب أمر تطبيقها في النهاية .

وإن اللجنة التنفيذية ترغب في أن ترفع، مع هذا، وبرسالة منفصلة تقريراً عن قضية برة قيسارية المعروفة، والمقدم من قبل وكيل أصحابها العرب، كي يتمكن مجلسكم الموقر من أن يرى إلى أى درجة وصل مندوب الدولة المتدبة في مغالطته عند إيراد الأمور التي يطلب أن تكون خالية من الغلط. وهي ترفعه كثال يبين وجه الخطأ في اتباع الأصول المرعية في مجلسكم الموقر من استماع وجه واحد في أوجه القضية بسماع أحد المتداعين فقط، وفي عدم إمكانكم من زيارة فلسطين للدرس القضية في مكان وجودها .
وتفضلوا

سكرتير اللجنة التنفيذية
جمال الحسيني

١٤٠

ملخص قرار المؤتمر العربي الفلسطيني السابع *

القدس ١٩٢٨/٦/٢٠

- ١ - المطالبة بحكومة برلمانية .
- ٢ - الاحتجاج على كثرة الموظفين الإنجليز في الحكومة الفلسطينية .
- ٣ - الاحتجاج على إعطاء امتياز البحر الميت لشركة أجنبية .
- ٤ - الاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على عمال العرب في الأشغال الحكومية .
- ٥ - المطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية .

* عيسى السفرى فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا . مكتبة فلسطين

الجديدة ١٩٣٧ ص ٩٨ .

١٤١

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني
إلى المندوب السامي بطلب الحكم النيابي لفلسطين *

سنة ١٩٢٨

تتشرف اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في القدس في ٢٠ حزيران « يونيو » سنة ١٩٢٨ ، الممثل لعموم الأحزاب العمومية إسلامية ومسيحية بأن ترفع لفخامتكم قرار المؤتمر المذكور بطلب تأسيس حكومة نيابية في فلسطين مشفوعاً بما يؤيد هذا الطلب وما يدفع الأمة العربية الفلسطينية بمجموعها إلى التمسك به والعمل له بكل طريقة مشروعة .

إن فلسطين ، كغيرها من البلاد ، حقاً صريحاً في تقرير مصيرها آقرته جميع دول الحلفاء قبل الهدنة وبعدها ، واتخذها العالم بأجمعه مبدأ سامياً تسير الأمم على نوره في معاملة بعضها البعض ، فيراتاح القوى للضعيف ويثق الضعيف في القوى ويحل الوثام محل الخصام . وليس قرار المؤتمر العربي الفلسطيني المذكور أعلاه إلا ظاهرة من مظاهر هذا الحق .

وإن فلسطين لبلاد عربية محكمة الاتصال بجميع البلاد العربية ، التي قطعت لها عهداً صريحاً من قبل حكومة إنجلترا في أوائل الحرب العظمى ، فكان من أجلها أزد

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٢٨/٧/٢٦ ص ٢ .

= وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ -

١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت ١٩٦٨ ص ١١٣ .

انتظمت هذه البلاد في صفوف الحلفاء، وسفكت دماء أبنائها في سبيل نيل حريتها المقدسة واستقلالها المنشود .

على أن لو اعتبرنا ما لم تقر البلاد من أن فلسطين تعتبر من الوجهة الدولية بلاداً تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لوجدنا أن طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة ضمناً وصراحة .

وقد صرحت إنجلترا وفرنسا في دمشق - ثم نشر تصريحهما في منشورات وزعت - من الإدارة - عندئذ - في عموم المدن والقرى من أن لسوريا وفلسطين حق التمتع بالحكم النيابي والاستقلال .

وعلى هذه الأسس، نالت جميع البلاد العربية المجاورة لها حق تقرير مصيرها بنفسها، والمشمولة بالعهود المقطوعة للعرب والمنصوص عنها في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لفلسطين والتي كانت بنفس الحالة التي كانت بها فلسطين قبل الحرب كالعراق وسوريا وشرق الأردن نالت قسطاً من الحكم النيابي أو أنها ستناله قريباً، ولم تبق غير فلسطين ترسفت في قيود حكم استعماري مطاق .

وفوق كل ما تقدم، فإن الخبرة التي اكتسبها الفلسطينيون في تطبيق الحكم الاستعماري المطلق مدة العشر السنوات الأخيرة، تدفعهم إلى أن يعلنوا عقيدتهم الراسخة من أن هذا الحكم قد أخفق إخفاقاً تاماً، مستدلين على ذلك بنتائج المحزنة الظاهرة للبيان لاستمرار الأزمة المالية التي استحكمت حلقاتها منذ سنين، كما تنطق بذلك البيانات والأرقام الرسمية المنشورة في تقارير الحكومة السنوية، وفي إرهاب السكان الفقراء بالضرائب الثقيلة لإعداد البلاد للهجرة الصهيونية، كما صرح بذلك في هذا الشهر المستر سايمس مندوب الحكومة البريطانية أمام لجنة الانتداب، فكان من ذلك أن أسىء إلى أهل البلاد بتحصيلهم ما لاطاقة لهم به، وأسىء إلى المهاجرين باستدراجهم

من بلادهم التي كانوا فيها آمنين إلى بلاد يقامى أكثرهم اليوم فيها أشد حالات البؤس والشقاء ، والظاهرة أيضاً بما قذفت به الحكومة هذه البلاد من القوانين التي لا توافق طبائع أهلها وعاداتهم وشرائعهم ، فأوقعت البلاد في ذهول ودهشة . ورجال القضاء والمحاكم في حيرة وفوضى ، وفي عدم الاتساق والتناسب في توزيع الميزانية العامة وعدم استقرارها على حال ، وفي أمور متنوعة أخرى كانت كلها نتيجة منتظرة لاستقلال رجال الحكومة بسلطى التشريع والتنفيذ ، وكلهم من الغرباء الذين يجهلون حالات البلاد وطبائعها وعقليات سكانها وطبائعهم .

فاستناداً على الحقوق الطبيعية وعلى العهود المقطوعة للعرب في أمر استقلالهم ، وعلى عصبة الأمم . وما نشر في طول البلاد وعرضها على لسان إنجلترا وحلفائها ، واستناداً على إخفاق الحكم الاستعماري مدة العشر السنوات الماضية قرر المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في القدس في ٢٠ حزيران « يونيو » ١٩٢٨ مطالبة حكومة إنجلترا بتأسيس حكومة نيابية في فلسطين .

وإن الأمة العربية الفلسطينية بمجموعها ، على اختلاف طبقات أفرادها وزعرائهم ، قد أقرت في مؤتمرها على هذا الطلب ، وهي تعتقد أنه الحل الوحيد للمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها .

وإن اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر المذكور لتمثله وتنفذ قراراته لعل استعداد للمذاكرة مع مندوبى الحكومة في الأسس والطرق التي تضمن للبلاد حقوقها المشروعة . وهي تأمل بما تعهده في فخامتكم من الميل إلى مناصرة العدل وتأييد حقوق الأمم أن تتوصل بمساعدتكم الثمينة إلى نيل حقوقها كاملة ، وبذلك تكونون قد وضعتم أسس الإصلاح والسلام في هذه البلاد المقدسة .
وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

١٤٢

موقف المجلس الإسلامي الأعلى

بشأن حوادث البراق

القدس ١٩٢٨ *

عظماً على جميع المخابرات التحريرية والحادثات الشفهية التي جرت بين المجلس الإسلامي الأعلى وبين الحكومة المركزية بالقدس قديماً وحديثاً بشأن البراق الشريف (جدار الحرم الغربي) نلفت نظر فخامتكم إلى ما يأتي :

١ - إن هذه الناحية من الجدار المذكور هي مكان البراق الشريف نسبة لبراق النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ، وإن المسلمين في جميع الأقطار يحملون الإسراء الذي جاء نصاً في القرآن الكريم .

٢ - إن هذا الجدار هو جدار المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين ، الذي هو عند المسلمين عامة بمنزلة وحرم مكة المشرفة وحرم المدينة المنورة .

٣ - إن كل جزء من الحرم الشريف وكل جدار يحيطه ، بما فيه هذا الجدار الغربي ، هو في عقيدة المسلمين جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك ، الذي أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى فضل زيارته والصلاة فيه وشد الرحال إليه من أدنى الجهات وأقصاها .

* الجامعة العربية - القدس - ٨/١٠/١٩٢٨ ص ١ .

= وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ -

١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت ١٩٦٨ ص ١١٥ .

من هذا كله ، يعلم أن المسجد الأقصى وكل جزء من الحرم الشريف القدسي ، وخصوصاً هذه الناحية من الجدار الغربي التي هي مكان البراق الشريف ، له مكانة مقدسة عظيمة عند المسلمين عامة في مشارق الأرض ومغاربها ، وأنهم يتعلقون بهذا المسجد المذكور في القرآن الكريم تعلقاً دينياً شديداً مقروناً بالإجلال والتعظيم .

١٤٣

برقية المؤتمر العربي الفلسطيني السابع إلى عصبة الأمم
ووزارة المستعمرات ، حول ضرورة إيجاد حكومة برلمانية في فلسطين *
القدس ٢٠/٦/١٩٢٨

المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في ٢٠ حزيران (يونية) سنة ١٩٢٨ بالقدس، الممثل
لعموم الفرق الفلسطينية العربية الإسلامية المسيحية المندمجة الآن فيه يلح بموجب
ماله من الحق الطبيعي، بطلب تشكيل حكومة برلمانية في فلسطين، بموجب عهد عصبة
الأمم وبموجب الوعود والعهود المقطوعة للعرب من الحلفاء، وبعد أن قاومت فلسطين
الحكم الاستعماري المطلق مدة عشر سنوات . إن فلسطين لا تقل في تقدمها المدني
عن أخواتها من البلاد العربية المجاورة ، والتي تتمتع بقسط وافر من الأنظمة
البرلمانية المختلفة إن سكان فلسطين ، لا يطبقون، ولن يطبقوا، أن يصبروا على نظام الحكم
الحالي الاستعماري المطلق ، ويطلبون - بكل ما لهم من حقوق - تأسيس هيئة تمثيلية
تضع دستوراً فلسطينياً يضمن لها إيجاد حكومة برلمانية .

* الجامعة العربية - القدس - ٢١/٦/١٩٢٨ ص ٢ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت -
جمعية صندوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

١٤٤

بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف إلى المسلمين كافة

القدس ٢٥/١٠/١٩٢٨

وردت مئات البرقيات والرسائل من إخواننا المسلمين : جمعياتهم وهيئاتهم وأفرادهم داخل فلسطين وخارجها يسألون بها عما تم بأمر البراق الشريف وتعدى اليهود عليه ، ويستفهمون باهتمام عظيم عن الحادث الأخير الذى وقع فى هذا المكان المقدس وأفضى - بسبب عدوان اليهود - إلى الحكم على أحد إخواننا المسلمين من المغاربة بالسجن ستة أشهر . فنحن بناء على ذلك ورغبة فى اطلاع الرأى العام الإسلامى على مجريات الأحوال فى هذه القضية الخطيرة ننشر لهم الحقيقة والواقع فيما يأتى :

أولاً : - أخذت الحالة تزداد تخرجاً لأن اليهود لا يزالون مستمرين فى اعتدائهم على جدار المسجد الأقصى مكان البراق النبوى الشريف ، مستمرين فى محاولاتهم المختلفة للحصول على حقوق تؤدى إلى تثبيت أقدامهم فى هذا المكان المقدس الإسلامى البحت ، وتكون توطئة وتمهيداً لاستملاكهم إياه وانتزاعه من أيدي المسلمين ، وبذلك يكونون قد استولوا على شطر من المسجد الأقصى - لا سمح الله - وخطوا خطوة واسعة فى تحقيق أحلامهم وبناء هيكلهم مكان هذا المسجد المبارك أولى القبلتين وثالث

* الجامعة العربية - القدس - ٢٩/١٠/١٩٢٨ ص ٢ .

١ - سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطانى والصهيونى (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت -

جمعية صئوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ ص ١١٦ .

المسجدين ، والذي كان إسماء النبي محمد صلى الله عليه وسلم إليه ومعراجة منه . تلك الغاية الرهيبة والخطرة قد اتفقت عليها كلمة جمعيات اليهود وهيئاتهم على اختلاف منازعها السياسية والدينية وتوحدت صفوفهم للعمل من أجلها . وهم الآن يوالون الاجتماعات العلنية ويعقدون الجلسات السرية متوسلين بشتى الوسائل للتأثير على حكومتى فلسطين ولندن والرأى العام الغربى ليحلوا القوة محل العدل فى تحقيق مطامعهم هذه التى ظهرت فى نشراتهم وأقوال صحفهم .

ثانياً - أخذ اليهود يزدهمون فى البراق الشريف ازدحاماً غير معتاد ، ويملأون المكان بالأدوات التى هى محظورة عليهم مطلقاً، برأى الحكومة وبرغم الاحتجاجات الكثيرة التى قام بها المجلس الإسلامى الأعلى ولجنة الدفاع عن البراق والجمعيات والنوادر الإسلامية داخل فلسطين وخارجها . مما أدى إلى قيام بعض إخواننا المغاربة المسلمين يدافعون عن أنفسهم إزاء هذا الاعتداء الذى مس عواطفهم الدينية وحال دون سلوكهم وسلوك عائلاتهم إلى منازلهم ، وهم سكان المكان وأصحاب الوقف المتصل بالبراق . فطلبوا رفع هذه الأدوات ولكن اليهود أصروا وتناول أحد سفهائهم على الدين الإسلامى فشتمه ، فحصل بسبب ذلك صدام أدى إلى جرح ذلك السفه الذى شتم الدين الإسلامى جرحاً بسيطاً فى رأسه أخذ بسببه تقريراً طبيّاً سبعة أيام . وقعت الحادثة ، وسرعان ما ساق البوليس المغاربة المسلمين إلى التحقيق وأحضرهم أمام وكيل حاكم الصلح سابا أفندى سعيدة وبعد بضع ساعات حكم على أحدهم بالسجن ستة أشهر .

أما اليهودى الذى اعترف فى المحكمة بأنه سب الدين الإسلامى فقد خرج حراً طليقاً .

ثالثاً - على إخواننا المسلمين أن يقدروا هذه الحالة الحرجة حق قدرها ، وأن

يسارعوا إلى معالجتها بحزم واهتمام فيحولوا دون هذا الاعتداء على أماكنهم الدينية المقدسة وليجعلوا من أصوات الأربعمائة مليون من المسلمين في العالم صوتاً واحداً يرتفع للدفاع عن البراق الشريف الذي هو قطعة من المسجد الأقصى المبارك مطالباً الحكومة البريطانية والعالم الغربي بأن يعامل المسلمون في أماكنهم الدينية المقدسة معاملة تحملهم على الاعتقاد بأن هذه الأماكن ستظل في مأمن من كل اعتداء . ولتعلم المسلمون بأن كل تهاون منهم في هذا الأمر الخطير قد يؤدي إلى أن تحمل حكومة لندن التي تبحث الآن هذه القضية حلاً يخشى أن يقضى إلى تساهلها مع اليهود تساهلاً يحذف بحقوق المسلمين الدينية والتاريخية في هذا المكان المقدس .

١٤٥

بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف
إلى المؤتمر الإسلامي
المعقود في القدس سنة ١٩٢٨ *

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه
والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ، فلما كان المسجد الأقصى المبارك في بيت المقدس هو عند المسلمين عامة
من أعظم بيوت الله التي أذن أن ترفع ويذكر فيها اسمه .

بيت الله الذي ولى الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم والمسلمون حيناً وجوههم
شطره . بيت الله الذي أسرى سبحانه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم .
إليه وبارك حوله . بيت الله الذي قرنه صلى الله عليه وسلم بالبيت الحرام وبمسجده
النبوى في شد الرحال إليه . بيت الله الذي جاءت الشريعة الإسلامية الغراء بحليل
قدره وعظيم فضله ، فهو بذلك أولى القبلتين وثالث المسجدين الذي كان الإسراء إليه
والمعراج منه « سبحانه الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى
الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير » .

* الجامعة العربية - القدس ١٠/١١/١٩٢٨ .

- وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ -

١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ ص ١١٦ .

لما كان ذلك ، وكنا نحن أهل البلاد المقدسة قد أقامنا الله حراس هذا البيت وسدنته ، فإننا نرى من واجبنا أن نتقدم لإخواننا المسلمين عامة في مشارق الأرض ومغاربها ببيان ما أصبح يحيق بهذا المسجد من الخطر ، من جراء مطامع اليهود في انتزاعه من أيدي المسلمين — لاسمح الله — تلك المطامع التي ظهرت جليلة بما يحاولونه الآن من الاعتداء عليه وتثبيت حقوق لهم فيه وحوله ، وبما يبذلونه من المساعي بمختلف الوسائل للتأثير على الحكومة البريطانية والحكومات الأخرى وعلى عصبة الأمم لتأييد فكرهم وتحقيق مطامعهم . والله ولي هذا البيت وحارسه وهو نعم المولى ونعم الوكيل .

جدار المسجد الأقصى الغربي :

يحيط بالمسجد الأقصى من جهاته الأربع سور الحرم الشريف ، وهو سور عظيم منيع ، غنى المسلمون به وبما حوله في مختلف العصور لما له من التأثير في المحافظة على هذا المسجد المبارك ، فأنشأوا فوقه المدارس والزوايا وحبسوا ما حوله من الخارج أوقافاً حتى أصبح محاطاً — حينئذ — داخلاً وخارجاً بألوف المتعلمين والعابدين والزائرين . وفي الناحية من القسم الغربي من هذا السور مكان له قيمة عظيمة عند المسلمين لكونه موضع البراق الشريف ، نسبة إلى براق النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء . فكان له منهم عناية خاصة ، إذ حبسوا ما يحيط ويتصل به أوقافاً على المسلمين وعلى زاوية الشيخ الإمام العالم العارف أبي مدين شعيب بن الشيخ الجهاد العالم أبي عبد الله محمد بن أبي مدين شعيب المغربي ، قلص الله سره . وأنشئت هنالك منازل الوقف متراصة بحيث أحاط المسلمون سكانها بمكان البراق الشريف من الخارج إحاطة مؤدية إلى حراسته . وقد بلغ من تراص هذه المنازل حول هذا

المكان الذى هو جدار الحرم الغربى أن جدار الحرم وبقية أبنية هذا الوقف استعمل مرراً ليسلك منه السكان المسلمون إلى منازلهم .

هذا الممر الخاص الموقوف وفقاً لإسلامياً لم يمنع المسلمون فيما مضى الزائرين والسائحين على اختلاف طوائفهم وأديانهم (وفى جملتهم اليهود) من الوقوف فيه للنظر إلى تلك الناحية التاريخية الأثرية من الخارج .

غير أن اليهود أخذوا تدريجاً يقبلون هذه الزيارة العادية إلى مراسم دينية الأمر الذى انتبه إليه المسلمون فى حينه وأخذوا يقفون دون أية محاولة من هؤلاء الطامعين يخرجون بها عن حدود الزيارة العادية .

مطامع اليهود ومحاولاتهم قبل الاحتلال :

يرى اليهود ، منذ أمد بعيد ، إلى غابة رهيبة هى انتزاع المسجد الأقصى من يد المسلمين بزعم أنه « الهيكل » . ولكنهم لم يكونوا يصرون بهذا قبلاً ، لأن البلاد المقدسة كانت فى حراسة المسلمين أنفسهم ، وإنما كانوا يحاولون من — آن لآخر — إغفال ذوى الشأن ، والاستفادة من إباحة الوقوف خلف الجدار المذكور ليمسحوا تساهلاً أوسع .

ولكن هذه المحاولات لم تكن تجديهم نفعاً برغم ما كانوا يتوسلون به من شتى الوسائل وخصوصاً فى عهد الحكومتين العثمانية . فقد دأب زعمائهم وكبرائهم على التوسل إليها بمختلف الطرق وبألوان من المطالب التى قد تخفى تحتها تلك الغاية من تأسيس حق لهم فى ذلك المكان الإسلامى المقدس يكون خطوة فى سبيل تحقيق مطامعهم الرهيبة ، فكانوا يحاولون حيناً أن يصحبوا معهم كراسى ومقاعد يجلسون عليها ، وحيناً آخر يحاولون وضع موائد ومصابيح وغيرها .

غير أن ولاية الأمور — حينذاك — كانوا يحظرون عليهم ذلك ويقمعونه بشدة ، ويعنونهم

من أن يتجاوزوا الزيارة العادية بوضعها وشكلها إلى أسير يسير ، كما ظهر ذلك من الوثائق ومن قرارات « مجالس إدارة اللواء » في زمن الحكومة العثمانية .

محاولات اليهود بعد الاحتلال البريطاني :

لم يكن فشل اليهود المتكرر في عهد السلطات الإسلامية ليقنع بهم عن تلك المطامع الرهيبة ، ولكنها خبت في نفوسهم كما تخبو النار تحت الرماد .

فما أن كان الاحتلال وما أن منحوا الوعد البريطاني بالوطن القوي اليهودي بفلسطين حتى تطاير ذلك الرماد وعادت تلك المطامع تتأجج وظهر لهيبة على السنة زعمائهم وغوغائهم في جميع العالم ، فأخذوا يعلنون ما كنتموا متخذين من الاحتلال والوعد بالوطن القوي قوة ظنوها كافية لتحملهم على الاسهانة بالرأى العام الإسلامى ، غير حاسين لتحديهم أربعمائة مليون من المسلمين في أولى قبليتهم وثالث مساجدهم « المسجد الأقصى المبارك » أى حساب ، فقد قال أحد كبار زعمائهم السير الفردموند في مقال له : « إن اليوم الذى سيعاد فيه بناء الهيكل أضحى قريباً جداً وإننى سأكرس بقية حياتى لبناء هيكل عظيم مكان المسجد الأقصى » .

وقال أحد زعمائهم أيضاً - زنكويل - « وما على المسلمين إلا أن يرحلوا إلى أرض غير هذه الأرض » بل قد بلغ من غرورهم ومطامعهم أن أخذوا ينشرون ويوزعون صوراً لبيت الله المقدس وقد علت أسواره الأعلام الصهيونية واستوى التاج اليهودى فوق القبة من صخرة الله المشرفة مكان الهلال .

وإننا نثبت هنا إحدى هذه الصور التى ينشرونها بين بنى قومهم ناقلين إلى العربية ما كتب عليها بالعبرانية ، وقد صدرت بهذه العبارة : « ينتظر جميع العالم فرج ربنا لإعادة شعبه إلى جبله المقدس » ..

وقال أحد أقطابهم المستر بتويش الذى يشغل بفلسطين منذ سنين حتى اليوم أكبر وظيفة فى العدلية، والذى هو صاحب الكلمة العليا، بل الكلمة الأخيرة فى القضاء والتقنين والتشريع، وهو من صميم الصهيونيين فى مؤلف له مطبوع أثناء كلامه عن البراق الشريف ما نص ترجمته : « وأكبر محل دينى لاجتماع اليهود بالقدس هو "قوتل حمارانى" الحائط الغربى من الحرم أو الهيكل، إلى أن قال : «وهو بحسب التقاليد جزء من هيكل سليمان وهو القسم الوحيد من الحرم والهيكل الذى يصل إليه اليهود» إلى أن قال، وقد قال، زنكويل حديثاً : إن اليهودى عند المبكى (أى البراق الشريف) هو فى نفسه أكثر إغراقاً فى الخيال من اليهودى السائر فى الشارع، ولكن لا هذا ولا ذاك سيجدد بناء المبكى، ولكن أبناء الجيل الذين سيقومون بهذا والذين يعتقدون أن العمل هو الصلاة الحقيقية يتزلون فى القدس ويسكنونها وهم ينتظرون قيام « كوروش » جديد وقيام « نوحيا » جديد ليشقا الطريق فى استعادة المكان المقدس الظاهر لليهودية » وقد فسر المستر بتويش المكان المقدس بقوله : « والمكان المقدس على جبل موريا المعروف الآن بالحرم الشريف » (كذا) . ووضع المستر بتويش عند « كوروش » المارة هذه العلامة (١) لتعلق عليها فى ذيل الصفحة ما يأتى :

« (١) بعد كتابة هذه السطور، بعدة أشهر، ظهر تصريح كوروش الحديث فى هذا العصر ممثلاً بوعد الحكومة البريطانية الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ القائل بأن الحكومة البريطانية تبذل جهودها فى إعادة بناء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . فليُنظر المسلمون إلى تفسير المستر بتويش الحقوقى الكبير وعد بريطانيا بالوطن القومى لليهود وليقارنوا بين هذا التفسير وبين إشغال المستر بتويش نفسه اليوم أكبر وظيفة فى فلسطين من صلاحيتها سن القوانين، ثم ليستعرضوا القوانين

التي سنت إلى اليوم في فلسطين، والتي من جعلتها قانون نزع الملكية الذي جعلوه يشمل أوقاف المسلمين، وليربطوا ذلك كله بطلب اليهود استملاك وقف أبي مدين الإسلامي المتصل بالبراق الشريف .

وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة الرهيبة في أول الاحتلال، إذ حمل اليهود بعض كبار موظفي الحكومة المحتلة العسكرية حينئذ على السعي في إقناع المسلمين وإغرائهم على أن يستبدل اليهود بالدرهم وقف المسمين هذا الذي ذكرنا ملاصقته للبراق الشريف « جدار الحرم الغربي » واتصاله فيه . فثار ثائر مسلمي فلسطين لذلك، ووقفوا سداً متيناً متكاتفين أمام هذه المحاولة ، رافضين كل الرفض أن يفرطوا بذرة من تراب مجدهم وما يحيط به من جدران وأوقاف، معلنين استعدادهم لبذل أنفسهم ونفسيهم في الدفاع عن جدار المسجد الأقصى وموضع البراق إزاء أي طمع .

وإن قصد اليهود من الاستيلاء على هذه الأوقاف إقامة كنيس مكانها تعلق جدار المسجد وتستند عليه ، وحينئذ يسهل عليهم النفاذ إلى المسجد الأقصى بوسائل مختلفة .

ولما رأى اليهود أن المسلمين لن يتساهلوا في هذا الأمر وأنهم لن يتأخروا عن الوقوف أمامهم فيه مهما كلفهم ذلك عادوا يلغون الرماد يسترون ما فصح من غايتهم كما أنهم عادوا إلى الوسائل التي كانوا يتوسلون بها قديماً من العمل على إغفال المسلمين لتأسيس بغض حقوق لهم بوضع ما منعوا منه بتاتاً من الأدوات في البراق الشريف .

عادوا إلى ذلك وعاد المسلمون إلى منهم مزدادين بعد الاحتلال يقظة وحذراً وحرصاً، متخذين من حتمهم المقدس سلاحاً مشروعاً للدفاع عن أماكنهم الدينية، فلم يتساهلوا ولن يتساهلوا بشيء منها وهم يقفون منذ الاحتلال إزاء كل محاولة من اليهود في هذا الشأن موقفاً لم يتزحزحوا عنه قيد شعرة ، وواصلوا الاحتجاجات على هذه المحاولات إلى السلطات المحلية وحكومة لندن وغيرها .

الحادث الأخير :

عاجل اليهود المسلمين في أول الاحتلال بطلب استبدال الوقف المذكور، كما ذكرنا . وما كادوا يفشلون حتى ظهرت لهم بارقة أمل أخرى في تحقيق غايتهم، وذلك أنه بلغهم ما كان عليه المسجد الأقصى حينئذ من خطر السقوط الداهم بسبب ما أصابه من خراب . فنوا أنفسهم بأنه لا يلبث أمام أية صدمة أو زلزال أن ينهار ويندك ويصبح أثراً بعد عين، وحينئذ يسهل تحقيق أمنهم فيه .

ولكن، سرعان ما خابت آمالهم من هذه الناحية أيضاً، فإن المجلس الإسلامي الأعلى بفلسطين تمكن - والحمد لله - بفضل بذل المسلمين ومؤازرتهم الصادقة من دفع الخطر عنه وعمارته عمارة محكمة متينة، مما دعا اليهود على أن يعودوا سيرتهم الأولى من أمل استبدال الوقف واستخلاص جدار المسجد الأقصى لأنفسهم، بادئين بمعاودة التجارب الماضية، مغتتمين الفرصة في عيد غفرانهم من هذه السنة . فحاولوا التصرف بالبراق الشريف تصرف المالك بملكه إذ ملأوه بالمقاعد والكراسي والموائد والخزائن والسناثر أو المصاييح وغيرها بحيث أصبح الناظر يحسب جدار المسجد الأقصى - مكان براق محمد صلى الله عليه وسلم - كنيساً يهودياً بحثاً، الأمر الذي حمل مسلمي فلسطين ومن بلغه نبأ هذا الاعتداء من مسلمي الأقطار الأخرى أن يستنكروا هذه الحالة ويخشوا عواقبها خصوصاً بعد الذي ظهر واضحاً من موقف اليهود أثناء طلب المسلمين من الحكومة المحلية أن توقف هؤلاء المعتدين عند حدودهم . فلأنهم قاموا بمظاهرات عنيفة في فلسطين وأحدثوا ضجة شديدة في الخارج وانبعثوا ييثون الدعاية لفكرتهم لدى الحكومة البريطانية في فلسطين ولندن وغيرها . وقام زعمائهم في فلسطين بطلبون أن تحل قضية البراق لصالحهم وطلبوا استملاكه بجميع بريقاتهم وكتبت

صحفهم بأن جدار المسجد لهم وأن من حقهم التصرف فيه .
 رأى المسلمون هذه الحركة العنيفة ، فسارعوا إلى عقد عدة اجتماعات عامة في المساجد وخصوصاً في المسجد الأقصى المبارك الذي تتعلق هذه القضية به للمشورة فيما يجب عمله إزاء الاعتداء الفظيع والمحاولة الرهيبة . فشكّلوا لجنة ممثلة لهم ، سموها « لجنة الدفاع عن البراق الشريف » وكلّوا إليها أمر تنفيذ قراراتهم التي قرروها مجتمعين تحت قبة المسجد الأقصى بعد أن عاهدوا الله على الدفاع عن هذا المكان إلى النهاية . فقامت اللجنة بواجبها من مراجعة الحكومة والاحتجاج إليها ، وتطير هذا النّبأ المفزع إلى العالم الإسلامي صاحب المسجد الأقصى والمطالب بحراسته .

هذا ، وقد أخذت وفود المسلمين من جميع أنحاء فلسطين تقد إلى القدس باسم الجمعيات والهيئات والأفراد معلنة استعدادها على الدفاع مادام فيها عرق ينبض ، وأمطرت البلاد جميعها الحكومة الفلسطينية بالبرقيات الكثيرة طالبة منها أن تحول دون ما ينجم عن اعتداء اليهود هذا من إثارة فتنة دينية عمياء في البلاد . كما أرسلت إلى المجلس الإسلامي الأعلى ولجنة الدفاع البرقيات والرسائل تطلب منهما الثبات في موقفهما الحازم ، وتعلن بأن المسلمين جميعهم من وراء العاملين على محافظة البراق الشريف ، وأنهم يؤيدونهم ويؤازرونهم بأموالهم وأنفسهم وجهودهم .

وكذلك ، أخذت الهيئات الإسلامية في أنحاء فلسطين تقابل الحكومة محتجة بنفسها ، وحاملة مضابط الاحتجاج الموقع عليها من آلاف المسلمين الذين ظن اليهود أن تخديعهم في مقدماتهم سهل هين .

وظل المجلس الإسلامي الأعلى حازماً في موقفه ، نائباً نيابة حسنة عن العالم الإسلامي في الدفاع ، شديد التمسك بحق المسلمين في هذا المكان المقدس الذي هو جزء من المسجد الأقصى المبارك ، مراقباً بكل حذر موقف اليهود في البراق يوماً فيوماً ،

عاملاً كلما رأى اعتداء على إزالته . وقد قابل المندوب السامى والحكومة مراراً بنفسه، وبوساطة سكرتيره وموظفيه، وأرسل كتب الاحتجاجات، وأبرق إلى جلالة ملك الإنجليز ووزارة المستعمرات، وأعلن إلى الصحف فى العالم الإسلامى والغربى عن هذا الحادث وما يحجره اعتداء اليهود هذا من الفتن فى البلاد المقدسة .

خطة الفلسطينيين :

هذا ، وإن المسلمين بفلسطين ، الذين يعدون أنفسهم بالنيابة عن كافة المسلمين حراس المسجد الأقصى والأماكن المقدسة الإسلامية فى بلادهم سيظلون قائمين بواجبهم بكل استبسال وحزم إزاء ما وكل إليهم حراسته ، وسيظهرون بأنهم كانوا ولن يزالوا جديرين بأن يقفوا فى الصف الأول لا يتقهقرون خطوة واحدة فى سبيل الدفاع عن أولى القبلتين وثالث المسجدين مع جدرانها التى هى جزء منه وما يحيط به من الأوقاف وغير ذلك من الأماكن الإسلامية المقدسة . وهم يطلبون من إخوانهم المسلمين حينما كانوا وملوكهم وأمرائهم وعامتهم أن يشدوا أزرهم ويعاضدوهم بكل ما يستطيعون ، فالمسجد الأقصى لهم جميعاً ، ومكان البراق المقدس لهم كافة . فليجعلوا من قواهم قوة واحدة تحرس بيوت الله ، ومن أصواتهم صوتاً واحداً يرن فى كل قضاء ويسمع كل أذن بأن المسلمين لن يتأخروا عن الدفاع عن مساجدهم .

والله حافظ بيته وناصر جنده « إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » .

ما كتبه هوبرت صموئيل في مذكراته * عن مصير فلسطين ووضع اليهود بها

لنى احتفظت بالحوادث التى أدت فى النهاية إلى تعيينى فى فلسطين لأمرده
كقصة متتابعة ، وإنى أطلب إلى القارئ أن يرجع بذكرته إلى أوائل أيام الحرب عندما
جعل مصير الأقاليم الجنوبية من الإمبراطورية التركية لدى دخولها الحرب حليفة
لألمانيا وأستراليا أمراً حيوياً فقد كان التدمير يملأ المنطقة الشاسعة من سوريا إلى
الخليج الفارسى منذ وقت طويل ، وكان السكان الأتراك قلة والقسم الأعظم من السكان
يرغب فى التحرر من الحكم الأجنبي ، الذى اتصف بسوء الإدارة والخشونة . وكل منا
كان مطمئناً إلى أن الحرب ستنتهى بهزيمة دول الوسط وحلفائهم ، ولم نخافنا إلا
القليل من الشك بأنه سيفتح أمام هذه الأقاليم — ومن ضمنها فلسطين — مستقبل آخر .
وحتى ذلك الوقت ، لم أكن لأهم بصورة خاصة فى الحركة الصهيونية التى بعثت
حية فى العالـم الجديد واشتد ساعدها بجهود الدكتور تيودور هرتزل المؤلف والصحفى
النمساوى قبل ذلك بنحو عشرين سنة . وقد استلر الصهيونيون نوعاً من التأييد
نالوا معظمه من يهود أوروبا الشرقية . وكانت الصهيونية تعمل على نشر الفكرة
وإنجاح البداية العملية لعودة يهودية إلى فلسطين . وقد حاول هرتزل أن يحصل على
ترخيص من السلطان من شأنه فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود ومنحهم مركزاً خاصاً
فيها ، ولكنه فشل فى محاولته تلك ، وبدأ أن ليس هناك أية نتيجة عملية متوقعة فى

* من كتاب « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » إصدار جامعة الدول العربية .
المصوعة الفلسطينية —

وقت قريب . لذلك تركت للأخرين متابعة هذا الخيال البعيد عن التحقق حسب الظاهر .

وفي اللحظة ، التي دخلت فيها تركيا الحرب ، تغير الوضع تماماً ، فإن قدر لفلسطين أن تحظى بمصير جديد ، فإن بريطانيا العظمى هي صاحبة الشأن الأول في ذلك المصير بما لها من مصالح استراتيجية هامة في الشرق الأوسط .

وإن على حكومتنا ، أن تولي عنايتها الجدية ، موضوع من سيخلف الأتراك في السيطرة على فلسطين ذلك البلد الذي يتأخم قنال السويس . وبالنسبة لشخصي فقد كان لهذا الموضوع أهمية زائدة وخاصة . فقد كنت الشخص الأول من الشعب اليهودي ، الذي قدر له أن يحتل مقعداً في الوزارة البريطانية (إذ أن ذرائعيلي أخرجه والده وهو طفل من المجتمع اليهودي) وكان يتحتم على أقل تقدير أن أعلم ما هي الحركة الصهيونية وما الذي تعمله ، فاتصلت بالدكتور وايزمان الذي أصبح أحد زعماء المنظمة الصهيونية البارزين ، واستحصلت منه على مطبوعاته وقرأتها بعناية ، وكلما ازدادت قراءتها ، ازداد تأثري بنفوذها الروحي الذي أنعش بجلاء الحركة الصهيونية بما قدم لها من تضحيات ، وبما تم لها من أعمال على أيدي الطلائع اليهودية ، التي نجحت بدخول البلاد وتوطيد أقدامها فيها ، وبفضل إمكانيات البلاد نفسها : الزراعية والصناعية . وقد تجلت أهمية موضوع مصالح بريطانيا العظمى الاستراتيجية بوضوح لأن فلسطين لو فصلت عن تركيا ، كما هو المحتمل ووقعت تحت حكم أى من الدول الكبرى في القارة فسيكون ذلك خطراً عليها .

لقد تحددت آرائي جيداً في الحال ، الأمر الذي دعاني لمقابلة وزير الخارجية ومحادثته بشأنها ، وقد جاء في المذكرة المؤرخة ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن هذه المحادثة ما يلي :

إنى تكلمت مع السير إدوارد غراى اليوم حول مستقبل فلسطين، وقد ذكرت خلال الحديث أن تركيا قد ألقت بنفسها فى الحرب الأوربية، وأن من المحتمل أن تتمزق إمبراطوريتها، وأن موضوع مستقبل السيطرة على فلسطين قد يثار، وأن اختلافات الدول الأوربية الكبرى قد يجعل من الصعب تخصيص فلسطين لواحدة منها. ولعل الفرصة قد سنحت لتنفيذ أمانى للشعب اليهودى القديمة وإعادة إنشاء دولة يهودية فيها.

وقد اقترحت: إنه قد يكون من الممكن تأمين تعاون روسيا، التى يقم فى بلادها عدد عظيم من السكان اليهود، كما أن اجتياح بولونيا الألمانية والنمساوية وغاليسيا سيجلب معه حشوداً عظيمة منهم، وأن الجيوش الروسية قد لاقت ترحيباً فى بولونيا من قبل جميع السكان ماعدا اليهود، وستكون روسيا راغبة إن كانت حكيمة فى كسب ولاء رعاياها اليهود القدماء والجدد، لكنى كنت من ناحيتى مرتاباً فيما إذا كان رأى العام فيها يسمح لحكومته بمنحهم حقوقاً متساوية، فإذا قامت روسيا بدور رئيسى فى إعادة إنشاء الدولة اليهودية فإن كسب عواطف اليهود فى الأقاليم الروسية سيكون قوياً، لا يخيب فى إيجاد تأثير قوى مباشر فى وطنهم هناك وقلت: إننى شخصياً، لم أكن فى يوم ما صهيونياً قط لأن الآمال فى تحقيق أية نتيجة عملية بدت بعيدة للدرجة أننى لم أكن راغباً فى المساهمة فى الحركة. أما الآن، فإن الأحوال قد تغيرت بالكلية، فإذا ما أقيمت حكومة يهودية فى فلسطين فإنها قد تصبح مركزاً لثقافة جديدة، وأن فى العقل اليهودى نوعاً من التفوق وفى ظل الرعاية الوطنية قد تصبح الدولة ينبوعاً للاستنارة ومصدراً عظيماً للأدب والفن وتطور العلوم.

وإن تأسيس الدولة سيكون له تأثير على ملايين من الشعب اليهودى المشتتين فى عديد من بلاد العالم، والذين سيطلون على تشتهم، لأن فلسطين أصغر من أن تحتويهم

وأن اليهود حادو الذكاء مملوون نشاطاً، ولكنهم غالباً في مستوى متخفّض. ومرد هذا إلى حد بعيد إلى أنهم يستوعبون معظم آمالهم وآمانيهم من الماضي السحيق لا من الحاضر أو المستقبل. وهذا لا يكتفى للنهوض بالشعب، فإن أتيح لهم أن يروا قوماً من أبناء جلدتهم يقومون بأعمال عظيمة، فسيكون لذلك أثره في نظرهم العامة إلى الأمور. وإن في رفع مستواهم الأدبي ما يضيف إلى الفوائد التي ستجنيها الشعوب التي يعيش اليهود بين ظهرانيها.

واعتقدت أن النفوذ الإنجليزي يجب عليه أن يقوم بدور هام في تأسيس مثل هذه الدولة، لأن وضع فلسطين الجغرافي وقربها من مصر يجعل صداقتها لإنجلترا أمراً له أهميته للإمبراطورية البريطانية.

واقترحت أنه يجب على يهود إنجلترا وأمريكا أن يتولوا زعامة هذا المشروع إذا ما أخذ به، وأن الألمان لا يستطيعون عمل شيء في هذه الظروف، والفرنسيون ليس لديهم النفوذ الكافي، والإيطاليون كذلك. وقد كان من المهم أن تؤسس الدولة الجديدة تحت رعاية أعظم البلاد تقدماً والتي وجد اليهود أنفسهم يعيشون فيها.

وإن إنشاء دولة جديدة من الأساس هو مشروع على أعظم جانب من الجسامة، وعلى الخصوص بالنظر إلى العناصر التي قد توجد بين سكان فلسطين الحاليين. لكن شعوري أكد لي أن المشروع سيتم، وأن نداء إلى جماعات اليهود في أنحاء العالم سيوفر دون شك مالا كافياً لشراء حقوق الأفراد القائمة هناك لوضع أسس الدولة. ومع إيجاد نظام للرّى وطرق وسكك حديدية وميناء سوف يصبح بالإمكان حتماً تحسين موارد البلاد الاقتصادية بصورة ملحوظة إذا دخل إلى البلاد الناس الجديرون بالعمل واتخذت الاحتياطات لمقاومة إيجاد طائفة من صغار المتاجرين. وقد كان من رأيي أن الوقت لم يحن بعد، لاتخاذ أى إجراء في هذه اللحظة، لكن إذا تطورت

الأحداث العسكرية إلى ما كنا نتوقع قبل مضي وقت طويل، فإن بالإمكان جس نبض الحكومة الروسية. ومن الأفضل أن يتم ذلك عن طريق غير رسمي.

لقد قال لي جراي: إن للفكرة دوماً تأثيراً عاطفياً قوياً عليه وإن الانجذاب التاريخي كان قوياً جداً. لقد كان موقف جراي مشجعاً للاقتراح وأنه على استعداد للعمل من أجله إذا ما سنحت الفرصة. وإذا تقدمت فرنسا أو أية دولة أخرى باقتراحات بشأن سوريا، فإن من المهم عدم الموافقة على أى مشروع قد يتعارض مع إيجاد الدولة اليهودية في فلسطين. وقد سألتى عما إذا كنت أعتقد أن سوريا يجب أن تضم إلى فلسطين بحكم الضرورة، فأجبتني كلا، إن الأمر على العكس فليس من حكمة الرأي إدخال أمكنة، كبيروت ودمشق، لأنها تحتوى على عدد كبير من السكان غير اليهود الذين لا يمكن تمثيلهم. وسألتى عدداً من الأسئلة تتعلق بأحوال فلسطين الاقتصادية. وقد ذكرت أن أمرين اثنين يعتبران جوهرين — إن الدولة يجب أن تكون محايدة من حيث إنها لا تستطيع أن تكون كبيرة بالقدر الذى يمكنها من الدفاع عن نفسها، وأنه يجب ضمان حرية وصول الحجاج المسيحيين. وقلت أيضاً: إنه سيكون هنالك نفع عظيم إذا ضمت بقية سوريا إلى فرنسا، إذ أنه أجدى للدولة اليهودية أن تكون لها جارة أوربية من أن تكون تلك الدولة تركيا.

ولقد سنحت لى فرصة اليوم، جرى فيها حديث موجز مع لويد جورج في الموضوع ذاته. لقد أشار فى مجلس الوزراء إلى مصير فلسطين النهائى، وقال، لى إنه مشتاق جداً لأن يرى دولة يهودية قد أنشئت هناك.

وبعد أسابيع قلائل وضعت الأفكار التى شرحتها لى جراي بمشروع "مذكرة" إلى الوزارة، وبعد أن قدمت موجزاً بالوقائع وناقشت التغيرات الممكنة التى تطرأ على مستقبل فلسطين ختمت، المذكورة بأن ضم فلسطين إلى الإمبراطورية البريطانية مع

تشجيع الاستعمار اليهودي والتقدم الثقافي عملياً هو أحسن حل . وإن الفقرات الأخيرة كانت نوعاً من الختام البلاغي ، وإني لم أوزع هذه المذكرة على كل حال ، بل أرسلت في أول فرصة نسخاً منها إلى رئيس الوزراء وإلى اثنين أو ثلاثة من الزملاء ، لكن الاقتراح لم يجد صدقاً لدى اسكويث ذي الطبيعة الخاصة فعندما ظهرت « ذكرياته » بعد سنة وجدت هذه الملاحظة المسلية كتبت في ذلك الوقت .

٢٨ يناير سنة ١٩١٥ :

لقد تلقيت الآن ، من هربرت صمويل مذكرة عنوانها . « مستقبل فلسطين » ذهب يجادل بها بكثير من التطويل و ببعض الحماس تأييداً لضم فلسطين إلى بريطانيا البلد الذي بحجم ويلز ، الكثير منه جبال قاحلة وبعضه لا ماء فيه . وهو يعتقد أن بإمكاننا أن نقيم في هذا البلد ، الذي لا يرجى منه الخير الكثير ما يقرب من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود الأوروبيين ، وإن هذا العمل سيكون له تأثير طيب على اليهود الذين بقوا خارج فلسطين . وهذه المذكرة لدى قراءتها تشبه إلى حد كبير طبعة جديدة من « تانكرد » أخرجت للحياة من جديد . وإني أعترف بأن هذا الاقتراح القاضي بإضافة مسئوليات علينا لا يستهويني لكنه تفسير غريب لقول دزرائيلي المأثور المحبب إليه « الجنس هو كل شيء » .

وأن يجد هذا القول أصداء غنائية تصدر عن عقل هربرت صمويل ، الذي عرف عنه التنظيم والتنسيق .

وفي شهر مارس وزعت المذكرة بصيغة منقحة ، حيث أسهبت في بعض فقراتها وركزت الأخرى وأهملت الجمل البلاغية . وقد تناولت المذكرة التغيرات الممكنة تحت خمسة عناوين هي :

(١) الضم من قبل فرنسا

- (ب) إبقاء فلسطين تركية .
 (ح) تدويلها .
 (د) إنشاء دولة يهودية مستقلة .
 (هـ) فرض حماية بريطانية مع تشجيع استقرار اليهود . وقد أيدت البند الأخير ودافعت عنه .
 وقد سجل اسكويث تعليقا آخر :

١٣ مارس سنة ١٩١٥ :

« أظن أنني كنت أشرت إلى مذكرة هريبرت صمويل المرفقة في الحماس ، وإلى تلح على أنه لدى فصل أملاك تركيا الآسيوية ، علينا أن نأخذ فلسطين وأن نحشد فيها - في وقت معين - جميع اليهود المشتتين في أنحاء الأرض ، حيث يتاح لهم الحصول على الحكم الذاتي في الوقت المناسب . وبما يدعو إلى الغرابة حقاً أن المؤيد الوحيد الآخر لهذا الاقتراح هو لويد جورج الذي لا حاجة بي إلى القول بأنه لا يهتم مثقال ذرة لليهود أو ماضيهم أو مستقبلهم ، بل يعتقد أن الأماكن المقدسة ستنتهك حرمتها إذا ما سمح لفرنسا الملحدة الاغنوسطية أن تمتلكها أو أن تضعها تحت رقابتها »
 وهنا يدافع هريبرت عن لويد جورج ويقول : بأنه على العكس مما قال اسكويث يهتم في شئون اليهود ويقارن بين عقلية الشخصيتين اسكويث ، العملي ، الحذر ، المنق ، ولويد جورج الخيالي والمغامر ، ثم يستطرد قائلاً ومن بين الأشخاص الذين أرسلت إليهم المذكرة في صيغتها الأصلية لويد جورج ، وقد اطلع ردنج عليها فكتب لي الأخير في الخامس من شهر فبراير سنة ١٩١٥ قائلاً :

إني حادثت لويد جورج حول الموضوع قبل سفره إلى باريس ، وهو بالتأكيد

يميل إلى ناحية التأييد، وإن اقترحك أثار النواحي الشعرية والخيالية في تفكيره، وكذلك الناحية الرومانتيكية والدينية .

وفي الخامس من شهر فبراير عقدت حديثاً ثانياً مع جراى. وهذا ما دوتنه عنه في مفكرتى :

إنه لا يزال مهتماً بإيجاد حل للمسألة على وجه يتفق والآراء الصهيونية، ولكنه يرتاب كثيراً في الإمكانية أو الرغبة في إنشاء حماية بريطانية، إنه لا يعرف وجهة نظر الحكومة الفرنسية، وكان على الأصح ميالاً إلى الجلس نبضها، وقد أشرت على أى حال بأنه بفعله هذا سيفتح مسألة التصرف بالأموال بعد الحرب على مصراعها، وأن التصرف في فلسطين لا يمكن أن يبحث دون أن تثار أيضاً مسألة شمالي سوريا، ومن المحتمل مستعمرات شمال أفريقية ولا يميل جراى إلى تحميل الإمبراطورية البريطانية مسئوليات عسكرية وديبلوماسية جديدة تتورط فيها: بسبب هذا التوسع في الحدود . وعندما سألتها عما يرتبته من حل قال : قد يمكن جعل البلد محايداً في ظل ضمانه دولية، ووضع الرقابة على الأماكن المقدسة في أيدي لجنة تمثل الحكومات الأوروبية والبابا، وربما الولايات المتحدة، وأن تخول حكومة البلاد إيجاد نوع من مجلس شورى لليهود، وقد أعربت عن ارتياحى عما إذا كان السكان العرب - وهم يؤلفون خمسة أسداس السكان - يوافقون على مثل هذه الحكومة . فقال جراى : قد يكون في بقاء السيادة التركية، إذا وجدت ضرورة لذلك، حلاً آخر لتأسيس حكومة قريية الشبه نوعاً بحكومة لبنان، لكن الحاكم يعين من قبل الحكومات الأوروبية. فأكدت له الخطر من وجود أى دولة غير إنجليزية تتصرف بفلسطين، وما في إقامة إدارة دولية لمن مجازفة قبل تنهى بسيادة إحدى الدول الأوروبية. وأوضحت، لو أن ألمانيا امتلكت فلسطين قبل اندلاع نيران هذه الحرب لاستطاعت أن تشن هجوماً خفيفاً على مصر . فوافق على ذلك .

إن الدكتور وايزمان، الذى كان منذ سنوات أستاذاً معيداً للكيمياء فى جامعة مانشستر، قد تعرف هناك بالمستر بلفور، وكان إذ ذاك أحد أعضاء مجلس النواب ممثلاً للمدينة. وفى سياق كتاب أرسله إلى من مدينة مانشستر مؤخراً؛ ٢١ مارس سنة ١٩١٥ قال: «لقد منحت لى فرصة للحديث إلى مستر بلفور وسيساعدنا إذا كانت الأمور قد وضحت بالنسبة لفرنسا» وهكذا بدأ الاتصال بين بلفور والصهيونية وساده الاهتمام والحماس حتى نهاية حياته. وكان مقدراً له أن تكون له نتائج تاريخية.

لقد تبلورت الآراء فى ناحية إيجاد نوع من الحماية البريطانية، وكلما ازداد المراه ارتياحاً للموضوع أصبحت فكرة الدولة اليهودية غير عملية، قد توجد الدولة فى المستقبل ومع مجريات الأحداث، ولكن طالما كانت الأكرية العظمى من السكان من العرب فإشياء الدولة خارج عن الموضوع. وإن فى فرض حكومة من الأقلية اليهودية إخلالاً صريحاً بأحد الأهداف الرئيسية التى أعلن الحلفاء أنهم يحاربون من أجلها— وفى نفس الوقت— ليس من الضرورى أن تقبل الوضع بأن السكان الحاليين قلائل كما هى الحال يجب أن يكون لهم الحق فى سد الباب أمام عودة الشعب الذى سبقت علاقته بالبلاد علاقتهم هم، خصوصاً وأن علاقة اليهود بالبلاد قد أنتجت أحداثاً روحية وثقافية ذات قيمة للبشرية بشكل يلفت النظر بمقارنته بالتاريخ المقفر للألف سنة الماضية، وعلى أى حال، لم يستدع الأمر اتخاذ أى قرار فى الأشهر الأولى من سنة ١٩١٥. إن الوضع العسكرى فى أوروبا وآسيا لم يبرز هذا الموضوع إلى ميدان السياسة العملية.

لقد مضى عامان على ما ذكرت. والجيش البريطانى يتقدم من مصر فى فلسطين، وقد آن الأوان لاتخاذ قرار فى الموضوع.

ففي إنجلترا تخلت وزارة اسكويث إلى وزارة لويد جورج . وقد أوشك لورد ميلنر أن يقوم بدوره العظيم في سير الأمور وقد بعثت إليه بنسخة من « مذكرة حول مستقبل فلسطين » وفي رده عليها قال : « إنها تحتوي على مقترحات جديدة بالنسبة إلى ، ومن بين التغييرات التي يبحثها ، فإن ذلك الذي وافقت عليه أنت بنفسك يظهر لي بالتأكيد أنه أكثرها استهواء » .

وإني أذكر أن سير ماركس سايكس العضو المحافظ في البرلمان ، والعظيم الاهتمام في الشرق الأوسط والذي رأس قسم الاستخبارات في وزارة الحرب التي تبحث هذا القسم من العالم ، والذي مثل الحكومة في كثير من الأبحاث التي كانت تجري حول فلسطين ليس مع الصهيونيين فحسب ، بل مع الفرنسيين ، وكان حاضراً في مؤتمر عقد في شهر فبراير سنة ١٩١٧ بينه وبين الزعماء الصهيونيين ، بحثت فيه النواحي الرئيسية من الموضوع بدقة تامة .

وبحلول شهر أكتوبر - عندما كان جيش النبي يقف أمام مدينة القدس - كانت الوزارة البريطانية مستعدة للوصول إلى قرار . فبدلاً من جعل فلسطين « دولة يهودية » فإن الفكرة كانت تتخذ شكل « وطن قومي يهودي في فلسطين » . وقد وضع مشروع النص - على ما اعتقد - بخط يد لورد ميلنر وأرسل إلى عدد من كبار زعماء للطائفة اليهودية للإعراب عن آرائهم . لقد انقسمت الآراء ، لأن معظم العائلات لليهودية التي استقرت في إنجلترا منذ عهد طويل كانت على العموم إما معادية للصهيونية السياسية أو غير مهتمة بها وإن صمويل مونتاج قد اتصل به هرتزل عندما زار إنجلترا قبل بضع سنوات غير أنه قرر الوقوف بعيداً عن الحركة . وأدوين مونتاج الذي اشترك في وزارة لويد جورج في شهر يوليو سنة ١٩١٧ وكان - في ذلك الحين وزيراً للهند - كان خصماً عنيداً للسياسة بأجمعها ووزع مذكرتين على أعضاء الوزارة

في مقاومة هذه السياسة . وإن ثلاثة ممن استشارتهم الحكومة أخيراً كانوا معادين للسياسة وأربعة يوافقون عليها — وهم دكتور هرتز رئيس الحاخامين واللورد روتشيلد وأخى ستوارت الذي كان في حينها رئيساً لمجلس اليهود المقوضين الذين يمثلون الطائفة اليهودية ، وشخصي . وقد أضيف إليهم المتكلمان باسم الصهيونيين دكتور حايم وايزمان ومستر سوكولوف . إنهم قبلوا الاقتراح « مع السرور العميق والارتياح » ولم يثيروا موضوع الدولة اليهودية .

لقد أدخلت بعض التعديلات على المشروع ، وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ أرسل الوعد رسمياً من قبل بلفور وزير خارجية إنجلترا في ذلك الحين إلى لورد روتشيلد بوصفه رئيساً للاتحاد الصهيوني .

١٤٧

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي حول أمانى عرب فلسطين ومطالبهم *

١٩٢٩

يا صاحب الفخامة :

باسم اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الذى يمثل عرب فلسطين .
نقدم هذه المذكرة، لنعبر فيها عن رغبات العرب ومطالبهم ونوضح وجهة نظرهم
على سبيل الاختصار .

ليست أمانى الأمة العربية حديثة العهد، بل ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية بزمان
طويل، وما فتئت هذه البلاد تطالب بحقوقها الطبيعية، التى نادى بها فى المؤتمر العربى
الأول الذى انعقد فى باريس سنة ١٩١٣، وفى إبان الحرب العامة، وافقت فرنسا
وإنجلترا على هذه المطالب المشروعة وأيدتا هذه الموافقة فى ٥ تشرين الأول (أكتوبر)
بتصريحهما الشهير الذى اعترفا فيه باستقلال البلاد العربية وحق أهلها فى تقرير مصيرهم. ثم
جاءت عصبة الأمم فى المادة الثانية والعشرين من نظامها واعترفت اعترافاً صريحاً
بأن « البلاد التى كانت تابعة للإمبراطورية التركية قد وصلت إلى درجة من النضوج

* الجامعة العربية - القدس - ١٠/١/١٩٢٩ ص ٢ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطانى والصهيونى (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية
صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

بحيث يمكن الاعتراف باستقلالها ، على أن تقدم لها دولة منتدبة النصح والمساعدة الإدارية إلى وقت تستطيع فيه الوقوف وحدها . ويجب أن يكون لرغبات الأهالي الاعتبار الرئيسى فى اختيار الدولة المنتدبة . غير أنه لم يمتص زمن يسير حتى تجزأت البلاد إلى أجزاء لم تتواءم فيها الوحدة القومية والجغرافية وغير ذلك مما أوضح السياسة الخرقاء ، التى ترى إلى تجزئة وحدة الأمانى العربية وحرمان أهل البلاد من حقوقهم الطبيعية المشروعة .

إن مناداة العرب بحريتهم ، كانت ولا تزال عاملاً قوياً يدفع العرب منذ الاحتلال البريطانى على مطالبة الحكومة المنتدبة بالبر بما قطعت من الوعود التى تحمل اعترافاً صريحاً بحقوق العرب وأمانهم . ولكن الحكومة المنتدبة بدلا من أن تنفي بعهودها ما لبثت أن بدلت الحكم العسكرى المباشر ، الذى كان قائماً فى فلسطين سنة ١٩٢٠ ، بحكومة تدعى «حكومة فلسطين المدنية» يقوم بإدارة شئونها مئات من البريطانيين وغيرهم من الأجانب الذين يربو معاش كل منهم على معاش المتصرف ، الذى كانت تعهد إليه الحكومة التركية لإدارة هذه البلاد ، يعضده فى ذلك قليل من الموظفين الذين كانوا جلهم ، ان لم نقل كلهم ، عرباً فأصبح والحالة هذه أن السياسة التى تمسحت عليها الدولة المنتدبة لا يمكن أن تتلاءم بوجه ما مع المادة الثانية والعشرين القائلة : «على أن تقدم لها دولة منتدبة للنصح والمساعدة الإدارية ...» كما أنه ليس من المنطق فى شيء لأن يدعى بأن الشكل الإدارى القائم اليوم على كواهل مئات من الموظفين الغرباء هو من قبيل تقديم النصح والمساعدة الإدارية . ذلك لأن هذه البلاد يقوم عليها حكم مباشر دون أن يكون للأهالى أقل ضلع فيه ، الأمر الذى يستفزنا للاحتجاج على هذه السياسة ، التى من شأنها أن تجعل اليوم الذى نستطيع فيه الوقوف وحدنا بعيد المنال .

نحن لا نستطيع أن نعتقد أن حكومة جلالة الملك الممثلة في فلسطين في شخص فخامتكم، لا تترك أنها بالسياسة القائمة بفلسطين تخون وعودها وتحرم العرب من أقدم حقوقهم الطبيعية. ونجزم بأن العقبة الكأداء التي تجعل حكومة جلالة الملك تردد في منح عرب فلسطين حق تقرير مصيرهم هو بعينه وعد بلفور. وإننا مع رفضنا الرفض كله لهذا الوعد المشئوم، نرى أنه لا يمنع تأسيس حكومة برلمانية في فلسطين. وعلى هذه النظرية. كنا رفعنا إلى فخامة المندوب الأسبق - قبل مغادرته هذه البلاد - مذكرة عرضنا فيها قرار المؤتمر العربي المنعقد في ٢٠ حزيران (يونيه) سنة ١٩٢٨ بشأن تأسيس برلمان في فلسطين وأخبرنا فخامته أيضاً بأن اللجنة التنفيذية التي تمثل المؤتمر المشار إليه مستعدة للمذاكرة مع الحكومة في الطرق والأسس التي تكفل للبلاد حقوقها المشروعة.

فعطف فخامته على مطالبنا واعترف بشرعيتها، ووعد بأن يرفعها شخصياً إلى وزارة المستعمرات، غير أنه أشار علينا بلزوم التريث حتى تشريف فخامتكم، فترثنا بكل صبر رغمًا عن حث الأمة لنا على المضي والإسراع في تنفيذ قرارات المؤتمر تخفيفاً لما تقاسمه البلاد من الأزمات المختلفة، ما بين سياسية وقضائية وإدارية واقتصادية.

والآن وقد شرفتم فخامتكم لتنبؤوا عن حكومة جلالة الملك، لتديروا البلاد طبقاً للمادة الثانية والعشرين من عهد عصبة الأمم، تلك المادة التي بنى عليها الانتداب نرى من واجبنا أن نلفت نظر فخامتكم إلى أن المادة الثانية والعشرين، مع أنها لا تقي برغائب الأمة العربية وأمانها، وضعت فلسطين تحت شكل الانتداب المرموز إليه بحرف (أ) وميزتها عن الجماعات الأخرى التي هي في درجة يتحتم فيها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن إدارة بلادها.

ولكن رغباً عن هذا التمييز الدولي، نجد أن فلسطين—مع الأسف—مازالت ولا تزال تدار مباشرة من قبل الدولة المتدبة، خلافاً للشكل الذى وضعتها فيه جمعية الأمم « لتقديم النصيح والمساعدة الإدارية ». مما جعل النظام الإدارى الحاضر مخالفاً لرغبات الأكثرية الساحقة فى هذه البلاد، شارحاً عدم نجاح سلفيك المندوبين الساميين لتسييرهما دفة السياسة على أسس مستمدة من شكل الانتداب المرموز إليه بحرف (ج) أو ماهو دونه ونحن؛ مع ثقنتنا ورجائنا الكبير بخبرتك الواسعة فى إدارة المستعمرات، نذكر فخامتكم أنه مالم يتغير النظام الإدارى الذى سار عليه سلفاك تغييراً محسوساً يكون عند مطالب العرب المشروعة فستظل البلاد أبداً متأخرة دون أن يكون بين عرب فلسطين والحكومة المتدبة أى تعاضد وتكاتف للعمل على الوصول إلى الاستقلال الناجز، الذى هو حق شرعى ثابت، أقره عهد عصبة الأمم.

على أننا ونحن نتقدم إلى فخامتكم بقرار المؤتمر بصدد الحكومة البرلمانية وإدارة البلاد من قبل أهاليها لا عن طريق الموظفين البريطانيين والأجانب، لا نثالك أن يأخذنا العجب والاستغراب، كيف أن بريطانيا العظمى التى سبقت العالم فى تطبيق نظام الحكومة البرلمانية ترغب أهالى فلسطين إلى الرضوخ لقاعدة « فرض الضرائب بلا تمثيل » ؟ مما يجعلنا نؤكد أنه لولم يكن للأهلين سوى شعاع أمل ضعيف بالعدالة البريطانية لما استطاعوا أن يقيموا لحظة واحدة على هذا الظلم الفادح . الذى يزيكه ويزيده فداحة تطبيق قاعدة أخرى ألا وهى « تشريع بلا تمثيل » وما إلى ذلك مما لا يتحمله أى شعب مهما كان عريقاً فى الوحشية والهمجية . زد على هذا، أن معمل القوانين (كذا) مازال يصدر قوانين يسنها أناس يجهلون حالات أهل البلاد وعاداتهم وتقاليدهم . ولطالما كان كثير من هذه القوانين مخالفاً للتقاليد الدينية متنافراً مع منفعة البلاد، مما دعانا إلى الاحتجاج عليها وانتقادها، ولكن عبثاً بلا جدوى .

حتى أصبحت الحالة لا تطاق ، مسفرة عن الأزمة الاقتصادية التي نوهتم عنها فخامتكم يوم وصولكم إلى هذه البلاد .

وإن اللجنة التنفيذية تؤمل أن فخامتكم بعد درس عميق ، ستعملون على تغيير السياسة التي اختطها سلفناكم باتباع سياسة رشيدة تخول العرب حقهم في إدارة بلادهم على يد حكومة نيابية تكون في صالح جميع العناصر في فلسطين . وتحقيقاً لهذا نقترح أن تبدأ المفاوضات مباشرة بين فخامتكم واللجنة التنفيذية لوضع الأسس التي تقوم عليها تلك الحكومة التمثيلية ، قياماً بما عهد إلى الدولة المنتدبة من واجبات .

وختاماً نودى بفخامة المندوب—أن نعلن أننا لن نكتفى بجواب يشبه الأجوبة السابقة بأنكم سترفعون مذكرتنا إلى وزارة المستعمرات أو أنكم في حاجة إلى درس الموضوع من جميع نواحيه والأخذ بأطرافه وما شاكل ذلك من الأجوبة . ولكننا نرجو أن تعملوا على إيجاد الأسباب التنفيذية لحقوقنا التي أقرتها حكومة جلالة الملك في «دستور فلسطين» بشكل لم نستطع إلا رفضه . ولنا من تقدم الأهلين ونضجهم السياسي وانتظارهم نتيجة هذه المقابلة بشوق ملتهب مع وضوح مطالبنا وشرعيتها ما يؤكد أننا سنسمع من فخامتكم ما يحقق تنفيذ هذه المطالب المشروعة المعقولة .

١٤٨

احتجاج المجلس الإسلامي الأعلى على منح استثمار امتياز البحر الميت لفريق من الصهيونيين*

١٩٢٩

مجلس اللوردات - العصبة الزطنية - لندن

إن منح امتياز البحر الميت لنوفومسكي ، أو لفريق صهيوني غيره من شأنه أن يستعمل سلاحاً سياسياً ضد حقوق العرب ومصالحهم ، ويزيد في البغضاء الطائفية ، ويدعو للارتباب ، ويمكن أن يضع عراقيل في طريق تنفيذ المشروع . فالمجلس الإسلامي الأعلى ، وهو ذو الشأن في مصلحة الأهالي المسلمين الذين تتألف منهم تسعون في المائة من الأهالي العرب ، يثق بأن مجلسكم ينظر في أن تقوم الحكومة المحلية بهذا المشروع على وجه تحفظ به مصلحة جميع السكان أو على الأقل ينبغي أن يمنح الامتياز لشركات صناعية خالية من الأغراض السياسية كالصهيونيين ، وذلك على شرط أن يعطى الأهالي الفرصة الحسنة لإبداء رأيهم في شروط الامتياز .

الرئيس
أمين الحسيني

* الجامعة العربية - القدس - ٤/٤/١٩٢٩ ص ١ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صناديق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ ص ١٣٢ .

١٤٩

مذكرة اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي حول طلب الحكم

النيابي *

١٩٢٩

حضرة صاحب الفخامة المندوب السامي المعظم - القدس

نتشرف بأن نعرض لفخامتكم أن أهل هذه البلاد ، منذ أن وصلتم إليها ، أبانوا لكم بوساطة ممثليهم في اجتماع سابق عقد إثر وصولكم أنهم كانوا يتمتعون في زمن الحكومة العثمانية بجميع حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية ، إذ كانوا يشتركون في سن القوانين وفي إدارة الحكومة ، ولقد كان لهم أيضاً مجالس بلدية وإدارية منتخبة ومستقلة في جميع الشئون التي هي من صلاحيتها .

ولقد طلبت منكم بلجتنا هذه في ٣ يناير ١٩٢٩ ، بناء على قرار المؤتمر السابع المنعقد عام ١٩٢٨ أن يؤسس في فلسطين الحكم النيابي وفقاً لعهود الحلفاء قاطبة ولعهد عصبة الأمم حسبما جاء في المادة ٢٢ من ذلك العهد .

وقد اعترفتم فخامتكم - حيثئذ - بما لهذا الموضوع من الأهمية العظمى ، غير أنكم

* الجامعة العربية - القدس - ٢٤ - ١٩٢٩/٦ ص ١ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت -

جمعية صندوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

أجلتم إعطاء الجواب بأمره إلى ما بعد درسه ومخابرة وزارة المستعمرات بشأنه، وكنا نوسمنا عطفاً من فخامتكم على هذا الطلب الحق وليتنا ننتظر جوابكم طيلة هذه المدة دون الإتيان بأى عمل وبصبر وهلدوء تامين، آمليْن أنكم بعد الاطلاع بنفسكم على أضرار الحكم المطلق الحاضر، الذى تن البلاء اليوم تحت أثقاله أن تسعوا لتحقيق فكرة الحكم النيابى الذى ينشده أهل هذه البلاد.

فلم تمض مدة طويلة على ذلك حتى فاجأنا الجريدة الرسمية، بمشروع قانون السلطات المحلية لسنة ١٩٢٩، الذى قضى على الحق الوحيد الباقى لفلسطين من الحكم العثمانى قضاء مبرماً.

فاتحتجت لاحتنا—هذه— على هذا المشروع فى حينه لدى فخامتكم وأبدت شدة استغرابها منه، لأنه جاء فى الوقت الذى كانت تنتظر فيه موافقة حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى على توسيع الحكم الذاتى فى البلاد، وليس على هدم بقية أنقاضه، ورجت من فخامتكم— فى الكتاب نفسه— أن تعلمونا فيما إذا كنتم أصدرتم مشروع هذا القانون بناء على نتيجة وصلتم إليها بعد درosكم حالة فلسطين وحقوق أهلها، ولكن فخامتكم لم نجيبونا بعد على ذلك.

إن أهل هذه البلاد لم يعد فى وسعهم أن يتحملوا أضراراً جديدة فوق الأضرار التى لحقت بهم حتى اليوم، والتى هى نتيجة من نتائج نظام الحكم الحاضر. وفى الحق، إن هذه الإدارة أوقعت البلاد فى أزمت اقتصادية هائلة اضطرفها قسم لا يستهان به من العرب إلى بيع أراضيهم إلى الأجانب الذين إنما يشترونها منهم لغايات سياسية، وهى بناء قومية أجنبية على أنقاض القومية العربية.

إن التاريخ لم يورد بعد مثالا واحداً عن أمة يبيع قسم كبير من أهاليها مقداراً من الأراضى مثل ما نشاهده اليوم فى هذه البلاد، فقد نرى أهالى قضاء بومتهم يبيعون

كل ما يعلكون من الأراضي إلى الأجانب، الأمر الذي لم يسبق له مثيل بعد .
والغريب أن الحكومة الحالية، التي كان لها التأثير الكبير في إيصال أهالي هذه
البلاد إلى هذه الحالة الشديدة من الفقر تسمح لهؤلاء الأجانب أن يستفيدوا
من الفرصة السانحة، ويسلبوا الناس أراضيهم التي ليس لهم مورد رزق خلافاً بأجنس
الأثمنان .

إننا على يقين، من أنه لا يوجد حكومة في العالم تستطيع السماح لشخص أو
لصنف من الأشخاص وطنيين كانوا أو أجانب، أن يستغلوا فقر قوم ويسلبوا منهم
أراضيهم وخصوصاً من كان مثل أهل فلسطين يعيشون من الزراعة فقط .
إن أكثر الحكومات المتمدنة تحرص على استبقاء قسم من الأراضي إلى كل قروي،
وتحظر عليهم بيع هذا القسم حتى إلى الوطنيين من أبناء جنسهم . إن هذه البلاد
التي إنما جاءت إليها حكومة بريطانيا العظمى لإرشادها وتدريبها على الحكم الذاتي
لا ترزح اليوم تحت أثقال الحكم الأجنبي المباشر فحسب، ولكنها مهددة اليوم أيضاً
بضياع كيائها وباضمحلال قوميها تماماً .

إننا لا نعتقد أن تعهد حكومة بريطانيا العظمى بمساعدة اليهود سياسياً واقتصادياً
وإدارياً لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين يعني وضع العرب بحالات سياسية
واقتصادية وإدارية سيئة، يستطيع فيها اليهود إنشاء وطنهم القوي هذا في هذه البلاد
ولكن ماذا يفيد العرب إذا كان التعهد— هذا— لا يعني من الوجهة النظرية من
قبل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى هدم كيانهم والقضاء على استقلالهم
أبدياً، مادام أن سير الحكومة الحاضرة اليوم يؤدي إلى اضمحلال القومية العربية
تماماً .

إن الذي لا شك فيه هو أن لنظام الحكومة الحاضرة التأثير الأعظم على اشتداد

هذه الأزمة الاقتصادية ، وكل التأثير على تخلى أهل البلاد عن أراضيهم التى هى تراث آبائهم وأجدادهم ، والتى هى منبع روتهم الوحيد .
وإن لختتنا لا ترى وسيلة اليوم ، لدفع هذا الخطر المائل الذى يهدد كيانها وينلرها بالاضمحلال سوى فى الحصول على الأمرين الآتين :

(١) الحكم النيابى

(ب) تبديل نظام الحكومة الحاضر ، غير الطبيعى ، بنظام حكومة يكون أكثر موافقة للحالة الطبيعية .

إن الحصول على هذين الأمرين ضرورى جداً لاستبقاء حياة الأمة العربية .
إن أفراد هذه الأمة بأجمعهم ، موقنون بهذه الحقيقة ، فلا يجب أن يفسر سكونهم طيلة هذه المدة قبولاً منهم بالحالة الراهنة ولكنه تعقل منهم فى انتظار قرار عادل يضع حداً للمصائب العظيمة التى صبت عليهم حتى اليوم .
والآن ، وقضائكم على أهبة السفر إلى لندن بعد أن درستم حالة فلسطين درساً وافياً ، رأينا من الواجب أن نذكركم بالحقيقة المؤلمة ، وهى أن أهالى البلاد قد أحاط بهم البلاء من كل جانب وأنه لم يعد فى وسعهم الصبر طويلاً على ذلك ، لأنهم يعتقدون أنه لا يوجد بعد هذا الصبر إلا الاضمحلال والموت ، لذلك فهم يأملون أنكم سوف تساعدونهم للحصول على الحكم النيابى وتغيير نظام الحكومة الحاضرة ، فيتوصلون بها إلى سن القوانين التى يحكمون بها ورفع الضرائب التى يفرضونها لمصلحتهم فى مجالسهم التمثيلية ، وتخفيف الأزمة الاقتصادية الحاضرة التى تنلر بشر مستطير .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام ،

رئيس المؤتمر العربى الفلسطينى السابع

١٥٠

بيان جمعية حراسة المسجد الأقصى بشأن البراق الشريف

القدس ١٩٢٩/٨/٣ *

بيان بشأن البراق الشريف

عاد اليهود منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في زوريخ، إلى الاعتداء المتوالى على البراق الشريف بجلب الأدوات المنوع جلبها ومنع سكان الحي « المسلمين » من المرور إلى منازلهم في طريق البراق . ويقوم المؤتمر الصهيوني المذكور، الذي سيستمر انعقاده إلى ٨ آب (أغسطس) ١٩٢٩ بمحاولات واسعة النطاق لاستئثار اليهود في العالم مبدىا السخط على « الكتاب الأبيض » الذي أصدرته الحكومة البريطانية في مسألة البراق، وباذلا جهوداً كبيرة ترى إلى جعل الحالة الراهنة « الستاسكو » المختصة بالبراق الشريف تدور على محور مزاعمهم الباطلة .

ولزاء هذه الحالة التي ظهر فيها اليهود بعدوانهم البلطية، بادرت « جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية » إلى اتخاذ التدابير لمقاومة أعمال اليهود في الداخل والخارج . فعقد اجتماع إسلامي كبير من عدة آلاف في المسجد الأقصى عقب صلاة الجمعة في ٢٦ صفر ١٣٤٨ (٢ آب « أغسطس » ١٩٢٩) جدد فيه المسلمون العهد على أنهم يدافعون بكل قواهم في أى وقت كان عن البراق الشريف والمسجد الأقصى ،

* وثيقة موجودة في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

وظهرت الغيرة والحماصة مظهراً رائعاً للغاية .
 وقرر المجتمعون تطيير احتجاج برق إلى وزارة المستعمرات والعصبة الوطنية .
 هذه صورته :

وزير المستعمرات — العصبة الوطنية — لندن

مسلمو فلسطين يكررون لفت نظر الحكومة البريطانية إلى ما لا يزال اليهود يقومون به من الاعتداء المتوالى على البراق النبوي عند الجدار الغربي للمسجد الأقصى مخالفين « الستاتسكو » الذى أعلنت حكومتكم رسمياً التقيد به والحفاظة عليه ، ومحاولين الاستفادة من مباطلة حكومة فلسطين فى تطبيق ما جاء فى « الكتاب الأبيض » فإذا لم تحسم هذه المسألة حسماً قاطعاً ، يجعل اليهود يلتزمون حدود « الستاتسكو » تطبيقاً « للكتاب الأبيض » فإنها ستؤدى حتماً إلى أعظم مشكلة دينية ، يهيج الشعور الإسلامى من أجلها هياجاً بالغاً فى البلاد المقلمة وخارجها ، وذلك فضلاً عن المشكلات السياسية الحالية . ويحتج مسلمو فلسطين على المؤتمر الصهيونى فى زورينغ لمحاولته ادعاء حقوق لا أساس لها فى البراق بنشر الدعاية الرامية بحقيقتها إلى أغراض سياسية صهيونية .

سعيد الخطيب

عن الاجتماع الإسلامى المنعقد فى المسجد
 الأقصى

وبادر المجلس الإسلامى الأعلى أيضاً ، إلى العمل لتدارك الحال فأبرق سماحة رئيس المجلس إلى وزارة المستعمرات برقية سريعة يطلب فيها سرعة تنفيذ ما جاء

في « الكتاب الأبيض » دفعا للخطر. وأبرقت صورة من هذا الاحتجاج إلى فضامة
المندوب السامي الموجود في لندن اليوم. وهذه صورتها .

وزير المستعمرات - لندن

إن تأجيل تنفيذ « الكتاب الأبيض » المختص بمسألة البراق يشجع اليهود
في المضي على اعتداءاتهم على قواعد « الستاتسكو » وهذا من أكبر الأسباب لحياج
الشعور الديني في نفوس المسلمين داخل فلسطين وخارجها . وإن الدعاية الباطلة
والمضللة التي يقوم بها المؤتمر الصهيوني في زوريخ تدعو المسلمين إلى الارتياح ،
إن هناك اتصالا بين تأجيل تنفيذ « الكتاب الأبيض » وبين هذه الدعاية ، يقصد
منه ترويج تفسير غير صحيح للحالة الراهنة « الستاتسكو » التي لا تعرف بمزاعم
اليهود الجلدية . فلذلك يرجو المجلس الإسلامي الأعلى يلحاح تنفيذ فعوى
« الكتاب الأبيض » سريعا .

أمين الحسيني

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى

(نسخة إلى المندوب السامي بوساطة وزارة المستعمرات)

« فجمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن المقدسة » ترغب في أن تطلع الرأي
العالم في هذه البلاد ، وفي كل بلاد إسلامية أخرى على ما يجد من أن إلى أخرى مسألة
البراق ، ليكون المسلمون على بينة من ذلك وليسارع المسلمون أفرادهم وجمعياتهم
وهيئاتهم الدينية وغيرها إلى الاشتراك في الدفاع عن البراق الشريف والمسجد الأقصى
بما تتطلبه الحال الآن ، من تقديم الاحتجاجات السريعة إلى الحكومة بطلب تنفيذ

« الكتاب الأبيض » والاحتفاظ بالحالة الراهنة « الستاسكو » على وجهها الصحيح وردع اليهود عن تكرار اعتداءاتهم وجعلهم يمتنعون عن التعرض لسكان الحى من إخواننا المسلمين .

وقد اعتدى اليهود فى الآونة الأخيرة على جماعة من المسلمين المجاورين بحضور الضابط اليهودى ، رفعت الدعوى أمام القضاء فى المحاكم لينال اليهود المعتدون جزاءهم .

١٥١

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع
إلى القائم بإدارة حكومة فلسطين بشأن حوادث البراق
واعتداءات اليهود وموقف الحكومة
* ١٩٢٩/٨/١٨

فخامة القائم بإدارة حكومة فلسطين - القدس

تشرف اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع أن تعرض على فخامتكم
مايلي :

إن حكومة فلسطين قد سمحت لليهود بالقيام بمظاهرة كبرى في البراق الشريف والأحياء الإسلامية داخل المدينة يوم الخميس الماضي في (١٥ آب وأغسطس ١٩٢٩)، ولم يعهد من قبل أن المراسم الدينية تقام بالمظاهرات، اللهم إلا إذا اتخذ الدين أداة للسياسة. ولم يكن السماح بالقيام بمظاهرة مثل هذه، مما يساعد على استقرار الحالة، لاسيما بعد أن اعترفت حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى في «الكتاب الأبيض» بحقوق المسلمين في البراق وتعهدت بالحفاظ على «الستاتسكو» ولا بد أن الحكومة المحلية كانت تعلم بأن عيد مولد رسول المسلمين صلى الله عليه وسلم سيصادف بعد يوم

* الجامعة العربية - القدس - ١٩/٨/١٩٢٩ ص ٢.

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩). مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت -
جمعية صندوق فلسطين. بغداد - بيروت ١٩٦٨.

واحد من وقوع المظاهرة، وبأنه في يوم الجمعة الذي يليه يجتمع الألوف من أهالي القرى والمدينة في المسجد الأقصى لأداء فريضة الصلاة كالمعتاد.

وقد حدث أن خطباء اليهود المتظاهرين كانوا يشتمون علناً في الأسواق وفي موقع البراق نبي المسلمين ودينهم وأمتهم، مما استفز نفوس المسلمين وهيج عواطفهم، فكان لابد لهم من التظاهر أيضاً في اليوم الثاني ردّاً على مظاهرة اليهود. وهكذا فقد حركت المظاهرة الأولى روح العداء بين الفريقين وسببت الاحتكاك الدموي المؤسف الذي وقع ليلة أمس في محلة البخارية.

إن اللجنة التنفيذية تريد أن تلفت نظر الحكومة إلى هذا الحادث، لتلها على التحيز الحالي البعيد عن الإنصاف الذي تجلّى في أعمال البوليس نحو اليهود، سواء في التحقيق أو في الإجراءات الأخرى.

ويظهر أن الصدام وقع بين اليهود والعرب في حي البخارية بسبب اعتداء فريق من اليهود على مزارعات العرب في وادي الشجار، وأدى إلى جرح خمسة من اليهود جروحاً خفيفة وواحد جرحاً خطراً.

أما العرب فقد جرح منهم أربعة عشر شخصاً، اثنان جروحهما خطيرة. وقد استمرت اعتداءات اليهود على المارين من العرب في حي البخارية إلى هذا اليوم. حيث ثبت بصورة قاطعة أن البوليس لا يزال عاجزاً عن القبض على ناصية الحالة ومنع الاعتداءات.

إن جميع الجرحى من العرب قد جرت معالجتهم ومدواوتهم من قبل طبيب خاص، على نفقتهم. وتدل التقارير الصحية على أن جروحهم تحتاج إلى مداواة مدة تتراوح من خمسة أيام إلى أربعة عشر يوماً. وهذا كاف للدلالة على أهمية الصدام. على أنه مما يلفت النظر أن عدد الموقوفين من العرب بلغ إلى نصف ليل أمس

اثنين وعشرين شخصاً، بينما لم يوقف من اليهود إلا شخص واحد . وكان بين الموقوفين من العرب الأربعة عشر جريحاً المذكورون فيما سبق ، فإن هؤلاء المساكين كانوا يساقون إلى مركز البوليس ، وبدلاً من سماع شكاواهم ومعالجتهم ، كانوا يوقفون بدون رحمة أو أدنى دليل على اتهامهم بجرم أو تهمة من التهم . أما الجرحى من اليهود فقد سمح لهم بالعودة إلى بيوتهم من غير أن يتعرضوا إلى ما تعرض له جرحى العرب التتساء .

وكان لا يتقدم شاك من اليهود على عربى حتى يسرع رجال البوليس إلى ذلك العربى فيحضرونه إلى مركز البوليس ويوقفونه رهن التحقيق . أما شكاوى العرب فتلاق كثيراً من البرود والفتور والإهمال . ونضرب على ذلك هذين المثالين :

١ - حسن سليمان قريع من (أبو ديس) هجم عليه اليهود وأثنوه ضرباً وجرحوه في رأسه جرحاً خطراً ، فأدركه أحد أفراد البوليس وبدلاً من أن يلقى القبض على ضاربيه سيق العربى الجريح إلى مركز البوليس وفاز الضاريون بالسلامة . ويمكننا أن نؤكد أنه إلى - ظهر هذا اليوم لم يظهر - أقل اهتمام من رجال البوليس للتحري عن الضاريين .

٢ - على عبد الله حسن من لفتا - نزل على بيته ليلاً اثنان من اليهود فهشما رأسه . ومع أنه اشتكى للبوليس وأخبرهم باستعداده لإرشادهم عن بيت الشخصين اللذين ضرباه وهاجما بيته . فإن البوليس اكتفى بإلقاء القبض على واحد منهما فقط .^(١) وأما الآخر، فيمكننا أن نؤكد أنه - إلى ظهر هذا اليوم - لم يظهر البوليس أقل اهتمام بإلقاء القبض عليه .

إن اللجنة التنفيذية تحتاج بكل قواها على هذه التصرفات الخالية من الإنصاف ، وتأسف أن تعرب لفخامتكم بهذه المناسبة أنها ترى تحيزاً ظاهراً من قبل الحكومة

لصالح اليهود ضد العرب في كثير من الأحوال ، الأمر الذي يسلب طمأنينة العرب ويؤدي إلى الإخلال بالأمن العام بصورة عامة .

وتأمل اللجنة التنفيذية من فخامتكم ألا يسمح لليهود بإقامة مظاهرات مثل هذه ، بعد اليوم ، وأن تصدروا التعليمات المشددة لدائرة البوليس بالسهر على الأمن العام بصورة آتم وبعدم التحيز لطائفة دون أخرى .
وتفضلوا في الختام بقبول فائق الاحترام ، ،

عن أمناء سر

اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع

عوفى عبد الهادي

١٥٢

الاتفاق المتضمن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين *

كما تم توقيعه في زوريخ ، الرابع عشر

من أغسطس عام ١٩٢٩

بما أن الإعلان التالي ، والذي يعرف عامة بـ (وعد بلفور) قد صدر في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ عن حكومة صاحب الجلالة البريطاني :

« تنظر حكومة صاحب الجلالة بعطف إلى إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف ، مع العلم بأن شيئاً ما لن يحصل مما قد يؤدي إلى التعدي على الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، أو على الحقوق والمكانة السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر » .

وبما أن صك الانتداب على فلسطين ، كما صدقه مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ ، يعهد بإدارة فلسطين إلى صاحب الجلالة البريطاني كحاكم متتدب ، ويجعل حكومة الانتداب مسئولة عن وضع الوعد الصادر في الثاني من تشرين (نوفمبر) ١٩١٧ موضع التنفيذ ، ومع العلم بأن صك الانتداب يعترف بالرابطة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين .

« المنظمة الصهيونية العالمية - تنظيمها . وأعمالها ما بين سنتي « ١٨٩٧ - ١٩٤٨ »

أسعد عبد الرحمن - منظمة التحرير الفلسطينية - بيروت ١٩٦٧ .

وبما أن المادة الرابعة من صك الانتداب ، تنص على الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة ، وتعتبر كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة للإدارة الفلسطينية والتعاون معها في شتى المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المسائل التي قد تؤثر في قيام الوطن القوي اليهودي. ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتخضع دائماً لسيطرة الإدارة ، لكي تساعد في إنشاء البلاد وتشترك فيه ، وبما أن المادة المذكورة تعتبر المنظمة الصهيونية على أنها تلك الوكالة ، بالإضافة إلى التعليمات لانتخاذ الخطوات ، بعد التشاور مع حكومة الانتداب ، التي تضمن تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة على إقامة الوطن القوي اليهودي .

وبما أن المنظمة الصهيونية ، في نظرتها الرامية إلى ضمان تعاون من هذا النوع ، قد اقترحت إنشاء وكالة يهودية موسعة ، ينال فيها اللاصهيونيون التمثيل الكافي ، لكي يتمكنوا ، بالاشتراك مع المنظمة الصهيونية ، من المشاركة في امتيازات الوكالة اليهودية ومسئولياتها .

وبما أن الموقعين أدناه ، والذين يمثلون المنظمة الصهيونية والهيئات اليهودية في بلدان مختلفة ، والتي لا ترتبط بالمنظمة الصهيونية بل ترغب في الاشتراك في الوكالة اليهودية ، قد عقدوا اجتماعاً مشتركاً يهدف إلى وضع دستور وكالة الموسعة .
فقد جرى الاتفاق على المسائل الآتية :

تعريفات :

- ١ - فيما يتعلق بهذا الاتفاق :
- « صك الانتداب » يعني الانتداب على فلسطين ، كما قبلته حكومة صاحب الجلالة البريطاني ، وصادق عليه مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز (يوليو ١٩٢٢)

« الوكالة » تعنى الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين ، كما ينص هذا الاتفاق على تشكيلها .

« الصهيونى » هو ذلك الشخص المرتبط بالوكالة بصفته عضواً فى المنظمة الصهيونية وممثلاً لها .

« اللاصهيونى » هو ذلك الشخص المرتبط بالوكالة بصفة غير صفة كونه عضواً فى المنظمة الصهيونية وممثلاً لها .

النتان « صهيونى » و « لا صهيونى » لهما دلالات مقابلة .

اسم الوكالة :

٢ - سوف تعرف الوكالة وتوصف بالوكالة اليهودية لفلسطين .

هدف الوكالة :

٣ - سوف يكون هدف الوكالة « أن تقوم بأعباء مهمات الوكالة اليهودية كما ينص عليها صك الانتداب » . مع العلم بأن الوكالة سوف تعالج المسائل الواقعة ضمن نطاقها بالطريقة التى تؤدى إلى تحقيق الأهداف التالية :

(أ) تشجيع الهجرة اليهودية ومساعدتها إلى أبعد حد ممكن ، مع التسليم بأن كلام العمال المهاجرين والمهجرين أصحاب الدخل المستقل سوف يحظى بالعطف والاعتبار .

(ب) تضم نشاطات الوكالة اليهودية داخل نطاقها الضمانة التى تكفل الحاجات الدينية اليهودية مع العلم - بصورة واضحة - أن حرية الوجدان الفردية سوف تبقى مصونة ومؤكدة .

(ح) رعاية اللغة العبرية والثقافة اليهودية والاعتناء بهما .
 (د) يجرى ابتياح الأراضي كأمالك يهودية ، وتسجل ملكية الأراضي المتباعة وفقاً لما تنص عليه المادة ١٠ في هذا الاتفاق ، باسم الصندوق القومى اليهودى ، على أن تصبح فيما بعد الملكية الشرعية الثابتة للشعب اليهودى .

(هـ) تعمل الوكالة على إنجاح الاستيطان الزراعى القائم على العمل اليهودى وترقيته ، وتعتبر من المسائل المبدئية ضرورة استخدام الطاقة العمالية اليهودية فى جميع الأعمال والمشاريع ، التى تقوم الوكالة بتنفيذها أو مساعدتها . وطالما أن متطلبات الفاعلية الاقتصادية مستوفاة ، فإن الشكل الاجتماعى لأى مستوطن تجرى إقامته فى فلسطين يبقئ مسألة مروة بيد المستوطنين ، شريطة أن تترك على الدوام لحكم الوكالة اليهودية مسألة تعيين الصلاحيات الاقتصادية وقابلية التطبيق لدى أى مشروع مقترح للاستيطان قبل أن تقوم الوكالة بتخصيص الأموال التى تخضع لسيطرتها لأى مستوطن معين .

٤ - (١) تكون أجهزة الوكالة كمايلى :

(أ) اللجنة الإدارية .

(ب) المجلس .

(ح) اللجنة التنفيذية .

٢ - يكون للوكالة رئيس ، وإن لم تقرر عضوية المجلس بتشكيله القائم آنذاك ، وبأكثرية ثلاثة أرباع الأصوات إيجاباً عكس ذلك ، يصبح ذلك الرئيس رئيساً للمنظمة الصهيونية فى الوقت الحالى .

الموسوعة الفلسطينية - ثان

٥ - (١) المجلس هو الهيئة الحاكمة العليا للوكالة . إنه السلطة الأخيرة في جميع المسائل التي تقع ضمن صلاحية الوكالة الشرعية ، وهو الذي يضع وفقاً لما تنص عليه المادة الثالثة دائماً المبادئ الهادية للسياسة .

٢ - يتألف المجلس من ممثلي المنظمة الصهيونية الذين يشكلون النصف ومن ممثلين عن اللاصهيونيين في البلدان المختلفة وفقاً للتوزيع المبين في جدول هذا الاتفاق ، للنصف الآخر ويخضع ذلك لأي تعديل لإقـد يحصل في الجدول ويمكن ، القيام به من وقت إلى آخر ، بأكثرية أصوات لا تقل عن ثلثي كامل عضوية المجلس ، كما هو مؤلف في ذلك الحين . يحق للمنظمة الصهيونية في جميع الأحيان أن تتمتع بعدد المقاعد نفسها التي تعطى إلى اللاصهيونيين الذين يحق لهم بالفعل التمثيل في المجلس آنذاك ، وذلك وفقاً للجدول أو لأي تعديل آخر يقوم المجلس بإجرائه .

٣ - تعين المنظمة الصهيونية ممثلها تبعاً لتقليدها الدستوري . ويعين اللاصهيونيون ، في البلدان المختلفة والذين لهم حق التمثيل في المجلس ، ممثلهم على أساس تلك الطريقة التي تبدو في كل حالة من الحالات أنها أفضل ما يتناسب مع الأوضاع المحلية ، يشترك في ذلك التسليم بالمبدأ الهادي الذي يتيح لطريقة التعيين أن تكون ديمقراطية في طبيعتها بقدر الإمكان . يجري تعيين أعضاء المجلس قبل كل جلسة عادية له .

٤ - حين يشغرمقعد عضو في المجلس لأسباب غير انتهاء مدة ولايته ، يجري ملء المقعد الشاغر كمايلي :

(١) إذا قررت الهيئة التي عينت العضو صاحب المقعد الشاغر ذلك ، يملأ المقعد أول شخص يحتل قائمة نواب الأعضاء الذين عينتهم تلك الهيئة بموجب المادة ٨ .

(ب) في حالة تعذر صدور قرار من ذلك النوع ، يحق للهيئة التي عينت العضو الذي شغل مقعده أن تعين محله من جديد .

٥ - يدعى كل من مجلس إدارة الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود) ومجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي (كيرين كاييت) والهيئات الحاكمة للمنظمات الأخرى التي يقرها المجلس فيما بعد ، إلى إرسال ممثل لحضور اجتماعات المجلس ، لكن هؤلاء الممثلين لا يحق لهم التصويت .

٦ - تدعو اللجنة التنفيذية لعقد الاجتماعات العادية للمجلس مرة كل عامين . وتقدم اللجنة في كل اجتماع تقريراً مفصلاً وافياً عن جميع نشاطات الوكالة وعن الأوضاع في فلسطين . كذلك ترفع اللجنة تقريراً مفصلاً عن الوضع المالي للوكالة وترفعه بنسخة مراجعة عن كشف الميزانية والحسابات . تتضمن أعمال الجلسة النظر في ذلك التقرير ، وفي بيانات كشف الميزانية والحسابات ، والموافقة على ميزانية جديدة للفترة التي يقرها المجلس .

٧ - تستطيع اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة ، وبموافقة اللجنة الإدارية أن تدعو لعقد اجتماع استثنائي في أي وقت وأن تعقد هذا الاجتماع فيما لو أشارت اللجنة الإدارية بذلك ، يستطيع رئيس الوكالة أيضاً أن يعقد اجتماعاً استثنائياً للمجلس تحت الظروف الوارد ذكرها في المادة ١٢ فقرة ٤ .

٨ - يعين المجلس رئيس جلسات أو رئيساً مشتركاً ، وقد يعين رئيس جلسات مشتركاً ونائباً واحداً للرئيس أو أكثر .

٩ - لا يفقد الشخص الذي يشغل كرمي الرئاسة خلال جلسة المجلس حقه بالتصويت الذي يملكه كعضو في المجلس ، لكنه لا يملك صوتاً إضافياً أو مرجحاً في حال تعادل الأصوات .

٦ - (١) تتألف اللجنة الإدارية من أربعين عضواً ، يعين الأعضاء الصهيونيون في المجلس عشرين منهم من بينهم ، ويعين الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس العشرين الباقين من بينهم ، مع العلم بأن اللجنة تعتبر وكأنها تشكل وحدة كلية منفردة بمسئولية جماعية تجاه المجلس ؛ يحق لأعضاء اللجنة التنفيذية حضور جلسات اللجنة الإدارية ، لكن لا حق لهم في التصويت .

٢ - يتولى أعضاء اللجنة الإدارية المسئولية من تاريخ اجتماع عادي للمجلس حتى الاجتماع التالي . يجري ملء المقاعد التي تبشعر خلال المدة التي تفصل بين اجتماعين عاديين للمجلس كما يلي :

(أ) إذا كان المقعد شاغراً من بين الأعضاء الصهيونيين في اللجنة الإدارية تقوم المنظمة الصهيونية بملء المقعد .

(ب) إذا كان المقعد شاغراً من بين الأعضاء اللاصهيونيين في اللجنة الإدارية يجري ملء ذلك المقعد بالطريقة التي تقرها بقية الأعضاء اللاصهيونيين في اللجنة الإدارية .

٣ - يدعى كل من مجلس إدارة الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هاسود) ، ومجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي (كيرين كايמת) والهيئات الحاكمة للمنظمات الأخرى التي يقرها المجلس فيما بعد ، إلى إرسال ممثل لحضور اجتماعات اللجنة الإدارية ، لكن هؤلاء الممثلين لا يحق لهم التصويت .

٤ - تعين اللجنة الإدارية رئيس جلسات كما قد تعين رئيساً مشاركاً ، كذلك تملك سلطة إنشاء اللجان الفرعية والاستشارية حسبما تراه مناسباً من وقت إلى آخر .

٥ - تجتمع اللجنة الإدارية من حين إلى آخر في الفترة التي تفصل

اجتماعات المجلس لكي تتسلم تقارير اللجنة التنفيذية وتنتظر فيها ، ولكي تقرر خلال تلك الفترة ، المسائل المتعلقة بالسياسة وتمارس سلطاتها العامة وإشرافها على نشاطات الوكالة وطريقة تصريف شئونها . حين يتخذ المجلس أية إجراءات يسرى مفعول ذلك على اللجنة الإدارية ، ماعدا الحالات التالية :

١ - قد يمنح المجلس اللجنة تلك السلطة في حرية التصرف التي يعتبرها

مناسبة .

٢ - يعتبر المجلس قد منح اللجنة سلطة الحياد عن قراره أو الابتعاد عنه حين

تستوفي الشروط التالية :

(أ) لا تنتظر اللجنة الإدارية في اقتراح الحياد عن قرار للمجلس أو الابتعاد

عنه إلا بعد أن تكون قد اتخذت قراراً بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء ، الذين لهم حق التصويت ، بأن ظروفاً طارئة جعلت تأييد ذلك القرار أمراً مستحيلاً أو غير مرغوب فيه .

(ب) يتطلب أي اقتراح من هذا النوع موافقة اللجنة الإدارية عليه بأكثرية

ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت .

٦ - بقدر ما تسمح الظروف بذلك ، تجتمع اللجنة الإدارية مرة كل

سنة أشهر . يعين رئيس اللجنة بعد التشاور مع رئيس الوكالة ، مكان الاجتماع وزمانه . يستطيع رئيس اللجنة بالاتفاق في الرأي مع رئيس الوكالة أن يدعو لعقد اجتماع استثنائي للجنة في أي وقت ، وأن يعقد هذا الاجتماع فيما لو طلب إليه رئيس الوكالة ذلك ، أو حين يطلبه مالا يقل عن ثلث أعضاء اللجنة الإدارية .

٧ - (١) يعهد إلى اللجنة التنفيذية بتصريف الشؤون الجارية للوكالة وفقاً

للمستور الوكالة ، وبناء على التعليمات التي يصدرها - بين الحين والآخر -

كل من المجلس أو اللجنة الإدارية في ممارستها لصلاحيتهما الدستورية .
٢ - يجرى تعيين اللجنة التنفيذية . ما لم وحى تقرر أغلبية كل من الأعضاء الصهيونيين واللاصهيونيين في المجلس غير ذلك على الشكل التالى :

(١) يعين المجلس بموجب نص الفقرة المتفرعة « ب » في كل اجتماع عادى له لجنة تنفيذية تتولى المسؤولية حتى انعقاد الاجتماع العادى التالى للمجلس ، تتألف اللجنة التنفيذية من عدد زوجى من الأشخاص ، تعينه اللجنة الإدارية في اجتماع تعقده خلال مدة لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ انعقاد كل اجتماع للمجلس يرشح الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس نصف الأعضاء الذين يتم تعيينهم ، وترشح المنظمة الصهيونية النصف الباقى . يشترط في ذلك ، فيما لو تعذر على الأعضاء اللاصهيونيين في المجلس تقديم العدد المقرر من الترشيحات ، أن يصبح من حق المنظمة الصهيونية ملء المقعد أو المقاعد الشاغرة الباقية .

(ب) تتألف اللجنة التنفيذية خلال الفترة المنتهية في ٣٠ أيلول^٣ (سبتمبر) ١٩٣٠ من اثني عشر شخصاً ، تسمى المنظمة الصهيونية ثمانية منهم ، ويرشح الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس الأربعة الباقين . وابتداء من أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠ حتى موعد انعقاد الاجتماع العادى الأول للمجلس بعد ذلك التاريخ ، تتألف اللجنة التنفيذية من ثمانية أعضاء . أربعة يرشحهم الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس . وحتى الأول من تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠ وبعد ذلك التاريخ إلى حين انعقاد الاجتماع العادى الأول للمجلس يعتبر الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس بأنهم قد منحوا حقهم في إجراء الترشيح إلى الأعضاء اللاصهيونيين في

اللجنة الإدارية ، ويعتبر الأشخاص الذين جرى ترشيحهم لعضوية اللجنة التنفيذية الإدارية إلى حد العدد الذي قرره الأعضاء اللاصهيونيون في اللجنة الإدارية بأنهم قد تعينوا كما يجب قبل المجلس . يحق للمنظمة الصهيونية ملء المقعد أو المقاعد الشاغرة الباقية بشرط أن يكون الأعضاء اللاصهيونيون في اللجنة الإدارية لم يقوموا بتقديم الترشيحات حسب العدد المقرر ، وخلال ستة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق ، أو خلال ستة أشهر من تاريخ أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٠ ، كما قد تكون الحال »

٣ - حين تشغر مقاعد في اللجنة التنفيذية نتيجة أسباب غير تقاعد الأعضاء بعد نهاية مدة توليهم المسؤولية ، تقوم اللجنة الإدارية بملء المقاعد الشاغرة ، وذلك بأن يحل مرشح المنظمة الصهيونية محل سلفه الشاغر ، ويحل مرشح الأعضاء اللاصهيونيين محل سلفه الشاغر من بين أعضاء اللجنة الإدارية .

اللجنة التنفيذية :

٤ - تعتبر اللجنة التنفيذية بأن لها أن تشكل وحدة كلية منفردة ولها مسؤولية جماعية .

٥ - مركز المكاتب التابعة للجنة التنفيذية في الوكالة هو القدس ، ويشرف رئيس الوكالة على دار مكتبها في لندن . بالاشتراك مع أعضاء من اللجنة التنفيذية يعينهم المجلس بالتشاور مع الرئيس ، ويعهد إلى مكتب لندن على الأخص بتصريف الشئون والأعمال القائمة بين سلطات الانتداب والوكالة .

٦ - تجتمع اللجنة التنفيذية في القدس عادة أو في لندن ، كما قد تكون الحال ،

وطا الحرة في الظروف الاستثنائية أن تجتمع في أى مكان آخر تفضله أكثرية أعضائها .

تمثيل الأعضاء الغائبين :

٨ - ١ - يحق لتلك الهيئة التي تعين عضواً صهيونياً أو لا صهيونياً في المجلس أو في اللجنة الإدارية أن تعين ما لا يزيد عن ثلاثة نواب أعضاء لكل عضو . ويتولى هؤلاء المسؤوليات لنفس المدة وكأئهم أعضاء .

٢ - يحق لكل عضو يتخلف شخصياً عن اجتماع المجلس أو اللجنة الإدارية كما تكون الحال ، أن ينوب عنه ويمثله أى شخص سواء كن مقماً في البلد نفسه أم لا ، وأن يضم اسمه إلى قائمة نواب الأعضاء . إذا كان يقيم في قارة أخرى غير القارة التي ينعقد في مكان منها الاجتماع . يحق له ، كبديل عن أن يمثله نائب عضو أن يختار تفويض أى عضو آخر في المجلس أو اللجنة الإدارية كما هي الحال بطريقة مكتوبة لكي يدل بصوته عنه بشرط ألا يحق لأى شخص مفرد ، سواء كان يحضر كعضو أو كنائب عضو ، بأن يدل بأكثر من مجموع أربعة أصوات من بينها صوته ، خلال اجتماع المجلس ، وألا يدل بأكثر من مجموع صوتين من بينها صوته ، في اجتماع اللجنة الإدارية . تعتبر فلسطين فيما يتعلق بهذه الفقرة جزءاً من أوروبا .

الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود) :

٩ - ١ - ما لم ، وحتى يقرر المجلس خلاف ذلك ، يشكل الصندوق التأسيسي لفلسطين الأداة المالية الرئيسية للوكالة والتي تغطي بها ميزانيتها .

٢ - تتعهد المنظمة الصهيونية حالما يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول بمايلى :

(١) تجرى ممارسة السلطة فى تعيين مدراء الصندوق التأسيسى لفلسطين والتي ألفت على عاتق اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بموجب مواد تشكيل الصندوق التأسيسى لفلسطين (كبرين هايسود) يمتد بالطريقة التى يشاء توجيهها مجلس الوكالة ، شريطة أن يحق للأعضاء الصهيونيين واللاصهيونيين فى المجلس بترشيح نصف الأشخاص الذين تعينهم اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بموجب الشروط المذكورة .

(ب) يضع مجلس الإدارة مجموعة الإيرادات الصافية للصندوق تحت تصرف الوكالة ، وتضم الوكالة بدورها فى ميزانيتها الموجبات اللازمة لتسديد المطالبات القائمة بتاريخ وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

١٠ - ١ - لا يتضمن هذا الاتفاق ما يؤثر على تنظيم الصندوق القوى (كبرين كاييت) أو على وضعه ، ولا على علاقاته بالمنظمة الصهيونية أو حقه بتوجيه النداء إلى الجمهور اليهودى لطلب التأييد المالى بعد التشاور اللازم مع الوكالة .

٢ - فيها عدا ما يأتى ذكره ها هنا بالتخصيص ، يجرى شراء جميع الأراضى التى يتم الحصول عليها بالأموال الواردة من الوكالة اليهودية تحت إشراف الوكالة وإدارتها بواسطة الصندوق القوى اليهودى . ويتم تسجيل تلك الأراضى باسم الصندوق القوى اليهودى ، لكى تصبح فيما بعد الملكية الشرعية الثابتة للشعب اليهودى ، يشترط فى ذلك أن توافق الوكالة اليهودية وتصادق على البنود التى يمكن بموجبها لأى شخص أو جمعية أو هيئة أن يستعمل هذه الأملاك التى يسيطر عليها الصندوق القوى اليهودى أو يحتلها أو يستأجرها أو يملكها ، وإن أية تغييرات أو تعديلات يمكن القيام بها فى هذا الصدد يجب أن تحظى بموافقة الوكالة اليهودية ومصادقها ، ويشترط

كذلك، ألابفهم القصد من هذا بأنه عدم تشجيع شراء الأراضى بالأموال الخاصة طالما لا يجرى ابتاع هذه الأراضى بقصد المضاربة ، أو كبادرة عدائية لمشاريع الصندوق القوى اليهودى أو الوكالة اليهودية، وأن تتمكن الوكالة فى حسن تقديرها للأمور من توظيف جزء من أموالها فى شراء الحصص والسندات والأسهم أو غيرها من ضمانات أية مؤسسة قائمة حالياً أو يتم تنظيمها فيها بعد لتسهيل شراء الأراضى فى فلسطين من قبل الأفراد بصفتهم الخاصة. ولا يقصد منها التدخل فى عملية تنفيذ أية سياسة قد تتبناها الوكالة اليهودية لمساعدة أولئك الذين يسعون للاستيطان فى الأراضى بوسائلهم الخاصة، بطريقة وشروط معينة تتعارض مع السياسة الأساسية المنصوص عنها هنا .

عضوية الوكالة :

١١ - ١ - بالإضافة إلى اللاصهيونيين من البلدان المختلفة والذين يظهر ممثلوهم من بين موقعى هذا الاتفاق ، يفتح باب التمثيل فى الوكالة أمام هيئات يهودية فى بلدان أخرى غير مرتبطة بالمنظمة الصهيونية حالما يتم تسليمهم بهذا الاتفاق عن طريق ممثلين يملكون الصلاحية اللازمة ، فيصبح من حقهم إذ ذاك التمثيل فى المجلس وفقاً للتوزيع المبين فى الجدول اللاحق وعرضه لآى تعديلات فى ذلك الجدول يقوم بها المجلس كما نصت المادة ٥ فقرة (٢) .

٢ - تدقق لجنة أوراق الاعتماد ، والمؤلفة من أعضاء المجلس الصهيونيين بالتساوى خلال كل اجتماع للمجلس فى أوراق اعتماد كل من الأعضاء الصهيونيين واللاصهيونيين فى حال تعادل الأصوات داخل اللجنة المذكورة ، ترك المسألة لقرار رئيس المجلس .

إنهاء الاتفاق :

١٢-١ يمكن حل الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين ، والتي شكلها هذا الاتفاق عندما تؤيد ذلك أصوات لا تقل عن ثلثي العضوية الكاملة للمجلس ، كما هو مكون آنذاك . وفي اجتماع يعقده المجلس بعد ثلاثة شهور من إعلام الأعضاء كتابة بأن هناك اقتراحاً يقضى باتخاذ خطوات أثناء ذلك الاجتماع تتعلق بحل الوكالة الموسعة .

٢- يمكن لأى فريق وقع هذا الاتفاق . ماعدا المنظمة الصهيونية ، أن يبلغ رئيس الوكالة عزمه على الانسحاب من هذا الاتفاق ويصبح هذا التبليغ ، مالم يجرى إلغاؤه ، سارى المفعول بالنسبة لذلك الفريق بعد عام من تاريخ تقديمه ، ولا حق لذلك عند ذاك بالتمثيل فى المجلس .

٣- إذا تعذر على أى الفرقاء الذين وردت الإشارة إليهم فى الفقرة السابقة أن يكون ممثلاً ، إما بصورة مباشرة أو وفقاً لنص المادة ٨ ، خلال اجتماعين عاديين متتاليين للمجلس يعتبر ذلك الفريق منسحباً من هذا الاتفاق وتبطل حقوقه فى التمثيل داخل المجلس . غير أن المجلس أو اللجنة الإدارية العامة خلال الفترة التى تفصل بين اجتماعات المجلس ، يستطيع إعادة ذلك الفريق خلال عام واحد من تاريخ الاجتماع العادى الأخير الذى عقده المجلس وكان ذلك الفريق ممثلاً فيه .

٤- فى حال انسحاب أحد الفرقاء من هذا الاتفاق (كما تنص الفقرة ٢ أو ٣ من هذه المادة) وهم الذين يحق لهم ، كمجموع ، مالا يقل عن ثلث مجموع عدد المقاعد اللاصهيونية فى المجلس ، كما يتبين من الجدول اللاحق (عرضة لأى تعديل يقوم به المجلس لذلك الجدول كما تنص المادة ٥ فقرة ٢ ،) ، تستطيع المنظمة الصهيونية إبلاغ الانسحاب فى الطريقة وتحت الشروط المحددة مسبقاً فى

الفقرة (٢) وحين يصبح هذا البلاغ سارى المفعول، يجرى حل الوكالة اليهودية الموسعة كما شكلها هذا الاتفاق . يكون من واجب رئيس الوكالة ، دون الإجحاف بحق المنظمة الصهيونية في الانسحاب وفقاً لنصوص هذه الفقرة ، وقبل أن يصبح البلاغ بانسحاب المنظمة الصهيونية سارى المفعول ، أن يسعى لعرض القضية على المجلس ويدعو المجلس لعقد اجتماع استثنائي لهذه الغاية فيما لو دعت الضرورة .

٥ - في حال اتخاذ إجراءات لحل الوكالة تبعاً لنصوص هذه المادة ، يجب ضم القرار أو الإجراء الذى يتخذه المجلس في هذا الصدد بالإضافة إلى بيان يعين توزيع الأصوات في المجلس ، إلى محاضر وقائع المجلس . ثم يتم استئناس هذه المحاضر ويبحث بها رئيس الوكالة بعد مصادقته على صحتها ، ويبلغ إلى سكرتير المنظمة الصهيونية لى يتقلها بدوره إلى حكومة الدولة المنتدبة ..

التعديلات :

١٣ - يمكن تعديل هذا الاتفاق باستثناء المادة ٣ و ٤ فقرة (٢) خلال اجتماع يعقده المجلس وبما لا يقل عن ثلثي الأصوات لكامل عضوية المجلس ، كما يكون مؤلفاً آنذاك. ويتطلب أى تعديل للمادة ٣ أو ٤ فقرة (٢) أكثرية أصوات لا تقل عن ثلاثة أرباع العضوية الكاملة للمجلس ، كما يتألف آنذاك. ولا يجوز النظر في أى تعديل خلال اجتماعات المجلس إلا بعد أن يكون الأعضاء قد تسلموا دعوة مكتوبة خلال ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الانعقاد ، تبلغهم عن موعد ذلك الاجتماع ونصوص التعديل المقترح .

قوانين :

- ١٤ - تملك اللجنة الإدارية سلطة سن القوانين التي لا تتعارض مع هذا الاتفاق وتتعلق بالمسائل التي تعود إلى تعريف أعمال الوكالة وشؤونها وتشمل ما يلي :
- ١ - المدة المطلوبة للتبلغ عن موعد الاجتماعات الاستثنائية منها وتلك التي يعقدها (أ) المجلس و (ب) اللجنة الإدارية .
- ٢ - النصاب المطلوب لاجتماعات (أ) المجلس و (ب) اللجنة الإدارية والأنظمة التي تتعلق بطريقة إدارة الجلسات .
- ٣ - طريقة التعيين ومدة الولاية ومهام كل من الرئيس أو الرئيس المشارك ونائب الرئيس في المجلس ، ورئيس اللجنة الإدارية ورئيسها المشارك ، والطريقة التي يجري بها ملء المراكز الشاغرة لفترة مؤقتة .
- تعرض هذه القوانين على اجتماع المجلس الذي يلي اجتماع اللجنة الإدارية ، التي جرى إصدارها فيها ويظل مفعولها إلا إذا صادق عليها المجلس .

وضع الاتفاق موضع التنفيذ :

- ١٤ - هذا الاتفاق نافذ المفعول ابتداء من تاريخ التوقيع ، وترسل حينذاك المنظمة الصهيونية نسخة من الاتفاق إلى حكومة الدولة المنتدبة التي يطلب إليها الاعتراف بالوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين ، كما تشكلت في هذا الاتفاق نيابة بصفها الوكالة اليهودية التي يشير إليها نصك الانتداب ، ويطلب إليها أيضاً إعطاء التأكيدات بأنه في حالة حل الوكالة الموسعة المنصوص عنها هاهنا ، تعتبر المنظمة الصهيونية فيما يتعلق بأهداف المادة الرابعة من نصك الانتداب على فلسطين صاحبة

المكانة نفسها في جميع النواحي وكما كانت قبل توسيع الوكالة اليهودية .

تم التوقيع في زوريخ - اليوم الثامن من آب (أغسطس) ١٩٤٩

(عبرية) والرابع عشر من آب (أغسطس) ، ١٩٤٩

عن المنظمة الصهيونية

حاييم وايزمن

ناحوم سوكولوف

التوقيع عن اللاصهيونيين في :

بلغارية إلى سيدى

تشيكوسلوفاكية جوزيف بور

مصر -

استونية زفي اسنشتات

فرنسا روبرت بولاك

ألمانيا أ. فامرمان

الإمبراطورية البريطانية وتضم :

بريطانيا ، أيرلندا الشمالية ،

الدولة الأيرلندية الحرة ،

كندا ، جنوب أفريقيا أو.أ. دافيدوف غولد سميد

اليونان ليون ريكانلى

إيطالية -

لاتفيه أو. غروسنبرغ

ليتوانية ج . دولف
فلسطين جوزيف ميوكاس
بولونية ل . آدر
	سموئيل غولد فلام
رومانية ج . موشينيك
	أ . بركوفيتشي
سويسرة ج . دريفوس برودمكي
	لويس مارشال
الولايات المتحدة الأمريكية فليكس واربورغ
	لى ك . فرانكه
يوغوسلافية أ . الكالاي

جدول توزيع المقاعد

في مجلس الوكالة اليهودية لفلسطين

يبين الجدول التالى توزيع المقاعد غير التى أعطيت للمنطقة الصهيونية في
مجلس الوكالة :

١	الأرجنتين
٢	النمسا
١	بلجيكا

الإمبراطورية البريطانية ، تضم :

بريطانية ، أيرلندة الشمالية

٧ ودولة أيرلندة الحرة

١	كندا
١	جنوب أفريقيا
١	استرالية ونيوزيلندا
١	الهند
١١	
١	بلغارية
٣	تشيكوسلوفاكيا
١	مصر
٤	فرنسا
٧	ألمانيا
١	اليونان
٢	هنغاريا
١	إيطاليا
١	لاتفيا
١	ليتوانيا
١	هولندا
١	مراكش ، الجزائر تونس
٦	فلسطين
١٤	بوانيا
٦	رومانيا
١	سويسرا

١١٣

٤٤

١

١١١

الولايات المتحدة الأمريكية

يوغوسلافيا

مقعد يوزعه على أى بلد أو

مجموعة من البلدان قد تطلب تمثيلها.

١

١١٢

المجموع النهائي .

١٥٣

بلاغ المندوب السامي البريطاني

عن اضطرابات أغسطس ١٩٢٩ *

بمزيد الأسى ، إن البلاد تسودها حالة اضطراب ، وإنها قد أصبحت فريسة لأعمال العنف غير المشروعة .

وقد راعى ما علمته من الأعمال الفظيعة التي اقترفها جماعات من الأشرار سفاكي الدماء عديمي الرأفة ، وأعمال القتل الوحشية التي ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي خلوا من وسائل الدفاع بقطع النظر عن عمرهم وعما إذا كانوا ذكورا أو إناثا ، والتي صبحتها - كما وقع في الخليل - أعمال همجية لا توصف وحرقت المنازل والمنازل في المدن وفي القرى ونهب وتدمير الأملاك .

إن هذه الجرائم قد أزلت على فاعليها جميع لعنات الشعوب المتمدينة في أنحاء العالم قاطبة ، فواجبي الأول أن أعيد النظام إلى نصابه في البلاد ، وأن أوقع القصاص الصارم بأولئك الذين سوف يثبت عليهم أنهم ارتكبوا أعمال العنف . وستتخذ جميع التدابير الضرورية لانجاز هاتين الغايتين ، وبناء عليه ، أطلب من جميع سكان فلسطين أن يساعونى على القيام بهذا الواجب .

ووفقاً لتعهد أعطيته للجنة التنفيذية العربية قبل مغادرتي فلسطين في شهر يونيو الماضي تناقشت في أثناء وجودي بإنجلترا مع وزير المستعمرات في شأن إجراء تغييرات دستورية في فلسطين ، غير أنى سأؤجل هذه المباحثات مع حكومة جلالاته بسبب الحوادث الأخيرة .

* نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » الدكتور جلال يحيى .

١٥٤

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على منشور

المنسوب السامى حول حادث البراق *

١٩٢٩/٩/٢

اطلعُ عرب فلسطين بدعشة عظيمة على منشور فخامتكم الصادر في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ ولم يكن أحد منهم يتوقع أن نرى إغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني والتي اعترفت بها الحكومة وهي :

- ١ - إن أكثر اليهود كانوا مسلحين من أنفسهم .
- ٢ - إن الحكومة قد سلحت عدداً منهم .
- ٣ - وإنه لم يوجد في قتل اليهود تمثيل أو تشويه حتى في الخليل ، كما يؤكد هذا تصريح إدارة الصحة العامة البريطانية في فلسطين .
- ٤ - وإن بعض قتل العرب قد مثل اليهود بهم .
- ٥ - وإن جموع اليهود قد قتلت نساء وأطفالاً من العرب على الانفراد .
- ٦ - وإن اليهود هم الذين بدأوا في قتل النساء والأطفال من العرب ؟.

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٢٩/٩/٥ ص ١ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

٧ - وإن الجنود البريطانيين النظاميين قتلوا النساء والأطفال والرجال من العرب في بيوتهم وعلى فراشهم في قرية صور باهر وغيرها .

٨ - وإن اضطرابات فلسطين ، السابقة والحالية ، إنما هي ناشئة مباشرة عن السياسة البريطانية الصهيونية التي ترمي إلى إفناء للقومية العربية في وطنها الطبيعي ، لكي تحل محلها قومية يهودية لا وجود لها .

كل هذه الحقائق لم يكن أحد من العرب يتوقع إغفالها في منشور صادر على عجل وسابق لأوانه ، وتعلمون أن عرب فلسطين قد خسروا كل شيء ، من جراء هذه السياسة الصهيونية ، فلا يهمهم أى زيادة في الخسائر . وعليه ، فإن الجنود البريطانيين ستجدهم عزلاً من السلاح عند إززال أى ضربة بهم .

فإذا كان لم يزل ثمة عدالة يحق للعرب أن يطلبوا نصيبهم منها فهم يلحون بطلب لإجراء تحقيق نزيه من قبل أشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون أثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة ، بالنفوذ الصهيوني .

وإن التحقيقين اللذين أجريا في فلسطين في ظروف مماثلة سابقة من قبل بلخان بريطانية قد أظهرتا اللامأ مطالب العرب الحققة ومقاصدهم القومية النبيلة ، كما أظهرتا مصائبهم السياسية .

إن العرب يعتقدون كل الاعتقاد ، أن تحقيقات نزيهة كذلك ستروى للعالم حكاية حالهم الآن في هذه الاضطرابات الحاضرة رواية أكثر صدقاً مما صورتهم للعالم في منشوركم الصادر قبل إعطاء العرب فرصة لاسماع صوتهم . وعندئذ يرى العالم أن اليهود الذين تجاوزوا التحرش السياسى إلى الدينى ، والذين زل أصبح تحرشهم المدة الأخيرة مما لا يحتمل ، كما صرحت بهذا الحكومة ، والذين كانت أعمالهم

الفضيحة في هذه الاضطرابات - ينطبق عليها كلام فخامتكم في منشوركم بحق العرب - هم المسئولون أولاً عن الاضطرابات الحالية السياسية .

وإن مثل هذا المنشور كان ينبغي إصداره بعد إجراء التحقيقات التي ينشدها للعرب وليس قبل إجرائها . فلذلك نحن نتأكد أنكم لو أعدتم النظر في الحالة الحاضرة لوصلتم إلى حكم عادل .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية . موسى كاظم الحسيني .
الأمناء : مغنم إلياس مغنم . عوني عبد الهادي . جمال الحسيني .

١٥٥

احتجاج الحامين العرب في فلسطين على منشور المندوب السامي بشأن الأحداث الدامية في فلسطين*

القدس ١٩٢٩/٩/٤

يا صاحب الفخامة :

قرأنا بكل أسف واندعاش منشور فخامتكم المؤرخ في ١ سبتمبر سنة ١٩٢٩ ،
الذي أقل ما يقال فيه ، إنه سابق لأوانه وإنه لا يتفق مع روح العدل والإنصاف .
ولا بد أنكم توافقون على أن قيمة المنشورات تتوقف على مقدار ما فيها من الصحة
والحقائق المسلم بها . أكثر مما تتوقف على أهمية الذين يصدرونها . إذ أن العدل
لا يعرف مقاماً ، والإنصاف لا تعوزه فخامة الألقاب .

جاء في المنشور :

١ - إن أعمال قتل وحشية ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي خلوا من وسائل

الدفاع :

٢ - بقطع النظر عن عمرهم وعما إذا كانوا ذكوراً أو إناثاً .

٣ - التي صاحبها كما وقع في الخليل - أعمال همجية لا توصف .

* الشورى - القاهرة - ١١/١/١٩٢٩ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت . جمعية صنوق

فلسطين - بغداد . بيروت ١٩٩٨ .

٤ - حرق المزارع والمنازل في المدن وفي القرى ونهب وتدمير الأملاك .

فاسمحوا لنا أن نسألکم بلورنا عما يلي :

١ - هل اعتمدتم فخامتكم على تقارير رسمية من إدارة الصحة ، واستمعتم بشكوى العرب ، عند ما وصفتم أعمال القتل التي ارتكبت في أفراد من الشعب اليهودي بأنها وحشية ؟ . وهل قالت هذه التقارير بأن قتل العرب إنما قتلوا بطرق وأساليب مدنية غريبة ؟

٢ - هل بلغ فخامتكم أن شهداء العرب كانوا عزلاً إلا من سلاح الحق والإيمان بأنهم إنما يدافعون عن مقدساتهم وحقوقهم الدينية والسياسية وكرامتهم القومية ؟ . وهل بلغ فخامتكم أن سلاحاً وزع بكثرة على اليهود، وأن شارات بوليس رسمية أعطيت حتى لرجال الجمعية الصهيونية أنفسهم ؟

٣ - هل بلغ فخامتكم أن كميات كبيرة من البنادق والأسلحة النارية قد صودرت من اليهود ، ولا سيما من مركز شركة المطاحن اليهودية في حيفا ؟ . وأن سيارة تحمل شارة الصليب الأحمر قد صودرت في حيفا وضبط فيها طبيب وضابط بوليس يهوديان بينما كانا يطلقان الرصاص على العرب ؟ .

٤ - هل بلغ فخامتكم أن الذين صوبوا نيرانهم إلى صلور العرب لم يفرقوا بين أعمارهم وما إذا كانوا ذكوراً أو إناثاً ؟ .

٥ - هل اعتمدتم فخامتكم ، على تقارير رسمية من إدارة الصحة عند ما وصفتم أعمال القتل التي وقعت في الخليل بأنها أعمال همجية لا توصف ؟ . إننا نتحدى فخامتكم أن تذكروا حادثة تفتيح واحدة ارتكبت من قبل العرب سواء في الخليل أو في غيرها ؟

٦ - هل بلغ فخامتكم ، أن بيوتاً كثيرة للعرب قد احترقت وهدمت وأعملت فيها

أبدى النهب والتدمير ؟

٧- وأخيراً، هل بلغ فخامتكم أن الجنود البريطانية المنظمة المدنية قد قتلت بدون ذنب النساء العربيات والشيوخ والأطفال في صور باهر وغيرها ؟ . وأن جنود المدرعة البريطانية « يرم » قد قتلوا وجرحوا العشرات من العرب العزل المتفرجين في حيفا من غير ما سابق إنذار أو إخطار ؟

فلماذا كان جميع ذلك قد وقع ، فهل توافقون فخامتكم على أن « لعنات جميع الشعوب المتمدنة في أنحاء العالم قاطبة » كان يجب أن توجه إلى غير العرب في فلسطين ؟

وقد كان من الإنصاف لو أنكم ، قبل أن تسجلوا حكمكم غير العادل بحق العرب عرضتم لحيثياته وأسبابه وقلتم إن هذه البلاد التي لاعد لها بالمنازعات الدينية والحلافات المذهبية منذ مئات السنين قد أثير فيها نزاع حاد بين العرب واليهود بسبب سياستكم للصهيونية ، التي لا يد العرب فيها ، ومن أجل إقامة حكومة إنجليزية مباشرة في فلسطين تحكم الأهالي بالرغم من إرادتهم وضد مصالحهم . كان يجب - على الأقل - أن تذكروا أن لغتكم الإنجليزية قد هزمت لغتنا العربية - لغة البلاد الأصلية - من دوائر الحكومة . وأن المثات من موظفيكم قد استأثروا بالحكم دوننا وأن التشريع قد وضع في يد صهيونية قد بحت أصوات العرب بالاحتجاج عليها ، وإن الامتيازات في البلاد قد منحت إلى صهيونيين ، وأن ما يقرب من ثلاثة ملايين جنيه تجبى سنوياً من هذه البلاد الفقيرة لينفق أكثرها على غير مصلحتها ، وأن مرافاً حيفا وغيره من المشاريع الكبرى لا يفكر فيه إلا من جهة المحافظة على خطوط المواصلات البريطانية ، وأنا قد وضعنا في حالات « سياسية واقتصادية وإدارية » لمساعدة بناء الوطن القوي اليهودي ، وأنه - بسبب جميع ذلك - قد بيعت مساحات واسعة من أرض الوطن بأبخس

الائتمان . والحكومة صامة آذانها لا تبلى حراكها في الموضوع .

كان يجب — على الأقل — أن تذكروا أن الصهيونيين قد تظاهروا بالمئات ، مظاهرة غير مشروعة يوم ١٥ آب سنة ١٩٢٩ في البراق الشريف والأحياء الإسلامية حاملين الأعلام الصهيونية شاعمين نبي المسلمين ودينهم وملتهم . وأنه كان بوسع فخامتكم منذ أشهر أن تضعوا حداً لسياسة الاستفزاز التي جرى عليها الصهيونيون سعيًا وراء نقض المبادئ التي ، اشتمل عليها « الكتاب الأبيض » الصادر في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، وتحقيقاً لمبادئ الصهيونية التي ترى إلى الاستيلاء على البراق الشريف والمسجد الأقصى المبارك .

كان يجب أن تذكروا أنه قد بلغ السيل الزبي ، وأننا صرنا نشعر ، بحق ، أن كيانات القوي ووجودنا كأمة قد أصبح في خطر وأنه ليس لنا إلا أن نختر ، إما الموت سياسيًا واقتصاديًا ، وإما الهجرة من هذه البلاد .

نعم ، كان يجب أن تذكروا جميع ذلك قبل أن تلصقوا تلك التهم الشنعاء بالعرب وتهينوا كرامتهم تلك الإهانة غير العادلة .

على أنه مهما كان نصيب منشوركم من الصحة أو الخطأ فإن الحقائق لا تزال آ في مركزها . وإذا قدر لأصواتنا أن تصل إلى أذن عادلة يومًا ما ، فسيرى العالم حينئذ أن منشور فخامتكم ، الذي تسرعتم بنشره وأهنتم فيه الأمة العربية سوف لا يعتبر حكمًا عادلاً ، ولا وسيلة من الوسائل التي تهدأ بها الخواطر ويسكن الهياج .

ومهما تكن النتائج ، حتى ولو قدر لهذه البلاد أن تستقل ويفادها آخر جندي بريطاني ، فإنا سنذكر دائماً وسوف يذكر أبنائنا وأحفادنا ويسجل التاريخ أن جنودكم المنظمة البريطانية قد قتلت بغير ذنب النساء العربيات والشيوخ والأطفال في صور باهر وأنكم — شخصياً — أهنتم الأمة العربية وطعنتم كرامتها في الصميم .

عوني عبد الهادي.. محمد توفيق الخليلي . حسن البديري . مغنم إلياس مغنم .
 عمر الصالح البرغوثي . جورج صلاح . أمين درويش . فؤاد عبد الهادي .
 صبحي الخضرا . إبراهيم كمال . أحمد زكي الأسطه . نصرى نقولا نصر . سليمان
 الصالح . أنسطاس حنايا . يعقوب فرح . سعيد الشهابي .

قرار اللجنة التنفيذية العربية بإعلان الإضراب في البلاد احتجاجاً على تحيز الحكومة للصهيونيين *

١٩٢٩

عقدت اللجنة التنفيذية ، يوم السبت في ٢٤ ربيع الثاني ، اجتماعاً عاماً حضره أعضاء عن كافة البلاد الفلسطينية . وقد دام الاجتماع ثلاث ساعات وتقرر فيه ما يأتي :

١ - أن تضرب جميع المدن الفلسطينية إضراباً عاماً ، نهار الأربعاء القادم احتجاجاً على تحيز الحكومة بإبقائها المستر متوش الصهيوني للصميم في وظيفته القضائية العليا ، وأن ترفع البرقيات الاحتجاجية من كل بلد - في ذلك اليوم - إلى فخامة المندوب السامي ، وإلى وزارة المستعمرات البريطانية ، وأن يقدم مكتب اللجنة تقريراً وافياً بتصرفات البوليس والنيابة ضد العرب والتحيز الواقع عليهم ، وأن يقابل المكتب المندوب السامي .

٢ - حصر حق تمثيل اللجنة أمام لجنة التحقيق في الأمراء الثلاثة :

٣ - نشر بيان بتأييد لجنة الإسعاف المركزية ، التي يرأسها سماحة الحاج أمين

* الجامعة العربية - القدس - ١٠/٤/١٩٢٩ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

أفندى الحسينى رئيس المجلس الإسلامى الأعلى ، وحث الشعب على التبرع لمساعدة
المتكويين العرب .

١

٤ - الاحتجاج على منع وتعطيل الصحف العربية .

٥ - أن يعهد إلى السادة : عادل زعير . وديع البستاني . أحمد الامام بجمع
الوثائق والأدلة المتعلقة بالاضطرابات .

٦ - الاشتراك بخمسين نسخة من جريدة « فلسطين » الإنجليزية .

٧ - شكر أهالى جنين على وعد مندوبها بإرسال ٣٠٠ جنيه لمساعدة اللجنة
والمتكويين .

٨ - إرسال وفد إلى صفد لمواساتها والاتفاق مع لجنة الاعانة المركزية على مساعدتها
مالياً وقضائياً .

٩ - الاحتجاج على موقفى العرب فى بعض مدن فلسطين الذين مضى على
اعتقالهم مدة طويلة بدون تحقيق وعدم إخلاء سبيلهم بالكفالة .

١٠ - الاحتجاج على عدم إحالة قاتلى الشهيد عبد الغنى عون وعائلته وغيره من
مقتولى العرب للقضاء .

١١ - انتداب صبحى بك الخضر مديراً لمكتب اللجنة .

١٢ - الاحتجاج على عدم إجراء التعقيبات ضد مستعمرة خلده التى وجد
فيها ٢٦ بندقية ، مع أن الحكومة لم تسلمها إلا ست بندقيات .

تقرير الجمعية الإسلامية إلى لجنة التحقيق البريطانية *

يافا ، ١٩٢٩

إن السبب الحقيقي في نشوب الاضطرابات التي وقعت مؤخراً في فلسطين لأبعد وأعمق من أن ينظر إليه ضمن دائرة ضيقة محدودة لا تتعدى الوقائع التي حدثت خلال شهر أغسطس الماضي .

هنا شعبان يختلف كل منهما عن الآخر اختلافاً تاماً في كل شيء : في الدين واللغة والثقافة والعادات والتاريخ : أحدهما يقطن البلاد منذ أربعة عشر قرناً ويعرفها وطناً له ويعرف نفسه صاحبها الوحيد طول هذه القرون . والآخر خليط من شعوب مختلفة ، غريب عن البلاد وعن ثقافتها . وثقافة محيطها ، يدعيها وطناً لنفسه ويحاول أن يجعل الأول عنها ويحل محله . وهنا سياسة تريد أن تمهد لهذا الشعب الأخير : الشعب الدخيل . سبيل الوصول إلى غرضه فأعطته عهداً بأن تكون هذه البلاد وطناً قومياً له وأخلدت على نفسها أن تضع البلاد في حالات سياسية واقتصادية تساعد على جعلها وطناً قومياً له .

شعبان يريد أحدهما أن يبقى في وطنه ويحاول الآخر — والسياسة تسنده — أن

* الجامعة العربية - القدس - ١٥/١١/١٩٢٩ ص ٤ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت -

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

أن يحلّيه عنه ويحلّ محله .

طبيعى إذن ، أن تشاهد فى هذه البلاد التى يتنازعها شعبان مظاهرها موسم تنازع البقاء ، وآثاره ، وطبيعى أن يأخذ هذا « التنازع » أشكالا حادة بين آن وآخر . وهذا ما حدث فى هذه البلاد منذ عام ١٩٢٠ إلى اليوم ، فقد تكررت الاضطرابات خلال هذه المدة واختلفت فى درجة حدتها وفى مدى انتشارها وفى أماكن ظهورها وفى أسبابها السطحية المباشرة . ولكن جوهرها ومنشأها الأساسى كان دائما واحداً فمن العبث إذن ، أن نقصر نظرنا فى البحث عن أسباب الاضطرابات الأخيرة على هذه الدائرة الضيقة .. دائرة أغسطس . فلم تكن مسألة « البراق » وما دار حولها من خلاف سوى الشرارة التى أذكت اللهب فى محيط مكهرب الجو مملوء بالمواد المشتعلة .

فإذا كنا نريد الجدل فلنتفنش عن منبع الخطر الحقيقى ، وعن المواد المشتعلة نفسها وعن السبب الأساسى الدائم ، الذى إذا بقى على حاله لم يكن بدمى أن ينتج نتائجه الطبيعية التى رأينا آثارها فيما مضى فى القدس ويافا وحيفا وغزة وبيسان منذ عام ١٩٢٠ ، ولم يكن بد أيضاً ، من أن نجد القيس والشرارة الجديدة بين آن وآخر . السبب الحقيقى الدائم فى حدوث أمثال هذه الاضطرابات موجود فى السياسة التى تريد أن تجعل البلاد ميداناً للتنازع .. السياسة التى تقضى بإحلال شعب غريب دخیل محل أصحاب البلاد .. السبب الحقيقى الدائم هو مزيج مركب من نظام الحكم الاستعمارى المحض ، ومن هذه القوانين الشاذة التى تسن فى كل يوم ومن هذه الضرائب الفادحة التى تنال البلاد تحت حملها . من هذه الامتيازات التى تمنح بها ثروات البلاد ومراقفها لغير أبناء البلاد كمشروع البحر الميت ومشروع روتنبرج ومن الهجرة اليهودية واعتبار اللغة العبرية لغة رسمية ، وما إلى ذلك ، هو بالاجمال

سياسة « الوطن القوي اليهودى » التى يعبر عنها « وعد بلفور » والتى تقضى « بوضع البلاد فى حالات سياسية واقتصادية تساعد على إنشاء هذا الوطن القوي » .

ولا يمكن أن يستقر السلام الحقيقى الدائم فى الأراضى المقدسة ما دامت هذه السياسة قائمة ، وما دام « تنازع البقاء » ناموساً طبيعياً ، وما دام الشعب الذى يقطن هذه البلاد منذ أربعة عشر قرناً والذى يعرف نفسه صاحبها الوحيد والذى هو صاحب الأكريتا الساحقة بين سكانها يشعر بأن له حقاً مهضوماً ووطناً مهدداً .

إن هذا الشعب ذا التاريخ المجيد يشعر بأن له الحق فى أن يحيا حياة حرة فى وطنه وهو يطلب اليوم :

١ - إنشاء حكومة وطنية نيابية وديمقراطية .

٢ - العدول عن سياسة الوطن القوي اليهودى وإلغاء وعد بلفور .

٣ - إيقاف الهجرة اليهودية .

١٥٨

بيان اللجنة التنفيذية العربية بمناسبة الذكرى الثانية عشرة

لدخول الجيش البريطاني إلى بيت المقدس

١٩٢٩/١٢/٩ *

تستعيد البلاد - اليوم الذكرى الثانية عشرة لدخول الجيش البريطاني إلى بيت المقدس وهي أشد ما تكون شعوراً بخيبة الأمل من وعود بريطانيا وعهودها للعرب، واستنكاراً للسياسة الصهيونية، التي تمشت عليها في معاملتها لهذه البلاد الخليفة الصديقة .

وبينما يحتفل (البريطانيون في فلسطين) بهذا اليوم التاريخي، فإن الشعب العربي الفلسطيني يذكر بدموع الحزن ضحاياها التي قدمها في سبيل قضية الحلفاء في الحرب العامة، ويذكر بألم ومرارة المئات من أبنائه الذين يقاسون الآلام في غيابات السجون .

ولقد حارب العرب جنباً إلى جنب مع الجيش البريطاني، ووقفت الأمة العربية على بكرة أبيها إلى جانب قضية الحلفاء مؤمنة أن الحرب التي خاضت غمارها

* الشورى - القاهرة - ١٩٢٩/١٢/١٨ : والجامعة العربية - القدس -

١٩٢٩/١٢/١١ ص ١ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت -

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

ستؤدي في النتيجة إلى تحرير البلاد العربية ، ومنها فلسطين ، وإصالتها إلى حريتها المنشودة واستقلالها المطلوب .

غير أن النصر الذي وصلنا إليه جميعاً بقوة السلاح المشترك ، قد خيب آمال العرب في بريطانيا العظمى ، وبدلاً من الحصول على الحرية والاستقلال ، فقد فرضت علينا سياسة ظالمة أورتتنا القلاقل والاضطرابات وعرضت كياننا كأمة للفناء ولاضمحلال .

إن الشعب العربي الفلسطيني يعتقد من صميم قلبه أن السياسة التي اتبعتها بريطانيا العظمى تجاه فلسطين إلى الآن ، هي سياسة غير رشيدة وليست في مصلحة العرب ، كما أنها ليست في مصلحة البريطانيين ، وهو يرجو أن يدرك الرجال المسؤولون أن مصالح بريطانيا العظمى في الشرق لا تصان بمصانعة أفاقي اليهود لإرضاء لبضعة أفراد من متموليهم في بريطانيا العظمى ، بل بمصادقة الأمة العربية صاحبة الشأن الأول والأكبر في الشرق الأوسط ، والتي على صداقتها يجب أن تشاد علاقات بريطانيا بالشرق سواء اليوم أو في مستقبل الأيام .

إن الشعب العربي الفلسطيني قوى الإيمان بحقه شديد الاعتقاد بعدالة مطالبه ، وكما أنه يرجو من بريطانيا العظمى أن تنفهم خطأ الموقف فتسعى إلى تصحيحه فيما يتعلق بمستقبل فلسطين ، فإنه يدعو رجال حكومة فلسطين إلى التبصر والتؤدة في معاملة أفراده فلا يتبعون سياسة الإرهاب ، والإعنات كما وقع في معاملة وجهاء يافا الذين لم يرتكبوا جرمًا ولم يأتوا وزراً ، فإن سياسة البطش ساعة ودولة العدل إلى قيام الساعة .

وسلام على رجالنا الأبرياء ، الذين يقاسون ما يقاسون في أعماق السجون وورود وريحان إلى أرواح الشهداء . ولتحى فلسطين عربية حرة مستقلة .

الموسوعة الفلسطينية - ثان

١٥٩

نداء من عرب فلسطين إلى الشعب الأمريكي *

١٩٢٩

إن عرب فلسطين، الذين يرون أن الدعاية اليهودية الصهيونية في البلاد الأمريكية قد وصلت إلى الدرجة التي غيرت فيها حقائق الأمور في فلسطين، يضعون أمام الشعب الأمريكي الكريم قضيتهم، ويطلبون منه باسم الإنسانية التي يعطف عليها وباسم الدماء الطاهرة التي أراقها في سبيل تحرير الشعوب الضعيفة وإعطائها حق تقرير مصيرها، أن ينظر إلى هذه القضية بنظر العطف والعناية والا يدع الدعاية الصهيونية اليهودية تطمس عليها وتحاول التضييل فيها.

أما قضيتهم فهي :

١ - إن الحكومة الإنجليزية وعدت سنة ١٩١٧ بخلق وطن قومي لليهود في فلسطين الآهلة بسكانها العرب الذين يقطنونها ويحكمونها منذ ١٣ قرناً ونصف القرن، وذلك بالرغم من أن الحكومة البريطانية وعدت العرب سنة ١٩١٥ بوساطة جلالة ملك الحجاز - بإنشاء حكومة عربية مستقلة وحارب العرب بجانب الإنجليز في الحرب العامة وفقاً لهذا الوعد أولاً، وابتغاء استقلالهم في بلادهم ثانياً.

* الجامعة العربية - القدس - ١١/١٢/١٩٢٩ ص ١ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين - بنفاد - بيروت ١٩٦٨ .

٢- إن السياسة التي جرت عليها السياسة الإنجليزية في فلسطين من شأنها أن تجعل البلاد في حالات سياسية واقتصادية وإدارية تساعد على إنشاء الوطن القوي اليهودي فيها .

٣- إن معنى هذه السياسة العملية هو تسخير الأكرية العربية الساحقة صاحبة البلاد لمصالح أقلية تجمع جمعاً من جميع أنحاء الأرض .

٤- إن هذه السياسة قد أدت إلى حرمان أهل فلسطين العرب من كل حق قومي وسياسي في بلادهم كانوا يتمتعون به زمن الحكم التركي .

فصرائب باهظة جداً ، تزيد أضعافاً على ما يجبي من إخوانهم في الأقطار العربية الأخرى كسورية ولبنان والعراق تجبي منهم بدون تمثيل ، وقوانين استثنائية مخالفة لمصالحهم وتقاليدهم تفرض عليهم بدون رأيهم ، وحكم استعماري من أسلوب منقط حرم فيه العرب من الحكم الذاتي الوطني تنفيذاً وتشريعاً . وسبل من المهاجرين اليهود من مختلف أقاليم الأرض الحاملين لمختلف المبادئ والعادات والتقاليد واللغات زاحموا أهل البلاد في معيشتهم وأرزاقهم وأراضيهم ، وأدى إلى اضمحلال البعض منهم .

٥- إن ما رآه اليهود من التحيز لهم ، حملهم على الطمع في مقلدات أهل البلاد الدينية ، فأرادوا أن يجعلوا أحد أمكتهم المقلدة التي لايزنزع في ملكيتهم لها والمعروف بالبراق الشريف كنيسة يهودياً ، فكان هذا الطمع من جملة الأسباب التي أدت إلى الاضطرابات الدموية المشنومة .

٦- إن سياسة الحكومة الإنجليزية في فلسطين ، ومطامع اليهود وغطرستهم فيها ستجعل هذه البلاد المقلدة التي يحترمها نصف سكان العالم والتي هي مهد المسيح وحمل إسرائ النبي محمد عليهما السلام بثورة فن واضطرابات بدلاً من أن تكون مقر

الهدوء والطمأنينة والسلام .

إن أهل فلسطين العرب لا يريدون سوءاً بأحد ولا يطلبون إلا الحل العادل لقضيتهم في بلادهم، الذي يساعدهم على الحياة السعيدة والتقدم المستمر، ويبعد عنها الفتن والاضطرابات المحزنة .

أما هذا الحل فلن يكون إلا :

الإسراع بإلغاء وعد بلفور، والعدول عن تطبيق السياسة الصهيونية التي فشلت فشلاً تاماً ، وتنفيذ الوعد الذي قطع بالحالة ملك الحجاز الشريف حسين، والمبادرة إلى تأسيس حكم وطني ديمقراطي نيابي في فلسطين، يشترك فيه المسلمون والمسيحيون واليهود بنسبتهم العددية ويضمن المساواة القانونية والحرية التامة لجميع السكان . والعرب مستعدون لأن يعطوا الضمانات الكافية لحرية الأديان والعقائد والآداب وحقوق الأقليات والأجانب، ولا يمانعون الهجرة إلى بلادهم على أساس مصلحتها الاجتماعية واستطاعتها الاقتصادية .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

ما كتبه لورنس عن وعود بريطانيا للعرب
في كتابه « أعمدة الحكمة السبعة »

لما لم أكن مغفلاً تماماً، فقد كان في استطاعتي أن أرى أن وعودنا للعرب بعد انتهاء الحرب، ستكون مجرد حبر على ورق . ولو كنت مستشاراً مخلصاً حقاً للعرب، لكنت قد نصحت الرجال المحاربين بأن يعودوا إلى بيوتهم ولا يعرضون أرواحهم للخطر في سبيل هذا الهراء (هذه الوعود البريطانية الخوفاة)، لكنني كنت أعلم أن آمال العرب هي الأداة الوحيدة لكسب الحرب . ولذلك فقد أكدت لهم أن إنجلترا ستحافظ على عهودها لفظاً وروحاً . . . ولكن - بالطبع - كنت أشعر دائماً بالمرارة وبالخجل .
(كتب هذا الكلام بعد أن علم وهو في القاهرة عن الاتفاقية السرية التي عقدت بين إنجلترا وفرنسا لتقسيم العالم العربي وهي اتفاقية سايكس - بيكو) .

١٦١

خطاب جابوتنسكى

فى المؤتمر الصهيونى السادس عشر

فى سنة ١٩٢٩ *

« ترى ما الوطن القومى: إن هذه الكلمة - كما أفهمها - معنى واحدًا ليس إلا، يتقبله روح الشعب اليهودى ، وهو إقامة الدولة القومية التى يكون اليهود فيها أغلبية طاغية ، وتكون الإرادة اليهودية هى التى تقرر شكل الحياة فى المجتمع الذى سيقوم وتوجيهه . وإنى لا أعتقد أيضًا أن تعبير « الوطن القومى الصريح والشرعى » لا يحمل فى وعى الشعب اليهودى إلا هذا المعنى وحده . وفى وسع الناس أحيانًا - تحت وطأة التهديد بالسلاح - أن يدعوا أن تعبير الوطن القومى يحمل معانى أخرى . ولكن إذا سمح لليهود مرة فى كل عام كما سمح للمارانوس^(١) أن يقفوا أمام قداسة الشعب وأن يعلنوا بصراحة . . . « أجل لقد عملنا ما عملناه تحت وطأة الاكراه ، أجل لقد أنكرنا ما نعتقد أنه حق ، ولكن أقسمنا على أى حال » .

« وما الذى تعنيه كلمة « فلسطين » : إنها تعنى تلك الأرض التى يكون مظهرها

Joseph B. Schechtman : Rebel and Statement.

*

The Vladimir Jabotinsky Stay : The Eavly veavs.

(١) هو الاسم الذى أطلق على اليهود الأسبانين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إذ ادعوا اعتناق المسيحية وتنكروا ورامها .

الجغرافى فى الأساس على النحو التالى وهو: إن نهر الأردن لا يؤلف حدها الفاصل ، بل ينساب فى وسطها .

« وما الذى تعنيه كلمة « الصهيونية » إنها لا تعنى شكلا من أشكال المحاولة لتروير الشعب اليهودى فى العالم ، بهدف معنوى يلتفون حوله أو بمصدر تعزية لهم فى فلسطين . فلقد عنى تعبير الصهيونية دائماً الحل العملى للمأساة السياسية والاقتصادية والثقافية التى يعيشها الملايين من الناس . وقد يتناقش العلماء فيما إذا كان تحقيقها ممكناً أم لا ، وقد يختلفون فى تحديد المدة التى تتطلبها تحقيقها ، ولكن ما أريد تأكيده هو هذا : إن تعبير الصهيونية لم يكن يعنى عند شعبنا على الإطلاق مجرد تعزية . وإنما مثل دائماً محاولة إنقاذ الملايين من أوضاعهم المؤسفة .

« وأود أن أؤكد أن ميثاق عصبة الأمم أو صك الانتداب ، هو التزام على العالم المتحضر : أجل التزام فرض على دولة عظيمة وذيلته بتوقيعها وتمهدها بشرفها لا « لمجرد الابتسام لنا برقة من بعيد » ولا « لمجرد الحفاظ على علاقاتها الودية معنا » ، ولكن تنفيذاً لوعده قطعه على نفسها وهو أن تقيم عهداً يسهل علينا استيطان فلسطين استيطاناً استعمارياً . وأن تنظم جهاز الادارة فيها بشكل يضمن فتح البلاد على جانبي نهر الأردن ، لاستقبال الجماهير الغفيرة من المستعمرين المستوطنين»^(١).

١٦٢

تقرير لجنة شو *

مارس سنة ١٩٣٠

كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة « في التحقيق عن الأسباب المباشرة التي أدت إلى الانفجار الذي وقع حديثاً والتوصية بما يتخذ من تدابير لتجنب تكراره » فقد جاءت توصيها ضمن هذا الإطار وتلخص كما يلي :

١ - القيام بتحقيق علمي بوساطة خبراء عن إمكان إدخال أساليب الزراعة الحديثة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الأرياف الطبيعية في أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضى .

٢ - أن يوضع حد لوقف إجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضى التي يزرعونها .

٣ - أن ينظر في إعادة البنك الزراعى، أو إيجاد وسائل أخرى لإقراض المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التي يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتحديد حقوق الفريقين في حائط الملبكى .

٥ - أن تصدر الحكومة بياناً صريحاً عن الهجرة، اليهودية، وأن تدرس وسائل

تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة في الهجرة كما وقع في سنتى ١٩٢٥ و

١٩٢٦، وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتى .

« إن الشعب العربى متحد اليوم في مطالبته بنوع من الحكم النيابى، وقد يجوز

أن يضعف هذا الاتحاد في الغاية، غير أنه قابل للاستمرار على أشده عند وقوع أية

* من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » إصدار جامعة الدول العربية .

مشكلة كبيرة تشتمل على مسائل قومية، ونحن نعتقد أن مشكلات الحكومة تريدها
خطويزة حالة الاستياء التي يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول
على درجة من درجات الحكم الذاتي » .

كما أوصت « بإصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التي تنوي
الحكومة اتباعها في فلسطين، يكون أكبر عون على تنظيم شئون الحكم في البلاد. وتزداد
قيمة هذا البيان إذا تضمن بجلاء وبعبارات واضحة المعنى الذي تعلقه حكومة جلالة
الملك على أحكام صك الانتداب التي، تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية
في فلسطين، وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به
للجمعية الصهيونية لا يخولها الحق في أن يكون لها نصيب في حكم فلسطين، كما جاء
في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

١٦٣

احتجاج الجمعية الإسلامية بحيفا على تهريب اليهود لاسلح *

حيفا ١٧/٣/١٩٣٠

المعروف عندنا أنه صودر في جمرك حيفا قبل ظهر ١٥ آذار ١٩٣٠ كمية مهربة من السلاح الحربى، أى مسدس واحد و ١٤٩ بندقية وعشرات الألوف من الخرطوش ، وأن هذه المواد كانت مشحونة باسم شخص يهودى، وبوساطة بنك يهودى ، وأن من أوقف بهذه الحرية أدخله سبيله في مساء ذلك اليوم .
وليس من رغبتنا في هذا المقام التصدى للأمر من وجوهه الفردية أو الإدارية أو القضائية ، ولكنها حادثة تهريب سلاح إلى اليهود في فلسطين واتفق اكتشافها وعلمنا بها .

وما نحن بناسين ما ضبطته حكومة لبنان في يوم ٧ تشرين الثانى سنة ١٩٢٩ من بنادق حربية ومدفع رشاش وقنابل يدوية ثبت كونها مهربة بيد يهودية إلى اليهود بفلسطين، ولا نحن بناسين بضع المئات من المسدسات التى صودرت من قبل في مدينتنا هذه ، وجرت المحاكمة على تهريب السلاح لليهود بفلسطين .
ولا نحن بناسين تسليح حكومة فلسطين لليهود فيها على الوجوه التى ظهرت للجنة

* الجامعة العربية - القدس - ٢٠/٣/١٩٣٠ ص ٣ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت -
جمعية جندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

التحقيق البرلمانية البريطانية .

ولا نحن بناسين ما وقع بهذه المدينة في يوى ٢٦ و ٢٧ آب ١٩٢٩ من استعمال أشخاص من اليهود عديدين لأسلحة نارية استعمالا ذهب بحياة الكثيرين من العرب في هذه المدينة .

وليس غرضنا من تعداد هذه الحوادث الأليمة التعرض لأشخاص أفراد من اليهود، ولا التصدى لموقف حكومة فلسطين أو موقف القضاء الفلسطيني تجاه هذه الوقائع وأمثالها، وإنما غرضنا غرض أعم وأهم، وهو أننا مقتنعون في الأعماق اقتناعاً مقلصاً أن هذه الوقائع وأمثالها هي أدلة قاطعة على أن الانتداب لفلسطين المنطوى على ضمانه لإنشاء وطن قوى لليهود فيها هو عبارة عن أعمال تدرجية وجهتها وغايتها تكثير اليهود في فلسطين عدداً، والمحافظة الخصوصية عليهم، وتأييدهم بكل وسائل المحافظة والتأييد من فتح طرق لمستعمراتهم وتسليحها من أموال البلاد، علاوة على ما يعتقد من تسليحهم بأسلحة تهرب تهرباً، وعلاوة على تضخيم قوات الأمن العام بأنواعها بحجة حق الأقلية في الدفاع عن نفسها والمدافعة عنها إلى تحكيم تلك الأقلية برقاب أبناء البلاد الذين لا ذنب لهم إلا أنهم أكثرية فيها وأنهم أبناءها وأصحابها حتى كأن الانتداب المذكور متجاهل لوجود هذه الأكثرية أو منكر لحقها في البقاء .

ولما كان الانتداب بصكه الحالى المبني عليه دستور فلسطين فاتحاً بلادنا هذه للملايين اليهود حينما كانوا، ولما كانت هذه البلاد — علاوة على كونها لنا وطناً نحن أبناءه وأصحابه — هي البلاد المقدسة لمئات الملايين من المسلمين والنصارى، وما نحن عرب فلسطين من نصارى ومسلمين إلا بمثابة حراس عليها فقد وجب علينا ، ألا نكتفى في دفع أخطار هذا الانتداب عنا وعن هذه البلاد بتوجيه نظر حكومة الانتداب إلى هذه الأحوال، بل نلفت أنظار إخواننا في الدين وفي العنصرية وفي الشرقية إلى هذا الأمر، وهذا ما نحن اليوم فاعلون والسلام .

١٦٤

احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات العربيات

على تهريب اليهود السلاح *

١٩٣٠

فخامة المندوب السامي :

تلقت اللجنة التنفيذية للمؤتمر النسائي الفلسطيني العربي الأول بمزيد الدهشة والاستغراب نبأ اكتشاف السلطات البحرينية في حيفا الخزائن الحديدية الواردة لأشخاص من اليهود والمحتوية على مقدار كبير من الأسلحة النارية والمسدسات والذخيرة، وهي تعتنق هذه الفرصة لرفع احتجاجها على هذه الأعمال التي يقوم بها اليهود والتي من شأنها أن تهيئ الرأي العام العربي .

تعلمون فخامتكم أن هذه ليست المرة الأولى التي حاول فيها اليهود بمختلف الوسائل غير المشروعة - وبصورة مخالفة لمخالفة تامة للقانون - جلب واستيراد الأسلحة إلى هذه البلاد وبأن أعمالهم لم تنحصر في فلسطين فقط ، بل تجاوزتها إلى سوريا حيث ألقي القبض قبل مدة قصيرة على يهوديين أحدهما كان - قبلًا - ضابطًا

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٠/٣/٣٠ ص ٢ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية عند الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

في قوة البوليس . الفلسطينى وأودعا للمحاكمة وحكم عليهما بالحبس على يد السلطة الفرنسية في بيروت .

وتمتد اللجنة التنفيذية أن، بعض الأشخاص من اليهود ما زالوا يعملون جهدهم لتهديب السلاح لفلسطين بغية تسليح الشبان اليهود وتشكيلاتهم شبه العسكرية استعداداً للقيام بهجوم منظم على العرب . وبما يلاحظ في هذا الشأن أن أعمالهم قد تعززت وازدادت منذ وقوع الاضطرابات الأخيرة كما هو ثابت من هذه الاكتشافات؛ وهكذا يجد العرب أنفسهم أمام خطر واقع وهم على غير استعداد لمجابهته، وفي هذه الظروف ترى اللجنة التنفيذية نفسها مضطرة للفت نظر الحكومة إلى هذه الأمر الهام .
وهي ترجو، حباً في السلام والنظام، أن تتخذ الاحتياطات الوافية التي من شأنها أن تجعل حداً لتهديب اليهود للسلاح إلى هذه البلاد، وأن تجرى تفتيشاً تاماً في جميع الأماكن اليهودية المشبوهة .

إن اللجنة التنفيذية، وهي تضع أمام فخامتكم هذه الطلبات الحققة باسم النساء العربيات الفلسطينيات، تؤكد لفخامتكم أن رائدها إنما هو توطيد الأمن والنظام في هذه البلاد، وتأمين عدم أراقة الدماء عن طريق أعمال يكن هن وأولادهن فريسة لها ، وإن اللجنة لعظيمة الأمل بأن هذه المسألة المهمة ستنال الاعتبار الذى تستحقه من فخامتكم ، وبأن فخامتكم ستخذون من التدابير ما يؤمن إزالة أسباب عدم الطمأنينة من النفوس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عن اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات

وحيدة الخالدى — رئيسة

متبل مغم — سكرتيرة

١٦٥

خطاب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في إحدى قاعات

مجلس النواب البريطاني *

١٩٣٠

إننا نشكر الفرصة التي أتاحت لنا الاجتماع بحضراتكم تحت هذا السقف من المجلس النيابي البريطاني المشهور في العالم بأنه يضم أنبل طبقة من الشعب البريطاني والمعروف بترعته إلى العدل .

وإني لسعيد بأن أنتهز هذه الفرصة لأبلغكم أن الأمة العربية في فلسطين قد ابتليت نتيجة هذه الحرب بمصيبة لم تصب بمثلها أية أمة أخرى في العالم - على ما نعلم - فهي مهددة باضمحلال كيائها القومي، وإقامة شعب آخر على أنقاضها ، وهي منذ اثنتي عشرة سنة تعاني أشد الآلام من جراء هذه السياسة الغاشمة ، التي هي في حقيقتها العملية سياسة إبادة شعب لإسكان شعب آخر محله بالتدرج ، هذه السياسة التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً ولا سياً تاريخ بريطانيا .

إن الشعب العربي حين اشتعال الحرب العامة كان شريكاً للشعب التركي في المملكة العثمانية في جميع نواحي الحكم في مجلس النواب بحسب النسبة العددية وفي

* الجامعة العربية - القدس - ٢٧/٤/١٩٣٠ ص ١ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

للوزارة والإدارة والجيش وسائر دوائر الدولة . ولكن الشعب العربي بصفته شعباً ذا تاريخ مجيد كان يرى إلى تأسيس كيان قومي مستقل . ففي أوائل الحرب جرت مفاوضات بين ممثلي الحكومة البريطانية وممثل العرب - حيثئذ - الملك حسين ، وكانت النتيجة أن قطعت بريطانيا عهداً سنة ١٩١٥ باستقلال المملكة العربية التي من ضمنها فلسطين . وقد أكدت الحكومة البريطانية عهدها هذه مرة ثانية في كتاب من وزارة الخارجية إلى الملك حسين في ٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، وكان وزير الخارجية - حيثئذ - اللورد بلفور نفسه ، ويصح لنا أن نعد هذا تصريحاً آخر من بلفور للعرب ، ثم أكدته مرة ثالثة بوساطة اللورد اللنبي سنة ١٩١٨ أيضاً .

وبناء على هذه العهود، انحاز العرب إلى جانب الحلفاء وخاض ألوف من أهالي فلسطين غمرة الحرب . وقد كان لانحياز العرب هذا إلى جانب الحلفاء من القوائد ما ذكره واعترف به اللورد اللنبي وغيره من المطلعين .

وحينما دخل الجيش البريطاني فلسطين استقبل استقبال الحليف للحليف إلا أنه لم تمض بضعة أيام حتى سمعنا بتصريح بلفور لليهود، فانقض علينا انقضاض الصاعقة ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ونحن نعاني أشد الآلام من خيبة الآمال ومن السياسة الغاشمة التي تنفذ في بلادنا رغم إرادتنا .

تلك السياسة التي حرمتنا من أي نوع من أنواع الاستقلال، فأخذت منا الضرائب الباهظة بدون تمثيل، ووضعت القوانين بدون استشارتنا، فنحن الذين لم نكن نرضى إلا بالاشتراك مع الأتراك في الحكم وكان لنا كل ما ذكرت من الاشتراك معهم، نحن الذين لم نكن نرضى بكل ذلك فحاربنا في صفوف الحلفاء وحصلنا على العهود المذكورة لإنشاء كيان مستقل لنا نحرم الآن من كل شيء في بلادنا بتطبيق السياسة الصهيونية الحاضرة .

فهذه السياسة بمجموعها، هي التي كانت السبب الحقيقي في إثارة الفتنة الأخيرة المؤسفة وإهراق الدماء في البلاد المقدسة، والتي كان ينبغي أن تكون مركز السلام . وقد أطلعتم على التقرير الذي أصدرته لجنة التحقيق عن هذه الفتنة ونحن لا نرتاب أن اللجنة نظرت في التحقيقات بتعمق ونزاهة جديرين بالاحترام والثناء رغم مخالفتنا لها في عدة نقاط .

وإني أؤكد ، بهذه المناسبة ، أن كل ما قام به المجلس الإسلامي الأعلى ، الذي تحمل مسئولية أعماله بكل ارتياح في جميع ما يتعلق بالبراق ، الشريف لم يكن له فيه أى قصد سوى القيام بالواجب من المحافظة المحضة على حقوقنا والدفاع عن مقدساتنا بروح الاعتدال ، وإذا كان في هذا ما يستحق اللوم فلنأى أعد مثل هذا اللوم من دواعى الفخر .

وفي الختام، فإن بلادنا أوفدتنا لنطلب من الشعب البريطاني وحكومته إجراء العدل وتنفيذ العهود المقطوعة للعرب، والتي لا يجوز أن تعد كقصاصة من الورق، وأن مطالبنا في غاية الاعتدال كما عرفتموها وفيها المساواة للجميع من عرب ويهود، وبذلك تنعم بالسلام والطمأنية البلاد المقدسة التي يهتم بأمرها جميع العالم العربي والعالم الإسلامي اللذين ينتظران من بريطانيا أن تراعى عواطفهما، وهي لها من رعاياها أكثر من مائة مليون، وبذلك تحفظ سمعتها في الشرق وهيبتها وتعمل بالقاعدة الصحيحة وهي « العدل أساس الملك » .

١٦٦

بلاغ حكومة فلسطين

عن فشل المحادثات مع الوفد العربي *
وقد صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ م

في يو م ٢٤ يناير من سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي للسفر إلى لندن ومحادثة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية والاقتصادية . وقد سافر إلى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس من عام ١٩٣٠ ، وقد فشلت المحادثات وأذاعت حكومة فلسطين بلاغاً يوم ٣٠ من مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه :

« إن المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالتهم والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائهم بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنع دستور البلاد، وأخذت حكومة جلالتهم علماً بآرائهم في هذه المسائل، وأوضحوا له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها ، إذ أنها تجعل من المستحيل على حكومة جلالتهم القيام بجميع المسؤوليات الملقة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، وبما أن الوفد لم ير سبيلاً لتغيير موقفه رغم الإيضاحات والتأكيدات التي أبداهها وزراء جلالتهم، فقد ظهر جلياً أنه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أوارها صريحة وودية، إلا أنه قيل للوفد: إن حكومة جلالتهم - بعد أن أخذت علماً بوجهة نظر العرب - ستلجأ في ضوء المعلومات

* من كتاب « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » إصدار جامعة الدول العربية .

التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات إلى صيانة الطوائف غير اليهودية في فلسطين وستجد حلاً يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب، وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر، ولهذا السبب، ونظراً لمشورة لجنة شوأوفد السيرجون هوب سمبسون للتحقيق في مسألتى المهاجرة والأراضي ورفع تقريره عنهما. ورغبة في عدم إلحاق أى حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السيرجون هوب سمبسون ينعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لأجل اتخاذ الاجراءات المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادي للخطر.

أما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الأهمية أن يداع - لمصلحة أهل فلسطين عموماً - ان كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدعون لإذاعة أخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالتهم مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموماً سيعاقب عليها أشد العقاب، وأن في نية حكومة جلالتهم، كما أوضح رئيس وزراء بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ أبريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب.

١٦٧

مذكرة الوفد الفلسطيني إلى رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف *

١٩٣٠

يا صاحب السعادة

لنا الشرف بأن نلفت أنظاركم إلى أننا قد اطلعنا على الكتاب المؤرخ في ٢ مارس سنة ١٩٣٠ والوثائق المرفقة طيه، التي وجهها الدكتور حايم وايزمن، بوساطة المندوب السامي البريطاني في فلسطين، إلى عصبة الأمم. ونرى من واجبتنا أن نلفت أنظاركم إلى الروح التي ينطوي عليها الكتاب، ونحن على يقين بأن هذه الروح لا تتفق مع قواعد المؤسسة الدولية العالمية - أي عصبة الأمم.

وليس غرضنا أن ننتقد في هذه المذكرة جميع ما جاء في هذه الوثائق الطويلة. ولكننا نريد أن نظهر بوساطة ذكر بعض فقرات من الكتاب - إلى أي حد وصل اليهود مدفوعين بعامل البغضاء والافتراء.

جاء في كتاب الدكتور وايزمن ما يلي :

«... إن المخاوف التي ادعاها العرب بأنها ستؤثر على مستقبلهم الاقتصادي

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٠/٦/٢٧ ص ١ و ٤ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صئوق فلسطين - بغداد . بيروت ١٩٦٨ .

قد أوجت إلى ثلاثة من أعضاء اللجنة فكرة الاقتراح بوجوب من قوانين للتضييق على الهجرة ، ولنعنا من شراء الأراضي من العرب بكل حرية .
ولا نرى بداً من لفت أنظار لجتكم الموقرة إلى أن مخاوف العرب لا تقتصر على
على مستقبلهم الاقتصادي فحسب— كما يقول رئيس الوكالة اليهودية— بل يخافون على
مصيرهم . وليس من العيب أن تؤكد هذه الحقيقة الناصعة التي أظهرتها ليست لجنة
تحقيق واحدة فحسب ، وإنما ثلاث لجان تحقيق كانت « لجنة شو » آخرها .
ويقول الزعيم الصهيوني في كتابه ما يلي :

« . . . ولا يمكن أن يكون في فلسطين وطن قوى بدون رجال وبدون أراضى ،
وإن تضييق هجرتنا لأسباب سياسية أو وضع قانون يجعلنا غير قادرين على شراء
الأراضي اللازمة لإنشاء مستعمراتنا معناه القلبي نحو سياسة الانتداب نفسها » .
ونحن نصرح للجتكم الموقرة بأننا لم نفهم من أين أتت ضرورة الهجرة اليهودية
وشراء الأراضي من الأهالي في فلسطين ، تلك الضرورة التي لم تبني على أساس
العقل والمنطق ، فأى ذنب جناها السكان المنكودو الحظ حتى يستحقوا هذا العقاب
الأكبر ؟ .

نحن لسنا قادرين على فهم هذه النظرية وهي أنهم يريدون بناء الوطن القوي
اليهودى بدم العرب وعلى أبقاضهم ، ولكنهم يدعون أن ذلك سيكون بدون إلحاق أى
ضرر بالعرب أو الاعتداء على حقوقهم المشروعة ، ولكننا مع الأسف وجدنا أنهم أخفقوا
في هذا الادعاء وأنهم يهددون مصير أصحاب البلاد العرب . وقد أصبحت
المخاطر التي تتأب العرب واضحة لكل ذى عينين . إن مسألة فلسطين
أصبحت اليوم لا تهتم سكانها العرب فحسب ، ولكنها موضع اهتمام العرب
وجميع المسلمين في أنحاء المعمورة . وكذلك المسيحيين ، فإنهم لا يقلون اهتماماً وسعيًا

لحو هذه المحاولة القاسية ، وهى محو الشعب برمته وتهويد الأرض المقدسة .
إن هذه المحاولات عدا أنها اعتداء صريح على حقوقنا المشروعة فستكون لها
نتائج وخيمة لا عد لها .

إلا أن الدكتور وايزمن لم يتردد فى إضافة الجملة التالية العجيبة إلى جملة الآفة
الذكر وهى : « وإذا كان حقنا فى الإقامة بفلسطين يجب أن يتوقف على المنافع التى
تعود على أكثرية سكانها الحقيقيين فإن موقفنا لا يختلف أصلا عن أولئك المهاجرين
الذين يدخلون بلاداً أجنبية . . . » وهذا مثال صادق عن المطامع التى يرى إليها
الصهيونيون من غزوهم البلاد .

إننا نطلب من اللجنة الموقرة أن تعرفنا من أين أتى هذا الحق الذى يصرح به
الدكتور وايزمن والذى يتهم بريطانيا وعصبة الأمم بعدم تنفيذه ؟ . فإذا كان مصلر
هذا الحق بريطانيا العظمى التى متتهم بوعدها بلقور فإن بريطانيا قد صرحت بمثل
هذه الوعود للعرب فى عدة مناسبات ، وإذا كانت بريطانيا قد داست بقدميها تلك
الوعود التى قطعتها للعرب ولم تعرف بالوثائق الرسمية المخطوطة التى لها قيمة معاهدة ، فقد
كانت على الأقل ذات إنسانية كافية تجعلها تساعد على بناء الوطن القومى اليهودى
مع ضرورة احترام حقوق العرب المقدسة التى أكدها وزراء بريطانيا ومثلوها فى عدة
مناسبات باسم دولتهم .

فإذا كانت حقوق العرب ومصالحهم فى بلادهم يجب ألا يقام لها وزن ولا ينظر
إليها بعين الاعتبار فما هو السبب فى ذكر وجوب حماية مصالح الشعوب غير اليهودية
فى فلسطين بجانب تأسيس وطن قومى لليهود . وما هو السبب فى ذكر وجوب تأسيس
حكومة وطنية فى فلسطين بين الأسباب الرئيسية لحماية حقوق العرب فى صلب صك
الانتداب ؟ . ولماذا يعيب الدكتور وايزمن على عصبة الأمم عدم تنفيذها شروط

الانتداب في معناه ومبناه والذي يعد انتهاكا لحزمة دستور عصبة الأمم الأساسي مع فرض أن حقوق العرب في البلاد قد حُوِّظ عليها .

إن رئيس الجمعيات الصهيونية يعبر عن آراء لا تختلف أبداً عن الآراء التي يبديها المتطرفون من الصهيونيين أمثال جابوتنسكى الذى يقول بأن جميع قوى بريطانيا يجب أن تكون موجهة لتنفيذ هذا الطلب غير العادل، والذي يرى بأن الغاية من وجود عصبة الأمم هي إعادة الشعب اليهودى إلى فلسطين . إن مطالب كهذه لم تطرح ولا شك لتسهيل القيام بمهمة لاحتكم الموقرة .

إن رئيس الوكالة اليهودية، قد أظهر دهشته واستغرابه لتوقيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ولو إلى حين ، ذلك التوقيف الذى تنص عليه محتويات صك الانتداب من أن إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يجب ألا يكون ماساً بحقوق العرب أو محققاً بها . ويصر الدكتور وايزمن على عدم الاعتراف بالعرب، ويتبادى فى قوله بوجوب تأسيس الوطن القومى اليهودى دون أن يلتفت إلى حقوق العرب الاقتصادية والسياسية والأدبية . هذا هو المنطق الذى يتبع به رئيس الوكالة اليهودية .

فأرجو من حضرات رئيس لجنة الانتدابات وأعضائها أن يدرسوا هذا الكتاب بتمعن وأن يحكموا إذا كان فى الإمكان تأسيس سلم دائم بين العرب واليهود، وهو الذى ما زالت الحكومة البريطانية تعد باطلاً بتحقيقه .

إن الدكتور وايزمن ورفقاء الصهيونيين لا يريدون أن يرضخوا أمام المسئولية الخفيفة التى تنتج عن هذه السياسة والتى ستكون وبالاً عليهم .

والدكتور وايزمن، مع تركه الأمور الحيوية الأخرى التى تتعلق بالعرب ينظر إلى الناحية الاقتصادية ويصر على عدم اعتبار توصى لجنة التحقيق التى تم تجهيزها .

ونكتفى دحضاً لهذه السفسطات الطويلة بذكر تصريحات راغب بك أحد المهتمين

المعروفين الذين يشتغلون لدى الحكومة البريطانية، وقد استند في سردها على تقرير المسيو فولكانى أكبر مرجع يهودى فى هذا الأمر، وعلى تقرير الحكومة البريطانية نفسها فى فلسطين .

إن هذا المهندس يقسم فلسطين إلى ثلاث مناطق حسب طبيعة الأرض .

١ - المنطقة الساحلية التى هى مخصصة لغرس الأشجار لا سيما أشجار البرتقال .

٢ - المنطقة السهلية التى هى مخصصة لزراعة الحبوب .

٣ - الأودية والجبال .

فالقسم الأول من هذه المناطق الذى يختص بزراعة الأشجار تتراوح مساحته بين ٢٢٠ و ٢٦٠ ألف دونم . وعلى هذا القسم يتوقف مستقبل فلسطين . وقد ابتاع اليهود من هذا القسم ، حتى الآن ، ٢٠٠ ألف دونم .

وأما القسم السهل فإن اليهود يملكون فيه ، فى الوقت الحاضر ، أكثر بكثير مما يملكه العرب . وأن الأقسام الصغيرة التى ظلت فى قبضة هؤلاء العرب فهى لا تكاد تبنى بمجاثتهم . ولكن فى المستقبل القريب ، أى بعد عشر سنوات فهذه سوف لا تبقى لأن عدد السكان سوف يتزايد بالتناسل .

أما الأودية التى يحرقها العرب فهى قليلة الإنتاج بحيث لا تكاد تنتج ما يسد به الرمق ، وهذه الوسطة سوف لا تسد أية حاجة فى المستقبل القريب .

إن هذا التصريح الذى فاه به مهندس رسمى موظف فى حكومة فلسطين ليس فى حاجة إلى التعليق عليه .

إن بيان هذه الأمور يساعد اللجنة الموقرة على إظهار الحق . ولا شك أن القرار
الذي سوف تصدره سوف يكون سبباً لوضع حد لهذا الموقف الحرج .
أخيراً تفضلوا يا صاحب السعادة بقبول أسمى عواطفنا واعتبارنا .
السكرتير العام للوفد العربي الفلسطيني

عوني عبد الهادي

١٦٨

بيان الوفد الفلسطيني العائد من لندن في اجتماع اللجنة

التنفيذية *

١٩٣٠

سادنى

إن أعضاء الوفد الفلسطيني ، الذين تفضلتم بانتخابهم في جلستكم المنعقدة في ٢١ كانون الثانى ١٩٣٠ ليمثلوا لجتكم الموقرة في لندن . وفي غيرها ، بشأن المفاوضات في حقوق العرب السياسية في فلسطين ، كانوا قد أعلنوا — قبل مغادرتهم البلاد — الخطة السياسية التى يرغبون فى أن يسيروا عليها فى أوروبا . ولقد انتهزوا فعلا فرصة الحفلة الوداعية التى تفضلتم بتنظيمها لهم فى نادى روضة المعارف فى ١٩ آذار ، والتى أعلن رئيسهم الجليل موسى كاظم باشا خلالها هذه الخطة ، ولا بد أنكم تذكرون — اليوم — ما كان قاله الرئيس الجليل فى تلك الحفلة فى هذا الشأن ، والذي نسبح لأنفسنا أن نعيده الآن على مسامعكم :

« إن أمانيتكم السياسية التى شرفتمونا بأن نحملها للغرب سوف تكون بأيدينا أمانة

* الجامعة العربية — القدس — ٢٧/٧/١٩٣٠ ص ١ و ٤ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت - جمعية صندوق فلسطين — بغداد — بيروت ١٩٦٨ .

مقدسة، واننا نعاهدكم ونعاهد الله على أن نعمل بكل ما أوتينا من قوة إيمان واقتدار للحصول على تحقيقها ، فإذا وقفنا لهذا، فإننا نعد أنفسنا جد سعداء ، وإلا فحسبنا أن نعيد إليكم هذه الأمانة المقدسة كما هي .

تذكرون حضراتكم أن الظروف الخاصة التي أوجدتها اضطرابات شهر أغسطس الماضي هي التي أوجت إليكم المفاوضة مع حكومة بريطانيا العظمى لأجل تبديل نظام السياسة المتبعة اليوم في فلسطين ، بنظام من شأنه أن يمنع تكرار حدوث اضطرابات مثل التي سبقت ، والتي هي—على ما نعتقد — نتيجة طبيعية لهذا النظام الحاضر .

وقد غادر الوفد الفلسطيني البلاد لهذه الغاية ، وليث يعمل في جميع الأوقات التي قضاه في الغرب لتحقيق هذه الغاية .

لم يضع الوفد الفلسطيني وقتاً دون الاتصال بالحكومة الإنجليزية ، إذ اتصل فعلاً بهذه الحكومة في اليوم الثاني من وصوله لندن أي في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، حيث قابل في هذا اليوم المستر ماكدونلد واللورد باسفيلد في غرفة رئيس الوزارة في مجلس النواب وكان الوفد في جميع أدوار المفاوضات التي دارت بين هذين الوزيرين وبينه صريحاً جداً . فلقد صرح لهما ، منذ البداية ، عن أمانيتكم السياسية بكل وضوح وأكد لهما بأن الحالة المضطربة الراهنة في فلسطين إنما هي ناشئة عن وجود إدارة أجنبية مباشرة تعمل على إنشاء وطن قومي لليهود فيها، وأن هذه الإدارة وأعمال هذه الإدارة هي مخالفة لمبادئ العدل والإنسانية والعهود المقطوعة للعرب بواسطة الملك حسين ، بل لصك الانتداب أيضاً هذا الصك الذي ما فتئ العرب يحتجون عليه في كل فرصة سانحة .

صرح الوفد لهذين الوزيرين — منذ البداية بأن غاية العرب السياسية هي إلغاء هذا الصك المفقوت قبل كل شيء ، والمطالبة بتحقيق العهود الصريحة المقطوعة للعرب

سنة ١٩١٥، والتي أكدتها الحكومة الإنجليزية في سنة ١٩١٨. بشأن استقلال البلاد العربية، وأنهم لا يألون جهداً في العمل بجميع ما لديهم من الوسائل المشروعة في سبيل تحقيق هذه الغاية التي اعترم العرب على الاستيلاء دونها .

ولكن بالنظر للأخطار التي تهدد فلسطين اليوم من جراء السياسة الحاضرة، فالوفد الفلسطيني طلب تلبية المطالب الآتية :

أولاً : سن تشريع لمنع بيع الأراضي من العرب لغير العرب .

ثانياً : وقف المهاجرة اليهودية حالا .

ثالثاً : إرجاع الأراضي التي أخذتها الحكومة من الأهالي بحجة كون المتصرفين

فيها لا يملكونها بموجب كوشان طاو .

رابعاً : إعادة الأراضي التي أخرج اليهود المزارعين العرب منها بحجة شرائها

من مالكيها .

خامساً : إعادة إنشاء البنك الزراعي وحماية محاصيل البلاد .

سادساً : تأسيس حكومة وطنية نيابية وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة

الأمم .

أما فيما يختص بالبندين الأول والثاني المختصين بمسألة الأراضي والمهاجرة، فكانت

الحكومة البريطانية راغبة في أن تفهمنا بأن وجهة نظرها في ذلك لا تختلف كثيراً عن

وجهة نظرنا، غير أنها ترغب في باديء الأمر التحقق من صحة الرأي الذي جاء في

« تقرير لجنة شو » في هذا الشأن ، وأنها عينت السير جون هوب سمبسون لدرس

هاتين المسألتين في فلسطين ، وإعطائها تقريراً بذلك .

وأما البنود: الثالث والرابع والخامس المتعلقة بمسألة إرجاع الأراضي التي أخرج

العرب منها وإصلاح حالة الفلاح ، فإنها ترغب في درسها قبل أن تعطى أي رأى

فيها .

ولكن الحكومة الإنجليزية، بينت للوفد بصراحة عدم استعدادها لقبول البند الأخير وهو تأسيس حكومة ديمقراطية في فلسطين، بحجة أن تأسيس مثل هذه الحكومة مخالف لصك الانتداب على فلسطين، وأنه لا حول لها ولا طول في العمل بما يتنافى أحكام هذا الصك .

إن الوفد الفلسطيني لم يكن ليقنع بهذه الحجة التي فندها بشدة، وقد أفضى الوفد للحكومة الإنجليزية بجميع الحجج والدلائل الحقوقية بشأن مسئوليتها عن تأسيس حكومة ديمقراطية في البلاد حتى وفقاً لأحكام صك الانتداب الذي يمثته العرب ويعملون على إلغائه بكل ما لديهم من وسائل مشروعة . وقد كان الوفد مقتنعاً للاقتناع كله بالحقوق التي يطالب بها ، وكان لذلك يفاوض بهذا الشأن بكل قوة ووضوح .
ولقد أبان الوفد للحكومة البريطانية بأن نظرة واحدة في مواد صك الانتداب المقننة كافية للاقتناع بأن الحكومة الإنجليزية مسئولة عن عدم وجود حكومة ديمقراطية في فلسطين للأسباب الآتية :

١ - إن لفظة الانتداب نفسها تفيد وجود دولة منتدبة ودولة منتدب عليها ولا يوجد في فلسطين مثل هذه الدولة .

٢ - إن المادة الثانية من هذا الصك تحمل الدولة الإنجليزية مسئوليتين مزدوجتين :

الأولى : وضع البلاد في حالات اقتصادية وإدارية وسياسية من شأنها تسهيل إنشاء الوطن القوي اليهودي .

والثانية : أن تضع - في الوقت نفسه - البلاد في هذه الحالات الثلاث موضعاً من شأنه أن يساعد على توسيع مؤسسات الحكم الذاتي في البلاد .
وإذا كانت حكومة جلالتها عملت بالشئ الأول من هذه المادة بصورة تجاوزت

الحد فيها إلى درجة سببت فيها حدوث الاضطرابات السالفة، فإنها أهملت العمل بالشق الثاني من هذه المادة وقضت تماماً على جميع مؤسسات الحكم الذاتي التي كان يتمتع بها العرب في زمن الحكم العثماني .

٣ - إن المواد : ٦ و ٧ و ١١ و ١٧ و ٢٣ وغيرها تفرض كلها وجود حكومتين مستقلتين تماماً الواحدة عن الأخرى، وهما حكومة الانتداب وحكومة فلسطين. ولا يوجد حتى اليوم في فلسطين وجود لهذه الحكومة، لأن الهيئة التي تسمى نفسها اليوم بحكومة فلسطين إنما هي هيئة ممثلة للحكومة الإنجليزية فقط . فأصبحت الحكومة الإنجليزية في لندن على هذه الصورة منتدبة على الحكومة الإنجليزية في فلسطين .

٤ - إن المادة ٢٨، من صك الانتداب، صريحة كل الصراحة بافتراض وجود مثل هذه الحكومة الفلسطينية في البلاد، إذ أنها تبحث عن تصفية العلاقات بين الحكومة الإنجليزية وحكومة فلسطين عند انتهاء مدة الانتداب، ولا يمكن القول يكون الهيئة القائمة بأعمال فلسطين اليوم - وهي حكومة فلسطين - هي الهيئة المعنية في هذه المادة، لأن هذه الهيئة هي - كما قلنا - هيئة ممثلة للحكومة الإنجليزية فقط . فالحكومة الإنجليزية لم يسعها تجاه هذه الدلائل القوية كلها إلا الالتجاء إلى أجوبة ضعيفة جداً .

وترون حضراتكم أن الوفد قد حاول في هذه المرة البحث في صك الانتداب الذي تتمسك به الحكومة الإنجليزية لرد مطالبنا، لأجل إقامة الحجة عليها للتدليل على مشروعية هذه الحكومة لعدم قبول هذه المطالب . ولكن لم يغفل الوفد أبداً أن يصرح بهذه المناسبة بأن العرب لم يعترفوا ولن يعترفوا بالانتداب وبعده بلفور، وأنهم يعملون دائماً على إلغائهما .

وفي الحق أن كل ما استطاع رئيس الحكومة الإنجليزية أن يقوله في هذا الشأن

هو أن الحكومات الإنجليزية السابقة هي التي فست صك الانتداب بالكيفية التي ينفذ بها اليوم في فلسطين، وأنه بالرغم من احتمال عدم صحة التفسير فإن مجلس عصبة الأمم الذي له حق الإشراف على تنفيذ أحكام صك الانتداب تنفيذاً صحيحاً لم يبد اعتراضاً على السياسة التي سارت عليها الحكومات الإنجليزية المختلفة حتى الآن في فلسطين . لذلك فإن القول اليوم بكون هذه السياسة لا تتفق مع أحكام صك الانتداب عائد إلى مجلس عصبة الأمم وليس إلى الحكومة الإنجليزية الحاضرة ، والحق أن الدلائل التي تستند عليها قضيتكم بشأن تأسيس حكومة ديمقراطية في فلسطين حالا لا يمكن الرد عليها رداً معقولاً .

إن الوفد لم يترك وسيلة لإقناع الحكومة الإنجليزية بقبول وجهة نظره هذه ، غير أن هذه الحكومة كانت دائماً مصرة الإصرار كله على عدم موافقة الوفد في هذه الوجهة ولكنه بينا كان الوفد جاداً في إقناع هذه الحكومة بقبول مطالبه إذ فاجأ الوفد وزير المستعمرات قائلاً :

« اسمحوا لي أن أعلن لكم هنا سرورنا بمقابلتكم وقد أخذنا علماً بكل ما قلتموه لنا، وإننا سوف نعيده اهتماماً كبيراً . وأنه من الواضح، ومنذ الآن لزوم اتخاذ بعض التدابير فيما يختص بالمهاجرة بالكيفية التي ترغبون فيها وكذلك فيما يختص بمسألة الأراضى . غير أننا لا نستطيع أن نعطيكم جواباً شافياً الآن في هاتين المسألتين قبل أن نأخذ تقرير السير جون هوب سمبسون الذي أرسل إلى فلسطين خصيصاً لدرسهما »

« أما فيما يختص بالمسائل الدستورية، فلقد فهمنا كل ما قلتموه فيها ولكنه بالنظر لأهمية هذه المسألة فالحكومة الإنجليزية سوف لا تتخذ أى قرار كان قبل استشارة المندوب السامي لفلسطين في هذا الأمر، ولكنها ترجو أن تتوصل إلى إيجاد شكل مقترحه على أمتكم آتلة أن يكون مقبولاً منها » .

ولكن إذا كان الوفد لم يستطع إقناع الحكومة الإنجليزية بجميع مطالبه لا يستطيع إلا أن يعلن هنا شكره لفئة عظيمة من الأمة الإنجليزية التي ما كانت تضن بإظهار عطفها عليه في جميع مواقفه الوطنية . وفي الحق، ما كاد الوفد يصل لندن حتى أسرع بعض كبار الإنجليز لمعاصדתه والأخذ بنصرته عن طريق إفهام الشعب الإنجليزي، داخل البرلمان وخارجه ، الظلم اللاحق بالعرب من جراء السياسة الصهيونية المتبعة اليوم في فلسطين . وعواقب هذه السياسة الوخيمة إذا استمرت فيما يختص بعلاقات الأمة الإنجليزية بجميع البلاد العربية والإسلامية لا سيما مسلمي الهند .

وقد هيا للوفد أصدقاء العرب من الإنجليز اجتماعات كثيرة في بعض نوادي البرلمان وفي غيرها من كبار النوادي في لندن حيث أتيح له أن يث دعوتنا الحققة وأن يكسب لقضيتنا في هذه الصورة أصدقاء كثيرين من جديد .

وقد رأى الوفد بعد ذلك أن يرسل أحد أعضائه إلى جنيف بمناسبة انعقاد لجنة الانتدابات الدائمة للبحث في وضعية فلسطين الحاضرة لأجل بث دعوتنا هناك . وقد قام هذا العضو بما عهد إليه في هذا الشأن .

فالوفد يعتقد ، مما رآه في أوروبا عموماً وحنيف خصوصاً أن الصهيونيين قائمون بدعاية هائلة في جميع بلاد أوروبا ، وأن الحكومة البريطانية تعطى أهمية كبيرة لهذه الدعاية .

وقد يكنى للاقتناع بذلك الاطلاع على بيان المستر شيلز الذي ألقاه في لجنة الانتدابات في الشهر الماضي .

ولكن الوفد يعتقد من جهة أخرى، أن الأمة الفلسطينية التي عرفت اليوم موقفها تماماً تجاه السياسة الصهيونية وقدرت الأخطار الهائلة التي تهددها من جراء استمرار الحكومة الإنجليزية على تنفيذ هذه السياسة سوف لا تلبث تنتظر الموت وهي 'مغلولة

الأيدى، بل لابد لها من أن تتخذ جميع الوسائل المشروعة التى لديها لدفع هذه الأخطار المحدقة بها .

إن الوفد يعتقد فى النهاية بأن المطالب التى عرضها على الحكومة الإنجليزية فى لندن ورفضت تنفيذها هذه الحكومة حالاً— هى المطالب التى من شأنها أن تدفع هذه الأخطار . وهى ، فضلاً عن ذلك حق من حقوق العرب الطبيعية والموضوعية، وأن الذى نأمل هو أن توفق الحكومة الإنجليزية إلى قبول هذه المطالب حباً فى السلام ودفعاً لتكرار حدوث اضطرابات دموية مثل التى سبقت .

والوفد ينتهز هذه الفرصة للإعراب عن شكره للجنة التنفيذية والأمة والعالم العربى فى مصر وسوريا والعراق والحجاز والجزائرات العربية فى أمريكا وفى غيرها للمعاضدة والتشجيع اللذين لقيهما فى جميع مواقفه فى لندن وغيرها . ويعلن أن القوة التى كان يشعر بها إبان المحادثات إنما استمدتها من مظاهر الاتحاد التى ظهرت فى صفوف الأمة وهو يرجو أن يبنى هذا الاتحاد ويقوى حتى تصل الأمة إلى أمانها الوطنية . ولا يفوتنا أن ننوه بصورة خاصة بما كان للعطف الجميل الذى أبداه العالم الإسلامى فى الهند نحونا من التأثير الحسن فى الأندية الإنجليزية والمجتمعات السياسية الأخرى فللهند نقدم خالص شكرنا وأصدق تمنياتنا .

خلاصة تقرير جون هوب سمبسون

عن

المهجرة ومشاريع الإسكان والعمران

٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ *

لقد وصل السيرجون هوب سمبسون إلى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠، وبعد درس الأمور التي كلف بمحنها، وضع تقريراً مفصلاً رفعه إلى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة :

إن قانون المهاجرة الأساسي وضع موضع الإجراء سنة ١٩٣٠، وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنوياً إلى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسئولة عن إعالتهم مدة سنة كاملة، غير أن هذه الخطة لم تنجح . وفي مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر بتوقيف المهاجرة ريثما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في السنوات : ١٩٢١ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ثم عدل هذا القانون بقانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ ، وهو القانون الذي لا يزال مرعى الإجراء

* من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » جامعة الدول العربية .

حتى الآن ، وهو يقسم المهاجرين إلى الأصناف التسعة الآتية :

- (أ) الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن الألف جنيه وعائلاتهم .
- (ب) ذوو المهن والحرف الذين يملكون لا أقل من ٥٠٠ جنيه .
- (ج) الصناع الماهرون الذين يملكون لا أقل من ٢٥٠ جنيه .
- (د) الأشخاص الذين لهم إيراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر .
- (هـ) الأيتام القادمون إلى ملاجئ فلسطين .
- (و) الرجال والنساء الذين يتعاطون الأشغال الدينية والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .
- (ز) الطلبة المضمونة معيشتهم .
- (ح) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

(ط) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين ، إن كان هؤلاء الأقرباء بحالة تمكنهم من إعالتهم .

وفضلاً عن المهاجرين من ذوي الأصناف المصرح بها لمن يريدون الاستيطان في فلسطين ، يدخل البلاد سنوياً عدد وافر من الناس بصفة سائحين ، يبلغ أحياناً بضعة آلاف ، ولا تنبه الحكومة إلا للقليل منهم وفضلاً عما تقدم عدد ليس بالقليل إلى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود ولا يمكن مراقبة المهاجرة إلى فلسطين بصورة جدية ما لم تتخذ الإجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافاً للقانون .

فن الواضح إذن ، أن الوكالة اليهودية هي المسئولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون ، غير أن ذلك لا يجعل من السهل تلافي الحال بعد ما يصل المهاجر إلى فلسطين .

وأمام هذه الحالة، لا مناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية وأن هناك عدداً كبيراً من العرب بلا عمل وأن ذلك قد أقضى إلى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم، وهناك دلائل أيضاً على ازدياد البطالة بين اليهود في الوقت الحاضر .

ومن الجلي ، أن كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدي حتماً إلى تقليل عدد اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن . . . ولكن المادة السادسة من صك الانتداب تقضي بضمان عدم الإجحاف بحق ووضعية سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية ، فمن الواضح إذن أنه إذا أسفرت هذه الهجرة عن حرمان العرب من الحصول على الأشغال اللازمة لإحالتهم وجب على الحكومة المتدبة ، بمقتضى ذلك الصك : أن تخفف أو توقف عند الضرورة تلك المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضرراً في الحصول على الأشغال .

٢ - الأراضي :

لقد ثبت ثبوتاً قاطعاً، أنه لا يوجد في الوقت الحاضر - نظراً للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب - أية أرض إضافية يستطاع إقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها إذا استثنينا الأراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط ، كما أنه ليس عند الحكومة أراض أميرية لتعطي لليهود .

إن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضي في فلسطين منها « الكارن كايمت » و « الكارن هيسون » و « شركات اعمار الأراضي الفلسطينية » ولكن هذه الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وغاياته في دستور الوكالة اليهودية . فقد

جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القوي اليهودي وتبقى مسجلة باسمه إلى الأبد، كما تظل هذه الأملاك ملكاً للأمة اليهودية غير قابل الانتقال، وتنشط الوكالة الاستعمار الزراعي بوساطة العامل اليهودي. والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الأشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة وتنشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الإيجار التي تحررها جمعية « الكارن كايمت » لليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضي .

« يتعهد المستأجر بأن يجري جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بوساطة عمال من اليهود، وإذا خالف المستأجر هذا الشرط فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة، ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلاً قاطعاً على الإخلال بهذا العقد » .

لقد ظهر لنا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين (إذا استثنينا منطقة بئر السبع) تبلغ ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم ، وبينما تحتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونماً من الأرض للقيام بأودها في مستوى لائق من العيش، نجد أنه لو قسمت جميع الأراضي الزراعية الميسورة - إذا استثنينا الأراضي التي في أيدي اليهود - بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم ما لا يزيد على ٩٠ دونماً، وكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونماً من الأرض فهذا المعدل يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم من الأراضي الزراعية، ويلوح أيضاً أن من العائلات العربية القومية، التي يبلغ عددها ٨٦,٩٨٠ عائلة ٢٩,٤ في المائة بلا أرض .

إن حالة الفلاح العربي قلما تحسنت عن حالته في عهد الحكومة العثمانية ذلك

أنه لم تتبع سياسة مقررّة لتحسين الأراضي التي يملكها العرب تحسباً زراعياً يساعد على رفع مستوى معيشتهم ، وقد زاد عددهم بسرعة فائقة في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود .

إن من واجب الإدارة بمقتضى صك الانتداب أن تكفل عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود كما أنه من واجبها أيضاً بمقتضى صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد مراعية في ذلك — على الدوام — الشرط المتقدم ذكره . ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر ، إلا باتباع سياسة فعالة للعمران الزراعى يكون هدفها استقرار العرب واليهود كليهما بكثرة في الأراضي وتوسيع زراعتهم . ومن الضروري اتخاذ إجراءات فعالة للوصول إلى هذا الهدف .

١٧٠

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ م *

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالتة البريطانية :

قد كان تقرير اللجنة المخصصة برئاسة السير ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان مبعثاً لجدال عنيف ظهر أثناءه أن هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالتة فى الماضى من الأعمال فى إدارة فلسطين ، وما تقصد القيام به فى المستقبل ؛ وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الإسراع فى نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية يرى إلى إزالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف غير أن إعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية أفضت حتماً إلى تأخير إتمامه .

١ - وقد لفت تقرير لجنة شو النظر إلى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالتة أنها تستدعى إجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد إلى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السير جون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب السامى بشأن تسوية الأراضي والمهاجرة ، وترقية الشؤون الاقتصادية وتقديم تقرير بذلك إلى حكومة جلالتة . وبالنظر لأهمية هذه الموضوعات البارزة وتماثل بعضها ببعض تأكد لحكومة جلالتة بأن ليس فى الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة فى فلسطين فيما يتعلق بهذه الأبواب الثلاثة الهامة بما فى استطاعة السير جون هوب سمبسون وضعه بمجادة وقد ألح على حكومة جلالتة

* من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » جامعة الدول العربية .

بشدة أن يتقدم استلام تقرير السير جون هوب سمبسون إصدار تصريح عن السياسة المقبلة التي تود السير عليها . غير أن حكومة جلالته، رغمًا عن تقريرها للحاجة الماسة التي تستدعي الإسراع في إصدار مثل هذا التصريح رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السير هوب سمبسون معتبرة في ذلك = على الأخص ما تجمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها الحاجة إلى تحقيق واف في جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول إلى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السير جون هوب سمبسون تقريره ووضع هذا البيان بعد إمعان التدقيق في مضمون ذلك التقرير وفي غيره من المعلومات التي تيسرت في المدة الأخيرة عن الحالة في فلسطين .

٢ - وفي بلاد كـفلسطين حيث تتفاير في الوقت الحاضر بل تصطدم من بعض الوجوه أمانى فريقى السكان ليس من المنتظر أن يأتى أى بيان عن السياسة، مهما كانت صيغته موافقا كل الموافقة لأمانى أى فريق . غير أن حكومة جلالته تود أن تأمل بأنه سيكون لإزالة سوء الفهم السائد الآن ولتفسير مقاصدها تفسيراً أتم وأوفى الأثر الطيب في زالة القلق وإعادة الطمأنينة لكلا الفريقين .

وستبذل حكومة جلالته جهودها ليس عن طريق هذا البيان الحالى فحسب بل بما يليه من الأعمال الإدارية لإقناع العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية بكل ما أوتيت من قوة على العمل بكل ثبات حتى تتوصل إلى تكوين شعب ميسور الحال في فلسطين، يعيش في أمان واطمئنان تحت لواء إدارة غير متحيزة راقية ، ومع ذلك فن الضرورى في هذا الصدد إيضاح نقطة واحدة هى من الأهمية بمكان كبير ، ذلك أنه في الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لأية سياسة مهما كانت نيرة جليلة أو مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها أن يقيد لها

النجاح ما لم تنل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لمنفعتها وخيرها ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيب خاطر .

ليس من حاجة في هذا المقام للبت في الحوادث المشثومة التي وقعت في العام الماضي وفي الأحوال المؤسفة التي نشأت عنها . غير أن حكومة جلالته ترى نفسها مضطرة لأن تلاحظ أنها لم تنل من كلا الجانبين سوى مساعدة طفيفة في سبيل إزالة التناوب الذي ساد بينهما أثناء الأشهر التي توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ ، وبأن هنالك عقبة أخرى خطره أضيفت إلى الصعوبات التي نشأت عن الريب والخصومة المتبادلة بين الشيعين ، ألا وهي خطة عدم الثقة بحكومة جلالته ، التي غذتها حملة صحفية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها . ولا حاجة إلى التأكيد بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق إليهما كلا الشيعين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود .

تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو إليها حكومة جلالته ، وهي تشعر أن في الإمكان الوصول إليها ، إن تعاون كلا الفريقين عن طيب خاطر مع الحكومة ومع إدارة فلسطين وتؤكد من أن حكومة جلالته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المرتبة عليها في صك الانتداب ، بل في جميع صلاتها بفلسطين بالمحافظة على مصالح كلا الشيعين والعمل على ترقيتها .

٣ - ويلوح أن كثيراً من سوء الفهم الذي أخذ يساور ، لسوء الحظ ، كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملقى على عاتق حكومة جلالته بموجب أحكام صك الانتداب ولذلك فإن النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالته بوجود تأكيدها بأقوى حجة مستطاعة هي أن هنالك على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ .

« تصريح يتضمن تعهداً ذا شقين ، الشق الواحد منهما للشعب اليهودى والشق الآخر للأهالى غير اليهود فى فلسطين ، ويظهر أن كثيراً من القلق الذى ساور النفوس فى السنة الماضية نشأ عن عدم التأكد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكد . وقد وجه كلا العرب واليهود إلى الحكومة سيلا من المطالب والملامة المستند على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالاته أن تنفذ خططا سياسية يحظر عليها فى الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الحالية .

وقد أعلن رئيس الوزراء فى البيان المشار إليه أعلاه ، بعبارة غاية فى الوضوح والجلاء بأن حكومة جلالاته قد استقر قرارها على الاستمرار فى إدارة فلسطين وفقا لأحكام صك الانتداب ، كما أقره مجلس جمعية الأمم إذ أن ذلك الصك على حد قول المستر رى مكدونالد « تعهد دولى لا يمكن العدول عنه » ويلوح أنه على الرغم من هذا البيان الصريح خامر البعض آمال أنه فى الاستطاعة بطريقة من الطرق اجتناب الحدود التى تفرضها بكل وضوح وجلاء أحكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه ، أن يتأكد الجميع بصورة باتة نهائية بأن من العبث للزعماء اليهود من الجهة الواحدة أن يلحوا على حكومة جلالاته لأن تسير فى سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضى مثلا ، حسب أمانى طبقات الرأى العام الصهيونى الأكثر تصلبا إذ أن قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملحق على الدولة المنتدبة إزاء غير اليهود من أهالى فلسطين ذلك الواجب الذى لا يقل عنه أهمية . كما أنه من العبث أيضا من الجهة الأخرى للزعماء العرب أن يصروا على مطالبتهم لوضع نوع من الدستور يحل قيام حكومة جلالاته أو فى قيام بالتعهد ذى الشقين المشار إليه أعلاه فى حكم المستحيل . إن لدى حكومة جلالاته ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التى آلت إلى بقاء التوتر فى العلاقات والقلق بين كلا الفريقين ذلك الأمل الفاسد الذى أوجده المستشارون

المضللون بأن في بذل المجهودات لتخويف حكومة جلالته والضغط عليها ما ينجم عنه في النهاية إجبارها على اتباع سياسة تكون في صالح الفريقين الواحد أو الآخر . ولذلك؛ أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالته بادية ذى بدء أنها لن تحيد بالضغط أو بالتهديد عن النهج المبينة حدوده في صك الانتداب، كما أنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترى إلى ترقية مصالح أهالي فلسطين العرب واليهود بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها في صك الانتداب .

٤ - ليست هذه بالمرة الأولى التي بذلت فيها حكومة جلالته جهدها لإيضاح سياستها في فلسطين في سنة ١٩٢٢ نشرت بياناً وافياً بلغته للوفد العربى الفلسطينى الذى كان عندئذ في لندن والجمعية الصهيونية . أما الوفد العربى فقد قابل ذلك البيان بالرفض على حين اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قراراً أكدت فيه لحكومة جلالته بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقاً للخطة السياسية التى يتضمنها البيان . وفضلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن في الكتاب الذى أرفق به هذا القرار لحكومة جلالته ما يلى :

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب بإخلاص على الدوام في أن تسير في أعمالها بالتعاون الودى مع جميع طبقات الأهالى في فلسطين . وقد أوضحت مراراً وتكراراً قولاً وفعلاً بأنه لن يخطر لها ببال الإجحاف بأقل درجة بحقوق غير الأهالى اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية » .

وكان من نتيجة الاختبار الذى اكتسب في هذه السنوات التى مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتماً عن بعض نقائص إدارية ومشكلات اقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر في مصالح جميع طبقات الأهالى ومع ذلك فإن بيان الخطة السياسية الذى صدر في سنة ١٩٢٢ بعد إمعان النظر والتدقيق المطول

يعتبر الأساس الذي يجب أن تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة في فلسطين .
 ه - وفضلا عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستوري في فلسطين التي يتناولها البحث في الفقرات التالية توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهي :

(ا) المعنى الذي تعلقه حكومة جلالته على عبارة « الوطن القوي لليهود » الواردة في صك الانتداب .

أما بشأن هذه النقطة ففي الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الواردة سنة ١٩٢٢ .

« وقد أعاد اليهود في الجليلين أو الأجيال الثلاثة الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ؛ ربهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض ، ولهذه الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لإدارة شئونها الدينية .

وتداول أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلغتها الوطنية ؛ ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها ، وهي تتبع نمطا تهديبا يميزها عن سواها ، وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ومنى سأل سائل ما هو معنى ترقية الوطن القوي اليهودي في فلسطين - يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لايعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالا ، بل زيادة رق الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أرجاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمه اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية ، ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها

الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه مقدرته. كان من الضرورى أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى صلة تاريخية قديمة » .

إذن ، هذا هو التفسير الذى تفسره حكومة جلالتة تصريح سنة ١٩١٧ - ويرى وزير المستعمرات أن هذا التصريح إن فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبب استياء اليهود .

(ب) المبادئ التى يجب أن تسير المهجرة بموجبها :

وقد ورد فى ذلك البيان بشأن هذه النقطة ما يلى :

« ومن الضرورى ، لأجل تطبيق هذه السياسة ، تمكين الطائفة اليهودية فى فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ، ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة إلى حد يزيدنى أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية إذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضرورى ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالى فلسطين عموما وعدم حرمان أية فئة من السكان الحاليين من أشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر . ومن الضرورى أيضا ضمان عدم إدخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا إلى فلسطين وقد اتخذت الإدارة وستخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية » .

يلاحظ أن المبادئ - المبينة أعلاه - تجعل من الضرورى عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد فى أى وقت كان أن يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التى يجب السماح بها ، وفى نية حكومة

جلالته أن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقاً تاماً في المستقبل .

(ح) مركز الوكالة اليهودية :

نشير إلى الفقرة المقتبسة — أدناه — للدلالة على القيود الواردة ضمناً في صك الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة لواجبات الوكالة اليهودية، التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب .

« وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر إليه ، وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في أن يكون لها كما أنها لا تملك أى قسط في إدارة البلاد العامة . كما أن المركز الذي تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يمنحها صلاحية هذه الوظيفة، وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخلها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أى حال من الأحوال .

٦ — ترغب حكومة جلالته في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيبها سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فإن من المعترف به في نور الاختبار السابق أنه لا يزال هناك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ — المعلقة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً .

وفي نية حكومة جلالته ، بالاستشارة مع إدارة فلسطين، تتخذ التدابير الفعالة لإيجاد وسائل إدارية وافية لأجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث .

ومن المعترف به بوجه خاص أن الضرورة تستدعي زيادة مجهودات المندوب السامى فى سبيل إيجاد طريقة للتعاون والاستشارة أوثق وأكثر امتزاجا بين إدارة فلسطين والوكالة اليهودية ، على أن يكون ذلك متفقا على الدوام مع المبدأ الذى يجب اعتباره أساسا وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذى منحها تقديم النصح والمعونة لا منحها ، بصفتها هذه ، الاشتراك فى إدارة حكومة البلاد . وعلى نفس المنوال يجب إيجاد الوسائل الإدارية التى تكفل فى الوقت ذاته صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة ، وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع إدارة فلسطين حول الأمور المتعلقة بتلك المصالح .

٧ - ومن المرغوب فيه فى هذا الصدد إزالة أى سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالأذهان من جراء الفقرات الواردة فى صك الانتداب التى تبحث فى ضمان ، حقوق الطوائف غير اليهودية فى فلسطين أما الأحكام التى تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهى واردة فى مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة .

٨ - وما يلاحظ من الجهة الأولى أن المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع أهالى فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان ومن الجهة الثانية أن العهد الوارد فى المادة السادسة الذى يقضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم إلحاق أى حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الأهالى . فضلا عن ذلك ، فإن المادة الحادية عشرة تقتضى أن تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لضمان مصالح الجمهور فى كل ماله علاقة بترقية البلاد .

ويتضح من نص هذه المادة ، أن سكان فلسطين على الإطلاق لا فئة منهم فحسب ،

هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . وما يلاحظ بهذا الشأن أن النص القائل بإتخاذ التدابير مع الوكالة لإقامة أو إدارة الأعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط وليس إجبارياً كما أنه ليس من الجائز أن يتعارض مع مصلحة الأهالي المطلقة . وقد أوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات ، التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بأن لهذه الوكالة مركزاً يحوّلها الاشتراك في إدارة البلاد العمومية ، تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالتها إلا أن تعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصدك الانتداب الصريحة . وفضلاً عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل ، تأييداً للادعاءات الصهيونية ، بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القوي اليهودي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب . وبأن الفقرات التي ترمي إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعاً ما ، ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . إن حكومة جلالتها ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الأحكام على هذا الوجه ، وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة — باعتبار أن أيّاً من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر — حلاً يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مهما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل .

وقد حاول المندوب البريطاني المقوض في البيان الذي أدلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالتها إزاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعته لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان ، وردت العبارة التالية وهي من الأهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

١ - إن الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريق السكان هي من درجة متساوية .

٢ - إن الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يعربان في رأيا تمام الأعراب عما تدركه من روح صك الانتداب على فلسطين، وضمائنا لمستقبلها .

إن حكومة جلالة الملك لعل تمام الاتفاق مع روح هذا البيان، وإنه لمن دواعي اغتباطها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقترانه بموافقة مجلس جمعية الأمم .

إنه لواجب شاق ودقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالته، الذي يقضى عليها استنباط الوسائل لإعطاء نفس الاعتبار في جميع الأحيان عند تنفيذ سياستها في فلسطين: لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريق السكان والتوفيق بين هذين الالتزامين حيثما تتعارض حتما مصلحة الفريقين. ومن المأمول أن يثول إيضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالته على هذا الوجه إلى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود عن طيب خاطر على إدارة فلسطين وحكومة جلالته تلك الضرورة التي أعرب عنها فيما تقدم .

٩ - إن الفقرات المتقدمة، توضح المبادئ التي يجب اعتبارها السياسة الشاملة في فلسطين والشروط المقيدة التي يجب أن تسير تلك السياسة بموجبها، ولذلك وجب الآن البحث في المشكلات العملية التي تواجهها حكومة جلالته في فلسطين .

وهذه المشكلات يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الأبواب الثلاثة التالية :
١ - الأمن العام .

٢ - التطورات الدستورية .

٣ - التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

١ - الأمن العام :

١٠ - إن من أولى واجبات الإدارة توطيد أركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم في فلسطين، وقد أعلنت حكومة جلالتـه - في مقام آخر - بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بمائل الضغط أو التهديد .

إن الاضطرابات التي وقعت فيما مضى قد أخذت فوراً . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة أية حالة، اضطرارية قد تنشأ في المستقبل. ويجب أن يفهم تماماً أن التحريض على الاضطراب أو الشقاق مهما كان مصدره سيال أشد عقوبة، وستوسع سلطات الإدارة بقدر ما تستوجبه الضرورة كي يتمكن بصورة أوفى وأتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة التي لا مسوغ لها .

وقد قررت حكومة جلالتـه التحفظ في فلسطين في الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة، وفضلاً عن ذلك سيكون سريان من الطائرات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة في فلسطين وشرق الأردن . كما هو معلوم، كان المستر ديجن مفتش البوليس العام في سيلان قد أوفد إلى فلسطين للتحقيق في نظام قوة البوليس الفلسطيني وقد رفع تقريراً مفصلاً فيما هو الآن موضع النظر الدقيق وقد وضع البعض من توابعه موضع التنفيذ؛ ومن ذلك زيارة فرقى البوليس البريطانى والفلسطينى، ووضع مشروعاً للدفاع عن المستعمرات اليهودية أشير إليه في الفقرة التاسعة من بيان خطة السيادة البريطانية في فلسطين الذى نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك تواصل كثيرة أخرى وردت في تقرير السير دوجين

لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع المندوب السامي لفلسطين ، وستجرى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتغنم حكومة جلالتة هذه الفرصة كي تؤكد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام في فلسطين .

وترغب في أن تؤكد في هذا الصدد أنها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الأمن العام في فلسطين الضرورية ، لهذه الغاية تسترشد برأى مستشاريها الاختصاصيين وأنها في كل ذلك سترى إلى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التي ستقوم بقطع النظر عن أية اعتبارات سياسية .

٢ - التطورات الدستورية :

١١ - أشير فيما تقدم ، إلى المطالب التي وجهها الزعماء العرب لإيجاد شكل دستوري يتنافى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالتة بصفتها الدولة المنتدبة ، ومع ذلك ، فإن حكومة جلالتة ترى بعد التبصر الدقيق أن الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي ، تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان على الإطلاق بدون أى تأخير آخر ، وقد يكون من المناسب في بادئ الأمر لإيراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الإدارة المدنية .

ففي شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشاري ، ألف من عدد متساو من الأعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الأعضاء غير الموظفين ، أربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفي اليوم الأول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ ، صدر دستور فلسطين وهو يقضي بتأليف حكومة فلسطين توفيقاً لأحكام قانون الاختصاص الأجنبي . وقد قضى

الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعي يؤلف من المندوب السامي رئيساً ومن عشرة أعضاء من الموظفين واثني عشر عضواً منتخباً من غير الموظفين . وقد وضعت أصول انتخاب الأعضاء غير الموظفين في الأمر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعي لسنة ١٩٢٢، وفي شهرى شباط وآذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة إجراء انتخابات توفيقاً لتلك الأصول، فأخفقت تلك المحاولة بسبب رفض الأهالي العرب التعاون مع الحكومة (يراجع في هذا الصدد التقرير المفصل الذي صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الأبيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعي سنة ١٩٢٣) وعندئذ أوقف المندوب السامي تأليف المجلس التشريعي المقترح واستمر على تسير الإدارة باستشارة المجلس الاستشاري كالسابق .

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب في فلسطين للتعاون مع الإدارة على حكم البلاد أولاً :

بإعادة تأليف مجلس استشاري يعين تعييناً على أن يكون عدد أعضائه مساوياً لعدد أعضاء المجلس التشريعي الذي كان في النية تشكيله . ثانياً : بالاقتراح الذي عرض عليهم لتأليف وكالة عربية وكان المقصود أن يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول هاتين الفرصتين كليهما، وبناء على رفضهم هذا تألف في شهر كانون الأول سنة ١٩٢٣ مجلس استشاري من أعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن؛ وكل ما طرأ عليها من تغيير هو أن عدد أعضاء المجلس الاستشاري قد زيد بإضافة أعضاء موظفين آخرين اقتضى تقديم الإدارة لإضافتهم إلى المجلس .

وبما يذكر في هذا الصدد أن الحكومة جلالته مسئولة بموجب أحكام المادة الثانية من صك الانتداب عن جعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القوي اليهودي، وترقية أنظمة الحكم الذاتي، والحفاظ على الحقوق المدنية والدينية لجميع الأهالي.

قد أوضحت فيما تقدم المجهودات المدنية التي بذلت في السنين الأولى بشأن التطور الدستوري. ورغبة في تمكين أهالي فلسطين من الحصول على اختبار فعلي في الطرق الإدارية ونظم الحكومة والتدريب على حسن التمييز في اختيار ممثلهم ادخل اللورد بلور، الذي شغل منصب المندوب السامي في فلسطين من سنة ١٩٢٥ إلى سنة ١٩٢٨، درجة من الحكم الذاتي المحلى أوسع مما كانت عليه الحال في عهد الإدارة البريطانية فيما مضى.

وعند تسلم السير جون تشانسلور زمام منصب المندوب السامي في شهر كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر في مسألة التطور الدستوري وأخذ رأى ممثل مختلف طبقات الأهالي.

وبعد إنعام النظر في الحالة رفع بعض اقتراحات في شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير أنه تأجل النظر في هذه المسألة بسبب الاضطرابات التي وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩.

١٢ - وقد أمعنت الآن حكومة جلالته النظر في هذه المسألة في نور درجة التقدم والرقي الحالي معتبرة على الأخص الالتزام الملقى على عاتقها، الذي يقضى عليها يجعل البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل ترقية أنظمة الحكم الذاتي. وقررت أن الوقت قد حان للتقدم خطوة أخرى في سبيل منح أهالي فلسطين درجة من الحكم الذاتي تتلاءم مع أحكام صك الانتداب.

وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالة أن تشكل مجلساً تشريعياً ينطبق عموماً على الأصول الميينة في بيان الخططة السياسية، الذى أصدره المستر تشرشل في شهر حزيران سنة ١٩٢٢ . ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالة أنها ستنال في هذه المرة معاونة جميع طبقات السكان في فلسطين؛ وترغب في أن تعلن، بكل وضوح وجلاء، بأنها بيناتأسف كل الأسف لأية محاولة قد يقوم بها أى فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه إن وقعت، إذ أنها ترى أن من مصلحة أهالى البلاد على الاطلاق ألا تؤجل قط الخطوة التى تنوى الآن أن تخطوها .

وتود حكومة جلالة أن تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعى عندما عقدت النية على تشكيله في المرة الأولى لكان أهالى فلسطين قد نالوا الآن درجة أوفر من الاختبار في كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستورى، فكلما أسرع جميع طبقات الأهالى في إبداء رغبتهم في المعاونة مع حكومة جلالة في هذا الصدد كان في الامكان إجراء هذا التطور الدستورى الذى تنوى حكومة جلالة لمشاهدته في فلسطين .

إن هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس، ذلك أنه قد يأتى بفائدة مخصوصة للأهالى العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع أن ممثلهم في المجلس الذى يراد تشكيله سيتمكنون ليس من إبداء آراء الأهالى العرب في شأن هذه الأمور وخلافها فحسب بل من الاشتراك في البحث والتداول فيها أيضاً. وهنالك فائدة أخرى نجتنيها البلاد على الإطلاق

من تشكيل المجلس التشريعى إذ أن اشتراك ممثلى الفريقين من الأهالى بصفهم . أعضاء المجلس التشريعى سيثول إلى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٣ - إن المجلس التشريعى الجديد سيؤلف - كما ذكر فيما تقدم - على النحو المعين فى بيان الخطة السياسية الذى صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من المندوب السامى ومن اثنين وعشرين عضواً، منهم عشرة أعضاء موظفين واثنى عشر عضواً من غير الموظفين . وسيتمتع الأعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الأولى والثانى . ومع ذلك ترى حكومة جلالتة أن من الأهمية بمكان لاجتناب إعادة حبوط الانتخاب كما حدث فى سنة ١٩٢٣ استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الأعضاء غير الموظفين للمجلس فيما إذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذى قد تقفه أية فئة من السكان أو لأى سبب آخر . وسينقى المندوب السامى متمتعاً بالصلاحيات الضرورية التى تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها إزاء جمعية الأمم، ومن ذلك صلاحية وضع أى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام . ومضى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين بأحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عريضة بذلك إلى جمعية الأمم توفيقاً لأحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

٣ - التطور الاقتصادى والاجتماعى :

١٤ - إن المشاكل العملية التى يجدر البحث فيها فى هذا الباب هى مسائل الأراضى والمهاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل الارتباط ، مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية، وعلى حلها يجب أن يتوقف كل تقدم يرنجى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء فى فلسطين . إن هذه الأمور ما زالت منذ أن لغت النظر إليها فى تقرير « لجنة شو » موضع

تحقيق دقيق محلي من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضي للتحقيق في أحوال المزارعين الاقتصادية وطريقة استيفاء الضرائب منهم، ومن قبل السيرجون هوب سمبسون الذي توجه إلى فلسطين في شهر آيار الماضي بناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الأراضي واقتصاديات البلاد.

١٥ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات، وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلي بإيجاز :

١ - الأراضي :

في الاستطاعة الآن، القول بكل حزم أنه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر، نظراً للطرق الإدارية الحالية التي يتبعها العرب، أية أرض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد إذا استثنيت الأراضي التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه، فيما مضى، انتقاد شديد بشأن الأراضي الأميرية القليلة المساحة التي وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . إلا أنه من الخطأ أن يتبادر إلى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الأراضي المحلولة التي في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الأراضي المحلولة التي تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعى بمساحات كبيرة من الأراضي التي يتصرف العرب فيها في الواقع ويفلحونها . غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الأراضي، وملكيته مختلف فيها في كثير من الأحوال، فليس في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في أيدي المزارعين العرب، ولضرورة

إيجاد أراضٍ إضافية أخرى لإسكان المزارعين العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .

إن إيجاد أراضٍ يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٦ - ويتراءى الآن في ضوء أفضل التقديرات المسورة أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦,٥٤٤,٠٠٠ دونم . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات الرسمية - بين عشرة وأحد عشر مليون دونم .

ويلوح أيضاً أنه بينما محتاج عائلة الفلاح إلى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشة لائقة في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية المسورة في البلاد - إذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود - بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونما .

ولكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأراضي وهو المعدل الذي يحتاج إلى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضاً أنه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد ٢٩,٤ في المائة بلا أراضٍ . وليس من المعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضاً فيما مضى ثم فقدتها، إذ أن هذه النقطة من جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد، بل يؤمل التثبت منها في أثناء الإحصاء الذي سيجرى في السنة القادمة .

١٧ - إن حالة الفلاح العربي تحتاج إلى كثير من العناية، ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالأراضي إن كان يراد تحسين أحوال معيشتهم .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية العمومية منها والخصوصية، الوكالات

الوحيدة التي اتبعت حتى الآن سياسة ثابتة في تحسين الأراضي .

وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما تيسر لهم من رأس المال والعلم والتنظيم . فإلى ذلك وإلى نشاط أهالي المستعمرات أنفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح القاطق . ومن الجهة الأخرى فإن الأهالي العرب بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها أهالي المستعمرات اليهود قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي تقصت فيه الأراضي الميسورة لإعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت إلى أيدي اليهود .^١

١٨ - قد سبقت الإشارة فيما تقدم إلى النشاط والنجاح القاطقين للذين تما في ميدان استعمار اليهود للأراضي . وليس من العدل في شيء أن يقبل الادعاء الذي أدلى به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في جميع الأحوال مضرة بمصالح العرب، فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به اجمالاً . لكنه من الضروري عند البحث في هذه الناحية من المشكلة أن يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً بالبيكا) وبين الاستعمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر ما يتعلق الأمر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا) لاريب أن العرب قد استفادوا كثيراً من إنشاء المستعمرات اليهودية ولو كانت العلاقات حسنة في البلاد لكفلت « عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي الأخرى » فيما مضى بين أهالي المستعمرات وجيرانهم العرب .

والحالات التي تستند عليها المراجع اليهودية في تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود كانت مفيدة لمجاورهم العرب فهي فيما يختص بالمستعمرات التي

أنشأتها جمعية (البিকা) قبل أن يشرع الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطيني الذي هو الآن المصدر المالى الرئيسى للوكالة اليهودية .

أما المحاولات التى أجريت لإثبات أن الاستعمار الصهيونى لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الأراضى التى باعها أصحابها إلى الطبقة التى لا أرض لها ، فقد ثبت بالتحقيق أنها غير مقنعة إن لم تكن مضللة .

١٩ - وفصلاً عن ذلك ، فإن نتيجة الاستعمار اليهودى على الأهالى الحاليين تتأثر تأثراً كلياً بالشروط التى تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الأراضى وتستغلها وتؤجرها ، فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع فى زيورخ فى اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان « د » و « هـ » من المادة الثالثة) على أن الأراضى التى تمتلك تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيتها غير قابلة الانتقال ، وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود فى جميع الأشغال والمشاريع ، وفصلاً عن ذلك ، فقد ورد فى المادة ٢٣ من عقد الايجار ، الذى فى النية تنظيمه بشأن الأراضى التى تمنحها جمعية رأس المال القومى اليهودى ، تعهد يقضى على المستأجر بأن يقرم بجميع الأشغال المتعلقة بزراعة الأراضى بوساطة العمال اليهود فقط وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة فى السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط ، كلما اضطروا إلى استئجار عمال . وهذا التعهد يدرج فى الاتفاقات التى تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطينى والذين يستغلون أموالاً منه ، وورد هذا الحكم نفسه فى الاتفاقات المستعملة فى مستعمرات مرج بنى عامر .

إن من الصعب أن تتفق هذه الأحكام المشددة مع التصريح الذى أدلى به فى

المؤتمر الصهيوني المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودي يرغب في أن يعيش مع الشعب العربي ، بصلات صداقة واحترام متبادلين ، وأن يعمل بالاشتراك مع الشعب العربي على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين » .

٢٠ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة في تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود، التي لها نفوذ كبير ، في تكييف السياسة الصهيونية بأن هذه القيود ضرورية لتأمين إدخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود، وللمحافظة على أسلوب معيشة العمال خشية أن ينحط إلى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية من وجهة الحركة الوطنية الصرفة، فيجب القول بأنها لم تراع فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب، التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد أن تكفل « عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي الأخرى » .

٢ - التحسين الزراعى :

٢١ - إن من واجب الإدارة بموجب صك الانتداب على نحو ما ورد في الفقرة السابقة أن تكفل عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الأهالي الأخرى » من جراء المهاجرة، كما أنه من واجبها أيضا بموجب صك الانتداب أو تشجيع استقرار اليهود بكثرة في أراضي البلاد مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢٢ - وقد اقتنعت حكومة جلالاته من نتيجة التحقيقات الأخيرة بأن الضرورة تقضى رغبة في الوصول إلى هاتين الغايتين بإجراء تحسين فعلى في أساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الأرض .

٢٣ - في اتباع مثل هذه السياسة قد يستطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الأراضي بصورة تتفق مع الشروط المقررة في المادة السادسة من صك الانتداب، والنتيجة المتوخاه لا يمكن نيلها إلا بعد مرور سنوات من الجهد والعمل. ولذا فن حسن الحظ أن يكون لدى الهيئات اليهودية أراض واسعة احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد، ولم تعمر. وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الأراضي بـستطيع الاستفادة منها العرب واليهود كلاهما. ومع ذلك فن الواجب بحكم الضرورة أن تناظر مراقبة التصرف بالأراضي بالمرجع القائم بهذا التحسين فلا يسمح بانتقال الأراضي إلا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع.

وإذا اعتبرت المسئوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة، اتضح بأن هذا المرجع يجب أن يكون حكومة فلسطين.

٢٤ - ومن جملة المشاكل التي تستوجب النظر مسائل الري وجعل هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز في العمل، وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبدل من مجهود مشترك.

ويجب إتمام النظر أيضاً في حماية المستأجرين بمنحهم حقاً من حقوق الاجارة بأية وسائل أخرى، لتأمين عدم إخراجهم من الأرض أو تعريضهم لاجارات فاحشة. ثم إن هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين هي، الإسراع في أعمال التسوية والتثبيت في الملكية وتسجيل عقود الإيجار. وهنا ونخرج إلى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الأراضي في القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ذلك أن نصف القرى العربية على وجه التقريب مملوكة بطريق

المشاع ، وهنالك اتفاق في الرأي . إن مثل هذا النظام هو عقبة كبرى في سبيل ترقية ؛ الزراعة في البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية المهمة في سبيل تقدمهم ورفيهم . وقد قام مؤخراً خير ذو خبرة واسعة بإجراء تحقيق في هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

٢٥ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقیل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . إلا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في ضوء الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩ ، وليس في الاستطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصبح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضاً محسوساً . إذ أن التخفيض يجب أن يتوقف لدرجة كبرى على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ، ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالتة بأن يكون من إحدى نتائجه .

إن السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالتة ، ترى فيما ترى إليه إلى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها ، بنفسها فالتحسين المنوي لإجرائه في الطرق والأساليب الزراعية لن يستغرق وقتاً فحسب ، بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً . مع أنه يؤمل أن تكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة للاسترداد . وحكومة جلالتة تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي يتبلج عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

٣ - المهاجرة :

٢٦ - قد وضع مؤخراً النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة

إلى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر آيار الماضي رأيت حكومة جلالاته إن من الضروري توقيف إصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال أى الأشخاص الذين يشتغلون عند الغير (زيادة على ١١ ٩٥٠ شخص، الذين سبقت الموافقة على إدخالهم) في الستة الأشهر التي تنتهى في ٣٠ أيلول من سنة ١٩٣٠ دون أن تتعرض لأصناف المهاجرين الآخرين وذلك ربّما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الخطة السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن إظهار بعض العجز في النظام الحالي وثبت أنه بموجب هذا النظام أدخل كثير من الأشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تبأشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختبار المهاجرين من الخارج إلى فلسطين يستند على إيجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » أى (أن كل إنسان يجب أن يشتغل بنفسه ويتجنب تشغيل العمال المستأجرين) وإن لم يكن في استطاعة العامل « الاشتغال بنفسه » فهي تحمّ عليا استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظراً للمسئولية المترتبة على الدولة المنتدبة، من الضروري أن تكون حكومة فلسطين، بصفتها وكيلة عنها، المرجع الذي يفصل في جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتتضح ضرورة ذلك على الأخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة، بالبطالة وسياسة تحسين الأراضي . غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات واقية في الإدارة الحالية إلا إذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما، وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة .

٢٧- أما فيما يتعلق بصلة المهاجرة بالبطالة، فهناك صعوبات جمّة في الوقت

الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما .

ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالى العرب . رغما عن عدم وجود إحصاءات يصح الاعتماد عليها، فقد أبدت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالى العرب قد وصلت حداً خطراً وإن البطالة بين اليهود قد أدت إلى نواح غير مرضية بالمرة، وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصراحة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على الثبوت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين وبلى ذلك وجوب التأكيد تمام التأكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالتها بكل إمعان وتدقيق في إيجاد وسيلة لهذا الغرض، ولذلك يجب الحكم على مقدرة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد إلى مركز فلسطين إجمالاً فيما يتعلق بالبطالة. ويجب بذل كل عناية عند التأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقتاً بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين أو عن أية أسباب أخرى.

٢٨ - تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم إلحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى من جراء الهجرة اليهودية ، فن الواضح أنه إذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم، أو إذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة توفيقاً لأحكام صك الانتداب إما أن تخفف من المهاجرة أو توقفها إذا استدعت الضرورة ذلك ريثما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) إيجاد عمل لهم . وما يلاحظ بهذا الصدد أن حكومة جلالتها في نور التحقيق الذى

جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضي كان مبرراً تماماً .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامي على شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمناً وجود مجال لإدخال مهاجرين من طبقة العمال . وبأن حكومة جلالتة بالتالي كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما أوقفت إصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالتة عندما قررت توقيف إصدار هذه الشهادات أخذت بعين الاعتبار الآراء التي أعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود أراض كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقاً بوساطة خير ، غير أن حكومة جلالتة شعرت أنه ربما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه لا يجوز إتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكد سوء الحالة الاقتصادية التي كانت مدعاة للقلق في رأي أكثرية لجنة شو .

وكل قرار يتخذ لإدخال المهاجرين اليهود دون اعتبار هذه القيود يجب استنكاره ليس فقط بالنظر إلى مصالح سكان فلسطين عموماً وإنما بالنظر إلى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضاً . وما زال الريب يساور الأهالي العرب — وهذا مما لا شك فيه — من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في إصدار شهادات المهاجرين غير المرغوب فيهم ، وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عدداً كبيراً من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على إذن بخولهم الإقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة ، ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا الصنف في الثلاث السنوات الأخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخص ، ثم يلي ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتئين أما كن المراقبة على الحدود . وفي كل محاولة تجرى لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة ، يجب أن

يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه في الوقت الحاضر نقابة عمال اليهود العمومية فما يتعلق بمهاجرة اليهود . إن نفوذ هذه النقابة واسع المدى وأعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملاً هاماً ضمن الحركة الصهيونية في العالم . وفي مؤتمر زيوريخ الأخير كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية سواء في فلسطين أم في الخارج ممن ينسبون لهذه النقابة . . . ويظهر النفوذ الذي تستطيع هذه النقابة أن تبذله إزاء المهاجرين بتحريمها على أي عضو من أعضائها الرجوع إلى المحاكم للفصل في أي خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ذلك أن لها عاكها المخصصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الأحكام التي تصدرها المحاكم الابتدائية .

وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمي إلى إدخال نظام اجتماعي، والحالة التي يقاسونها الآن هي بلاشك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة، وما زالت هنالك أسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الربب متأصل تماماً فلا يبقى هنالك سوى أمل ضعيف لأي تحسين في العلاقات المتبادلة بين الشعيين .

غير أنه على مثل هذا التحسين في العلاقات يتوقف بالأكثر إيجاد الطمأنينة والرفاهية في فلسطين .

ومن المأمول أن يجري تعديل في طريقة تخصيص جداول العمال يثول إلى إنماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية في فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلي أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة إذ كلما كان التعاون وثيقاً وودياً كلما سهل (جدول) للاتفاق مبني على أساس حسن إدراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٢٩ - وقد سبق القول في الفقرات السابقة إن مشاكل تحسين الأراضي والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض، وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على إيجاد الموسوعة الفلسطينية - ثان

سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القوي اليهودى بأى وجه من الوجوه إلا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء . فبال تعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن ينجم الرخاء فى البلاد .

ويظهر من الحالة التى كشف القناع عنها التحقيق الدقيق فى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة أن فلسطين تواجه دوراً عصبياً فى رقيها وتقدمها . ويمكن القول : أن الحكومة فيها مضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أو رقابة منها . غير أنه قد اتضح كل الانتضاح أنه لا يمكن الاستمرار فى هذه السياسة . فبال تعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطيع الحلولة دون سقوط فلسطين إلى حالة قد تقضى من الجهة الواحدة على العمل الجيد الذى قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القوي اليهودى ، ومن الجهة الأخرى على مصالح أكثرية الأهالى الذين يملكون فى الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من الكفاح لحفظ كيانهم . والأمر الذى تدعوا الحاجة إليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معاً ، وإن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر .

لذلك ، فإن حكومة جلالاته تدعو العرب ، إلى الاعتراف بحقائق الحالة وإلى بذل الجهد المستمر فى التعاون على الوصول بالبلاد ، على الإطلاق ، إلى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع . كما أن حكومة جلالاته تطلب من الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة إجراء بعض التنازل من جهتهم عن التطورات الاستقلالية الانفصالية ، التى أخذت تنشأ فى بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القوي اليهودى ، وأن يعتبروا أن من العوامل الفعالة فى تكييف سياستهم أن يتم رقى البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافى

، بقصد إلغاء الرفاهية في كافة أنحاء البلاد وذلك في أحوال لا تبعث إلى إيجاد أسباب
للانتهام بالتحيز لفريق دون آخر ، بل تمكن كلا الشعبين العربي واليهودي من الرقي
والتقدم بوفاق وقناعة .

١٧١

بيان اللجنة التنفيذية العربية *
في الرد على الكتاب الأبيض الإنجليزى الصادر فى
أكتوبر سنة ١٩٣٠

مقدمة :

١ - اطلعت اللجنة التنفيذية العربية - بعد انتظار طويل ، على البيان الذى أصدرته الحكومة الإنجليزية ، بشأن السياسة التى عازمت على إنتهاجها فى فلسطين . وكنا نرقب صدور هذا البيان بفارغ الصبر ، آمليين أن نجد فيه ما يزيل مخاوف العرب الناشئة عن سياسة حكومة فلسطين المحتلة للحكومة الإنجليزية ، التى سارت عليها منذ الاحتلال والتى كان من شأنها إبادة القومية العربية .

إن العرب كانوا يشعرون منذ البدء بالخطر الهائل الذى يهدد كيانهم القومى من جراء هذه السياسة ، وكانوا يعلنون دائماً هذا الخطر للحكومة الإنجليزية ، ولمصبة الأمم ، وللأمم المتحدة .

وقف السير هربرت صموئيل سنة ١٩١٩ فى البرت هول فى لندن وأعلن رأيه السياسى فى الصهيونية كما يلى :

« إن السياسة الصهيونية التى تعرض اليوم على مؤتمر الصلح ، والتى يتمسك

* وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨)

(١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ ص ١٩١ .

بها كل صهيوني، بكل ما يملك من حول وطول. تتطلب أن توضع البلاد في حالات موافقة للهجرة اليهودية والاستعمار اليهودي وأن تمنح أكثر امتيازات المشاريع التي تحتاج إليها البلاد للهيئات اليهودية. وأن يوسع نطاق التعليم والتربية القومية اليهودية وأن تتمتع البلاد بالحد الأقصى من الحكم الذاتي لكي يتمكن القائمون في النهاية من تأسيس دولة مستقلة تحت إشراف أكثرية يهودية».

وهذا الشخص نفسه هو الذي أرسلته الحكومة الإنجليزية في سنة ١٩٢٠ إلى فلسطين مندوباً سامياً، والذي بكل ما أوتي من قوة في مدة الخمس السنوات التي تولى زمام الحكم خلالها على تحقيق الغايات الصهيونية التي كان يتوخاها كصهيوني صميم.

٢ - فلقد كانت البلاد سنة ١٩٢٠ في ضنك شديد والسير هربرت صموئيل نفسه وصف الحالة في تقريره عن إدارة فلسطين في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢٥ كما يلي :

« قد وجدت البلاد في عام ١٩٢٠ مضطربة من جراء التأثيرات التي عقيبت عواصف الحرب. فقد كانت البلاد، لبضع سنين خلت، مسرحاً للأعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة، فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والخيول هلكت وأشجار زيتون قطعت بكميات كبيرة وقوداً للجيش التركي والقطارات العسكرية وبيارات يرتقال عديدة تركت بلارى فلم تعط ثمرأ وكانت البلاد في حالة فقر وبؤس عامة.

٣ - غادر السير هربرت صموئيل فلسطين سنة ١٩٢٥ دون أن يصلح شيئاً في الحالة التي تقدم وصفها. فكانت حتمه وغيرته خلال الخمس السنوات المشار إليها مصروفين لوضع البلاد اقتصادياً وإدارياً وسياسياً في حال يسهل معها تأسيس الوطن القوي اليهودي بقطع النظر عن الأضرار الجسيمة التي كانت تلحقها هذه السياسة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

٤ - وقد أسس حكومة مدنية في فلسطين أوسع نطاقاً عما كانت عليه الإدارة التركية بثمانية أضعاف بدون حاجة لذلك ، وأرهب الفلاح بضرائب ثقيلة لا قبل له بها لاسيما أن البلاد لم تكن حيثئذ فقيرة فقط ، بل كانت مشرقة على الإفلاس التام ، وقد عمل ، فوق هذا كله على تزييل أسعار غلال البلاد تنزيلاً عظيماً بإصداره أوامر من وقت إلى آخر بمنع تصديرها إلى الخارج . ففي سنة ١٩٢٠ مثلاً : كانت أسعار محاصيل البلاد عالية جداً وكان الفلاح واقفاً من تصفية ديونه ويستند إلى أساس مالي ثابت فأمر السير هربرت صموئيل بمنع تصدير الحبوب والزيت وهي أساس ثروة البلاد فتضخمتم الأسواق المالية بهذه الحاصلات وعقب ذلك هبوط في الأسعار بصورة هائلة .

فالفلاح لم ير له مخرجاً أمام هذه الكوارث الاقتصادية إلا بيع أرضه أو قسم منها للمشتري اليهودي الوحيد الذي خرج بهذه الصورة من أسواق الأراضي بصفقة رابحة جداً . وكان الحكومة لم تكتف بذلك حيثئذ ، بل ضغطت في سنة ١٩٢١ على الفلاح لدفع أقساط ديونها ، وبدأت في تصفية البنك الزراعي العثماني وحصلت قسماً كبيراً منه جبراً ، فما أتت ١٩٢٢ حتى وجد الفلاح نفسه عاجزاً عن حرث أراضيه وهذا ما اعترف به السير هربرت صموئيل نفسه في تقريره المشار إليه دون أن يذكر أنه هو السبب القوي في ذلك :

« إن القسم الأعظم من الأراضي الزراعية باق تحت تصرف العرب وفي كل عام يترك قسم كبير منها بلا حرث » .

وغير خفي أن الفلاح الفلسطيني كان يزرع في الماضي أراضيه كلها وكان يحل تماماً الأزمات الاقتصادية التي وضع السير هربرت صموئيل البلاد فيها عن عمد .

٥ - فالعرب الذين كانوا يرون أنفسهم مهددين بإضاعة منابع ثروتهم من جراء

السياسة الخائفة التي كانت تتبعها حكومة فلسطين ، اضطروا إلى إرسال وفد إلى لندن في سنة ١٩٢٢ لمفاوضة الحكومة الانجليزية بشأن إلغاء وعد بلفور . وتأسس حكومة وطنية ذات مجلس نيابي في فلسطين ولقد كان من نتيجة هذه المفاوضة أن أصدرت الحكومة الكتاب الأبيض الذي بينت فيه خططها السياسية ، والمعنى الحقيقي الذي قصده من وعد بلفور .

وقد أخذت حكومة مكدونالد بهذا المعنى في سياستها الحاضرة .

تفسير الحكومة الإنجليزية لعبارة « الوطن القوي اليهودي » :

٦ - إن الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ فسر هذا الوعد بالصورة الآتية :

« وقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة القرون الأخيرة إنشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفاً ، ربهم تقريباً مزارعون أو عمال في الأرض . ولهذا الطائفة إدارات سياسية خاصة ، منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ، ومجالس منتخبة في المدن ورياسة حاخامين ومجلس رباني لإدارة شئونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها ، صحف عبرية تفي بحاجاتها ، وهي تتبع نمطاً تهديبياً يميزها عن سواها ، وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة — بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة — لها في الحقيقة مميزات قومية . ومنى سأل سائل ما هو معنى تنمية الوطن القوي اليهودي في فلسطين؟ يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين إجمالاً ، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم ، حتى تصبح

مركزاً يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد لتقدمها الحر ، ويفسح للشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه مقدرة كان من الضرورى أن يعلم بأن وجوده فى فلسطين هو كحق وليس كمنة : ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان إنشاء الوطن القوى لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بأنه يستند إلى رابطة تاريخية قديمة .

إن العرب صرحوا مراراً بأنهم يرفضون هذا الوعد المخالف للعهود المقطوعة للعرب أثناء الحرب العامة (معاهدة الملك حسين - مكماهون سنة ١٩١٥) وللمادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم والمجحف بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وإنهم لن يترددوا لحظة واحدة فى رفضه بالرغم من تفسيره بالكيفية المشار إليها ، لأن فلسطين العربية لن تكون إلا عربية . وإن سياسة من شأنها جعل فلسطين ذات صبغة سياسية أخرى لن تكون نتيجةً سوى الفشل .

إن هذا التفسير لم يذهب الغموض والابهام الموجودين فى نص وعد بلفور نفسه . وفضلاً عن ذلك فإنه يوجد هنالك ذكر لا لتأسيس الوطن القوى اليهودى فى فلسطين فقط . بل لتنميته أيضاً .

٧ - فالكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ يكون - بهذه الصورة - قد أدخل فى وعد بلفور نصاً جديداً لم يكن يحتوى عليه من قبل ، لأن تأسيس الوطن القوى اليهودى شئ والسعى لتنميته - بعد أن يكون قد تأسس - شئ آخر . والحق أن اللجنة التنفيذية العربية لا تقدر - كما أن غيرها لا يقدر - أن تستخرج معنى صحيحاً من التفسير المشار إليه ، فإن إنشاء الوطن القوى اليهودى هو - حسبما جاء فى الكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ - عبارة عن إيجاد طائفة

يهودية في فلسطين يكون لها مميزات قومية بسكان المستعمرات والمدن وحيثاتها السياسية والدينية والاجتماعية ، ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة . فلما وجدت اليوم في فلسطين طائفة يهودية لها هذه المميزات . فالوطن القوي اليهودي المفسر بهذه الصورة يكون قد حصل .

غير أن تنمية هذا الوطن القوي : التي فسرت بأنها زيادة في الطائفة اليهودية في فلسطين إلى أن تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي : رومته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية حتى من مختلفات التفسير السياسية . «فوعد بلفور وصك الانتداب» لا يمتويان على شيء من ذلك لأن التنمية المشار إليها ليس لها حد وأنها تلزم الحكومة بالبقاء في فلسطين مدى الدهر الأمر المخالف لوعد بلفور ولجوهر الانتداب الذي هو موقت في ذاته .

فالعرب الذين لم يفهموا شيئاً من هذه الالغاز في سنة ١٩٢٢ حينما صدر الكتاب الأبيض المشار إليه لم يزدادوا فهماً بعد صدور الكتاب الأبيض الأخير .

٨ - غير أن زعماء الصهيونيين لم يبالوا بالعبارات السياسية المهمة ، فقرروا هم أنفسهم أن الحكومة الإنجليزية إنما جاءت لفلسطين لتعمل على تشجيع المهاجرة اليهودية ، وحشد اليهود في الأراضي إلى أن تصبح فلسطين ذات يوم دولة مستقلة تحت إشراف أكثرية يهودية ، لأن المهم في نظرهم ليس مصلحة البلاد ولكن تأسيس الوطن القوي اليهودي ، الذي هو غاية والذي اعتبر كذلك بزعمهم في صك الانتداب .

ويكفي لإثبات هذا ، أن نورد هنا مقال الدكتور حاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية في لندن في كتابه المؤرخ في ٢ مارس ١٩٣٠ ، المارسل إلى فخامة المندوب السامي لفلسطين بمناسبة تقريره السنوي إلى لجنة الانتداب الدائمة ، ومقاله المسطر هاري ساكر رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين - حيثئذ - أمام لجنة شو .

أما الأول فلقد قال في الكتاب المشار إليه :

« إذا كان حقنا في الدخول لفلسطين متوقفاً على ما يصيب أكثرية الأهالي الحاليين من الفوائد . فإن حالتنا لا تختلف حينئذ في شيء عن حالة سائر المهاجرين للبلاد الأجنبية ، وإن مواد صك الانتداب التي تؤسس وطناً قومياً لليهود في فلسطين تفقد في هذه الحالة كل معانيها » .

وأما الثاني فقد أجاب . بصفته شاهداً أمام لجنة شو ، عن أسئلة وجهها إليه أحد محامي العرب :

المستر ستوكر : ما قولك في الوطن القوي اليهودي ، هل تم تأسيسه حتى الآن ؟

ساكر : إن الوطن القوي في طور التكوين .

المستر ستوكر : متى ترى إنه يكون قد تأسس ؟

ساكر : ليس هنالك من زمن معين يمكن أن يعتبر فيه ذلك الوطن القوي قد تأسس ووقف فيه هذا التأسيس ، وقد بينت أن حقوق اليهود في ظل الانتداب يجب أن تتزايد وتتسع اتساعاً من شأنه اطراد الوطن القوي في النمو تبعاً لبعض الأحوال ، وبذلك أقصد إن الوطن القوي ليس من الأمور التي تقف عندلحد خاص في زمن ما .

المستر ستوكر : هل وجهة نظرك هي أن الحالة الحاضرة حالة مؤقتة وأن هذا للنظام التأسيسي سيستمر عدداً من السنين دون أن ينتهي أو يصل إلى حد ما ؟

ساكر : ليس في تاريخ أمة حد ينتهي به تأسيسها .

المستر ستوكر : وهل يكون هذا الانتداب أبدياً ؟

ساكر : لا ريب .

المستر ستوكر : أفلا تكون بذلك قد جردت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم من

معناها الذى يتضمن أن تتمتع تلك البلاد أو الجماعات أو الأمم التى بلغت درجة كافية من الرقى بحكومة مستقلة ؟

ساكر : هذه مسألة يقع على عصابة الأمم أمر تعيينها .

المستر ستوكر : إن المادة ٢٢ هذه تنص على ما يلى :

« إن بعض الجماعات التى كانت تابعة للدولة التركية قد بلغت درجة من الرقى ، يمكن معه الاعتراف بوجودها . وبتأ كأمم مستقلة على أن تسدى إليها إرشادات ونصائح إدارية من قبل دولة متدبة إلى أن تصبح قادرة على الوقوف وحدها » .

أليس من الواضح إذن ، أن عهد عصابة الأمم يترقب زمناً فى المستقبل تكون فيه تلك البلاد قادرة على السير وحدها ، وذلك من غير أن تتطلب من الدولة المتدبة معونة أو تدريباً أو ما شابه ذلك ؟

ساكر : ربما يحل ذلك الزمن فى تاريخ فلسطين .

المستر ستوكر : أليست إذن ، وجهة نظرك : إن الوطن القومى اليهودى لم يتأسس بعد ؟ وهو لا يزال فى دور التكوين .

ساكر : نعم هو فى دور التكوين .

ستوكر : متى ترى أنه هذا الوطن يتأسس نهائياً وما هو رأيك فى ذلك ؟

ساكر : أرى أن الصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين هى صلة مستمرة وليست مما يقف عند حد .

ستوكر : وهل تقصد أنه متى يزيد يهود فلسطين عن الجماعات الأخرى

بعدد كبير يكون من المرغوب فيه إعطاء فلسطين حكومة ذاتية ؟ :

ساكر : لا . إن وجهة نظرى هى بقاء الانتداب البريطانى إلى الأبد .

ستوكر : ولكن ترى زيادة عدد السكان اليهود ؟

ساكر : بقدر ما أستطيع .

ستوكر : وترى أيضاً أن الوطن القوي اليهودى لا يكون قد تأسس بوجه واف ، وإنما بظل سائر في طريق التأسيس على الدوام . فهل هذه هي وجهة نظرك ؟

ساكر : نعم تلك وجهة نظرى .

ستوكر : وهل هذه وجهة نظرك الشخصية أم وجهة نظر اللجنة التنفيذية الصهيونية ؟

ساكر : هي وجهة نظر كل شخص ، وذلك بقدر ما أعلم .

ستوكر : لنفرض أن السكان اليهود زادوا وهم في دور تكوين الوطن القوي عن السكان العرب ضعفين أو ثلاثة أصغاف ، فهل ترون حينئذ أن الوقت قد حان لتأسيس دولة يهودية ؟

ساكر : حقاً إنكم تسألونى عما يجب أن أنظر إليه في وقت بعيد لا أكون فيه حياً .

ستوكر : إذن وجهة نظرك هي أنه مهما وصل إليه الوطن القوي اليهودى من تقدم ورقى . ومهما كان عدد اليهود بالنسبة إلى بقية السكان ، فإن الانتداب يجب أن يستمر إلى الأبد .

ساكر : أظن أن هذا ما تقتضيه مصلحة الكل .

إن ليونارد شتاين الذى وضع بيان اللجنة الصهيونية على الكتاب الأبيض في نوفمبر من سنة ١٩٣٠ كان أصرح من المسر ساكر في هذا الصدد . فلقد قال في هذا البيان : إن جميع اليهود قد فهموا وعد بلفور — كما فهمه الجنرال سمطس — بأنه عبارة عن تحرير فلسطين والاعتراف بأنها وطن لإسرائيل .

ولكن العرب الذين لم يوافقوا على إنشاء وطن قوى لليهود في فلسطين لن يوافقوا

طبعاً على ما قد تختلفه التفسير السياسية من هذا الوعد ولن يقبلوا أن تكون لفلسطين ، يوماً ما ، صبغة غير صبغتها العربية .

٩ - إن الكتاب الأبيض ذكر أن الالتزام المتعلق بحماية مصالح جميع السكان في فلسطين له المكان الأول . وأن سائر الالتزامات لا تعتبر إلا إذا كانت لا تعارض مصلحة الأهالي على الاجمال .

فاللجنة مع موافقتها على هذا ، ترى أن الحكومة الإنجليزية لم تعر جميع البنود الواردة في المادة الثانية من صك الانتداب الاهتمام نفسه .

والحق أن هذه المادة تجعل الحكومة الإنجليزية مسئولة عن إنشاء وطن قومي لليهود وعن العمل - بذات الوقت - على ترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان .

١٠ - إن من المستحيل أن يفهم أحد من العرب إصرار الحكومة الإنجليزية على عدم تعرضها مطلقاً للشق الأول من الفقرة الثانية من هذه المادة والاكتفاء بطمأنينة اليهود والعرب معاً على القيام بالتزاماتها فيما يتعلق بالوطن القوي وضمان حقوق السكان . فهذه المادة توجب على الحكومة الانجليزية وضع البلاد في حالات إقتصادية وإدارية وسياسية تضمن معها لا تأسيس الوطن القوي اليهودي فقط ، بل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي ، التي هي عبارة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضاً . ويفهم من هذه المادة بصورة صريحة أن الحكومة الانجليزية محظور عليها البدء بتنفيذ الالتزام الأول قبل الثاني ، لأن عليها أن تشرع فيهما حسبما جاء في نص المادة باللغة الفرنسية - التي لها رسمياً ذات القوة - فيما يتعلق بصكوك الانتدابات ، ولا يمنع من ذلك خلو النص الانجليزي من عبارة : بذات الوقت ، الواردة في المادة المذكورة بعد عبارة : إنشاء الوطن القوي اليهودي والتي نفل أنها حذفت منه سهواً .

١١ - ولا يمكن القول بأن مؤسسات الحكم الذاتي تعنى مجالس البلديات والمجالس المحلية في القرى، لأن هذه إنما أنشئت في فلسطين وفقاً للمادة الثالثة من صك الانتداب - القائلة بأن على الدولة المنتدبة أن تشجع - بقدر ما تسمح الأحوال بذلك الاستقلال المحلي .

١٢ - وبما تجب ملاحظته هنا : إن عبارة الحقوق المدنية والدينية قد وردت بفقرة واحدة في المادة الثانية مع عبارة مؤسسات الحكم الذاتي ، وهذا يدل على أن هذين الشيئين مربوطان معاً ، وأنه يجب ترقية هذه المؤسسات لأجل ضمان الحقوق المشار إليها ، لأنه لا يتسنى لأحد المحافظة على هذه الحقوق بدونها ويستحيل حقاً على أية حكومة أجنبية مهما كانت راقية أن تعرف احتياجات الأهالي فتسن ما يلزمهم من القوانين وتحسن إدارة البلاد والفصل في قضاياها بصورة تضمن حقوق الأهال .

١٣ - والوكالة اليهودية تزعم أن التزامات الحكومة الإنجليزية المتعلقة بالعرب ليس لها نفس الاعتبار ، الذي للالتزامات المتعلقة باليهود . لأن وضعية هذه الحكومة بالنسبة إلى تلك الالتزامات - على زعمهم - هي المحافظة على الشيء الموجود ، بخلاف الالتزام الثاني الذي يلزمها القيام بأعمال معينة في صك الانتداب .

إن المادة ١١ من هذا الصك تنص على ما يلي :

« على الحكومة الإنجليزية أن تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصون مصالح الجمهور بكل ما له علاقة بترقية البلاد ، وعليها أيضاً ، أن توجد نظاماً للأراضي بلائم احتياجات البلاد نازرة فيما تنظر فيه إلى الرغبة في زيادة حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة » .

ويتضح جلياً من هذا أن الحكومة ملزمة بالمحافظة لا على ما هو موجود في البلاد فقط ، بل عليها أن تعنى أيضاً بكل ما له علاقة بترقيتها ، وعليها أيضاً أن تعنى بترقية

الزراعة وإقطاع أراض زراعية للعرب الذين ليس لهم أراض في البلاد .

١٤ - فضلا عن ذلك فإن المادة السادسة من صك الانتداب ألزمت الحكومة الانجليزية بالمحافظة على حقوق العرب ووضعيتهم باعتبارهم أمة ، فعليا أن تحظر انتقال أية أرض عربية لليهود إذا كان هذا الانتقال مجحفاً بهذه الحقوق والوضعية .

ومن السفسة التي لا مثيل لها قول الوكالة : إن المقصود من عبارة « وضعية العرب » المنصوص عليها في هذه المادة هي الوضعية السياسية ، وإذن فالمادة - على زعمهم - تعنى عفاقة الحكومة على وضعية العرب السياسية ولو فقدوا كيانهم الاجتماعي والاقتصادي من جراء المهاجرة اليهودية واستيلاء اليهود على أراضي البلاد .

١٥ - اجتهدت الحكومة الإنجليزية في الكتاب الأبيض الأخير أن تدحض إدعاءات اليهود من هذه الوجهة ، وأن تنى كون الفقرات المتعلقة بالوطن القوي اليهودي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب ، وكون الفقرات التي ترى إلى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعاً ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب لأجله ، ولقد توصلت بتتجة استقراءها مواد « صك الانتداب » إلى الأمرين الآتين :

(أ) إن الالتزامات المثبتة في صك الانتداب بشأن فريق السكان هي ذات قوة متساوية .

(ب) إن الالتزامين المقرضين على الدولة المنتدبة ليسا بأى وجه كان مما لا يمكن التوفيق بينهما .^٤

١٦ - بيد أنه ليس من المستطاع أن نقول : إن ذينك الالتزامين بشأن تأسيس الوطن القوي اليهودي وحماية مصالح العرب في فلسطين هما في درجة متساوية ، لأن الالتزام بتسهيل تأسيس الوطن القوي اليهودي مشروط فيه عدم الاضرار والاجحاف

بمصالح العرب ووضعيتهم . وقد يكفينا لإثبات هذا أن نورد هنا المادة السادسة من صك الانتداب :

« على حكومة فلسطين ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضعية الجماعات الأخرى أن تسهل الهجرة اليهودية في أحوال وشروط مناسبة وأن ، تشجع بمعونة الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة حشد اليهود في أراضي البلاد ومن جعلها أراضي الحكومة والأراضي الموات غير المطلوبة للمشاريع العامة » .

فالالتزام بتأسيس الوطن القوي اليهودي مقيد إذن ، بعدم إلحاق الضرر بالعرب ووضعيتهم ، الذي هو مطلق وغير مقيد بأي شرط كان .

فإذا ظهر أن تأسيس الوطن القوي اليهودي يعارض هذه المصالح والوضعية وجب أن يسقط حيثنذ حتما .

١٧ - إن اللجنة التنفيذية لا توافق أيضاً الحكومة الانجليزية على قولها : إن هذين الالتزامين ليسا بأي وجه كان مما لا يمكن التوفيق بينهما . فإن لدى اللجنة ما يدعو إلى الاعتماد الجازم باستحالة التوفيق بين هذين الالتزامين ، فضلا عن كون تأسيس الوطن القوي اليهودي في فلسطين يحول دون تمتع العرب بالحقوق السياسية التي يتمتع بها إخوانهم في العراق وسورية وشرق الأردن ، فقد ثبت أنه ضربة قاضية على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

وإذا كان في الاستطاعة القول بكل جزم ، إنه لا يوجد في فلسطين أرض ميسورة للمزارعين من المهاجرين الجدد ، كما قرر الكتاب الأبيض الأخير ، وكأن الوطن القوي اليهودي لا يؤسس بدون أراض ولا رجال ، كما أشار إلى ذلك الدكتور حايم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية في كتابه المشار إليه آنفا فلنا أن نقول إذن بصورة جازمة إنه لا يمكن التوفيق بين الالتزامين المذكورين .

وإن الحكومة الإنجليزية نفسها، اضطرت بعد قوطا بإمكان التوفيق بين هذين الالتزامين إلى الاعتراف بأن موقفها بينهما شاق ودقيق جداً، وأنها لا تأمل النجاح إلا إذا رغب زعماء العرب واليهود في التعاون عن طيب خاطر مع إدارة فلسطين والحكومة الإنجليزية، وإن لها في هذا الصدد اعترافاً هو تأييد لهذا القول :

ومع ذلك، فمن الضروري - في هذا الصدد - إيضاح مسألة واحدة هي من الأهمية بمكان. ذلك أنه في الأحوال الخاصة بفلسطين لا يمكن لأية سياسة مهما كانت نيرة جليلة، أو مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها أن يقيض لها النجاح ما لم تتل التأييد من جميع هذه الجماعات التي وضعت لمنفعها وخيرها ليس بقبيلها فقط بل، بتعاونها عن طيب خاطر.

١٨ - إن اللجنة التنفيذية تصرح هنا - حالا - باستحالة تأييد مختلف الجماعات في فلسطين للسياسة المشار إليها .

إن الصهيونيين لا يستطيعون أن يؤيدوا فعلاً هذه السياسة للسبب الآتي : وهو إن الصهيونيين معتدلين كانوا أم متطرفين يرون جميعاً إلى غاية إيجاد أكرية يهودية في فلسطين على الأقل، ولا يمكنهم أن يفهموا وطناً قومياً لا يتضمن هذه الغاية، فلو قضى عليهم بالبقاء أقلية في فلسطين ما اختلفت حالتهم فيها - بزعمهم - عما هم في البلاد الأخرى التي هم فيها أقلية أيضاً .

فما يرمون إليه إذن، هو أن يكون لهم في فلسطين وطن قومي يكون فيه للستة عشر مليوناً من اليهود المنتشرين في أقطار العالم أكرية وبالتالي سيادة قومية . ولا نشرت الحكومة الإنجليزية - هذه المرة - الكتاب الأبيض الذي أشارت فيه إلى تحديد المهاجرة اليهودية وشراء الأراضي اضطروا أن يظهروا نياتهم وأغراضهم بشأن فلسطين، وقاموا بدعاية ضد هذا الكتاب، الذي من شأنه أن يحول دون مطامعهم

الاستعمارية . فبينما كان جواب الدكتور حايم وايزمان، رئيس الوكالة اليهودية على الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ للمستر تشرشل وزير المستعمرات حيثئذ، التأكيد بالعمل بمقتضى هذا الكتاب الذى لا يعارض رغائب جمعيته التى كانت فى جميع الأوقات ترغب من صميم قواها فى أن تتعاون مع جميع طبقات السكان فى فلسطين، وتمقت كل المقت الاجحاف لأدنى درجة بحقوق الأهالى غير اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية، فإننا نرى اليوم هذا الرجل نفسه يجب اللورد باسفيلد عن كتابه الأبيض باستقالته من رئاسة الوكالة اليهودية، كما أننا رأينا العالم الصهيونى بملاً الأرض صراخا وعويلا احتجاجا على هذا الكتاب بالرغم من عدم وجود أى اختلاف فى المبادئ الواردة فى الكتائين القديم والجديد .

إن السبب فى موقفى الدكتور حايم وايزمان المتناقضين تجاه هذين الكتائين بسيط جداً، فالصهيونيون كانوا يشعرون حينما صدر الكتاب الأبيض فى سنة ١٩٢٢ بأن الحكومة الإنجليزية على وفاق معهم فى كون المهم فى الأمر هو تأسيس الوطن القوي اليهودى ولو أضر ذلك بالعرب ، وأن المبادئ المثبتة فى هذا الكتاب لن يعمل بها إلا على هذا الأساس ، ولقد زعموا أن الحكومة الإنجليزية نفسها لم تأت إلى فلسطين إلا لأجل القيام بهذه المهمة ، وإنه ليس لوجودها فى فلسطين سبب آخر .

واعتقدوا لذلك، بأن الكتاب الأبيض - المشار إليه - من شأنه أن يزيد وضعيتهم السياسية تثبيتاً وتمكيناً . أما الكتاب الأبيض الجديد فإنه يختلف فى نظرهم عن الكتاب السابق، ليس فى المبادئ التى بنت عليها الحكومة الانجليزية خطتها السياسية الجديدة ولكن بكيفية تنفيذ هذه المبادئ .

ومن المفيد أن نورد فى هذا الصدد تصريحات المستر هارى ساكر أمام لجنة

شو :

الرئيس شو : يوجد في صك الانتداب ذكر الأمرين : تأسيس الوطن القوي اليهودي ، والمحافظة على حرق العرب المدنية والدينية . فإذا تعارض هذان الأمران . أيهما يسقط؟

المستر ساكر : لا أعتقد أنهما يتعارضان.

الرئيس شو : ولكن افرض أنهما تعارضا مرة ، خصوصاً وإنه يمكن أن يحصل ذلك في نواح عديدة ؟ ..

المستر ساكر : إنى لا أرى أنهما يتعارضان ولا يمكن أن يتعارضا .

الرئيس شو : لأضرب لك مثلاً : إذا تم تأسيس الوطن القوي كما نظن أنه سيتم ، فيمكن ألا يتم إلا باستبلاء اليهود على جميع أراضي السكان الحاليين . وهذا يلحق طبعاً بهؤلاء السكان ضرراً باعتبارهم أمة . فإذا فرضنا إمكان وقوع هذا الحادث فأى من هذين التعهدين يجب أن يسقط حينئذ.. ، أتأسيس الوطن القوي اليهودي أم المحافظة على حقوق الأهالي ؟

المستر ساكر : نرغبون في معرفة وجهة نظري ؟ :

الرئيس شو : يوجد احتمال تعارض هذين الأمرين دائماً بصورة من الصور ولا أعلم كيف يقع ذلك . ولكن توجد احتمالات عديدة في وقوع تعارض بينهما . والذي أرغب في معرفته هو إذا وقع تعارض مثل هذا فأى التعهدين يعتبر الأول ؟

المستر ساكر : من الصعب جداً القول أى التعهدين هو الأول حسب « صك الانتداب » ولكن فيما يختص بى فإنى أرى أن العهد الأول ، وفاقاً لهذا الصك ، هو إحياد الوطن القوي اليهودي .

الرئيس شو : وهذا الذى كنت فهمته منك . ولكن على فرض صحة وجهة نظرك هذه بالنسبة إلى أحكام « صك الانتداب » ألا تعتقد أن ذلك يكون مخالفاً لوعد

بلفور الذى نص على أنه لا يعمل شئ فى هذا الشأن يكون من شأنه إلحاق ضرر ما بحقوق الأهالى . فالاعتبار الأول فى هذا الوعد إذن ليس لتأسيس الوطن القوي اليهودى . ولكن الوطن القوي هذا يجب أن يؤسس بصورة لا تنصر بحقوق الأهالى . إنى أسالك هذا بصفتك محاميا .

المستر ساكر : إذا كنت تسألنى ذلك بصفى محاميا . فإنى أعترف بصعوبة المسألة.

الرئيس شو : ما هى وجهة نظر الجمعية الصهيونية فى هذه المسألة الحقيقية .
المستر ساكر : لا أعلم فيما إذا كانت هذه المسألة عرضت على الجمعية الصهيونية بالصورة التى هى موضوع البحث الآن .

الرئيس شو : أظن أنه لا بد أن تكون هذه المسألة قد كانت موضوع البحث كثيراً فى الجمعية الصهيونية وأرى أنكم تعتقدون أن الالتزام الأول هو تأسيس الوطن القوي اليهودى وأنه إذا تعارض هذا الالتزام الثانى وهو المحافظة على حقوق الأهالى فإن هذا الالتزام هو الذى يجب أن يسقط . أليس هذا هو وجهة نظر الجمعية الصهيونية ؟
المستر ساكر : إنى أميل لوجهة النظر هذه .

١٩ - إن العرب اعتادوا أن يعيشوا بأمان مع اليهود فى جميع القرون السالفة وظلوا على وفاق معهم لكل ما فيه مصلحة البلاد وخيرها إلى أن ظهرت مطامعهم السياسية الاستعمارية التى من شأنها بناء قومية يهودية على أنقاض القومية العربية فى فلسطين . فالعرب الذين أقاموا فى هذه البلاد قرونا عديدة والذين عاشوا طيلة هذه المدة مع إخوانهم فى سورية الشمالية والعراق أمة واحدة ولا يزالون جزءاً منها بالرغم من التقسيمات السياسية لا يستطيعون أن يبقوا على ما كانوا عليه مع اليهود

مادام هؤلاء متمسكين بسياساتهم الاستعمارية المشار إليها ومادامت غاياتهم تعارض غايات العرب القومية .

ويظهر جليا من هذا أن العرب لا يمتثلون لليهود لكونهم يهوداً ولا يرفضون التعاون معهم لهذا السبب بل إنهم يتقبلون كل سياسة ترى إلى مصلحة هذه البلاد العربية ونفعها غير أن اللجنة تؤكد أن اليهود الصهيونيين لن يعدلوا عن سياسة ترى إلى إيجاد أكثرية يهودية في فلسطين الأمر الذي لا يستطيع العرب التسليم به أبداً . إن العرب لم يعتدوا على أحد وإن غاية ما يتوقون إليه هو المحافظة على كياناتهم القوي وإن كل سياسة من شأنها أن تحول دون هذه الغاية هي سياسة جائرة وإن القائمين بها هم وحدهم مسئولون عن نتائجها .

حقوق العرب بتأسيس الحكومة الوطنية :

٢٠ - بحثت الحكومة الإنجليزية في الكتاب الأبيض الأخير في بعض المواد الواردة في صك الانتداب والتي تحتوى على حقوق العرب في فلسطين وأكدت أنها عازمة على تنفيذها تماما في هذه المارة .

٢١ - إن اللجنة التنفيذية العربية التي رفضت في كل فرصة الموافقة على صك الانتداب لخالفته للعهود المقطوعة للعرب والمادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم تشكر الحكومة الإنجليزية مع ذلك توخيها في بحثها هذا طمأنة العرب على حقوقهم المادية والدينية . ولكنها تذكر عليها من جهة أخرى إصرارها على عدم البحث في المواد المتعلقة بحقوق العرب السياسية .

فصك الانتداب يحتم مثلا على الحكومة الإنجليزية تأسيس حكومة وطنية في فلسطين حالا :

(أ) إن كلمة الانتداب تفرض وجود دولة منتدبة وحكومة منتدب عليها ولا يوجد في فلسطين أثر لهذه الحكومة .

(ب) إن المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب تحتم وجود دولة مرشدة غير أن هذه الدولة لم تخلق بعد .

(ج) إن الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من صك الانتداب ألزمت الدولة المنتدبة بوضع البلاد في حالات اقتصادية وإدارية وسياسية يسهل معها ترقية الحكم الذاتي .

فالحكم الذاتي الذي يتألف من السلطات التشريعية والإدارية والقضائية ليس له أى وجود بعد في فلسطين .

(د) إن مواد صك الانتداب كلها تبحث في واجبات حكومة فلسطين وعلاقاتها بالحكومة الإنجليزية ولكن حكومة فلسطين هذه لم تولد بعد فالحكومة الإنجليزية فاعمة اليوم مقام الحكومة المنتدبة والحكومة المنتدب عليها معاً .

٢٢- - جاء في الكتاب الأبيض الأخير ما يلي :

« كما أنه من العيب أيضاً من الجهة الثانية للزعماء العرب أن يصروا على مطالبتهم بوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته بالتعهد ذى الشقين المشار إليه آنفاً في حكم المستحيل » .

إن اللجنة لا توافق الحكومة الإنجليزية على هذا الرأي . ولا تقرها على أن العرب يصرون عيشاً على المطالبة بحقوقهم الأساسية .

لم تر اللجنة الحكومة الفرنسية في سورية ولا الحكومة الإنجليزية في العراق ،

تتخذان العهد الدولي . حجة لحرمان أهالي هذه البلاد من تمتعهم بحكومات وطنية ومجالس نيابية .

ففرنسا التي ما زال الشرقيون يرون من سياستها الاستعمارية ما يرون ، لم تهضم شيئاً من حقوق البلاد التي انتدبت إليها ، بالنسبة إلى الحقوق التي حرم الانجليز العرب منها في فلسطين .

احتلت الحكومة الانجليزية هذه البلاد ، وإدارتها في الثلاث عشرة سنة التي خلت ، إدارة مباشرة . لا يجهل أحد ما كان لها من سوء تأثير وأعمال غاشمة . ولقد كنا نميل إلى الاعتقاد أن الحكومة الإنجليزية التي عرفت بالاختبار خطل هذه السياسة واطلعت على ما نجم من أضرار لن تلبث أن تغير سياستها في هذه البلاد تغييراً أساسياً .

٢٣ - فاللجنة رأَت اليوم ، مع الأسف ، أن الحكومة الإنجليزية لن تغير شيئاً من شكل الإدارة السابقة . وغاية ما هنالك أنها ظلت واقفة عند اقتراحها بتأسيس المجلس التشريعي الذي عرضته منذ ثمانى سنوات .

وإن حجة الحكومة الإنكليزية في ذلك هي ، كما قلنا سابقاً ، خشيتها ألا تستطيع القيام بما تسميه « التزاماتها الدولية » تجاه عصبة الأمم إذا هي رفضت الموافقة على تمتع العرب بحقوقهم السياسية ولكن الحكومة الإنكليزية قد عهدت إلى المندوب السامي في فلسطين وحده في أمر القيام بهذه الالتزامات . فلقد ورد في « الكتاب الأبيض » تحت فصل « التطورات الدستورية » نص خاص بذلك :

.. وسيتيقى المندوب السامي متمتعاً بالصلاحيات الضرورية التي تمكن الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء عصبة الأمم ومن ذلك صلاحيات وضع أى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام .

فالسطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، كل هذه السلطات

التي تتكون منها حكومة فلسطين ليس لها إذن . أى علاقة بهذه الالتزامات وفقاً لهذا النص إذ أن أمر القيام بها منوط بالمندوب السامى وحده .

فإذا كانت الحالة هى هذه فما معنى إصرار الحكومة الإنجليزية إذن على حرمان الفلسطينيين من تأسيس حكومة مسئولة لدى مجلس نيابى ؟

إن اللجنة تعتقد أن مشروع المجلس التشريعى المقترح فى الكتاب الأبيض ناقص ولا يوافق رغبات الأمة . وأمانيا وهى من أجل هذا ترى لزماً عليها أن تستمر على المطالبة بحقوق الأمة إلى أن تتحقق تلك الأمانى والرغبات كاملة .

٢٤ - تؤكد اللجنة التنفيذية على نور التجربة الطويلة إن هذه البلاد لن يقيض لها أن تعيش بسعادة مادامت تحكم بوساطة إدارة إنجليزية صرفة . واللجنة تعتقد أن الحالة فى فلسطين لن تتحسن من الوجهتين الاقتصادية وتوطيد النظام مادامت الحكومة الإنجليزية لاتعدل عن سياستها الحاضرة ولا توافق على إدارة فلسطين بوساطة أهلها . ذلك لأن نتيجة الاختبار . ليس فى فلسطين فقط ولكن فى جميع العالم أثبتت ان البلاد لا ترقى ويستتب الأمن فيها إلا بوساطة أهلها فشرق الأردن ما كانت لتحصل على الأمن الذى نشاهدها تتمتع فى نعيمه اليوم لو لم يسلم أمر إدارتها إلى أهلها العرب .

إن البلاد المقدسة لم تكن تعرف قبل الاحتلال البريطانى الثورات والاضطرابات التى أصبحت تهددها اليوم بصورة دائمة فالحكومة الإنجليزية لم تر مندوحة من أن تحتفظ فى الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وسريين من الطائرات وأربع فرق من السيارات المصفحة وأن تقوى فرقى البوليس البريطانى والفلسطينى وتضع مشروعا للدفاع عن المستعمرات اليهودية كما أنها ترغب فى أن تتخذ وسائل أخرى كثيرة فى هذا الشأن .

واللجنة تؤكد أن سياسة تقوم على الحديد والنار لن تكون عاقبتها إلا الفشل .
لأن دعائم السلام لا تقوم إلا على أسس العدل والانصاف .

أما السياسة المؤسسة على الارهاب إذا نجحت يوماً فإنها لامحالة فاشلة في يوم آخر فلسطين بلاد فقيرة . وقد ازدادت فقراً وبؤساً منذ الاحتلال البريطاني وثبت فوق ذلك أن الضريبة التي يدفعها الفلسطينى قاذحة جداً وأن السياسة الصهيونية كانت العمل الأساسى في تضخم ميزانية الحكومة وأن ميزانية البوليس وحدها تبتلع مبلغاً كبيراً من هذه الميزانية . وليس من الانصاف والعدل فى شئ أن تلجأ الحكومة لأجل تطبيق السياسة الصهيونية وتأسيس الوطن القوي اليهودى كما أشارت إلى ذلك فى الكتاب الأبيض إلى زيادة الطائرات والجنود والبوليس فتصبح هذه الميزانية أكثر ضخامة وأشد بلاء على هذه الأمة التبعة الحظ من ذى قبل . وقد اعترفت الحكومة الإنجليزية بهذه الحقيقة المرة على الكيفية الآتية :

« وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقیل من جراء الضرورة التي دعت إلى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . إلا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩ ، وليس في الاستطاعة التنبؤ بالزمن الذي يمكن فيه تخفيض النفقات في هذا الباب بدون خطر . إذ أن ذلك التخفيض يجب أن يتوقف لدرجة كبرى على نجاح هذه السياسة الجديدة وعلى تحسين العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالتة أن يكون إحدى نتائج تلك السياسة .

ولكن وعد بلفور الذى يمقته العرب كل المقتلم يفرض على الحكومة الانجليزية تأسيس الوطن القوي اليهودى بالقوة لأن كل ما ورد في هذا الوعد هو كتابة عن أن الحكومة البريطانية تنتظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قوي لليهود في فلسطين

وأن تبذل أحسن مجهوداتها في سبيل تسهيل الوصول إلى هذه الغاية « لاسيما أن هذه الحكومة لم تعط هذا الوعد إلا بعد أن أكدت أنها « لن تعمل شيئاً في هذا السبيل يكون من شأنه إلحاق الضرر بالحقوق المدنية أو الدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

فالجنة تؤكد لذلك أنه يوجد في تدرع الحكومة الإنكليزية بالقوة من جهة وبإرهاق العرب بالضرائب الفادحة من جهة أخرى لتأسيس الوطن القوي اليهودي مخالفة لوعدها بلفور نفسه .

حسن من الحكومة الإنكليزية أن تعمل قبل كل شيء على توطيد أركان السلام . لكن الأحسن أن تلتزم اليهود ، في سبيل هذه الغاية ليس فقط بالتنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القوي اليهودي . بل بالعدول عن كل سياسة تعارض حقوق العرب القومية مما يضمن بقاء البلاد المقدسة مركزاً للسلام العام

السواحل :

٣٨ - ورد في الشهادات التي أدت أمام لجنة شو ، وثبت من التحقيق الذي قام به المستر فولكاني ، المهندس الزراعي اليهودي ، وهو لا يتهم طبعاً بمحabbاته للعرب : إن القسم من هذه السواحل الصالح لزراعة البرتقال ، وهي أغنى أراضي فلسطين قاطبة ، يتراوح بين ٢٢٠.٠٠٠ و ٢٥٠.٠٠٠ دونم وإن اليهود استولوا على ما يزيد على ٢٠٠ ألف دونم من هذه الأراضي حتى الآن . وفضلا عن ذلك فإن القسم الأكبر منها يملكه صندوق المال الوطني اليهودي باسم جميع يهود العالم . وأصبح العربي لا يأمل أن يستفيد منها يوماً ما ، لا بالإيجار ولا بالشراء . إن العرب

كانوا يملكون قبل الاحتلال البريطاني جميع الأراضي ، وكانوا يزرعونها كلها برتقلا وبطيخاً ، ولكن زراعة البطيخ أصبحت نادرة بسبب ضياع القسم الأوفر من هذه الأراضي .

مرج بنى عامر وسهل عكا :

٣٩ - استولى اليهود على معظم مرج بنى عامر وعلى السهل الواقع بين حيفا وعكا في سنة ١٩٢٥ ويمجد بالذكر أن السهل الثانى الذى هو أصغر مساحة من سهل مرج بنى عامر هو وحده أكبر من كل السهل الباقية للعرب .

وكان العرب يزرعون هذين السهلين سمساً وأذرة فى موسم الصيف وهذان النوعان من الزراعة يأتیان رأساً بعد زراعة البرتقال والبطيخ من حيث القيمة والفائدة . فالعرب قد خسروا هذا النوع من الزراعة بسبب فقدهم هذه السهل وأصبح الفلاح العربى مهدداً بقضاء الموسم الصيفى بلا عمل .

٤٠ - لايد للجنة هنا من أن تشكر السير جون هوب سمبسون الذى كذب بصورة قاطعة ادعاء الصهيونيين ، ومنهم السير هربرت صموئيل ، بأن اليهود قد جعلوا هذا السهل جنة عدن بعد أن كان خراباً . فلقد ثبت من الشهادات الواردة أمام لجنة شو ومن التحقيق الذى قام به السير جون هوب سمبسون أن العرب كانوا يزرعون هذا السهل بصورة أوفى من اليهود .

الحولة :

٤١ - تتصرف فى هذا الحقل الحصبب شركة سورية ، بمقتضى الامتياز الذى كان قد منح لها فى زمن الحكم التركى . واللجنة توافق على اقتراح السير جون هوب

سمسون القائل بتملك هذا الحقل من قبل الحكومة على أن يقطع بعد ذلك للفلاح العربي .

٤٢ - ورد في المادة السادسة من صك الانتداب ضرورة تشجيع حشد اليهود في الأراضي ، بما فيها أراضي الحكومة . ويظهر أن واضح هذا الصك كان يظن أن الحكومة التركية تملك مساحات شاسعة من الأراضي خالية من السكان : وأنه من الممكن منحها للجمعية اليهودية ليستعمرها مهاجرو اليهود .

إن تلك الأراضي التي قيل إنها ملك الحكومة هي ، بالحقيقة ، كناية عن أراض يملكها المتصرفون الحاليون منذ القديم . وقد سجلت باسم الحكومة بفضل الأنظمة الاستبدادية التي كانت تشن في العهد التركي وبغية السلطان عبد الحميد في تملك أراض في البلاد المقلصة . وإن الحكومة التركية التي كانت تعلم حقيقة الأمر لم تحاول مرة واحدة إخراج أحد أولئك المتصرفين من تلك الأراضي . وعلى فرض أن الحكومة التركية تملك الأراضي المذكورة بمسوخ مشروع ، فليس من شريعة سماوية أو موضوعة تميز أن يهب أجنبي ملك غيره لأجنبي آخر وأن يخرج منها أصحابها الشرعيين .

ويظهر أن «سير هربرت صموئيل الذي لايتهم بمحاباته للعرب قد أدرك هذه الحقيقة فاعترف بها في تقريره الرسمي عن إدارة فلسطين لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ، حيث قال :

« جاء في المادة السادسة من صك الانتداب لفلسطين أن على الحكومة مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع الجماعات الأخرى ، أن تسهل المهاجرة اليهودية في أحوال وشروط مناسبة وتشجع حشد اليهود في الأراضي ، ومن جعلتها أراضي الحكومة وأراضي الموات غير المطلوبة للمشاريع العامة ، إلا أنه لم يكن من المستطاع

تنفيذ القسم الأخير من هذه المادة ، لأن أغلب أراضي الحكومة يتصرف فيها العرب ولا يمكن انتقالها إلى غيرهم بدون إلحاق الضرر بهم . وبدون مس هذه المادة التي وضعت للمحافظة على حقوقهم . ومعظم الأراضي الأخرى إما صحيرية أو لا ماء فيها . وكل محاولة لاسكان اليهود فيها تكون مجلبة للكوارث . وقد اعترف في مكان آخر بأن « أراضي بيسان ، وإن كانت انتقلت ملكيتها بمقتضى القانون العثماني إلى الحكومة ، قد كان للزراع العرب حق معنوي قوى لاستمرارهم على التصرف بها ، مما اضطر إلى الاعتراف بهذا الحق » .

فأراضي الحولة . هي كأراضي بيسان ، يزرعها العرب من قديم ، ولم فيها حقوق معنوية قوية . وليس هنالك ما يسوغ ، بأي وجه كان إخراجهم منها . لأجل إسكان مهاجري بولونيا وروسيا وغيرهم فيها .

أما أراضي الموات المذكورة في المادة السادسة المشار إليها ، فهذه كناية عن أراض حجرية أو جبلية لا يملكها أحد ، وإن قانون الأراضي العثماني الصادر في سنة ١٢٧٤ هجرية ، (١٨٥٧ م) بحث منها لوجود أراض من نوعها في المملكة العثمانية .

إن المادة ١٠٣ من هذا القانون لا تعد أرضا مواتا ، إلا إذا ، اجتمعت فيها الأوصاف الآتية :

١ - أن تكون بعيدة عن قاصي العمران لحد لا يسمع منه صرير الشخص الجهورى .

٢ - ألا تكون غامرة كالصخر أو الوعر أو ما شابه ذلك .

٣ - ألا تكون ملكاً لأحد .

٤ - أن تكون مخصصة لمنفعة بعض المدن والقرى .

فيكاد يستحيل وجود أراض في فلسطين تتوفر فيها هذه الأوصاف .

ذلك لأن هذه البلاد مقسمة إلى قرى يحده بعضها بعضاً دون أن يكون هنالك فاصل ما بين حدود قرية وأخرى ، وإن جميع قرى فلسطين يملكها أهلها ؛ بما فيها من جبل ووعر . فالحكومة العثمانية التي كانت تعرف هذه الحقائق ، ألزمت مأموري الأراضي بإعطاء وثائق رسمية - سندات طابو - لأصحاب الأراضي لتقوم دليلاً على ملكيتهم لها . وقد طاف هؤلاء المأمورون البلاد منذ خمسين سنة وقبلوا قسماً من الأراضي في سجلاتهم وأعطوا أصحابها « سندات طابو » حسب إشارة الخبيرين بأحوال القرى ، غير أن قسماً كبيراً من الأراضي بقي بدون تسجيل .

غير أن ذلك ما كان ليضر أحداً ، لأن الحكومة العثمانية لم تحاول مرة أن تحظر على أحد أن يتصرف في أراضيه ، بحجة عدم حصوله على « سند طابو » يشعر بملكيتة لهذه الأراضي . فضلاً عن ذلك فلقد كانت تشجع الأهالي على زرع الأراضي التي لا مال لهم ، وتمنحهم لهم مجاناً أو لقاء دفع مبلغ جزئى من المال . وقد دامت الحال على هذا المنوال إلى أن تأسست حكومة السير هربرت صموئيل . فهذه الحكومة التي كانت مسئولة عن « إيجاد نظام للأراضي بلائهم احتياجات الأهالي » وفقاً للمادة ١١ من صك الانتداب قد سلبت ، بقوانين وضعتها لغايات سياسية ما كان للأهالي من حقوق زراعية ، في عهد الحكم العثماني . فالسير هربرت صموئيل لم يضع هذا الخمر الجديد في زق جديد ، كما أشار إلى ذلك في تقريره الرسمي عن سياسة فلسطين في سني ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ولكنه أراق ما كان في زقنا القديم من خمر عتيق جيد ، دون أن يعوض البلاد بما هو أطيب منه .

إن المادة ١٠٣ من قانون الأراضي العثماني تحول كل إنسان زراعة أية أرض موات ، وتلزم مأمور الأراضي بتسجيلها له مجاناً ، إذا هو زرعها بإذن منه أو مقابل مبلغ قليل من المال ، إذا زرعها بدون إذن .

فى سنة ١٩٢١ أصدر السير هيربرت صموئيل أمراً بإلغاء هذه المادة ، وحظر على أى كان زرع أرض غامرة ، وعرض المخالف للمحاكمة والعقاب .

ولم تكف الحكومة بهذا ، إذ أنها حاولت الاستيلاء على الأراضى المروكة منذ القديم لمنفعة أهالى القرى ، كما أنها استولت حتى الآن ، على مليون ونصف مليون دونم ونيف من الأراضى لتجعلها خراجا ، وقد سجلت نصف هذه الأراضى باسمها وأنها تحاول الآن تسجيل الباقي .

إن إدارة فلسطين لم تكن تجهل أن جميع أصحاب الأراضى فى فلسطين لم يسجلوا ، فى زمن الحكم العثمانى ، أراضيم كلها . فلقد كان الكيرون منهم يكتفون بزراعة أراضيم ويعدون تصرفهم القديم فيها عنوانا ثابتا للملكيتهم ، فلقد خسر بعض هؤلاء أراضيم وأصبح الباقون مهددين بالالتحاق ببطقة الزارعين العاطلين الذين لا أرض لهم .

إن اللجنة لاتنسب هذا الظلم الفادح الذى ابتلى به العرب إلى سياسة الحكومة الإنكليزية بصورة مباشرة ، ولكنها لا تقدر من جهة أخرى إلا أن تعدها مسئولة عن كل ما أصاب البلاد من بلاء فى هذا الشأن فإنها هى التى أناطت مراقبة الأراضى فى فلسطين بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الأراضى ، يسرونها حسب رغائب الصهيونيين ، ول هؤلاء الصهيونيين عمام من جنسهم يتعاونون معه على حل المسائل القانونية العويصة . وهذا المحامى هو النائب العام لحكومة فلسطين .

إن اللجنة التنفيذية كانت قد احتجت فى حينه على هذه الأنظمة وهذه الأعمال ، لاسيا على إناطة مراقبة الأراضى بصهيونيين يصرفون همهم وغيرتهم فى سبيل استيلاء اليهود على أراضى البلاد .

ولا يسع اللجنة إلا أن تكرر بهذه المناسبة احتجاجها الشديد على نظام

الأراضي الحاضر وتولية الصهيونيين لتنفيذه . وتصر اللجنة على طلب تغيير هذه السياسة تغييراً أساسياً ، لاسيما وقد أثبت تقرير السير جون هوب سمبسون أنه يوجد بين العائلات القروية العربية ، التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة نحو ٢٩٤ في المائة بلا أرض ، وأن الأراضي الزراعية الباقية للعرب غير كافية لاحتياجاتهم وأن مواليد العرب تزداد كثيراً : في كل سنة عن عدد الوفيات فيها .

٤٣ - وما هو جدير بالذكر تكذيب الحكومة الإنكليزية في الكتاب الأبيض الأخير ، لتبجحهم وقولهم إن الاستعمار الصهيوني كان مفيداً للجميع في فلسطين . فقد أشارت في هذا الكتاب إلى هذا الأمر المهم ، بلباقة :

« . . لكنه من الضروري عند البحث في هذا القسم من المعضلة (تأثير استعمار اليهود في السكان العرب) أن يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً بالبيكا) وبين الاستعمار الواقع تحت إشراف الجمعية الصهيونية . . »

فإذا ما نظرنا إلى السياسة الماضية التي اتبعتها جمعية « البيكا » نرى أن العرب لم يتضرروا كثيراً من إنشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين أهالي المستعمرات وجيرانهم العرب .

أما المحاولات التي قامت لإثبات الادعاء القائل : بأن الاستعمار الصهيوني لم يلحق مزارعي الأراضي التي يملكها اليهود بالطبقة التي لا أرض لها ، فقد كذبها التحقيق الذي قام به أخيراً السير جون هوب سمبسون .

وإذا علم أن جمعية « البيكا » أسست في العهد العثماني ، وأن الأراضي التي تملكها في البلاد قليلة ، ظهر جلياً أن القول بأن الاستعمار الصهيوني كان مفيداً لجميع أهالي فلسطين ، هو افتراض محض ، فالعرب لم يستفيدوا من الاستعمار

الصهيوني شيئا قط ، بل خسروا كل فائدة من أية أراض استولى عليها صندوق رأس المال المشار إليه .

٤٤ - وفصلا عن ذلك فقد حرم اليهود العرب من حقوق المزارعة التي خولهم إياها القانون ، دون أن تحاول إدارة فلسطين مرة واحدة المحافظة على حقوقهم هذه . ومن ذلك ، أن اليهود استولوا في سنة ١٩٢٥ على مرج بن عامر الذي كان يعيش فيه ١٢٧٠ مزارعا عربيا ، وقد كان على اليهود أن يقطعوا لكل مزارع فيه أرضا كافية لمعيشته وفقا لقانون حماية المزارعين ١٩٢١ . ولكن اليهود لم يبالوا بذلك ، فطردوا من استطاعوا طرده من مزارعي العرب في هذه الأراضي ، وخذعوا البعض بإعطائهم مبالغ زهيدة لا تفي بحاجاتهم ، وقد لقنوهم درسا بقتل أحدهم لاصراره على البقاء في الأراضي التي اعتاد هو وآباؤه زرعها منذ القديم . وكذلك كانت الحالة في أراضي وادي الحوارث التي استولى عليها اليهود في سنة ١٩٢٩ حيث أخرجوا منها المزارعين العرب الذين يعدون بألوف شخص : والذين كانوا يزعمون هذه الأراضي هم وآباؤهم من قبل . غير أن ما حل بهؤلاء العرب كان أشد وأفظع مما حل بإخوانهم في مرج بن عامر ، إذ أن مزارعي وادي الحوارث لم يخرجوا من أراضيهم إلا بعد أن بطش بهم البوليس ، وأسال دماء بعضهم ، ولا يزال الكثيرون منهم هائمين في البراري والفقر بدون ملجأ ولا قوت .

٤٥ - فهنا ، تريد اللجنة التنفيذية قول الحكومة الانكليزية : إنه لا يوجد اليوم في فلسطين أية أرض ميسورة لحشد مزارعي اليهود . واللجنة مع ترحيبها بالمشاريع التي عازمت الحكومة على القيام بها لتحسين الزراعة ، فإنها تعتقد أن هذه المشاريع لا تنهي لليهود أراض إضافية يمكن للعرب الاستغناء عنها ، فلقد ثبت لنا أن العرب لا يملكون أراض زراعية كافية للقيام بأود معيشتهم ، وأنهم في حاجة إلى ما يقرب المبرورة الفلسطينية - ثان

من مليوني دونم عما يملكونه الآن : وأنه يوجد بين العائلات القروية ٢٩,٤ في المائة بلا أرض .

إن احتياج العرب إلى الأرض سوف يزيد كثيراً عن هذا المقدار في السنين الآتية من جراء زيادة المواليد على الوفيات في هذه البلاد .

ففي هذه الحالة لا يمكن ملاحظة احتياج العرب الحاليين إلى الأراضي الزراعية فقط ، بل يجب التفكير في مصلحة الأجيال الآتية أيضاً .

وإذا لوحظت هذه المسألة ، أمكننا أن نقول فوراً : إن أساليب الزراعة الجديدة المنوى انتهاجها لتحسين الأراضي حسب توصيات السيرجون هوب سمبسون يجب السير عليها لمصلحة السكان العرب الحاليين والآتين معا في فلسطين لا فرداً فرداً ، ولكن المحافظة على حقوق العرب بصفتهم أمة . ولا يلاحظ في حياة الأمة مصلحتها في قرن معين ، ولكن في كل القرون .

فعلى نورالحقائق الآتية يجب تفسير العبارات الآتية ، التي وردت في الكتاب الأبيض وهي :

« إن وجود أراض زائدة لليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة إنتاج الأراضي العامرة . . فباتباع مثل هذه السياسة (التحسين الزراعي) فقط يستطيع خشد مزارعين آخرين من اليهود في الأراضي على وجه موافق للأحكام المثبتة في المادة السادسة من « صك الانتداب » ومثل هذه النتيجة لا تحصل إلا بأعمال تستغرق سنوات عديدة . ولذا ، فن حسن حظ الجمعيات اليهودية أن تكون مالكة الآن أراضي واسعة احتياطية لم تسكن ولم تعمر بعد . وعلى ذلك ستمكن استمرار اليهود على عملهم بدون انقطاع ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الزراعة يستطيع العرب واليهود الاستفادة منها .

٤٦ - والنتيجة الطبيعية التي يستطاع استخراجها من هذه المقدمات هي ، منع إنتقال الأراضي الزراعية من العرب لغير العرب .

ولكن اللجنة تأسف أن ترى الحكومة الانجليزية قد ابتعدت عن القول بهذه النتيجة ، واتبعت طريقا لحل معضلة الأراضي ، لاتلائم تلك المقدمات . فهي بدلا من أن تقرر حالا منع انتقال الأراضي الزراعية من العرب لغيرهم ، أناطت مراقبة التصرف بالأراضي بحكومة فلسطين . وخولتها القيام بأمر تقديرها . وهذا ما ورد في الكتاب الأيضي .

ومع ذلك ، فن الواجب بحكم الضرورة ، أن تناط مراقبة التصرف في الأراضي بالسلطة القائمة بهذا التحسين ، فلا يسمح به إلا متى كان ذلك الانتقال لا يعارض خطط تلك السلطة . وإذا نظرنا إلى مسئوليات الدولة الانجليزية ظهر أن هذه السلطة يجب أن تكون إدارة فلسطين ومن هذا النص نستخرج النتيجةين الآتيتين :

(أ) يستطيع اليهود الاستيلاء على أراض زراعية جديدة ، بشرط الحصول على موافقة المندوب السامي لفلسطين .

(ب) لايسمح بانتقال الأراضي بين العربي وأخيه العربي إلا بإذن المندوب السامي .

فهاتان النتيجةتان لاتوافقان المادة (٦) من « صك الانتداب » لأن هذه المادة تجعل الحكومة مسئولة عن حقوق العرب ووضعيتهم تجاه خطر الاستعمار اليهودي . كان على الحكومة الإنجليزية إذن ، أن تقرر حالا وفقاً لهذه المادة ، منع انتقال أية أرض من العرب إلى اليهود . وليس في هذه المادة من شيء يقيد حرية تصرف العرب فيما بينهم بالأراضي بأي قيد كان ، كما أنه لاخطر على حقوق العرب ووضعيتهم من بقاء هذه الحرية .

فقد نصت المادة السادسة - المذكورة - على صون أراضي العرب إزاء اليهود لأن المقصود من ذلك ، المحافظة على كيان الأمة العربية . فإبقاء حرية التصرف بهذه الأراضي فيما بين العرب لا يؤثر في هذا الكيان .

ويلوح للجنة أن عدم تقرير هذا المبدأ حالا يكون سبباً لإيجاد فلاق جديد لأن الصهيونيين لن يتركوا حيلة للضغط على المندوب السامي للحصول على ما يلائم غايتهم الاستعمارية في الأراضي الزراعية : فتعلق انتقال الأراضي الزراعية لليهود على موافقة المندوب السامي ليس من شأنه ، على هذه الصورة ، أن يزيل مخاوف العرب .

إن حكومة فلسطين السابقة لم تنفذ المبادئ التي قررها « الكتاب الأبيض » الصادر في سنة ١٩٢٢ لمصلحة العرب ، ولا يوجد أى ضمان لهؤلاء بأن حكومات فلسطين اللاحقة سوف تنفذ المبادئ التي قررها لصالحهم « الكتاب الأبيض » الأخير . وليس من الممكن تفسير موقف الحكومة الانكليزية هذا إلا بما يشاع عن ضعفها تجاه الضغط اليهودي الشديد . ولكن ضعفاً مثل هذا لن يكون مثالا حسنا للفلسطينيين . فاللجنة لذلك تلح باصرار على أن يقرر حالا مبدأ منع انتقال الأراضي من العرب لغيرهم .

وقد بقيت هنا مسألة لم يشر إليها « الكتاب الأبيض » وهي مسألة الديون في فلسطين .

فمسألة الديون التي هي معقدة في ذاتها قد أصبحت مخيفة وخطرة في الزمن الحاضر . وليس من ينكر أن للسياسة الصهيونية علاقة كبيرة فيها ، لأن مزارعي العرب الذين أصبحوا عاجزين عن القيام بأود معيشتهم من جراء الضرائب الفادحة التي يدفعونها للحكومة اضطروا إلى الالتجاء ، بحكم الضرورة ، إلى المارمين الذين

يقترضونهم المال بفوائد فاحشة جداً . وقد اضطرب بعضهم إلى بيع أراضيهم وفاء لديونهم المذكورة .

ويرزح القسم الغالب من مزارعي العرب - اليوم - تحت عبء هذه الديون التي لا يستطيعون تسديدها . وإذا كانت الحكومة راغبة في تحسين حالة الفلاح ، فيفتح لها حل معضلة الديون قبل كل شيء .

واللجنة تقترح أن تعين الحكومة لجنة خاصة لتصفية هذه الديون على وجه يلائم مصلحة الفلاح العربي .

المهاجرة :

٤٧ - جاء في « الكتاب الأبيض » أن الحكومة الانكليزية بحثت - أخيراً - في النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة اليهودية ، ودققت في المسألة من جميع وجوها ، وأنها أوقفت في شهر آيار الماضي الإذن الذي منحتة حكومة فلسطين للجنة التنفيذية الصهيونية بإدخال عدد من المهاجرين اليهود للبلاد ، وذلك ريثما تظهر نتيجة التحقيق الذي يقوم به السرجون هوب سمبسون في مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين . فالحكومة الانكليزية توصلت بنتيجة البحث والتدقيق المذكورين إلى الأمور الثلاثة الآتية .

(أ) إن النظام الذي اتبعته حكومة فلسطين في السنين الماضية لا يوافق أبداً الخطة السياسية التي أعلنتها الحكومة الانكليزية في « الكتاب الأبيض » الصادر في سنة ١٩٢٢ .

(ب) إن السياسة التي قررها اليهود في مؤتمر زوريخ لم تراع فيها أحكام « صك الانتداب » .

(ح) إن القرار الذى أصدرته فى أيار الماضى ، بشأن وقف الإذن بالهجرة اليهودية . كان فى محله .

٤٨ - ولكن ما هى الوسائل التى ترغب الحكومة الانجليزية فى التذرع بها لانتقاء الأخطار التى تنشأ حتماً من سياسة المهاجرة المتبعة فى فلسطين والتى ظهر الآن . خطلها وفسادها .

لم تبين لنا الحكومة الانكليزية بوضوح هذه الوسائل ، وإن كل ما صرحت به فى « الكتاب الأبيض » هو أنها عازمت على جعل حكومة فلسطين السلطة لفصل كل الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة .

فاللجنة التنفيذية العربية تعلم أن حكومة فلسطين كانت دائماً هى السلطة الحقيقية التى تفصل فى هذه السياسة . والحق ، إن المهاجرين اليهود الذين يؤمنون فلسطين هم على ثلاثة أصناف : الصنف الأول هو المهاجر ذو الوسائل المستقلة ، والثانى هو المهاجر الذى يستند فى معيشته إلى أحد المقيمين فى فلسطين ، والثالث هو المهاجر العامل . والمهاجرون من هذه الأصناف الثلاثة ، إنما يدخلون تحت إشراف حكومة فلسطين وبإذن منها ، على الوجه الآتى وهو : إن مهاجرى الصنفين الأولين يبرهنون رأساً لدائرة المهاجرة على أنهم حائزون على الأوصاف المطلوبة قانوناً . ويسمح لهم إذ ذاك بالدخول إلى فلسطين . وأما مهاجرو الصنف الثالث فيدخلون البلاد ، حسبما يأتى : وهو أن اللجنة التنفيذية الصهيونية تطلب من رئيس دائرة [المهاجرة فى حكومة فلسطين مرتين فى السنة ، إعطاء إذن لتقدمين من عمال اليهود بالدخول إلى البلاد ، بمقتضى جدول تقدمه له ، وتبرهن اللجنة المذكورة لرئيس المهاجرة المذكور على أن عدد المهاجرين المطلوب إدخالهم ، وفقاً للجدول المذكور لا يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية . وهذا الرئيس ، وهو يهودى ، يرفع توصيه فى هذا

الشأن ، إلى المندوب السامي لفلسطين الذى يقرر ، بناء على هذه التواصى ، إعطاء الإذن بدخول أولئك المهاجرين أو عدم ذلك .

لذلك لم تقدر اللجنة التنفيذية العربية أن تفهم كيف أن الحكومة الانكليزية ترى لمعالجة المهاجرة اليهودية فى المستقبل على وجه لا يضر العرب ، أن تنيط مراقبة هذه المهاجرة بحكومة فلسطين .

واليك ما جاء فى الكتاب الأبيض :

« بالنظر إلى المسئولية المترتبة على الدولة المنتدبة ، ترى هذه الدولة من الضروري أن تؤمن حكومة فلسطين ، وهى الوكالة عنها السلطة التى تفصل فى جميع أمور السياسة المتعلقة بالمهاجرة ، وذلك بالنظر إلى الصلة الوثيقة بين هذه المهاجرة وسياسة البطالة والأرض . ولا يمكن حصول أى تحسين فى النظام الحاضر ما لم تكن هنالك ثقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى ، فى قيام كل منهما بواجباته الخاصة . على أن يلاحظ فى ذلك ما تؤثر به رقابة العمال اليهودية فى سياسة الوكالة اليهودية .

ويظهر من ذلك ، أن سلطة الفصل فى السياسة المتعلقة بالمهجرة بيد حكومة فلسطين وحدها .

٤٩ — فالحكومة الانكليزية التى اطلعت على خطيئات إدارة فلسطين الماضية فى شأن سياسة المهاجرة المذكورة ، تصر إذن ، على إبقاء سلطة الفصل فى المهاجرة فى قبضة هذه الإدارة على أن تتعارن هى والوكالة اليهودية ، كما كانت الحالة فى السابق . وكل ما رأته الحكومة الانكليزية من علاج شاف فى هذا الباب هو إسداء النصائح للوكالة بأن تحافظ على واجباتها السياسية وأن تتخلص من نفوذ رقابة العمال اليهودية ، حينما تتعاون هى وحكومة فلسطين على تنفيذ سياسة الهجرة اليهودية .

فاللجنة التنفيذية العربية لا ترى في هذا العلاج ما يخفف من مضار سياسة الهجرة التي اتبعت في فلسطين حتى الآن .

٥٠ - وزيادة على ذلك ، لا فرق بين سياسة الوكالة اليهودية وسياسة نقابة العمال المذكورة التي بنيت على أسس سياسية خطيرة .

فالحكومة الانكليزية لاتجهل أن قسماً كبيراً من أعضاء مؤتمر زوريخ يسمى إلى هذه النقابة ، وإن هذا المؤتمر الذي تدير الوكالة اليهودية على سياسته ، كان قرر ، فيما قرر ، ما يأتي :

(أ) يرحب المؤتمر الصهيوني السادس عشر بانعاش المهاجرة انعاشاً يفسح المجال لهجرة مستمرة زائدة ، وينفخ في الشعب اليهودي في فلسطين وفي الحركة الصهيونية العالمية روحاً قوية . والمؤتمر يعرب ، في الوقت نفسه ، عن أسفه الشديد لعدم استواء مدى المهاجرة حتى الآن مع احتياجات اليهود وما فيهم من قوى كاملة على العمل ، ولأن ما وضع من العراقيل والقيود التي لا مبرر لها في سير الهجرة ، قد سبب فقدان اشتغال كثيرة للعامل اليهودي في أرض إسرائيل . (كذا)

(ب) بدون المؤتمر السادس عشر ، أن مجال العمل الذي فتح حديثاً في فلسطين يمكن من توسيع المهاجرة في السنة القادمة . فالاشتغال الواسعة التي تقوم بها الحكومة والمباني التي تنشأ الشركات الأهمية وأعمال التشجير وتكثيف الزراعة ورقي الصناعة والتجارة ، كلها أمور تتطلب تدفق آلاف المهاجرين من العمال في البلاد . والمؤتمر طمعا في توطئة تلك الأشغال لعمال اليهود يوجب على اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تدخل إلى البلاد بشتى الوسائل ، عدداً وافرأ من المهاجرين في الزمن المعين .

(ج) يطلب المؤتمر تحويل اللجنة التنفيذية حتى التصرف بوثائق المهجرة التي تمنحها حكومة فلسطين تصرفا مطلقا .

فن ذلك نرى أن الوكالة اليهودية مضطرة إلى اتباع نفس سياسة نقابة العمال في فلسطين .

وإننا كدليل على إغفال تلك النقابة في التعلوف ، نقبس العبارة الآتية من تقرير « لجنة شو » عن حوادث آب سنة ١٩٢٩ ، وهي :

« وقد ذكرت نقابة العمال اليهودية العامة في فلسطين ، في مذكرة رفعها إلينا ، أن يكون في مقدمة برامج الأعمال التي يجب على حكومة فلسطين أن تقوم بها في المستقبل تقديم معونة مادية لزيادة السكان اليهود بسرعة عن طريق المهاجرة والأراضي . »

ويظهر من تقرير السيرجون كامبل عن إدارة المستعمرات اليهودية ، إن السياسة المتطرفة التي تتبعها نقابة العمال المذكورة هي سياسة جميع الصهيونيين أيضا ، وإليك ما جاء في ذلك التقرير :

« رأيت أن المذهب القائل بأن يدخل أقصى عدد مستطاع من اليهود إلى فلسطين هو عقيدة راسخة ، لكل المستعمرات اليهودية وكبار موظفي الحكومة الحاليين والسابقين الذين لهم علاقة بالحركة الصهيونية على السواء . »

وما ظهر لي أن تدفق الهجرة اليهودية نحو فلسطين هو ما تراه بعض الأوساط ذات النفوذ اليهودي ، أمرا لا محيص عنه لنجاح الوطن القوي . ويظهر أن هؤلاء يرون الأمور تعالج نفسها بنفسها بعد تدفق ذلك السيل من المهاجرين في فلسطين » تلك هي سياسة جميع الصهيونيين في أمر الهجرة اليهودية . وتؤكد أن الحكومة الانكليزية وغيرها لن تقدر على تعديل شيء منها بإسداء النصائح والمواظع .

٥١ - اعترفت الحكومة الانكليزية بأن عدد العرب العاطلين عن العمل قد بلغ

حدًا خطراً ، وبأن للهجرة اليهودية كبير فعل في ذلك فاللجنة التنفيذية العربية تسجل للحكومة الانكليزية هذا الاعتراف . وقد أنعمت اللجنة النظر في النصوص الواردة في « الكتاب الأبيض » عن الوسائل التي تزيد بها تلك الاضرار فهي تقول ، ولكن مع الأسف ، أنها لم تر ما يبده مخاوف العرب الراهنة ، إذ كل ما جاء في هذا الكتاب هو : إن الحكومة الانكليزية ستنتظر في الوسائل اللازمة لمعركة عدد العاطلين من العرب في فلسطين ، وإنها ستبذل قصارى جهدها للتأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية ، عند طلب إدخال مهاجرين جدد إلى البلاد .

وكانت الحكومة الانكليزية قد أتت لنا في سنة ١٩٢٢ « بكتاب أبيض » أكدت لنا فيه أمر المهاجرة اليهودية .

وهذا ما صرح به المستر تشرشل في ذلك البيان :

« . . ولا يجوز أن تكون هذه المهاجرة كبيرة لدرجة تريد على مقدرة البلاد الاقتصادية ومن الضروري أن يضمن لأهالي فلسطين كافة ، ألا يكون المهاجرون عبئاً عليهم ، وألا تحرم أية فئة من السكان الحاليين أشغالها . . »

وها قد مضت ثمانى سنوات على هذا الوعد من غير أن تفكر الحكومات الانكليزية التي تناوبت السلطة ، في احترام هذا الوعد ، ولو مرة واحدة ، على الرغم من صيحات اللجنة التنفيذية العربية .

٥٢ — وكان هذه اللجنة قد وجهت نظر الحكومة الانكليزية منذ البدء ، إلى أن مراقبة المهاجرة لا تكون مؤثرة ، غير ضارة ، بمصالح البلاد إلا إذا أنيط أمرها بالسكان الأصليين . فقد كتبت في سنة ١٩٢٢ للمستر تشرشل وزير المستعمرات ، ما يأتي :

« وبما أن هجرة عنصر غريب إلى بلاد ما يؤثر في الأهالي الوطنيين — سياسياً [واقتصادياً واجتماعياً] — فإن من العدل والانصاف أن يكون للأهالي الذين يتأثرون من

هذه المهجرة القول الفصل في ذلك ، فاللجنة المقترح إنشاؤها ، لاتعطى أهالى فلسطين حق الاشراف على المهجرة . . ولا شىء يصون مصالح الأهالى العرب ازاء أخطار المهجرة سوى إنشاء حكومة وطنية نيابية تشرف على المهجرة .

٥٣ - لقد صدقت نبوءة اللجنة التنفيذية بالأضرار التى أصابت العرب من مراقبة الأجنبي للمهاجرة اليهودية . ولذلك تطلب اللجنة من الحكومة الانكليزية ألا تعيد هذه التجربة الخاسرة ، لأن نفس المقدمات تؤدي حتماً إلى نفس النتائج .

الخاتمة :

٥٤ - هنا ينتهى بيان اللجنة التنفيذية العربية على « الكتاب الأبيض » الذى أصدرته الحكومة الانكليزية فى أكتوبر من عام ١٩٣٠ ، والذى من شأنه أن يزيل مخاوف العرب فى مسائل الأراضى والمهاجرة والبطالة فى فلسطين . وإذا كنا نقول : إن من شأن هذا الكتاب أن يزيل بعض مخاوف العرب فى تلك المسائل ، فإننا لانستطيع أن نقول : إنه أزالها أو أزال قسماً منها ذلك لما نعرفه عن مقدرة اليهود فى الدعايات الخادعة وعن ضعف الحكومة الانكليزية ازاء هذه الدعايات .

٥٥ - والحق ، أنه لم يكذب يظهر « الكتاب الأبيض » حتى قام اليهود ضد تلك الدعايات الطويلة العريضة فى العالم كله . مما أدى إلى تراجع الحكومة الانكليزية . فالحكومة لم تكف بإجاعة إدخال ١,٥٠٠ مهاجر يهودى خلافاً لما قررت فى « الكتاب الأبيض » من مبادئ ، بل أخذ أحد أركانها ينسخ منه بالتدريج الأحكام المثبتة فيه .

فها هو اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات ، ينقذ فى الكتاب الذى نشره فى

جريدة « التامس » في ٦ نوفمبر من عام ١٩٣٠ ، عزم الحكومة على وضع تشريع يحظر على الوكالة اليهودية والجمعيات اليهودية الاستمرار على سياستها المعروفة في الأراضي والاشغال ، مع أن « الكتاب الأبيض » انتقد هذه السياسة بشدة ، ونص على أنها مخالفة للمادة السادسة من « صك الانتداب » .

« وهما كانت هذه الحجج منطقية (أى الحجج التى أدلى بها لتبرير هذه السياسة) من جهة الحركة الوطنية الصرفة ، فيجب القول : إنها لم تراعى فيها أحكام المادة السادسة من « صك الانتداب » التى تشترط صراحة على حكومة فلسطين أن تضمن ، عند تسهيلها المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الأراضي عدم إلحاق أى ضرر بحقوق ووضعية الجماعات الأخرى » .

ولقد قال المستر ليونارد شتاين ، بمناسبة كتاب اللورد باسفيلد المذكور في البيان الذى وضعه عن الوكالة اليهودية ، رداً على « الكتاب الأبيض » : إن الأمر لا يخلو من وجهين : إما أن يكون « الكتاب الأبيض » قد افترى على مخالفة للمادة السادسة من « صك الانتداب » وإما أن تكون الحكومة الانكليزية ، مع اعترافها بمخالفة تلك السياسة « لصك الانتداب » تصر على الاشتراك مع الوكالة اليهودية على خرق أحكام هذا « الصك » واللجنة التنفيذية العربية تعتقد أن تلك السياسة مخالفة لا « لصك الانتداب » فقط ، بل لجميع مبادئ الحقوق والاخلاق العامة .

٥٦ - وقد نشر اللورد باسفيلد في جريدة « ريبولذنيوز » المصورة تفسيراً لما جاء في « الكتاب الأبيض » عن مسألة تأثير المهاجرة اليهودية في البطالة ، فقال : إن ماعنته الحكومة الانكليزية من ذلك ، هو أنه عند النظر في كل طلب للسماح بهجرة فريق من اليهود إلى فلسطين ، يجب إنعام النظر فيما إذا كان من شأن هذه الهجرة أن تزيد عدد العاطلين من العرب زيادة كبيرة أم لا .

إننا نقدر منزلة اللورد باسفيلد العلمية حتى قدرها . فهو لا يمكن أن يجهل أن تفسيراً كهذا ، لا يوافق النصوص والمبادئ الواردة في « الكتاب الأبيض » في هذا الشأن . لأن الفرق عظيم بين قولنا : إنه لا يجوز أن تكون المهاجرة اليهودية سبباً « لحرمان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم » وبين القول : إن هذه المهاجرة « لا يجوز أن تكون سبباً في زيادة العاطلين من العرب زيادة كبيرة » .

٥٧ - إن واجب كل حكومة أن تحافظ على حقوق كل فرد من أفراد الأمة التي تحكمها . وليس من الجائز أن يؤذن لعمال يهود بولونيا أو روسيا بالدخول إلى فلسطين ، في حين أنه يوجد عربى واحد عاطل من العمال في فلسطين .

نعم ، وعدت الحكومة الانكليزية أنها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط أو التهديد ، وأنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ملائمة لمصالح أهالى فلسطين ، وقد أكدت في « الكتاب الأبيض » ، أنه لا سبيل لأحد أن يضطرها إلى اتباع سياسة تكون لصالح جماعة دون أخرى ، وأن كل سياسة من هذا القبيل ، قائمة على أمل فاسد . إلا أن اللجنة التنفيذية العربية تصرح هنا ، آسفة ، إن الحكومة الانكليزية قد نقضت هذا الميثاق ، قبل أن يحف مداده .

٥٨ - ليس في الكتاب الأبيض من جديد في حقوق العرب السياسية ، وإن النصوص والمبادئ الواردة عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية ، فالهم ليس بالنصوص والمبادئ ولكن بتنفيذها .

١٧٢

من كتاب « المحاوله والخطأ »

الحاييم وايزمان

لا أستطيع أن أفي خدمات سايكس حقها من القول ، فهو الذى أرشدنا فى عملنا إلى مداخل ومخارج أبعد مدى فى صيغتها الرسمية ، لقد كان يتبع سكرتيرية وزارة الحرب التى ضمت بين رجالها ليوبولد امرى ، أورمسي غوررونالد استورس ، ولولا المشورة التى كان يقدمها لنا رجال من أمثال سايكس ولورد روبرت سيسيل فى وقت لم تكن لنا خبرة فى المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا دون شك أخطاء خطيرة كثيرة . وإن الحاجة لمثل هذه المشورة ستبدو واضحة عندما أتناول بالبحث التعقيدات التى أحاطت بالموقف فى الشرق الأدنى ، فى ذلك الوقت . لقد أبدى سير رونالد جراهام ، الذى كان كبير الموظفين فى وزارة الخارجية اهتماما عظيما فى عملنا وكان راغبا فى أن يرى شيئا يعمل للشعب اليهودى ، لكنه كان أهدأ طبعاً وأقل خيالا من سايكس : ولم يكن له حماسه ومزاجه الحاد ولا أعرف مدى العمق الذى لازم عطفه ، لكن كان لمساعدته شأن كبير فى إصدار وعد بلفور . أما ليوبولد لمرى فهو ذو كفايات عالية وكان — أخيراً — وزيراً للمستعمرات وقد أخذ مبادئه الاستعمارية التوسعية المستنيرة عن ملر وكان هو الأوسع أفقا فى هذه الجماعة . لقد تحققت أهمية فلسطين اليهودية فى تنسيق شئون بريطانيا الاستعمارية أكثر من أى واحد آخر

وكان بعيد النظر جداً في الأمور الجوهرية الدقيقة من الحركة الصهيونية ، وقد وهبنا شجاعة غير مشوبة وتأييداً .

لقد أخذت أعتقد تدريجياً حتى قبل أن أقيم في لندن — أى قبل أن توجد هذه الشبكة من العلاقات وتكتمل — إن فترة حاسمة كانت تقرب ؛ ففي ربيع سنة ١٩١٦ زرت صهيوني مانسستر مجتمعين في غرفة صغيرة في شتام هل ، وبسطت الموقف بين أيديهم ، وأنبأهم عن أحاديثي مع ادموند — دى روتشيلد ، وأحدهما عام ومهربرت صمويل ، وفي الدرجة الأولى مع الساسة البريطانيين ، ثم ذهبت إلى لندن مؤيداً من صهيوني مانسستر وهناك حدثت رئيس الاتحاد الصهيوني الانكليزي وقررنا كخطوة أولى أن ننشر كتاباً صغيراً عن الصهيونية لأنه لم يكن هناك — عدا النشرات القديمة وبعض تقارير عن المؤتمر — ما يمكن وضعه بين أيدي الساسة من الانكليز .

إن العقبة التي كانت تقف في سبيل الخطوة الأولى هي المال ، فقد كان صندوقنا خاوياً تماماً وكان على أن أسافر إلى باريس وأسأل البارون ادموند مالا . لقد عطف على الفكرة وأعطاني مائتين وخمسين جنيتها سلمتها إلى ليون سيمون الذي عهد إليه باخراج الكتاب . وقد ظهر الكتاب فعلاً بعنوان « الصهيونية والمستقبل اليهودي » واشترك في تحريره عدد كبير من الرجال وأنا كتبت المقدمة . لقد كان كتاباً صغيراً ولكنه عصري في أسلوبه وقد احتوى بعض التقارير المتزنة والمعلومات الواقعية عن فلسطين . وما يدعو إلى الاستغراب أنه قد بسرعة وكان علينا أن نعيد طبعه ، ولم يشتر الكتاب اليهود فحسب ، فقد كان الاهتمام عظيماً في الموضوع ويعزى قسم من نجاح الكتاب إلى التقرّظ الذي وضعه اللورد كرومر ، وقد نشر في صحيفة «اسبكتاتور» وقال اللورد كرومر في جملة ما قال : « سيكون للشعب البريطاني ما يشغله في هذا الموضوع أكثر جداً مما هو ظاهر الآن ، وإن هذا الحلم المستغرب الذي هو

موضوع هذا الكتاب المنبعث عن بضعة من الخياليين لن يستطيع السياسيون محوه بعد مضي فترة ليست بالبعيدة .

لقد ظهر سوكونوف في لندن في وقت ما خلال سنة ١٩١٦ ، واتخذ له مكتباً في أوتيل قصر ريخت ، وكان نافعاً على الخصوص بسبب اتصالاته برجال الدين في العالم ، لقد اتصل بعدد من المطارنة الانجليكان ، ومن بينهم - على ما أعتقد - كبير أساقفة كنتربري ، وسوكونوف يحب لهذا النوع من العمل لأنه هو نفسه يحمل طابع رجال الدين من قريب أو بعيد ، وأخيراً قام بإجراء مفاوضات مع السلطات الفرنسية والإيطالية والفاتيكان ، وكان يخشى في بداية الحرب أن تخرج ألمانيا ظافرة ولكنه غير آراءه فيما بعد ولاح له عهد التحرر والأمل المتوقع من انتصار الحلفاء .

لقد تألفت أول لجنة لنا في يناير سنة ١٩١٦ وضمت عدداً سوكونوف وشخصي يوسف كون ، دكتور غاستر ، هربرت بنتويتش ، كمثلين لاتحاد الصهيونيين الانكليز ، وقد عملت اللجنة بالتشاور التام مع روتشيلد وهربرت صمويل وآحاديها عام وكان لسوكونوف شأن كبير في إعداد أول مذكرة قدمناها إلى سير ماركس - سايكس وقد ساعدنا هربرت سايدبوتام ، الذي يعمل في صحيفة مانستر غارديان خلال سنة ١٩١٦ ، في تأسيس اللجنة الفلسطينية الانكليزية التي قامت بدور هام في إيجاد رأى عام يعطف علينا ، وأخرج سايدبوتام نشرة أسبوعية حوت معلومات إخبارية خطيرة هدفها القراء ذوو الفكر الثاقب ، وقد اقتبست الصحافة العامة أحياناً معلومات عن هذه النشرة التي أخذت على عاتقها القيام بدعاية في المدن الكبيرة على أسلوب يقرب مما اتبع في جمعيات الصداقة الهلينية .

لقد كان سايدبوتام من أبرز المشتغلين في المسائل العامة من الانكليز الذين أدركوا أهمية اتفاق المصالح بين بريطانيا العظمى وفلسطين اليهودية ، وقد وضع هذا

الرأى أمام الشعب البريطانى على الدوام ، وخلال سنة ١٩١٨ وبعد صدور وعد بلفور نشر كتابه « إنكلترا وفلسطين » وقد فهم بنفس هذه الروح .

وهكذا فإن العمل تقدم بثبات خلال جميع الفترة من سنة ١٩١٤ حتى سنة ١٩١٧ وفى الأقاليم تعاون الصهيونيون بلفت نظر أعضاء البرلمان لقضيتنا . إن الجليل الجديد كان يعمل على مساعدتنا وقد أعد المسرح للنضال الأخير .

إن الصهيونية كانت تمر بسرعة من طور الدعاية الأولية والبحث النظرى إلى الحقائق العملية . لقد توثقت عرى اتصالاتنا وبها رأى العام للتحويل وقطعنا شوطا بعيداً فى الدور المبني على التجسس والعطف القردى المبعثر ، كما كان الحال فى سنة ١٩١٤ ، قد وضع موقف القوى التى تعمل لنا وتقاوننا ، وعرفنا من كان معنا ومن كان ضدنا فى العلم اليهودى واكتشفنا فى عالم السياسة الانكليزية أرجحية فى الرأى لصالحنا . ومنذ سنة ١٩١٦ كان الموضوع بين أخذ ورد فى وزارات أوروبا . لقد أعطى السير إدوارد غراى بتعليماته للسير إدوارد بوكانان السفير البريطانى فى روسيا مجلس نبض الحكومة الروسية فى مسألة الاستعمار اليهودى فى فلسطين والحكومة الافرنسية أو على الأصح وزير الخارجية م . بيشون ، أرسل البروفسور فيكتور كيبلاؤم باخ إلى أمريكا ليؤكد ليهودها أنه فى حالة انسلاخ أقاليم تركيا الاسيوية بعد الحرب ستحمى فرنسا وبريطانيا مصالح المستعمرات اليهودية فى فلسطين ، وربما كان من أهم الأدلة على خطورة موقف الحركة الصهيونية هو المسمى الذى قامت به الإمبراطورية الألمانية لاستغلاله لأغراضها الخاصة . فقد جرى اتصال بالزعماء الصهيونيين الألمان وطلب إليهم تقديم خلعناهم كوسطاء لمفاوضات سلمية ، وكان جوابهم بأنهم سيقومون بمجهود فى هذا السبيل بشرط أن يصلهم تعهد كتابى من الحكومة الألمانية ينص على عقد صلح على أساس أن لا إلحاق ولا تعويضات (حدث هذا فى وقت كان الجيش الألمانى

متفوقاً وقد نقلت أخبار هذه الخطوة سرّاً إلى سيرر ونالد جراهام وبعد أحداث غامضة أسقط الألمان عرضهم .

لقد آن الأوان إذن : لاتخاذ إجراء مؤثر للضغط للحصول على وعد سياسى بشأن فلسطين من قبل الحكومة البريطانية ، وحوالى آخر شهر يناير سنة ١٩١٧ قدمت مذكرة لسير ماركس سايكس أعدتها لجتتنا وعقدت معه عدة مؤتمرات . وكانت أول مذكرة قدمناها بصورة غير رسمية للحكومة البريطانية ، إلا أنها فى الحقيقة ذات أهمية خاصة بين المذكرات الأخرى ، إنها تمثل جماعة من هواة بناء الدول جماعة من الشعب أقصوا منذ قرون عن هذا النوع من النشاط ، ولم يكن لأى منا خبرة فى شؤون الحكومة والاستعمار ، ولم يكن لدينا خبراء موظفون نعتمد عليهم ولا تقاليد فى الإدارة والخدمة العامة ، ولا وسائل لتحصيل الضرائب ولا هيئة للعمال الذين يعملون فى الأرض . لقد كنا صحفيين وعلماء وقانونيين وتجاراً وفلاسفة ، انتقلنا منذ جيل أو جيلين من الغيتو — إن صح ذلك — ولكن بالرغم من كل هذه الأمور ومع إلقاء نظرة على الماضى فقد توقعنا — من تقديم المذكرة على ما يظهر — تطوراً سيقع .

لقد سميت المذكرة « خلاصة برنامج لاعادة الاستعمار اليهودى لفلسطين يتفق وأمانى الحركة الصهيونية » ، ومادة البرنامج الأولى تناولت بالبحث الاعتراف بالكيان الوطنى :

« يجب أن يعترف رسمياً بالسكان اليهود فى فلسطين (يعتبر النص أنه يعنى كل السكان اليهود فى الحاضر والمستقبل) من قبل الحكومة ذات الشأن كأمة يهودية ويجب أن يتمتعوا فى البلاد بكامل الحقوق المدنية والوطنية والسياسية وتعترف الحكومة ذات الشأن بالرغبة والضرورة لاعادة الاستعمار اليهودى إلى فلسطين » .

المادة الثانية وضعت مبدأ لا يقل فى جوهره من الناحية العملية عن مبدأ الاعتراف

من الناحية النظرية، وإن إنكار هذا المبدأ - وقد أنكر بالفعل - هو إنكار لجميع البرنامج .

« إن الحكومة ذات الشأن يجب أن تمنح يهود البلدان الأخرى كامل الحق في الهجرة إلى فلسطين، ويجب أن تمنح يهود فلسطين كل تسهيل للحصول عن الجنسية فوراً وكذلك شراء الأراضي » .

وإن قسما من تاريخ جهودنا لبناء فلسطين منذ وعد بلفور هو تاريخ النضال للحصول على تطبيق المادتين السابقتين .

والمادة الثالثة بحث في الوسائل والوسائل .

إن الحكومة ذات الشأن يجب أن تقر تشكيل شركة يهودية لاستعمار فلسطين من قبل اليهود. والشركة المذكورة توضع تحت حماية الحكومة ذات الشأن المباشر، وأغراضها كما يأتي :

(أ) أن تؤيد وتغذى الاستعمار اليهودي القائم في فلسطين بكل وسيلة ممكنة.

(ب) أن تساعد وتؤيد وتشجع اليهود من كل البلاد، الذين هم أهل لبناء فلسطين، بتنظيم الهجرة وتزويدهم بالمعلومات وبأني شكل آخر من المساعدة المادية والمعنوية، ويجب أن تعطى للشركة سلطات تمكنها من النهوض بفلسطين في كل ناحية زراعية وثقافية وتجارية وصناعية، ويشمل ذلك السلطة الكاملة لشراء الأرض وتحسينها وعلى الخصوص إجراء تسهيلات لحيازة أراضي الحكومة ، وحق بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ، وسلطات لإنشاء شركات بواخر لنقل البضائع والركاب من وإلى فلسطين ، وكل سلطة أخرى ترى ضرورية لأعمار البلاد .

وفي حالة ما إذا تطلب الأمر تعيين حاكم وهيئة موظفين لإدارة فلسطين ، فإن مثل

هذا التمييز يجب أن يتم مع الرعاية اللاحقة لحاجات السكان اليهود الخاصة .
والمادة الرابعة والخامسة تبحثان في تطور الحكم الذاتي وفي تقدم المؤسسات
التي أوجدناها في فلسطين .

ويمكن النظر إلى محتويات المذكرة من ناحيتين : الأولى خارجية تنبئ عن آمالنا
وحاجاتنا تجاه حكومة فلسطين : والأخرى داخلية تنبئ عن الواجبات وتمهيدات الشعب
اليهودي الصريحة .

وبعد أن أوجز مقاومة الجبهة الداخلية العتيدة للاعتراف بقومية يهودية ، عاد إلى
استكمال بحثه فقال :

كيفما كان الأمر ، فإن هذا المستند كاتمت صياغته هو المشروع الأول لميثاقنا
والخطوة الأولى لإدماج الصهيونية في تيار الحقائق الواقعية .

والآن ، فإن محادثتنا قد اتخذت صبغة جديدة وأصبحت الصهيونية ضمن الحلبة
العالمية ، واتجهنا نحو الانهماك في السياسة الدولية ووجدنا أنفسنا وسط تيارات
متلاطمة من الأهداف الوطنية والحقوق المكتسبة والقوى المتعارضة داخل كل دولة على
حدة ، ومع أن فرنسا أو مأت بعض إيماءات بصداقتها للحركة الصهيونية مثل لجنة
باسك الموقدة إلى أمريكا ، فإن لها برامج تختص بها تتعلق بالشرق الأدنى ، إيطاليا
والفاشيكان لها مصالح أيضا . ونحن بالطبع لم نكن من السداجة بحيث نتصور أننا
لم نكن في حاجة إلى أكثر ممن رضاء إنكلترا .

ثم وصف أول اجتماع أدى إلى صدور وعد بلفور حضره سير سايكس بصفته
الشخصية وترأسه الدكتور غاستر ، وضم كلا من لورد روتشيلد ، هيربرت صمويل ،
جيمس دوروتشيلد ، سوكولوف ، جوزف كيون ، هيربرت بتويتش ، هاري ساكر ،
حاجم وايزمن حيث تناولوا بالبحث عدة نقاط وهي التي قدر لها أن تكون صميم

المشكلة في الشهور القادمة ثم قال : لقد قررنا ألا يكون هناك اشتراك دولي أو تدويل في فلسطين لما يعقب ذلك من تعقيدات ومناقصات وعدم كفاية وتسويات ومكائد للاضرار ، وربما لاحداث شلل عام في عملنا وأن ما يطالبه الصهيونيون هو حماية بريطانيا مع حقوق حامله ، وفقا للمذكرة ، وإن هذه الحجج لا تنطبق على الأماكن المقدسة التي أردنا تدويلها ، وإن عبارة «الأمة» التي تنطبق على الوطن اليهودي الطائري في فلسطين تشير إلى الوطن اليهودي وحده أولا تمت قط بأي علاقة إلى اليهود في البلاد التي يعيشون فيها . وقد تولى سير هربرت صمويل إيضاح كثير من الأمور ، وأضفت إليه أن اليهود الذين ذهبوا إلى فلسطين يذهبون ليؤلفوا أمة يهودية لا ليصبحوا عربا أو دروزا أو إنكليزا .

ثم تكلم سير ماركس في هذا الموضوع مطولا ، وكان قوله عن الصعوبات التي ستواجهنا في منتهى الصراحة ، وبإمكان القول : بأنه وضع فعلا مهارته تحت تصرفنا ، ولولاها لشق علينا السير على الوجه الذي انتهت إليه الأمور ، وإلى لا أشك في أن سايكس كان مقيدا من قبل حكومته بالسرية في موضوع معاهدة سايكس بيكو مثل جورج بيكو . وقد أضاف سير مارك اللثام في مستهل حديثه بأنه تبصر طويلا في مسألة فلسطين واليهود ، وإن فكرة فلسطين اليهودية قد حازت على كل عطفه ، وفوق ذلك فإنه فهم تماما ماذا قصد بالقومية وإنه لم يشب تفكيره أي تشويش بشأن هذه النقطة ، وإن معظم اهتمامه يدور الآن حول موقف الدول ، وإنه كان في روسيا وتكلم مع وزير الخارجية سازونوف ، وتوقع قليلا من الصعوبات من ذلك المسكر وقال عن إيطاليا : إنها سارت على مبدأ أن تطالب بما تطالب به فرنسا ، وإن فرنسا هي العقبة للكأداء ، ولم يفهم سياسة فرنسا وهي تطالب بكلمة عليا في فلسطين ، وكان يجب علينا نحن الصهيونيين أن نبحث المسألة مع فرنسا بصراحة تامة . ثم استطرد إلى

الكلام عن المشكلة العربية وعن قيام حركة قومية عربية وقال : إن هذه الحركة سترقى أكلها خلال جيل واحد لأن العرب يملكون الذكاء والحياة والوحدة اللغوية ، لكنه اعتقد أن العرب سيتفقون معنا خصوصاً إذا قبلوا مساعدتنا في نواح أخرى ، وقد استشر سلفاً موقف عظيم العرب الأمير فيصل .

هذا باختصار فحوى ما دار في مؤتمرنا الأول «الرسمى» وقد تبعه نشاط ينبض بالحياة ، فقد عهد إلى سوكولوف بمهمة تعديل موقف فرنسا وكسب موقف إيطاليا والفاشيكان فقام بمنتهى المهارة .

أما جورج بيكو الموظف الفرنسي الذى فاض في عقد الانفاقية السرية فلم يكن مناصراً لنا بصورة خاصة وأول اقتراح له كان يقضى بأن يقنع يهود شرق أوروبا بحقوق متساوية فوراً ، ويجب أن يستخدموا في عمران البلاد . والاقتراح الثانى يقول : إنه إذا رؤى إيجاد حكومة يهودية في فلسطين فالحماية يجب أن تمنح لفرنسا . فأما عن اقتراحه الأول الذى لا يتركز على أساس من المعرفة ، فقد أنكر جوهر المشكلة اليهودية نفسها وعلو وجود الحركة الصهيونية . وأما الاقتراح الثانى فلا يتفق وخطتنا ، لأننا كنا مقتنعين بأن البريطانيين كمستعمرين وحكام إداريين للمستعمرات — أعلى كعباً من الفرنسيين ، لكن هذا الأمر لم يكن بالاستطاعة ابدائه بهذه الدقة .

.. ومنذ الآن فصاعداً ، لم يكن شغلنا الشاغل الحصول على اعتراف بالمبادئ

الصهيونية ، بل بتنسيق تطبيقها ضمن إطار الحقائق الواقعية ، وبمنع فشلها بسبب مضاعفات أو مشاريع غير حكيمة ، والخطر العظيم جاء على اللوام من ناحية الافرنسيين . ولقد كان لى حديث طويل مع بلفور في من ٢٢ مارس سنة ١٩١٧ بعد أن أصبح وزيراً للخارجية خلفاً للسير إدوارد غراى — وقد لاح الموقف خطيراً للدرجة أن بلفور تقدم باقتراح كاد يكون مفزعا : إذا لم يكن بالإمكان الوصول إلى اتفاق بين

إنكلترا وفرنسا فعلينا أن نجرب إدخال أمريكا وأن نعمل من أجل فرض حماية — أنجلو — أمريكية — على فلسطين . لقد كانت الفكرة جذابة وإن تكن بعيدة المنال ، وكما كتبت لمستر سكوت « إن الفكرة مشحونة بالخطر الكامن دوماً بوجود سيدين ، ونحن لانعرف بعد المدى الذى يوافق فيه الأمريكان على المبادئ العامة للإدارة » .
ومرة أخرى قفز موقف فرنسا إلى مركز الصدارة ، خلال حديثي مع رئيس الوزراء مستر اسكويث بتاريخ ٣ أبريل . فالبرغم من الملاحظات التى نشرت بعد سنوات عن عداء اسكويث الشخصى لمبادئ الصهيونية فإن موقفه الرسمى كان مساعداً ، وعلى كل حال ، فلم يذكر هو ولا بلفور معاهدة سايكس بيكو وقد علمت بوجودها من مستر سكوت ، وقد حصل على معلوماته عنها فى باريس وكانت تحتوى على ما يأتى :
تحصل فرنسا بعد الحرب لا على شمال سوريا فحسب ، بل على فلسطين فى الجنوب إلى خط يبدأ من عكا إلى بحيرة طبريا شاملاً حوران . أما بقية فلسطين فتدول .

لقد كانت معلومات مفزعة حقاً ، ويلوح أن الاقتراح كان خالياً من الاتزان والإدراك ، لقد كان ظالماً بالنسبة لبريطانيا ، مهلكاً لنا ، وغير مجد للعرب . يمكن لى أن أدرك بيسر أن سايكس لم يكن كارهاً لإلغاء المعاهدة ، وأن ييكون لم يكن قادراً على الدفاع عنها بقوة ملحوظة .

وفى الخامس والعشرين من شهر إبريل درست الموضوع بدقة مع لورد روبرت سيسيل مساعد وزير الخارجية وأحد القوى العظيمة فى بريطانيا الحديثة والعامل الأول فى إيجاد عصبة الأمم ، وهو — مثل بلفور وويلز وسمطس وآخرين — شديد الاهتمام بمبادئ الصهيونية ، وأعتقد أنه الوحيد الذى نظر إليها بعين الحقيقة والواقع كجزء لا ينفصل عن الاستقرار العالمى ، إن إعادة إنشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين

وتنظيم العالم ضمن اتحاد عظيم، كل هذا مظاهر تمهيدية للخطوة التالية في تنسيق شئون البشر .

ولم نتكلم عن معاهدة سايكس- بيكو بصراحة، بل أشرت فقط إلى ترتيبات يظن بوجودها وترجع في تاريخها إلى الأيام الأولى من الحرب، حيث قسمت فلسطين بمقتضى بنودها تقسيما تعسفيا إلى نصفين أطلقت عليه « تقسيم سليمان الحكيم » تمحى بموجبه جهود اليهود الاستعمارية مدى ثلاثين عاما، ولمعانا في الاساءة إليهم فإن القسم الجنوبي من فلسطين (جوديا) لن يحظى بحكم إدارة واحدة، بل سيدول. وهذا يعنى الحكم الانكليزى - الافرنسى المشترك - كما كتبت من عهد قريب إلى فيليب، لقد قلت للورد سيسيل: إن الذى نريده هو الحماية البريطانية، واليهود فى العالم كله يثقون فى بريطانيا ويعلمون أن القانون والنظام سيسودان فى ظل الحكم البريطانى، وفى ظله أيضا، لن يتدخل أحد فى نشاط اليهود الاستعمارى وتقدمهم الثقافى، ونستطيع بذلك، أن نمد بصرنا إلى الأمام عندما يحين الوقت الذى نصبح فيه من القوة بحيث نطالب بنوع من الاستقلال الذاتى .

وقد وجه لى - فى حينه - اللورد سيسيل سؤالا عن أوجه اعتراضنا على الحكم الافرنسى الخالص فأجبتة إننا نقضل بالطبع حكما فرنسيا خالصا على حكم مزدوج أو تدويل، غير أن الافرنسيين خلال أعمالهم الاستعمارية لم يتبعوا الأساليب الانكليزية، فقد تدخلوا فى شئون الشعب وحاولوا أن يفرضوا عليه « الروح الأفرنسى » زد على ذلك، أنى لا أعتقد بأن الإدارة الافرنسية لها ما للإنكليز من الكفاية وإنى لاجروا على القول: بأن المنظمة الصهيونية - فى حالتها حينذاك - قد قامت بأعمال إنشائية فى فلسطين فاقت ما عمله الافرنسيون فى تونس .

ثم انتقل إلى الكلام عن الحركة الصهيونية في أمريكا، في الصفحة ٢٤٣ وما بعدها قال :

إن مسٹر برانديز كان على رأس الحركة الصهيونية في ذلك الحين، وكنت على إتصال دائم معه ، وفي ٨ أبريل سنة ١٩١٧ : أرسلت إليه تقريراً عن الموقف العام واستطعت القول بأنه كان يتقدم بنجاح، وذكرت أن العقبة الرئيسية— كما يظهر— هي مطالب الافرنسيين ونحن نأمل أن نقوى مركزنا هنا عن طريق الحكومة الأمريكية ويهود أمريكا وقلحدثت مسٹر نورمان ودجود عضو البرلمان في هذا الموضوع بحضور مسٹر هريوت صمويل ومسٹر بريكوز ومسٹر بريمروز ومسٹر جيمس روتشيلد والكوماندور ودجود عضو البرلمان وسيكون لرأيكم الذي يعبر عن وجهة نظركم حول تأييد فكرة فلسطين اليهودية تحت الحماية البريطانية، وربما رأى السادة الآخرون ذوو العلاقة بالحكومة شأناً كبيراً في تقوية مركزنا .

وقبل مضي وقت طويل استطاع مسٹر برانديز أن يلقي بعبء شخصيته الملحوظة في المذازين . فقد دخلت أمريكا الحرب في شهر مارس من تلك السنة ، وفي العشرين من شهر أبريل وصل بلفور إلى أمريكا في مهمة خاصة وفي الغالب قابل فوراً القاضي برانديز في اجتماع في البيت الأبيض . وقد ذكرت مسز داغديل ، مترجمة حياة بلفور ، أن ملاحظات بلفور الاسهلالية في مخاطبة برانديز كانت : « إنك أحد الشخصيات الأمريكية الذين كنت أرغب في مقابلتهم » واستطردت قائلة « إن بلفور قال إلى اللورد أوستاس برمي العضو في بعثته : إن برانديز كان في بعض التواحي أبرز رجل اجتماع به في الولايات المتحدة » . ويظهر من مثل هذه الأقوال أن بلفور أخذ العهد على نفسه شخصياً أن يؤيد الصهيونية وأعرب عن رأيه هذا للدكتور وايز من قبل ذلك ، لكنه اليوم

وزير خارجية بريطانيا: ويظهر أن مستر برانديز ظل يكثر من تأكيد رغبة الصهيونيين الأمريكيين في أن يروا في فلسطين إدارة بريطانية، وذلك خلال زيارة البعثة الانكليزية .

وإن كتابي المؤرخ في ٨ أبريل لابد وأن يكون قد وصل مستر برانديز حول الوقت الذي وصل فيه بلفور في العشرين من الشهر، وكتبت له ثانية في ٢٣ أبريل أقول: « إن كلا من روسيا وأمريكا تعلنان في الوقت الحاضر أنهما ضد المبادئ التوسعية، ولا حاجة بي إلى بحث الحقيقة الواقعة وهي، إن الديمقراطية اليهودية والمنظمة الصهيونية التي تمثل في جوهرها هذه الديمقراطية تتق — دون ريب — في الحكم البريطاني، وتري في الحماية البريطانية الامكانية الوحيدة للتقدم المطرد نحو جعل فلسطين اليهودية حكومة ديمقراطية ، حيث إن حكومة بريطانيا حسب اعتقادي لا توافق على مجرد ضم فلسطين ولا ترغب في التوسع الأقليمي فإنها ستؤيد وتحمي بالتأكيد فلسطين اليهودية ومن أجل ذلك فإن تأييد أمريكا للمشروع له مثل هذه الأهمية في الدور الحاضر » .

لقد عمل مستر برانديز أكثر من الضغط لتأييد فكرة جعل فلسطين تحت الحماية البريطانية، وقام بعمل عام لازالة الصعوبات التي تعترضها، لكن أعظم ميزات المساعدة الأمريكية — في ذلك الوقت — صدرت عن السياسة التي أعلنها الرئيس ويلسون برفضه المعاهدات السرية ، ومع أن تسويات سايكس بيكولم تكن معاهدة بالمعنى الكامل لكنها كانت تحمل الصيغة الرسمية التي تكفي لخلق الصعوبة الفذة في سبيل تقدمنا ، وإن إعلان مبادئ ويلسون بشأن المعاهدات العلنية المتفق عليها ، اضطرت الدول الكبرى لوضع أوراقها على المائدة، وهكذا ذبلت تسويات سايكس — بيكول أو المعاهدة شبه الرسمية وانطوت .

ويستين من كل ما مر أن أعمالنا كانت تنفذ بانسجام ونظام ، وكما قالت

مسز داغديل بعبارة موجزة :

« أصبحت الديبلوماسية الوطنية اليهودية في دور التكوين » ثم يرجع إلى الحديث عن ضرورة إصدار تصريح من الحكومة البريطانية فيقول في الصفحة ٢٥٥ وما بعدها ما يلي :

وفي شهر يناير سنة ١٩١٧ ، ذهبت بصحبة سير رونالد ولورد روتشيلد لمقابلة بلفور وعرضنا عليه بوصفه وزيراً للخارجية أن الوقت حان لكي تصدر الحكومة البريطانية تصريحاً نهائياً بالتأييد والتشجيع ، وقد وعد بلفور أن يفعل هذا وطلب إلى أن أقدم له تصريحاً نرضى عنه ، وسيحاول هو أن يقدمه لوزارة الحرب ، وبينما كنت متغيباً في جبل طارق ، أخذت اللجنة السياسية برئاسة سوكولوف على عاتقها وضع مسودة المشروع ، وقد ابتكرت عدة صيغ له وبذلنا كل العناية في ألا تخرج الصياغة عن وجهة النظر العامة التي سادت الأعضاء الرئيسيين في الحكومة حول هذا الموضوع مدركين أننا يجب ألا نغفل عن الأمور ، ليكمل بذلك شموله لجميع أجزائه وأن الصيغة التي وافقنا عليها والتي سلمها لورد روتشيلد إلى بلفور باسمنا في ١٨ يوليو سنة ١٩١٧ تنص على ما يأتي :

« إن حكومة صاحب الجلالة بعد أن قدرت أهداف المنظمة الصهيونية تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي ، وبحق الشعب اليهودي في أن ينشئ حياته الوطنية في ظل حماية ستؤسس حالما يعقد صلح بعد النتيجة الناجحة في الحرب .

وتعتبر حكومة جلالاته أن من الجوهرى لتحقيق هذا المبدأ ، منح حكم ذاتي داخلي للقومية اليهودية في فلسطين مع حرية الهجرة وتأسيس هيئة وطنية يهودية للاستعمار لإعادة الإنشاء والتقدم الاقتصادي في البلاد .

وإن شروط وأشكال الحكم الذاتي الداخلى والترخيص لليهودية الوطنية بالاستعمار ، يجب أن توضع بدقة وتفصيل حسب رأى حكومة جلالته ، وبيت فيها مع ممثلين عن المنظمة الصهيونية .

وفى السابع عشر من شهر أغسطس كان فى استطاعى أن أكتب إلى فيلكس فرانكفورتر الموجود فى انويات المتحدة بما يلى :

« المشروع قدم إلى وزاه الخارجية ، ووقع عليه من قبلهم ، وقد سمعت البارحة أن رئيس الوزارة (لويدي جورج) أقره . »

لقد بقى بالطبع أن تصادق عليه وزارة الحرب .

وحوالى ١٨ سبتمبر علمت أن تصريحاً قد يحدث فى اجتماع الوزارة ، وقد تغيب عن الاجتماع لويدي جورج وبلفور وأن تدخل إدوين مونتاغ القوى قد أدى إلى سحب الموضوع من جدول الأعمال ، وفى اليوم نفسه ، تسلمت كتاباً من لورد روتشيلد قال فيه :

إنى كتبت إلى بلفور وطلبت إليه تحديد مقابلة يوم الخميس أو الجمعة ، أولاً تذكر أنى قلت لك فى لندن حالما اطلعت فى الصحف على نبأ تعيين مونتاغ إننى أخشى أن يحل بنا ما وقع ؟

إنى لم أشعر بالياس كاللورد روتشيلد ، لكن الموقف كان نكدأ ، إننا قابلنا بلفور متفرقين أنا فى التاسع عشر من الشهر ولورد روتشيلد فى الواحد والعشرين منه ، وقد شجعنى بلفور لأبعد الحدود وقال لى إن عطفه لم يتغير بسبب موقف مونتاغ واستطعت أن أبعث بالبرقية التالية إلى برانديز فى اليوم نفسه .

« لقد تلا اقرار نص التصريح من وزارة الخارجية ورئيس الوزراء تقديمه إلى وزارة الحرب (١) إن حكومة جلالته تقبل مبدأ أن فلسطين يجب بناؤها كوطن قوى

للشعب . اليهودى (٢) إن حكومة جلالته ستبذل أقصى جهودها لتأمين الوصول إلى هذه الغاية ، وستبحث الطرق المناسبة مع المنظمة الصهيونية . « وأضفت إلى البرقية أن معارضة (الاندماجين) متوقعة وأنه إذا أمكن الحصول على تأييد الرئيس ولسون وبرانديز للنص فسيكون في ذلك العون الأكبر » .

وقد أظهر بلفور نفس الصلابة في موقفه كما فعل معى ، فقد كتب لى لورد روتشيلد بعد مقابلته لبلفور في ٢١ سبتمبر : « لقد قلت له إن لدى بيته بأن أحد أعضاء الوزارة كان يعمل ضدنا ، وقد أجاب (بلفور) على الفور ، إنه ليس عضواً في الوزارة ، بل في الحكومة فقط واعتقد أن آراءه كانت خاطئة تماماً » .

وفي الواحد والعشرين من الشهر حادثت سمطس العضو في وزارة الحرب وحصلت منه على التأكيد لولائه ، وكنا نبدل في الوقت نفسه أقصى جهدها لوقف نشاط الاندماجين الذين كانوا يهاجموننا في سلسلة من المقالات في الصحف ، وفي الثامن والعشرين تكلمت مع لويد جورج الذى أدخل مذكرتنا في جدول أبحاث وزارة الحرب في اجتماعها المحدد له الرابع من شهر أكتوبر ، وفي الثالث من الشهر كتب إلى وزارة الخارجية الكتاب التالى بقصد تحويله إلى وزارة الحرب .

« لا نستطيع أن نتجاهل الاشاعات التى تنبئ بأن موضوع المعارضين للصهيونيين سيثار في اجتماع وزارة الحرب من قبل شخصية يهودية بارزة لا تتبع وزارة الحرب ، وأنتا في مركز لا يسمح لنا أن نتحقق من صحة هذه الاشاعات أو نفيها ، ومن هذا لانستطيع نقد الوقائع حتى لو ثبت أن الاشاعات كانت صحيحة ، وإنما الواجب يقضى علينا بأننوه بكل احترام إلى أننا بتقديم قرارنا هذا فلننا نودع لدى وزارة الخارجية ووزارة الحرب الإمبراطورية مصالح قومنا ومصير الصهيونية آمليين أن المشكلة سيبنى بها على ضوء المصالح الإمبراطورية ، والمبادئ التى قام التحالف من

أجلها، وإننا لنتردد في الاعتقاد بأن وزارة الحرب ستسمح للرأى الشعب حول الصهيونية، والقائم بين يهود العالم بأن يأخذ طريقه إليكم بأسلوب موحد يلفت الأنظار .
وحيثما كان هنالك جمهور من الناس يطالب بالاعتراف به كأمة . فهناك تنشأ قضية كاملة لمثل هذا الاعتراف، ونحن قدمنا نص التصريح بالنيابة عن المنظمة التي تمثل الرغبة الوطنية لشعب عظيم قديم ولو أنه مشئت ، وقد قدمناه بعد مفاوضات وأحاديث استمرت ثلاث سنوات مع البارزين من ممثلى الأمة البريطانية » .

.. وعندما عرض موضوع فلسطين على وزارة الحرب ، ألقى أدوين مونتاغ خطاباً قوياً ضد الخطوة المقترحة، ويمكن استخلاص الحجة التي أدلى بها من مجمل الدعاية التي نشرتها الحركة المعادية للصهيونية ، والتي اشترت إليها في الصفحات السابقة ، فلم يكن لديه شيء جديد يستطيع قوله ، لكن الحماس الذى لازم تقديمه لآرائه وبلادة الحس التي كانت بادية في معارضته ، كل ذلك أذهل الوزارة وقد علمت بأنه كان يبكى وهو يتكلم، ولما انتهى من أقواله اقترح لوبد جورج وبلفور دعوى للاجتماع بالوزارة.

.. لاشك في أن معارضة مونتاغ، مقرونة بالمعجوم المؤيد الذى كانت الجماعة الصغيرة المعادية للصهيونية تقوم به منذ عدة أشهر، ورسائلهم إلى الصحافة ونشراتهم وبعضها كتبها لوسيان وولف باسم مستعار، ومقابلاتهم الحماسية لموظفى الحكومة كل ذلك يجعلهم مسئولين عن صيغة التسوية التي قدمتها وزارة الحرب بعد أيام قلائل .

.. وفي التاسع من شهر أكتوبر أبرقت للقاضى برانديز بما يأتى :
لقد اقترحت الوزارة بعد بحث تمهيدى تعديل الصيغة على الشكل التالى :
« إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الرعاية إلى إنشاء وطن قوى للعنصر

اليهودى: وستبذل أقصى جهودها لتسهيل الوصول إلى هذه الغاية. على أن يفهم بخلاء
 بالآلا يعمل شيء يتجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة
 حالياً في فلسطين، أو الحقوق والمراكز السياسى اللذين يتمتع بهما هذا النوع من
 اليهود اللذين اطمأنوا تماماً لقوميتهم وجنسياتهم الحالية في أى بلد آخر ، ومن
 المحتمل جداً أن يطلب منا المثل أمام الوزارة عندما تنتهى المفاوضات خلال
 أسبوع ومن الجوهري لنا أن لا نحصل على مصادقة الرئيس على النص فحسب، بل
 على توصية منه لمنح هذا التصريح دون تأخير، زد على ذلك أن أقصى رغبتنا في الحصول
 على تأييد منكم وعلى رسالة تفيض بالحماس من صهيونى أمريكيا، ومن البارزين من غير
 الصهيونيين نحن في حاجة ملحة إلى تأييدكم .

وبمقارنة النصين أحدهما الذى اقترته وزارة الخارجية ورئيس الوزارة والآخر
 الذى وضع في ٤ أكتوبر بعد هجوم مونتاغ - يظهر التراجع المؤلم حيال ما كانت
 الحكومة نفسها مستعدة أن تقدمه، فالأول ينص على أن « فلسطين يجب أن يعاد إنشاؤها
 كوطن قوى للشعب اليهودى » والآخر يتكلم عن « تأسيس وطن قوى في فلسطين
 للعنصر اليهودى » والأول ينص فقط على أن الحكومة ستبذل أقصى جهودها لتأمين
 الوصول إلى هذه الغاية، وأنها ستبحث الوسائل الضرورية مع المنظمة الصهيونية
 والثانى يبرز موضوع « الحقوق المدنية والدينية غير اليهودية الموجودة حالياً »
 على وجه من الممكن معه أن ينسب لليهود المقاصد السيئة . كما أن بالإمكان تفسيرها
 بأنها تعنى تقييد عملها أو تعطيلها بالمرة .

وهكذا فإن المعارضين للصهيونيين هم وحدهم اللذين وصلت أقوالهم لوزارة الحرب
 في جلسة ٤ أكتوبر، ولم تعط لنا فرصة لتقديم وجهة نظرنا ولم تعرف الوزارة - في
 واقع الأمر - ماذا تفعل بهؤلاء المعوقين من اليهود . إن سايكس وامرى وأورمس

غور احتاروا في أمرهم ، وفي النهاية تقرر أن يرسل النص إلى ثمانية من اليهود ، أربعة من معارضي الصهيونية وأربعة من الصيونييين لابتداء آرائهم ومقترحاتهم ، وأرسل مع النص كتاب جاء فيه :

« نظراً لتشعب الآراء التي وضحت في موضوع اليهود أنفسهم فإن الحكومة ترغب في أن تصلها آراء الزعماء الممثلين لليهود كتابة ، سواء منهم الصيونييون وغير الصيونييين » .

فنحن من جانبنا درسنا الصيغة وأعدنا بحثاً بمقارنين النص القديم بالجديد فوجدنا الاختلاف واضحاً تماماً ، ولكننا لم نجرؤ على التسبب في التأخير زيادة على ما حصل بأن نتمسك بالصيغة الأصلية التي لا تمثل رغبتنا فحسب ، بل وجهة نظر أعضاء الحكومة أيضاً وقد أجبنا على كتاب الحكومة قائلاً :

« ألا يكون من الأنسب تبديل عبارة تأسيس الوطن القوي اليهودي بعبارة إعادة تأسيس » وبذلك يلقى الضوء الحقيقي على المسألة ، برمتها ويشار إلى العلاقة التاريخية والتقاليد القديمة . وقلت أيضاً هل لي أن أقترح عبارة « الشعب اليهودي بدلا من «العنصر اليهودي» .

« والاقتراح الأخير أشار به بالفعل براندير » .

ثم استطرد قائلاً : إن الرئيس ولسون الذي كان معنا من كل قلبه اعتبر أن نشر التصريح سابق لأوانه لأنه لا توجد حالة حرب قائمة بين أمريكا وتركيا وكان براندينز يسعى للحصول على تأييد علني من الرئيس ولسون بالعطف والمشاركة بالاحساس ، إلا أنه لم يوفق في مسعاه هذه إلا أن الكولونيل هاوس وكيل الرئيس ولسون أبرق في ١٦ أكتوبر إلى الحكومة البريطانية بتأييد أمريكا لمضمون التصريح ، وكان هذا من

أهم العوامل الفردية في تخطي الجمود الذي أوجده اليهود الانجليز من غير الصهيونيين .

وفي ٢ نوفمبر ، وبعد إجراء مباحثات نهائية في وزارة الحرب . أصدر بلفور كتابه الشهير المعروف بتصريح بلفور .

وبينما كانت الوزارة مجتمعة لتصادق على النص النهائي كنت أنتظر خارج مكاتبها ، وكنت في هذه المرة مدعواً فأحضرتُ سايكس الوثيقة هاتفاً « إنه غلام يادكتور وايزمان » .

حسن - إنني لم أحب هذا الغلام في بادئ الأمر . فلم يكن الغلام الذي انتظرته إلا أني كنت على علم بأن الأمر كان حدثاً عظيماً . فاتصلت بزوجتي تليفونيا . ثم ذهبت لرؤية أحادها عام .

١٧٣

استياء اللجنة التنفيذية العربية من اجتماع الحكومة

الإنجليزية بزعماء الصهيونيين *

القدس ١٥/١١/١٩٣٠

استاء العرب لخبر اجتماع الحكومة الإنجليزية مع زعماء الصهيونيين لتفسير ما يزعم أنه جاء مغمضاً في « الكتاب الأبيض » بالرغم من وضوحه كل الوضوح . اللجنة تخشى أن يكون التفسير داعياً لياس العرب من حسن نوايا الحكومة بخصوص المحافظة على الأراضي القليلة الباقية بأيديهم والمهاجرة اليهودية . اللجنة تعتقد جزءاً من أن القليل من تفسير « الكتاب الأبيض » مهما كان نوعه يدعو حتى للقلق الزائد والهباج العام خاصة ، بعد أن سمحت الحكومة بدخول ١٥٠٠ يهودى لفلسطين بصورة مخالفة تماماً للخطة السياسية الجديدة .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسينى

* الجامعة العربية - القدس - ١٦/١١/١٩٣٠ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جميع
صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

١٧٤

تقرير اللجنة الدولية

المقدم إلى عصبة الأمم عن حائط المبكى *

ديسمبر ١٩٣٠

جناب النييل أرثور هندرسن وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالتة البريطانية
تتشرف لجنة حائط المبكى الدولية بأن ترفع التقرير التالى إلى حكومة جلالتة
البريطانية .

وقد علمت اللجنة بأن نسخة من هذا التقرير سترفع إلى مجلس جمعية الأمم .

الفصل الأول

مقدمة

على أثر الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين فى شهر آب سنة ١٩٢٩، عين وزير
المستعمرات لحكومة جلالتة البريطانية فى اليوم الثالث عشر من شهر أيلول لجنة
للتحقيق فى الأسباب المباشرة التى أدت إلى وقوع الاضطرابات ولوضع التواصى بشأن
التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها .

وفى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩، بعثت لجنة التحقيق هذه، برسالة إلى وزير

* نقلا عن كتاب « الحق العربى فى حائط المبكى فى القدس » الصادر عن مؤسسة الدراسات
الفلسطينية (سلسلة الوثائق الأساسية) .

المستعمرات تضمنت ، فيما تضمنته ، توصية بأن تتخذ حكومة جلالته فيها وسعها من التدابير لتعيين لجنة مؤقتة ، بأقرب ما يمكن ، بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب لفلسطين لتحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن حائط المبكى في القدس . وقد رأت لجنة التحقيق أن تحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن حائط المبكى بأسرع ما يمكن لتدبير ضروري جداً في توطيد الأمن وانتظام الحكم في فلسطين ، لذلك رأت اللجنة أنه يجب الإسراع ، بكل وسيلة ممكنة ، في تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة وفي سفرها إلى فلسطين .

وفي الاجتماع الذي عقده مجلس جمعية الأمم بعد ذلك ، عرض المندوب البريطاني المفوض على المجلس بضعه اقتراحات تتفق مع توصي لجنة التحقيق ، وبعد أن نظر مجلس جمعية الأمم في آراء لجنة الانتدابات الدائمة اتخذ القرار الآتي في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ :

« إن المجلس :

« ورغبة منه في وضع الدولة المتتدية ، بناء على طلبها ، في مركز يمكنها من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين في أحوال وظروف تكون أكثر موافقة لصيانة المصالح المادية والأدبية للشعب الذي وضع تحت انتدابها .

« ورغبة في عدم البت بأي وجه كان ، قبل البحث والاستقصاء في المسائل المتعلقة بالأماكن المقدسة في فلسطين ، التي قد يقتضى حلها في المستقبل .

« وبما أنه يرى أن مسألة حقوق ومطالب اليهود والمسلمين في حائط المبكى تستدعي حلاً سريعاً نهائياً .

فقد قرر :

- ١ - أن يعهد إلى لجنة بتسوية هذه الحقوق والمطالب .
 - ٢ - أن تؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من غير التبعة البريطانية . على أن يكون أحدهم على الأقل من المتصلعين بالقانون ، ومن ذوى الاختبار القضائى الذى يؤهله لهذا المنصب .
 - ٣ - أن تعرض أسماء الأشخاص الذين تود الدولة المتتدية تعيينهم لعضوية هذه اللجنة على المجلس لأخذ موافقته عليهم على ، أن يستشير رئيس المجلس الأعضاء بشأنهم إن كان المجلس غير ملتئم .
 - ٤ - أن تنتهى مهمة هذه اللجنة حالما تضع قرارها بشأن الحقوق والادعاءات المشار إليها أعلاه .
- ومن أراد التوسع فى معرفة . الأسباب التى دعت إلى تعيين هذه اللجنة فيراجع ما جاء فى تقرير لجنة شو : الذى سنقتبس منه فى مناسبات عديدة فيما يلى من هذا التقرير .
- وقد بعثت حكومة جلالة الملك برسالة إلى السكرتير العام لمجلس جمعية الأمم فى اليوم الثانى من شهر آيار سنة ١٩٣٠ - ذكرت فيها أسماء الأشخاص الذين اختارتهم لعضوية اللجنة ، وهم :
- اليل لوففرن : وزير الشؤون الخارجية فى حكومة أسوج سابقاً ومن أعضاء مجلس الأعيان فيها - رئيساً .
- شارلس بارد : نائب رئيس محكمة العدل فى جنيف (سويسرا) ورئيس محكمة التحكيم النمساوية - الرومانية المختلطة .

س . فان كمين : حاكم الساحل الشرقى لجزيرة سومطرة سابقاً ومن أعضاء برلمان حكومة هولاندا .

وقد وافق مجلس جمعية الأمم فى ١٥ آيار سنة ١٩٣٠ على تشكيل اللجنة حسب اقتراح الحكومة البريطانية . وتبلغ رئيس وأعضاء اللجنة نبأ تعيينهم رسمياً بكتاب مؤرخ فى ٢٦ آيار سنة ١٩٣٠ ، بعثت به إلى كل منهم وزارة الشئون الخارجية لحكومة جلالتها البريطانية . وقام المستر ستيف سالين من موظفى السلك السياسى للحكومة أسوج بوظيفة سكرتير للجنة .

وقد اجتمعت اللجنة ، للمرة الأولى ، فى جنوا فى ١٢ حزيران سنة ١٩٣٠ ، وأبحرت منها إلى فلسطين فى اليوم التالى بعد أن زودت ، قبل مغادرتها ، بمختلف الوثائق والمستندات المتعلقة بمخاطب المبكى ، مما نشره مجلس جمعية الأمم والحكومة البريطانية حتى ذلك الحين (أى التقارير والرسائل والمذكرات ووقائع الجلسات وهلم جرا) . ووصلت اللجنة إلى القدس فى ١٩ حزيران ، وأقامت فى فلسطين شهراً واحداً ، إذ أنها غادرت القدس فى ١٩ تموز .

وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى يوم الاثنين الواقع فى ٢٣ حزيران ، ولم تعقد جلسة ما فى يوى الجمعة والسبت فى ٢٠ و ٢١ حزيران لأنهما يوماً عطلة للمسلمين واليهود . وكانت اللجنة ، فى أثناء إقامتها فى القدس ، تعقد جلسة أو جلستين فى كل يوم من أيام الأسبوع تقريباً خلا يوى الجمعة والسبت . وبلغ عدد الجلسات التى عقدتها ٢٣ جلسة ، خصصت الجلسة الأولى منها لإلقاء الخطب الافتتاحية وللبحث فى الأصول التى تتبع فى التحقيق ، كما أن الجلسات الأربع الأخيرة خصصت لإلقاء الخطب الختامية ، وفى الجلسات الثمانى عشرة الاخرى سمعت اللجنة أفادت وشهادات الشهود . وقد عقدت جميع الجلسات فى بناية دوائر الحكومة بالقرب

من باب العمود . وانا نرفق بهذا التقرير محضراً كاملاً بإجراءات اللجنة (الذي
الأول) * .

ذكر الرئيس في الجلسة الافتتاحية أن اللجنة ، كى تقوم بالمهمة التى أنيطت
بها ستجرى تحقيقاً نزيهاً وكاملاً ، إن أمكن ، فى المسائل المتعلقة بمحاطب المبكى وأنها
ستصدر بعد انتهاء التحقيق قراراً يبنى كلياً على اعتمادها الصادق . مراعية ما للشرائع
ومبادئ العدل والإنصاف من حكم وشأن فى القضية المختلف فيها ، ولما كان هذا
ما تصبو إليه اللجنة فقد رجا الرئيس الفريقين المختصين أن يبذلا كل مساعدة لازمة
لتسهيل مهمتها .

وقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة أن يحضر إجراءات التحقيق هيئة من المنوبين
المفوضين المعترف بهم كوكلاء عن كل من الفريقين المتداعين . وطبقاً لهذا الاتفاق ،
ناب عن فريق اليهود الدكتور مردخاى الياش والمستر داود يلين والحاخام موسى
بلاو ، الذين أبرزوا أوراق اعتماد من رئاسة الحاخامين فى فلسطين وجمعية
الحاخامين العالمية ، والوكالة اليهودية لفلسطين والمجلس الملى اليهودى (فاعاد لو)
وجمعية أجودات إسرائيل . أما وكلاء فريق المسلمين فقد كانوا موكلين من قبل
المجلس الإسلامى الأعلى وهم عوفى بك عبد الهادى وأمين بك التميمى وأمين بك
عبد الهادى والشيخ سليمان أفندى الجوخدار وأحمد زكى باشا وفخرى بك الحسينى
وفخرى بك البارودى وفائز بك الحورى والشيخ حسن أفندى أبو السعود وجمال
أفندى الحسينى وعزت أفندى دروزة ومحمد على باشا والشيخ راغب أفندى الدجاني
وعبد الله أفندى الفضالى وعبد العالى أفندى جرابعى والشيخ حسن أفندى الأنصارى ،
وفى الاستطاعة القول : إن الأشخاص الواردة أسماؤهم أعلاه — ومن جملتهم أعضاء مختلف

الوفود الذين مثلوا أمام اللجنة قد مثلوا مسلمي جميع الأقطار الإسلامية تقريباً في العالم : بما في ذلك مراكش والجزائر وطرابلس الغرب ومصر وغيرها من البلاد الإفريقية وفلسطين وسوريا وشرق الأردن والعراق والعجم والهند البريطانية والهند الهولندية الشرقية وغير ذلك من البلاد في الشرقين الأدنى والأقصى .

وكان قد تقرر : بموافقة الفريقين ، أن يقوم اليهود مقام المدعى : وعلى ذلك يفتتحون الدعوى على حين يقوم المسلمون مقام المدعى عليه .

أما فيما يتعلق بالأصول الواجب اتباعها ، فقد تقرر بموافقة الجانبين أن تنبع ، حينما يستطيع ، الأصول القضائية العادية المتبعة في المحاكم الإنكليزية . وهكذا فإن وكلاء الفريقين يستدعون شهودهم ويستجوبونهم ويبرزون للجنة البيانات التحريرية والفنية ويناقشون الشهود الذين يستدعيهم الفريق الآخر ، ويدلون بمرافعاتهم كلما رأوا ذلك مناسباً . بينما تصنى اللجنة على العموم ، إلى ما يقوله الشهود الذين يستدعيهم الفريقان وإلى البيانات الأخرى التي يدلي بها ، محتفظة لنفسها بحق استجواب شهود آخرين تستدعيهم بذاتها أو بناء على طلب حكومة فلسطين . على أن اللجنة بحكم صفتها هذه ، لم يكن من صلاحيتها تحليف الشهود ، ولذلك يمكن تحليفهم أو تكليفهم بإعطاء تأكيد على صحة كلامهم يضاهي اليمين أمام قاض ذي صلاحية في القدس ، توفيقاً لأحكام قوانين فلسطين .

وأثناء الجلسات التي عقدتها اللجنة سمعت شهادة ٥٢ شاهداً استدعى واحداً وعشرين منهم وكلاء فريق اليهود ، وثلاثين منهم وكلاء فريق المسلمين ، وشاهداً واحداً ، هو موظف بريطاني ، استدعته اللجنة ، وقد ألحق بهذا التقرير قائمة بالجلسات التي عقدتها اللجنة وبأسماء الشهود الذين أدوا الشهادة أمامها (الذيل الثاني) وقد أبرز في أثناء الجلسات ٦١ وثيقة أو مجموعة من الوثائق ، منها ٣٥ وثيقة قدمها

فريق اليهود و ٢٦ وثيقة قدمها فريق المسلمين ، وقد أثبتنا في الذيل الثالث موجز هذه الوثائق .

وقد اتخذت اللجنة ، فضلاً عن الجلسات العادية التي عقدتها ، تدابير مختلفة للوقوف على معلومات وافية . بقدر الإمكان : بشأن المسائل التي لها علاقة بالأمور المختلف عليها ، وهكذا قامت اللجنة على أثر وصولها إلى القدس . مصحوبة بموظفين بريطانيين بزيارة الحرم الشريف وحائط المبكى وضواحيه وأهم الكنائس العائدة للطائفة الاشكنازية والطائفة السفاردية فتمكنت بذلك من درس حالة المباني المختلفة وما جاورها ومزيتها الخاصة عن كتب ، فضلاً عن أنها أملت بأمور أخرى ذات علاقة بموضوع الخلاف ، وبشائر وطقوس العبادة المتبعة لدى المذاهب المختلفة ، وعلاوة على ذلك فقد ذهبت مرات عديدة - بصفة شخصية وبدون أن يرافقها أحد - إلى حائط المبكى والحرم الشريف ، كما أنها أوفدت أحد أعضائها إلى المحكمة الشرعية الإسلامية بالقدس كي يتمكن ، بالاشتراك مع وكلاء الفريقين وموظفي المحكمة ذوى الشأن من الكشف على سندات الملكية الخاصة بمحيط المبكى وجواره .

ونظراً للأهمية الخاصة التي تعلق على الحالة الراهنة (ستاتيكو) في الأماكن المسيحية المقدسة ، فقد قامت اللجنة بزيارات طويلة لهذه الأماكن وعلى الأخص كنيسة القبر المقدس وكنيسة المهد في بيت لحم حيث أوضح اللجنة موظفون بريطانيون من ذوى الإلمام والخبرة ورجال الدين من مختلف الكنائس المسيحية الحالة الراهنة (الستاتيكو) الخاصة بهذه الأماكن .

وفي جميع أدوار التحقيق بذل مندوبو الفريقين للجنة ، عن طيب خاطر وبمقدرة فائقة ، كل مساعدة في التحقيق الذي قامت به .

وقد أدت حكومة فلسطين وموظفوها على اختلافهم خدمات قيمة للجنة ، ولذا

فإن اللجنة تود بوجه خاص أن تعرب في هذا المقام عن تقديرها لروح الثقة التي أدبت بها هذه المساعدة لها ، وقد أعربت قبيل مغادرتها فلسطين عن شكرها في كتاب بعثت به إلى حكومة فلسطين ، أثبت في آخر هذا التقرير (الدليل الرابع) .

ولا يسع اللجنة في الختام ؛ إلا أن تقول : إنها رأت أن الواجب يقتضى عليها بالسعي لإجراء تسوية ودية بين الفريقين وإن تكن براءة تعيينها لم تشر صراحة إلى إجراء ذلك : وكى يتسنى للجنة الوصول إلى هذه الغاية ، إن أمكن ، عقدت عدداً من الجلسات السرية مع مندوبى كل من الفريقين على انفراد ومع مندوبى الفريقين معاً ، ثم عاد الرئيس فأكد للفريقين في الجلسة الختامية ، أن الوصول إلى حل يتفق عليه بينهما يفضل كثيراً على قرار تصدره اللجنة ، ووعد بأن يبق المجال مفتوحاً لغاية أول أيلول ، وبأن اللجنة في هذه الفترة تقبل أية مقترحات أو اتفاقات قد يضعها الفريقان في سبيل تحقيق تلك الغاية . وقد استمرت المفاوضات ، بعد سفر اللجنة ، بين الفريقين بحضور مندوبى حكومة فلسطين ، وتلبية لرجاء رفع إلى اللجنة بعد المدة المعينة لإتمام المفاوضات بين الفريقين ، إلى ١٥ أيلول في المرة الأولى ثم إلى ٨ تشرين الأول . وإنه لمن بواعث الأسف الشديد أن تتحقق اللجنة أن تلك المفاوضات قد أجمطت ، وأنها ما زالت كذلك حتى الآن .

وبناء على ذلك فقد اجتمعت اللجنة في استوكهلم في الفترة من ٢٧ تشرين الأول إلى ١ تشرين الثاني ، وعقدت جلستها الختامية في باريس — من ٢٨ تشرين الثاني إلى ١ كانون الأول .

الفصل الثانى

فى وصف حائط المبكى والأماكن المجاورة له

من أراد الإلمام بموقع الحائط الغربى أو حائط المبكى (ويطلق عليه باللغة العربية اسم «البراق» وباللغة العبرية اسم «كوتل معراقى») والأماكن المجاورة له فليراجع خارطة أعدتها حكومة فلسطين وأرفقت بهذا التقرير (الذيل الخامس) * .

إن حائط المبكى جزء لا يتجزأ من الحائط الغربى للحرم الشريف القائم فى موقع الميكل اليهودى القديم ، حيث يقوم الآن مسجدان ، وفى الواقع أن الحرم الشريف مرتفع فسيح قائم الزوايا تبلغ مساحته بضع مئات من الأمتار طولاً وعرضاً ، والمسجد الأقصى وهو أحدهما من المسجدين يلاحق الحائط الخارجى الجنوبى للحرم الشريف ويمتد من جهته الجنوبية لغاية حائط المبكى ، أما المسجد الآخر وهو المعروف بقبة الصخرة أو كما يطلق عليه عادة «مسجد عمر» فيقع فى وسط ساحة الحرم الشريف ، والحائط الغربى للحرم الشريف هو ، على العموم ، بناء يبلغ طوله ما يزيد على المائة متر وعلوه نحو العشرين متراً . والحجارة الضخمة الكبيرة الكائنة فى أسفل بناء الحائط ، وعلى الأخص المداميك الستة المنحوتة منها ، يرجع عهدا حسب رأى أغلب علماء الآثار إلى زمن هيكل هيرودس (أى الميكل الثانى الذى أعيد بناؤه) ، ويرى على عدد من هذه الحجارة كتابات عبرية بعضها منقوش والبعض الآخر محفور ، ويعلواها ثلاثة مداميك من الحجارة غير المنحوتة يرجح أنها من بقايا العصر الرومانى (ويرجع تاريخها إلى الزمن الذى أعاد فيه الإمبراطور أدريانوس بناء مدينة القدس)

* لم تدرج فى التقرير .

كاستعمرة رومانية) . أما الطبقات العليا من حجارة الحائط فهي أحدث عهداً، ومن المرجح أنها ترجع إلى سنة ١٥٠٠ بعد الميلاد . وتدل الأبحاث الحديثة أن حدود الحائط تتفق مع حدود ساحة هيكل الملك سليمان . ويظن أن بعض مداميك من الحائط لا تزال مدفونة تحت الأرض .

أما ذلك القسم من الحائط الذى يقوم حوله الخلاف بين اليهود والمسلمين فهو عبارة عن ثلاثين متراً من الحائط الخارجى المذكور آنفاً . ويمتد أمام ذلك القسم من الحائط رصيف لا يستطاع السلوك إليه من الطرف الشمالى إلا بواسطة زقاق ضيق يتدنى من شارع الملك داود (باب السلسلة) ويمتد هذا الرصيف جنوباً إلى حائط آخر . ويفصل هذا الحائط، بخط مستقيم، رصيف حائط المبكى عن بضعة بيوت خصوصية وعن موقع مسجد البراق فى الجهة الجنوبية . وفى سنة ١٩٢٩ فتح باب عند الطرف الجنوبى من الحائط الأخير يؤدى إلى تلك البيوت وإلى المسجد . ويقوم عند الطرف الشمالى من الرصيف، حائط ثالث فيه باب يفصل هذه الجهة عن الفناء الكائن أمام مقر المفتى الأكبر .

ويبلغ عرض الرصيف الكائن أمام الحائط نحو أربعة أمتار . وقد شرحنا حدوده من جهاته الثلاث فيما تقدم . أما من جهته الرابعة (أى الجهة المقابلة لحائط المبكى) فيحدها الحائط الغربى وبيوت المحلة المعروفة بمحلة المغاربة، ويوجد فى هذه الجهة بابان يؤديان إلى بيوت المغاربة .

هذا هو الرصيف الكائن عند أسفل الحائط، الذى أشرنا إليه أعلاه، والذى اعتاد اليهود الذهاب إليه لأداء التضارعات * .

وعلى مسافة قصيرة من الرصيف فى الجهة الجنوبية منه ، توجد داخل الحائط

غرفة صغيرة (أو تجويف) تقول التقاليد الإسلامية بأن النبي محمداً ربط براقه فيها ليلة إسرائه من المسجد الحرام ، ولهذا السبب أصبح الحائط معروفاً لدى المسلمين بالبراق .

وقبل أن نتقدم بالبحث لا بد لنا من القول : إنه لما كنا في القدس لم يكن الحائط وما جاوره بنفس الوضعية التي كان فيها قبل الحرب ، ذلك أنه - كما ذكرت لجنة شو في تقريرها - أجريت فيه بعض تغييرات هي :

- ١ - إقامة بناء جديد فوق الطرف الشمالي منه .
 - ٢ - تحويل دار كاتبة في الطرف الجنوبي من الرصيف إلى زاوية .
 - ٣ - فتح الباب الذي أشرنا إليه فيما تقدم - والذي يؤدي من الزاوية إلى الرصيف .
- الكائن أمام الحائط ، وبذلك أصبح هنالك ممر من ساحة الحرم (بوساطة باب المغاربة) إلى الرصيف .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية

تحقيقاً للغاية التي ننشدها لا نرى حاجة إلى سرد تاريخ فلسطين بإسهاب ، إلا أن المسألة التي نبحث فيها لذات صلة وثيقة بتاريخ البلاد تجعل من المرغوب فيه ذكر الحوادث الرئيسية :

كان يقطن فلسطين في العصور الأولى عدد من الشعوب معظمهم من الجنس السامي ، وأقدم هذه الشعوب - على ما هو معلوم - الكنعانيون الذين كانوا تحت حكم المصريين .

وفي عهد الكنعانيين ، حسب التقاليد التي يحتفظ بها كلا الشعبين : اليهود

والعرب ، غادر إبراهيم - جدهما المشترك - مدينة أور في أرض الكلدانيين إلى أرض كنعان ، التي أصبحت فيما بعد مهداً لشعب إسرائيل * وهذه الفكرة القائلة بأن اليهود والعرب هم في الأصل من سلالة واحدة والتي تقوّت على مدى الأجيال ، كما هو الواقع ، بما نسبته إليها التقاليد من حوادث عديدة مهمة قد لعبت دوراً مهماً في العلاقة المتبادلة بين الشعبين .

وبعد خلاص اليهود من عبوديتهم في مصر وعودتهم إلى فلسطين ، جمع الملك داود شمل أسباط إسرائيل وأسس مملكة تولى عرشها حوالي سنة ألف قبل الميلاد ، وقد بلغت هذه المملكة قمة مجدها في زمن الملك سليمان الكبير ابن داود ، وبني الملك سليمان في مدينة القدس الهيكل الأول الذي ذاع صيت عظمته وجماله في جميع الأقطار بفضل الكتب المقدسة والمؤرخين ، وقد بنى هذا الهيكل على مرتفع جبل موريا ، وهو المكان المعروف الآن بساحة الحرم الشريف .

وعلى أثر وفاة الملك سليمان ، أصبح تاريخ شعب إسرائيل أو بالأحرى شعب مملكتي إسرائيل ويهوذا في أغلب أحواره - وكانت القدس إذ ذاك عاصمة مملكة يهوذا - عبارة عن سجل حروب أهلية ومناوشات مع قبائل غريبة .

وحول سنة ٧٢٠ قبل الميلاد ، دمر الآشوريون مملكة إسرائيل وسبوا سكانها ، وهاجم نبوخذ نصر ، ملك بابل ، مملكة يهوذا حوالي سنة ٦٠٠ قبل الميلاد ، ودمر مدينة القدس وهيكل سليمان في سنة ٥٨٧ ، وسبى أكثر سكانها الذين لم

* دفن إبراهيم في مدينة الخليل (حبرون) حيث أقام العرب الحرم الإبراهيمي -نسبة إليه - ولايسمح لليهود بالدخول إلى هذا الحرم . إلا أن اليهود اعتادوا لغاية سنة ١٩٢٩ . أن يقدموا تضرعاتهم عند القسم السفلي من الحائط الخارجي للحرم الإبراهيمي .

يستطيعوا الرجوع إلى بلادهم إلا بعد مرور ٥٠ سنة تقريباً عندما افتتح كورش ملك الفرس بابل .

وبما جاء في سفر أرميا . أن اليهود الذين بقوا في الأرض المقدسة مدة السبي ألفوا عادة الذهاب إلى أطلال الهيكل للعبادة ، وبعد عودة اليهود إلى فلسطين أعيد بناء الهيكل في مكانه الأول حوالي سنة ٥٢٠ - ٥١٥ قبل الميلاد، وفي القرن التالى وضع عزراً ونحميا طقوساً دينية لليهود .

وفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد، خضع اليهود لحكم المكدونيين وعاملهم الملك أنطيوخوس الرابع بشدة وقساوة، وهدم الهيكل الثانى بعد قمع الفتنة التى قام بها اليهود سنة ١٧٠ قبل الميلاد ، ثم استقل اليهود في حكم البلاد مدة من الزمن إلى أن اقتتحها الرومان ودخل القائد بومبيوس القدس سنة ٦٣ قبل الميلاد .

وحسباً تروى التقاليد - (التلمود البابلى - سفر مكوث ٦٤) اعتاد اليهود في هذه المدة أيضاً ، أى بعد خراب الهيكل الثانى ، الذهاب إلى أطلال هيكلهم المقدس .

وفي سنة ٤٠ قبل الميلاد أصبح هيرودوس ملكاً على اليهودية بمساعدة الرومانيين واستعادت المملكة اليهودية في زمن حكمه بعضاً من عظمتها السابقة ، وقد أعاد الملك هيرودوس بناء الهيكل للمرة الثالثة .

غير أن حياة هذا الهيكل كانت أقصر من حياة الهيكلين اللذين سبقاه، إذ أنه في سنة ٧٠ بعد الميلاد افتتح مدينة القدس طيطس الذى أصبح بعدئذ قصر الرومانيين ودمر—كما فعل نبوخذ نصر قبله ستة قرون ونصف— المدينة بأمرها والهيكل أيضاً ولم يبق من الهيكل سوى قسم من حائطه الغربى فقط .

وقد جاء في كتاب « جروسالم نوفيل » لمؤلفيه فنسانت وابل من الآباء الدومنيكان

(طبعة باريس سنة ١٩٢٢ - ٢٦) إن اليهود ، أثناء الدور الأول بعد خراب هيكل هيرودس ، استمروا على الذهاب إلى أطلاله والبكاء عندها . وتقول التقاليد إن مكان بكاء اليهود في ذلك الزمن كان الصخرة القائمة على جبل موريا حيث يقوم الآن مسجد قبة الصخرة .

وقد جعل الإمبراطور أدريانوس (سنة ١١٧ - ١٣٨ بعد الميلاد) مدينة القدس مستعمرة رومانية أطلق عليها اسم العاصمة إيلياء وحظر على اليهود دخول القدس ، ومن هنا يبدأ عهد تشتت اليهود في جميع أقطار العالم ، وفي الاستطاعة القول : إنه منذ ذلك الحين لم تكن تقيم في فلسطين أمة يهودية مع أنه ، رغمًا عن ذلك ، كان يقطن البلاد بعض اليهود ، يختلف عددهم بالكثرة والقلة باختلاف درجة التسامح التي كان يبديها نحوهم من تعاقب على البلاد من الحكام .

وجاء أيضًا في كتاب أباء الدوننيكان المشار إليه أعلاه أن اليهود ، حتى بعد أن حظر عليهم دخول البلاد ، نجحوا في الهجاء إلى القدس مرة في السنة على الأقل . ويلوح أن مكان نواح اليهود كان في ذلك الزمن على جبل الزيتون حيث كان يستطيع المصلون مشاهدة أطلال الهيكل عن بعد ، ومنذ سنة ٣٣٣ بعد الميلاد وصاعدا عندما زار « حاج بوردو » الأرض المقدسة وعرف أن « جميع اليهود كانوا يأتون مرة في السنة فيكون وينوحون بالقرب من الحجر الذي كان البقية الباقية من الهيكل المقدس ، كانت هنالك تقاليد مستمرة نوعًا ما بشأن قيام اليهود بتضرعاتهم عند أطلال الهيكل أو بالقرب منه » .

وبعد تفكك عرا الإمبراطورية الرومانية خضعت فلسطين لقيصرية البيزنطيين الذين حكموا البلاد منذ سنة ٤٠٠ بعد الميلاد تقريبًا .

وحول سنة ٦٣٧ بعد الميلاد ، دخل العرب الفاتحون فلسطين واستولوا على القدس .

فجعل الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس عاصمة مملكة فلسطين العربية ، وأخذ العرب يقيمون المباني الإسلامية المقدسة على جبل موريا المهجور، الذى كان لا يزال مطلاً على المدينة ، وفى القرن السابع بنى فى القسم الجنوبي الغربى من ساحة الهيكل المسجد الأقصى ، وهو مسجد ذو قدسية خاصة للمسلمين لكونه ثالث الحرمين بعد الحرم المكى والحرم المئذنى (نسبة إلى مكة والمدينة) ولذلك ينظر إليه المسلمون بعين الاحترام والتقديس ويحجون إليه من جميع الأقطار الإسلامية . وقد أقيم فى وسط جبل موريا مسجد قبة الصخرة، وبذلك أصبحت ساحة الهيكل أو الحرم الشريف - كما أسماه العرب - مكاناً ذا قدسية عظيمة للمسلمين فى جميع أنحاء العالم ، وما تجدر ملاحظته بوجه خاص أن هذا العهد يرجع مبدؤه إلى ما قبل ثلاثة عشر قرناً ، إذا استثنينا الفترة التى احتل فيها الصليبيون البلاد .

وهناك عدد من المؤرخين اليهود فى القرنين العاشر والحادى عشر تذكر منهم ابن ماير والرابى صموئيل بن بالطيل وصولومون بن يهودا وغيرهم ممن كتبوا عن ذهاب اليهود إلى حائط المبكى لإقامة الشعائر الدينية عنده حتى لما كانت مقاليد البلاد فى يد العرب .

وقد ورد فى كتاب وضعه أحد الزوار المسيحيين فى القرن الحادى عشر - الذى نحاشى ذكر اسمه - ما يفيد استمرار مجىء اليهود إلى القدس كل سنة .

وقد تخلل الحكم العربى وصول الصليبيين واحتلالهم القدس سنة ١٠٩٩ للميلاد فعاملوا اليهود فى بادئ الأمر بكل قساوة وشدة، إلا أنهم أصبحوا أكثر تسامحاً معهم فيما بعد . ويقول بنجامين توديل (سنة ١١٦٧) إن حائط المبكى أصبح فى الدور الأخير من عهد الصليبيين مكاناً تقام فيه الصلاة الدائمة . ثم عاد العرب فاستولوا على البلاد فى أواخر القرن الثانى عشر ودعا صلاح الدين الملك العربى العظيم ،

اليهود إلى العودة إلى فلسطين .

وفي القرنين التاليين لذلك العهد، لم يرد لفلسطين ذكر في التاريخ تقريباً، وما يجب ذكره في هذا الصدد أنه في سنة ١١٩٣ للميلاد وقف الملك الأفضل بن صلاح الدين مساحة من الأرض تجاه الحائط، وقفها لجهات الخير والبر حسب الشرع الإسلامي ، وسنبحث في حكم الوقف في فصل تال من هذا التقرير . وفي سنة ١٣٢٠ وقف أبو مدين الفوئ البيوت المعروفة باسم محلة المغاربة (راجع ما تقدم) على حجاج المغاربة وما زالت هذه المحلة تعرف باسمهم حتى الآن .

وفي سنة ١٥١٧: افتتح البلاد الأتراك واستولوا عليها وقد دام الحكم التركي لغاية الحرب العظمى ، إذا استثنينا تسع سنوات ، اعتباراً من سنة ١٨٣١ ، احتل فيها المصريون البلاد ، أما فيما يتعلق بحائط المبكى وكيفية اعتباره في أثناء العهد التركي فهناك آراء شتى في هذا الصدد تفوق ما نستطيع سرده في هذا التقرير - وردت في مؤلفات مختلف السياح الذين سافحوا الأرض المقدسة، وعلى الأخص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وهي تدل على أن اليهود استمروا على الحجى إلى حائط المبكى وجواره لتقديم تضرعاتهم ، وفي سنة ١٦٢٥ وردت إشارة لأحد الباحثين الذى لم يذكر اسمه ، إلى إقامة « صلوات منظمة » عند الحائط لأول مرة .

وأثناء المدة المبحوث عنها اتخذ أولياء الأمر الذين عنوان بمعالجة هذه المسألة قرارات ذات أهمية في شأن حائط المبكى ، وفي أثناء قيام اللجنة بالتحقيق في القدس أبرز وكلاء فريق المسلمين مرسوماً أصدره إبراهيم باشا في شهر أيار سنة ١٨٤٠ حظر به على اليهود تبليط الممر الكائن أمام الحائط وخصص لهم بزيارته فقط « على الوجه القديم » . وأشار وكلاء فريق المسلمين أيضاً إلى القرار الذى كان قد اتخذته مجلس الإدارة سنة ١٩١١ وبه حظر على اليهود استعمال بعض أدوات عند الحائط ،

بينما أن وكلاء فريق اليهود لفتوا نظر اللجنة بوجه خاص إلى فرمان صادر من السلطان عبد الحميد سنة ١٨٨٩، منع فيه التعرض للأماكن التي يجرى فيها اليهود الزيارات الطقسية والكاثنة في الجهات التابعة لرئاسة الحاخامين ولرأسمهم الدينية ، وفتوا نظر اللجنة أيضاً إلى فرمان صادر سنة ١٨٤١ يقال إنه بنفس المعنى ، وإلى فرمانين آخرين صادرين ستي ١٨٩٣ و ١٩٠٩ يؤيدان ما جاء في فرمان الصادر سنة ١٨٨٩ وقد أرفقنا بهذا التقرير ترجمة المرسوم الصادر سنة ١٨٨٩ وقرار مجلس الإدارة المتخذ سنة ١٩١١ والفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ (الذيل ٦ - ٨) ، أما فرمان الصادر سنة ١٨٤١ فلم يبرز في معرض البيئة .

وفي شهر تشرين الأول سنة ١٦١٤ انضمت تركيا إلى دول الائتلاف في الحرب العظمى ، وفي خريف سنة ١٩١٧ دخلت فلسطين جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال اللنبي واحتلت القدس في أوائل كانون الأول من تلك السنة . وقد أصدر الجنرال اللنبي المنشور الآتي عند ما دخل القدس رسمياً في كانون الاول سنة ١٩١٧ :

« . . . وطالما أن اتباع الأديان الثلاثة الكبرى في العالم ينظرون إلى مدينتكم بعين العطف والاحترام ، وبما أن أرضها قد تقدست من الصلوات والزيارات التي قام بها جماعات كبيرة من الورعين والأتقياء من الأديان الثلاثة لأجيال عديدة ، لذلك أعلن لكم بأن جميع المباني والأماكن والمواقع والمقامات المقدسة والأوقاف على اختلاف أنواعها وأماكن العبادة المعتادة العائدة للأديان الثلاثة سيحافظ عليها وتصلح وفقاً للعادات المرعية واعتقادات أولئك الذين ينظرون إليها بعين التقديس » .

وأثناء زحف جيوش الحلفاء في فلسطين وضع المسر بلفور - وكان آنذاك وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالتة البريطانية - التصريح الآتي بالنيابة عن حكومة جلالتة في ٢ تشرين الثاني سنة ١٩١٧ .

« إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قوى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلى بألا يفعل شىء يغير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين الآن : ولا الحقوق أو المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى » .

وقد دامت الإدارة العسكرية البريطانية فى فلسطين لغاية ١ تموز سنة ١٩٢٠ عند ما أنشئت إدارة مدنية يرأسها المندوب السامى لحكومة جلالاته .

وفى ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢١ ، أصدر المندوب السامى نظام المجلس الإسلامى الشرعى الأعلى . ومعجبه عهد لهذا المجلس بإدارة شئون الأوقاف الإسلامية والمحاكم الشرعية الإسلامية فى فلسطين ، أما أعضاء هذا المجلس فيتخبون انتخاباً من هيئة انتخابية .

وقد عهد مجلس عصبة الأمم ، فى ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ ، إلى الحكومة البريطانية بالانتداب على فلسطين ، ذلك الانتداب الذى أشارت إليه معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ مع أن هذه المعاهدة لم توضع موضع الإجراء قط ، وقد وضع الانتداب موضع التنفيذ رسمياً فى ٢٦ أيلول سنة ١٩٢٣ بعد أن وقعت تركيا على معاهدة لوزان ، وفيما يلى نص بعض مواد صك الانتداب على فلسطين التى لها علاقة بالمسألة المتنازع عليها .

المادة الثالثة عشرة

« تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها ، مع ضمان جميع مقتضيات الأمن والنظام ، كل مسئولية بشأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية فى فلسطين وصيانة جميع الحقوق المرمية وتأمين حرية السلوك إلى الأماكن المقدسة ، والمباني والمواقع الدينية

وحرية العبادة، ولا تكون مشولة عن جميع الحقوق المتعلقة بها إلا تجاه جمعية الأمم، على أنه ليس في هذه المادة ما يمنع الدولة المنتدبة من أن تتفق مع الحكومة على ما تراه ضرورياً لأجل تنفيذ أحكام هذه المادة، وعلى ألا تفسر أحكام صك الانتداب هذا بأنها تحول الدولة المنتدبة حق التعرض لجوهر أو إدارة المقامات الإسلامية البعثة المقدسة المصونة امتيازاتها .

المادة الرابعة عشرة

« تعين الدولة المنتدبة لجنة خاصة للدرس وتعريف وتحديد جميع الحقوق والادعاءات المختصة بالأماكن المقدسة والعائلة لختلف الطوائف الدينية في فلسطين، وتعرض شكل تعيين أعضاء اللجنة وتأليفها ومهامها على مجلس عصبة الأمم للموافقة عليها، ولا تعين اللجنة ولا تقوم بمهامها بغير موافقة المجلس .

المادة الخامسة عشرة

« على الدولة المنتدبة أن تتأكد من أن الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مضمونتان لجميع المذاهب بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط، ويجب ألا يكون هنالك أى تمييز بين سكان فلسطين سواء بسبب الجنس أو الدين أو اللغة، وألا يمنع شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده، الدين فقط .

ويجب ألا تمس حقوق الطوائف في تولي شئون مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم ولا أن يحجب أبها، على أن يكون ذلك مطابقاً لمقتضيات التعليم العمومية التي قد تفرضها الحكومة .

المادة السادسة عشرة

« تكون الدولة المتنبذة مسئولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المتظم من الإشراف على الهيئات الدينية والخيرية من جميع المذاهب في فلسطين، ومع مراعاة هذا الإشراف، لا يجوز أن تتخذ أية تدابير في فلسطين من شأنها عرق أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها ولا إجراء تمييز بين ممثلي هذه الهيئات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم » .

• • •

أما الجمعية الصهيونية وهي « الوكالة اليهودية الصالحة » المعترف بها في المادة الرابعة من صك الانتداب، فقد كانت تمثلها في فلسطين لغاية شهر آب ١٩٢٩، اللجنة التنفيذية الصهيونية التي انتخب أعضاؤها المؤتمر الصهيوني، أما الآن فقد حلت محل هذه اللجنة الوكالة اليهودية، وقد انتخبت هذه الوكالة في المؤتمر المشترك الذي عقده الصهيونيون وغير الصهيونيين في مدينة زوريخ في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وقد فرضت المادة الحادية والعشرون من صك الانتداب وضع قانون للآثار القديمة ويعرف هذا القانون بقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٩، ويعتبر حائط المبكى مكاناً أثرياً بالمعنى المفهوم من القانون، ولذلك فهو مشمول بحماية دائرة الآثار القديمة .

وقد حملت الاختلافات الناشئة عن مشكلة حائط المبكى وزير المستعمرات البريطانية على نشر « كتاب أبيض » في شهر تشرين الثاني ١٩٢٨ يحدد خطة حكومة جلالتة في المسألة، وقد أرفقنا نسخة من هذا الكتاب بهذا التقرير (الدليل التاسع) وبعد الاضطرابات التي وقعت في السنة الماضية أصدر المندوب السامي في أواخر شهر أيلول سنة ١٩٢٩ تعليقات مؤقته بشأن استعمال حائط المبكى، وقد أرفقنا نسخة من هذه التعليقات بهذا التقرير أيضاً (الدليل العاشر) .

الفصل الرابع مطالب وادعاءات

ننتقل الآن إلى البحث في مطالب وادعاءات كل من الفريقين والظروف التي أدت إلى إثارتها .

أدلى الدكتور مردخاي الياش والمستردافديلين والحاخام موشى بلاو بمحجج وبراهين فريق اليهود شفهياً أمام اللجنة ، وقدموا لها أيضاً مذكرة خطية وضعها بالنبأية عن مختلف الهيئات والجمعيات اليهودية الدكتور كورش أدلر وبعض كبار رجال اليهود في القدس ، كما أن عوفى بك عبد الهادى وأحمد زكى باشا ومحمد على باشا أدلوا بمحجج وبراهين العرب شفهياً وأبرزوا وثائق ومستندات عديدة . وتلخص حجج وبراهين الفريقين التي أدلوا بها أمام اللجنة أثناء التحقيق الذى قامت به في القدس بما يلى :

مطالب وادعاءات اليهود :

(١) عادة اليهود بالذهاب إلى الحائط للنواح :

تستند هذه العادة إلى فكرة أساسية منشؤها الديانة اليهودية كما ورد في سفر الملوك الأول (الإصحاح الثامن - العدد ١١) هي أن الحضور الإلهى يملأ هيكل الملك سليمان . وهذا ما جاء في ذلك الإصحاح بالحرف : « لأن مجد الرب ملأ بيت الرب » ، وعلى هذا الأساس ما فتىء اليهود يعتبرون الهيكل من أقدس الأماكن المقدسة لديهم ، ولذلك أدخلوا لأجيال عديدة خلت ، وما زالوا إلى الآن ينحون على خراب

المهيكل . ومن هنا نشأت عادة مجيئهم إلى بقايا وآثار المكان الذى ، كان فيما مضى بيتاً للرب كى يقوموا عند الحائط بالبكاء والتواحب .
وزعم اليهود أن هذه العادة ترجع إلى أقدم الأزمنة ، أى إلى ما بعد خراب الهيكل .

ويدعى اليهود بأن ذلك يؤيده ما ورد فى سفر أرميا (الإصحاح الحادى والأربعون ، العدد ٥) حيث قيل : إن « ثمانين رجلاً جاءوا من مختلف أنحاء البلاد ويبدىهم مقدمة وليان ليدخلوا إلى بيت الرب » ، ولما كان الهيكل غير قائم فى ذلك الحين فلا بد من أن التقدسات كانت توضع فى المكان الذى كان الهيكل قائماً عليه ، وكان اليهود ، حسبما جاء فى مؤلفات كتابهم فى الأجيال الأولى من التاريخ المسيحى ، يأتون إلى الحائط حتى فى الزمن الذى لم يكن فى مدينة القدس أحد من مواطنيهم تقريباً ، ويعتقد اليهود أن « الكوتل معراقى » لا يمكن هدمه على الإطلاق لأن الحضور الإلهى (شكنية) مستقر فيه على الدوام .

وقد جاء فى كتاب وضعه أحد الرهبانين من عصر التلمود البالى والتلمود الأورشليمى وصف « الحضور الإلهى » الذى يثبت إيمان المؤمنين ، وبينبنا كتاب « جروسالم نوفيل » (القدس الجديدة) لمؤلفيه فنسانت وآبل ، من الآباء الدومنيكان - الذى أشرنا إليه فيما تقدم - أن أباطرة الرومان كانوا يسمحون لليهود فى العصور الأولى بالحجى إلى القدس وبأداء فروض العبادة داخل ساحة الهيكل وبالصعود فى بعض الأحيان إلى جبل الزيتون لرؤية المكان المقدس عن بعد ، وتلاوة الصلوات والتواحب . وقد أيد فريق اليهود حججهم القاطلة بأن اليهود كانوا يؤدون تضرعاتهم عند الحائط بدون انقطاع بما ذكره أولئك الكتاب الذين أتينا على ذكر أنماطهم فى الفصل للتاريخى آنفاً ، وغيرهم كالأب غريغوريوس ، وقد ورد ذكر نواح اليهود عند الحائط

في أغلب كتب السياح الذين زاروا فلسطين في القرنين السابع عشر والثامن عشر .
وقد جاء في القسم التاريخي من دليل السياح عن فلسطين المعروف باسم بديكر
(فلسطين وسوريا طبعة ليزر وباريس سنة ١٩١٢ - صفحة ٦٢) وصف بقلم
المستشرق اليرت سوكن لعادات اليهود عند الحائط والصلوات التي كان يتلوها
الشماسون وترددها جماعات المصلين ، وبالطبع أن كتاب اليهود في هذا الصدد أكثر
عدداً وأخبارهم أكثر تفصيلاً وأسهاباً .

(ب) تكرر وصفة العبادة عند الحائط :

١ - في أثناء القرون الاولى بعد خراب الهيكل ، اعتاد اليهود الذهاب إلى الحائط
مرة في السنة ، من المرجح أن تكون يوم تذكار خراب الهيكل (٩ آب عبري) وبعد
ذلك أخذوا يكررون ذهابهم إلى الحائط ، ليس كزوار فقط ، بل في الاعياد الدينية
المختلفة وفي أيام السبت ، أيضاً (إذا استثنينا مدة من الزمن انقطعوا فيها عن الذهاب
إليه في عهد الصليبيين) . وبعد أن افتتح العرب مدينة القدس لم يمنعوا اليهود من
الذهاب إلى الحائط ، ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ازدادت إقامة اليهود - وازدادت
التضرعات عند الحائط ازدياداً كبيراً بسبب نمو الشعب اليهودي في فلسطين وبوجه
خاص في القدس .

٢ - ورد في المذكرة التي قدمها فريق اليهود ، أن صلوات اليهود عند الحائط
كانت في خلال الاجيال العديدة تقتصر على البكاء والنواح ، وأن الاتقياء منهم كانوا
يقربون من الحائط ويلمسونه بيدهم ويملونه بدموعهم ويضعون في شقوق الحجارة
أحياناً - قصاصات من الورق تتضمن استرحامات وتبنيات دينية .
غير أن اليهود أخذوا بعد ذلك يقرأون أو يتلون بعض الزامير وقطعا من أسفار

موسى أو الصلاة عند الحائط، ومنذ القرن الثامن عشر على الأقل أخذوا يستعملون كتباً مطبوعة تتضمن ترتيب الخدمة الدينية ومختلف الصلوات التى تتلى عند الحائط ، وقد أخذت الصلاة بعدئذ صبغة خدمة دينية حقيقية تتطلب استعمال بعض الادوات التى تستعمل أثناء الصلاة فى الكنيس .

ويدعى اليهود بناء على ذلك، أن استعمال أدوات كالمقاعد وستار لفصل الرجال عن النساء، وخزانة تتضمن أسفار التوراة وقناديل طقسية وطشت للغسيل إلخ . كان شائعاً عند الحائط ومسموحاً به من الحكومة أيضاً قبل نشوب الحرب للعظمى بمدة طويلة ، فوفقاً لحجة اليهود، يجب اعتبار هذه الحالة بأنها هى الحالة الراهنة (ستاتيكو) والحقوق المرجعية التى تشير إليها (المادة ١٣) من صك الانتداب. وبهذه الغاية أشار اليهود أيضاً، إلى القرارات الممنوحة سنة ١٤٨١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٣ المار ذكرها، وفضلاً عن ذلك يدعى اليهود أنهم فى بعض الأحيان أثناء الدور التركى اشتركوا فى نفقات رصف الممر عند الحائط، ويزعمون بأن ذلك لما ثبت أن من المسلم به أنه كان لليهود بعض الحقوق وعليهم بعض الواجبات بذلك الشأن .

فضلاً عن ذلك، يدعى فريق من اليهود أيضاً أن « المادة ١٥ » من صك الانتداب تقضى على الدولة المتدبة بأن تضمن لليهود حرية العبادة عند الحائط حسب الطريقة المفروضة فى شعائرهم وطقوسهم الدينية بدون أدنى تدخل من العرب، أو من اتباع أى مذهب آخر ، بل يطلبون ، فضلاً عن ذلك ، أن يمنع العرب من ازعاج اليهود أثناء صلواتهم ، سواء بسوق الدواب فى الممر عند الحائط أو بتكليف مؤذن بالآذان فى جوار الحائط أو بإقامة « الذكر » فى الساحة الكائنة عند الطرف الجنوبي

من الحائط، الأمور التي يعترض اليهود على إقامتها لما يحدث فيها من الضجة المقلقة. ويرى وكلاء فريق اليهود أن هذه اللجنة لها نفس الصلاحية التي للجنة الأماكن المقدسة، إلا أن فريق اليهود لم يدع بملكية الحائط، وفي رأيه أيضاً أن الحائط لا يعتبر ملكاً حسب المعنى المفهوم من هذه الكلمة: إذ أنه من صنف الأملاك المقدسة أو التي لا يمكن الاتجار بها، واستناداً إلى هذا الرأي احتج على كل الانشاءات الجديدة على اختلاف أنواعها، التي أقامها المسلمون في الحائط وفي جواره الملاصق له، وقد قدم فريق اليهود إلى اللجنة مذكرة مسببة عن إنشاءات المسلمين الحديثة في الحائط، أرفقناها بهذا التقرير (الذيل الحادي عشر)، ويشير الفريق المدعى إلى ما قاله الشيخ إسماعيل الحافظ أثناء تأدية الشهادة أمام اللجنة فيما يتعلق بالأملاك الموقوفة (صفحة ٧١١ - ٧١٢ من محضر اللجنة) بأن بعض العلماء والفقهاء يقولون إن الوقف ملك الله، بينما أن البعض الآخر يقولون إنه ليس ملكاً لأحد، وبناء على ذلك فقد طلب وكلاء فريق اليهود من اللجنة أن تقبل هذا التفسير الذي قد يؤدي إلى حل المشكلة برمتها.

(ح) هل الحائط مكان مقدس من الوجهة الإسلامية :

مسألة البراق . مسألة الوقف :

- ١ - ينفي اليهود إمكان اعتبار الحائط والرصيف الكائن أمام محلة المغاربة أماكن إسلامية مقدسة، وحيثهم في ذلك أن المسلمين أنفسهم لا يعتبرون ما ذكر، من الأماكن الإسلامية المقدسة، لأنهم لو كانوا يعتبرونها كذلك لما لطخوا الحائط بالقنارة - كما يدعى اليهود أن المسلمين فعلوا ذلك في بعض الأحيان - ولا مسحوا ببناء

مرحاض ملاصق للحائط المتمم لحائط المبكى من الجهة الجنوبية والذي هو جزء من حائط الحرم الشريف .

٢ - إن اليهود ، بينما لا يخالفون ورود ذكر البراق في كتب بعض المؤرخين ، يؤكدون أن هذه الأسطورة يرجع عهدها إلى عدة أجيال بعد زمن النبي محمد، وأن البراق لم يرد ذكره في القرآن ، وهم يقولون ، بناء على ذلك ، إنه ليس هنالك ما يدعو للادعاء بقُدسية الرصيف الكائن أمام الحائط لكون النبي مر به ليلة الاسراء، ذلك أنه لم يرد ذكر لهذا الأمر في الكتب الإسلامية المقدسة . ويدعى اليهود أيضاً، أن الطريق التي سلكها النبي محمد قبل دخوله إلى ساحة الهيكل ليست معروفة تماماً، وأن المسلمين أخذوا يقولون من عهد قريب فقط، بأن النبي مر من ذلك المكان وأن براقه ربط في حلقة من الحديد في الحائط الذي هو الآن قسم من مسجد البراق ، وأن المسلمين فضلاً عن ذلك لم يطلقوا اسم البراق على الحائط إلا في السنوات الأخيرة، كما أن الدليل الرسمي للحرم الشريف، الذي نشره المجلس الإسلامي سنة ١٩٢٤، لا يشير إلى أن للحائط قدسية خاصة .

٣ - أما فيما يتعلق بوقفية الحائط والرصيف الكائن أمامه ومحلة المغاربة فيقول اليهود: إن مدى اتساع المنطقة التي يشملها الوقف غير واضح تمام الوضوح في سجلات المحاكم الشرعية، وأن حدودها على الأخص ليست واضحة ، وفي رأيهم ، علاوة على ذلك، أن وقف أى عقار لا يؤثر في قيام اليهود بفروض العبادة عند الحائط وعلى الأخص لأن اليهود كانوا يقيمون دائماً طقوس عبادتهم قبل إنشاء الوقف وبعده ولأن حرية العبادة مضمونة بصلك الانتداب .

واستناداً إلى هذه الحجج، طلب فريق اليهود إلى اللجنة أن تتخذ الاجراءات الآتى

بيانها :

أولاً : أن تعترف بالحق، الذى ما فتئ اليهود يدعون به منذ القدم، بأن حائط المبكى هو مكان مقدس ليس لليهود فلسطين فحسب بل لليهود فى العالم قاطبة .

ثانياً : أن تقرر بأن لليهود الحق فى السلوك إلى الحائط للقيام بالتضرعات والصلوات وفقاً لطقوسهم الدينية بدون مداخلة أو ممانعة .

ثالثاً : أن تقرر السماح لليهود بالاستمرار على القيام بشعائرهم الدينية ؛ مع مراعاة اللياقة والاحتشام ؛ مما هو من مميزات هذه العادة المقدسة التى اتبعوها أجيالاً عديدة بدون أن يتعدوا على حقوق الآخرين الدينية .

رابعاً : أن تقرر بأن من صلاحية رئاسة الحاخامين فى فلسطين وضع أى أنظمة ضرورية للقيام بهذه التضرعات والصلوات، وبأن تأخذ هذه الرئاسة على عاتقها المسئولية التامة بهذا الشأن، وتستشير فى ذلك رئاسة الحاخامين فى العالم .

خامساً : أن تقترح على الدولة المتدبة - ان حاز هذا المشروع قبولاً لديها - اتخاذ التدابير الضرورية لاختلاء أملاك وقف المغاربة، على أن تقبل دائرة الأوقاف بدلا منها بعض مبان جديدة تقام فى موقع لائق فى القدس حتى يستمر تحقيق الغاية الخيرية التى أنشئ من أجلها هذا الوقف .

حجج المسلمين

قبل أن نشرع فى إيضاح وجهة نظر فريق المسلمين، يجدر بنا أن نشير إلى التصريحات التى أدلى بها بالنيابة عن المسلمين أحمد زكى باشا فى أمور تتعلق بالمبدأ وكررها بعدئذ محمد على باشا :

« مع تقديرى لعمل اللجنة المحترمة واحترامى لما أرائى مضطراً قبل التكلم فى الموضوع إلى إبداء الاحتياطين الآتين :

الأول : إن الأمة الفلسطينية أعلنت رسمياً ، وفي كل الظروف ، عدم اعترافها بالانتداب البريطاني على فلسطين ، وهى لذلك ، لا تريد أن تتقيد بأى نظام مستمد من هذا الانتداب ولا الاقرار بأية نتيجة ترجع إلى ما يسمى بوطن قوى لليهود ، فدفاعى فى هذا النزاع يجب ألا يغير شيئاً مما احتفظت به الأمة الفلسطينية لنفسها ، لأنها هى وحدها صاحبة الحق فى تقرير مصيرها .

الثانى : يقرر المسلمون أن النزاع على ملكية أماكن العبادة ، أو على حقوق مدعى بها على هذه الأماكن يجب أن يرفع إلى الهيئة المختصة دون غيرها بالفصل فى أمر الوقف والأماكن الإسلامية المقدسة . وما عداها فهو غير مختص أصلاً لعدم وجود حق له فى ولاية الحكم على هذه الأماكن .

ومع الاحتفاظ بهذين الاحتياطين أتشرف بإبداء ما يأتى :
وقد أدلى فريق المسلمين بالحجج الآتية مع الاحتفاظ الصريح بالاحتياطين المتقدم ذكرهما :

(١) الوجهة التاريخية :

يدل التاريخ على أن اليهود بعد أن تملكوا فلسطين بحق الفتح طردهم الرومان منها على أثر تدمير الامبراطور طيطس لمدينة القدس ، وحكم المسيحيون البلاد بعدئذ لغاية الفتح العربى بقيادة عمر بن الخطاب ، واستمرت البلاد فى حوزة العرب جيلاً بعد جيل ، إذا استثنينا مدة تسعين سنة كانت فيها بحوزة الصليبيين ، ولم يتعرض العرب لليهود الذين جاءوا إلى فلسطين ، بل أكرم مثواهمحكام البلاد المسلمون ، وفى أثناء هذه المدة الطويلة لم تقع حوادث ما عند البراق ، ولم يدع اليهود يوماً من الأيام أى حق فى الحائط ، بل كانوا قانعين بالذهاب إليه للنواح ، حيناً بعد آخر ، وراضين

بالتأكيدات التي أعطيت لهم بأن العرب المتسامحين لن يتعرضوا لهم . إن وعد بلفور الذي أدمج في أحكام صك الانتداب هو السبب في وقوع الخلاف الذي أدى أخيراً إلى اراقة الدماء في فلسطين وحرص اليهود على تقديم مطالب لم يخلعوا بها فيما مضى ، فإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، البلاد العربية ، التي خسرها اليهود منذ مئات ومئات من السنين ، لا بد أن ينجح. عنه اضطرابات وقلاقل لا نهاية لها ، ثم خسر اليهود ثانية البلاد بعد أن استولوا عليها بحق الفتح ، فاستولى عليها العرب بدورهم ، ليس من اليهود الذين كانوا قد طردوا من البلاد قبل ذلك بأجيال عديدة ، بل من البيزنطيين . ولم تكن البلاد التي احتلها العرب في القرن السابع مملكة يهودية ، بل بلاد لم يكن لليهود حق فيها على الإطلاق .

(ب) حقوق اليهود في الحائط والرصيف وما جاورهما وصيغة تضرعاتهم :

إن المسألة التي نبحث فيها الآن : تدور حول ملك ما زال في تصرف المسلمين منذ قرون عديدة ، فالبراق جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف وليس فيه حجر واحد يعود إلى عهد الملك سليمان ، والمر الكائن عند الحائط ليس طريقاً عاماً ولكنه أنشئ فقط لمرور سكان محلة المغاربة وغيرهم من المسلمين في ذهابهم إلى مسجد البراق ، ومن ثم إلى الحرم الشريف ، والمنطقة التي حوله يقطنها مسلمون من المغاربة ممن جاءوا إلى المدينة المقدسة كحجاج ، أو يودون قضاء ما بقي من حياتهم فيها . وبالتالي فهذه المحلة إسلامية بحتة . ولن يرضى العرب على الإطلاق بترع ملكيتها لليهود الذين ترى غايتهم القصوى إلى إنشاء كنيس في ذلك المكان ، وبما أنه ليس لليهود حقوق في ذلك المكان ، فإن وجودهم عند الحائط في أيام معلومة لا يعنى سوى أنه من قبيل التسامح الذي أبداه المسلمون ، والذي يفوق ما أبداه المسيحيون لهم ، ولذا

فلا يستطيع اليهود أن يستعملوا هذا التسامح كوسيلة لتقديم مطالب بحقوق مطلقة كما يحاولون أن يفعلوا الآن. إذ أن السماح لهم بالسلوك إلى الحائط . من قبيل التسامح فقط جلى كلى الجلاء فى المرسوم الصادر من إبراهيم باشا فى سنة ١٨٤٠ م .. والذى مر ذكره .

ومن البيانات والأقوال. العديدة التى وردت فى مؤلفات السياح والمؤرخين والجغرافيين وغيرهم يتضح جليا أنه لما كان يسمح لليهود بالاقتراب من الحائط ، وما كان يسمح بذلك دائما ، لم يكن ما يبدونه عند الحائط يتجاوز حد التواضع ولم يحاولوا قط إقامة شعائر دينية بالفعل ، وفضلا عن ذلك ، كان اليهود فى بعض الأحيان لا ينحون عند الحائط ، بل يذهبون إلى خارج المدينة للنواح .

وبما قاله فريق المسلمين ، أن اليهود لم يبرزوا أية مستندات رسمية أو قرارات تأييداً للمدعاهم بأن لهم حق إقامة الصلوات عند الحائط ، فالفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ وغيره من الوثائق التى يستندون إليها ليس لها المزية التى يدعونها .

(ج) الحالة الراهنة (الستاتيكيو) :

وقد صرح فريق المسلمين بأن ما ورد فى الأحكام بشأن تطبيق الحالة الراهنة (الستاتيكيو) فى الأماكن المقدسة ليس له علاقة ألينة بالبراق . فالقواعد التى وضعت بشأن الأماكن المقدسة ترمى إلى تقرير حقوق كل طائفة من الطوائف المختلفة فى مكان مقدس معين ، وليست الحالة كذلك فيما يتعلق بالبراق ، ذلك لأن الحق فيه سواء من جهة ملكيته أو الانتفاع به أو استعماله عائد للمسلمين ، والامر الوحيد الذى يمكن البحث فيه— فيما يتعلق بالبراق— هو مدى التسامح الذى يستطيع أصحاب البراق إبداءه

ذلك التسامح الذى لا يمكن أن يتجاوز الحدود التى يعينونها .
 وفضلا عن هذا ، فإن الكولونيل سايمس كان قد اعترف بهذا الأمر عند ما مثل
 الدولة المنتدبة أمام لجنة الانتداب الدائمة فى دورتها التاسعة لسنة ١٩٢٦ م ، (صفحة
 ١٧٤ من محضر اللجنة) .

« طلب المسيو يماناكا بعض التفاصيل عن الحادث الذى جرى بسبب نواح
 اليهود عند الحائط الغربى الهيكل . »

فأجاب الكولونيل سايمس بأن اليهود قد جرت عاداتهم بالتوجه إلى قرب حائط
 الهيكل الغربى للبقاء على سقوط عظمة إسرائيل ، على أن الموقع الذى يحصل فيه
 العريل عائد لوقف إسلامى . وبينما أنه يسمح لليهود فى التوجه إلى هذا المكان ، فليس
 لهم من الوجهة القانونية الحق فى أن يحدثوا أى شىء ما يمكن أن يترتب عليه إيجاد أثر
 فى النفس بأن الموقع المشار إليه هو ملكهم ، فكل طائفة دينية تسعى بكل ما فى
 وسعها لمنع أية طائفة أخرى من اكتساب أى حق قانونى فيما تعتبره ملكاً لها ، وعلى ذلك ؛
 فإن المسلمين الذين يملكون الموقع المذكور قد اعترضوا على جلب اليهود كرامسى
 إليه : لأنهم يقولون : إن هذه الكرامسى قد تصبح مقاعد وإن هذه المقاعد لا تلبث أن
 تصبح ثابتة فى الأرض وإنه لا يمضى على المقاعد الثابتة زمن طويل حتى يكون
 اليهود قد أوجدوا لأنفسهم حقاً شرعياً فى هذا الموقع .

هذا ، ومهما كان العطف الذى تشعر به الإدارة نحو هؤلاء اليهود فإن واجبها —
 بصفتها الانتدابية — هو احترام الحالة الراهنة . وبناء على ذلك ، فكلما أحضر اليهود
 كرامسى إلى هذا الموضع أحضر البوليس إلى رفعها ، إذ من المقرر أن اليهود يكونون
 من الوجهة القانونية قد تجاوزوا حقهم . ولو تهاون البوليس فى رفع الكرامسى لحدثت
 أمور توجب الأسف ، مثل الحوادث التى وقعت فى الماضى .

الموسوعة الفلسطينية — ثان

فالمسألة لا يتسنى تسويتها إلا بالراضى بين المسلمين وبين اليهود ، وأما الحكومة فستفعل كل ما فى وسعها لترويع هذا الاتفاق .
وبناء على ذلك ، لا يستطيع اليهود أن يستندوا إلى مبدأ الحالة الراهنة لتأييد أى ادعاء كان يدعون به ، والدموع التى أذرفوها فى القرون الماضية لا تنيلهم أى حق فى ملكية الحائط ولا حتى الانتفاع فيه ، كما كان يترددون إليه .

(د) قدسية الرصيف الكائن عند الحائط والمكان المجاور له :

إن قدسية الحائط الغربى ، الذى هو جزء من الحرم الشريف ، لا ينازع فيها منازع ، وقد ورد ذكر إسماء النبي إلى القدس فى القرآن الكريم على الوجه الآتى :
« سبحان الذى أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذى باركنا حوله » .

وبما يجب ملاحظته فى هذا المقام أنه لما أسرى بالنبي محمد إلى القدس أصبح موقع الهيكل القديم ، الذى كان موضع احترام وتقديس المسلمين ، يعرف بالمسجد الأقصى لتمييزه عن المسجد المكي والمسجد الحرام . لأن مكة المكرمة كانت فى ذلك الزمن مناوئة للنبي محمد . وبناء على ذلك أصبحت القدس وعلى الأخص ساحة الهيكل ، مدة من الزمن القبلة الأولى للمسلمين ، أى إن المسلمين فى ذلك الزمن كانوا يولون وجوههم شطر القدس عند الصلاة ، وذلك قبل أن يتوجهوا إلى قبلة بيت الله الحرام فى مكة .

إن هذه الأمور توضح صريحاً القدسية الخاصة التى للحرم الشريف والمباني التابعة له فى نظر المسلمين فى جميع أقطار العالم ، أما تقديس الحائط والرصيف فأتت من أنه محل البراق ، نزل فيه النبي وور به ثم ربط براقه فى الحائط نفسه ليلة

الإسراء . وبناء على تقديس المسلمين لهذا المحل وقف أصحاب الأملاك المجاورة أملاكهم فأنشئت فيها « زوايا » وبيوت الحجاج المغاربة .

(هـ) الوقف وحكمه الشرعى :

الوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد والتصدق بريعها على جهة أو أكثر من جهات البر ، فإذا وقف شخص ربيع ملك أخرجت ملكيته من يده أيضاً . والنوع الأول من الوقف ، وهو المباني أو الأراضى الموقوفة للتصدق بريعها على المساجد أو المستشفيات أو سائر طرق الخير ، يقسم إلى ثلاث مراتب : أعلاها مرتبة المساجد والمعابد الموقوفة لتأدية الصلاة . وثانيها الزوايا ومدارس العلم التى وقفت للذكر وتعليم القرآن الشريف وتلقى الشريعة . وثالثها الأماكن التى وقفت لتكون مستشفيات للأمراض ورباطاً للمقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير ، أما النوع الثانى فهو ما وقف ، لا لأجل الانتفاع بعينه ، بل بثمرته وريعه بدون انقطاع على مسجد أو مستشفى أو رباط وغير ذلك من وجوه الخير . وعلى هذا يمكن وقف المباني والدكاكين والأراضى الزراعية . وتبى وقفت هذه الاشياء بخصص ريعها لجهة من جهات النوع الاول من الوقف .

وفضلاً عن ذلك فلا تجيز الشريعة الإسلامية بيع الوقف ولا تحويله خلافاً لشرط الواقف .

وعلى ذلك فالبراق ، لكونه جزءاً من الحرم الشريف ، يعتبر وقفاً من المرتبة الأولى من النوع الأول . كما أن الرصيف عند الحائط ومحلة المغاربة وقف من المرتبة الثالثة من النوع الأول ، لأن أصحابها وقفوها لاستعمال زوار المسلمين وحجاجهم . والشريعة الإسلامية تحظر على اليهود أن يدعوا بأية حقوق كانت فى هذه الأماكن .

إن الوقف لا يسقط بتقادم الزمن إلا إذا كان الغاصب قد اغتصب الوقف مدة ثلاث وثلاثين سنة على الأقل بلا مانعة ولا انقطاع . والواقع أن المسلمين تسامحوا مع اليهود ، مع مرور الزمن ، فأذنوا لهم بالذهاب إلى الحائط للكاء بنفس الشروط التي أذنوا بها لغيرهم من سكان القدس والأجانب بزيارة الحائط ، وهذا لا يعطيهم أى حق كان سواء فى ملكيته أو فى الانتفاع بهذا الامتياز فى المستقبل .

أما فيما يتعلق بطلب اليهود أن يؤذن لهم بحلب أدوات إلى الحائط كالمقاعد والكراسى والستار إلخ ، فطلبهم هذا لا يستند إلى عادة مقررّة أو بالأقل إلى عادة جرى عليها اليهود منذ القدم ، ذلك لأن العرب ، والأتراك من قبلهم ، كانوا دائماً يمانعون فى إجراء مثل هذه البدع كما يتضح من مرسوم سنة ١٨٤٠ م . وسنة ١٩١١ م . ومن المكاتبات الكثيرة التى دارت حول هذه المسألة بين المجلس الإسلامى الأعلى وحكومة فلسطين (وثيقتا فريق المسلمين رقم ٩ ورقم ١٠) . إن الأنظمة المؤقتة التى أصدرتها حكومة فلسطين لا يمكن اعتبارها بأنها تمنح اليهود أى حق بذلك . وفضلاً عن هذا فإن الدولة المنتدبة ، فى كتابها الأبيض الذى أصدرته فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ قد اعترفت صراحة بأن الحائط ، الغربى والمنطقة المجاورة له ملك المسلمين الخالص .

وليس لليهود أن يدعوا بأن لهم حق الارتفاق ، فحق الارتفاق ، كما هو معروف قانونياً ، لا يتفق مع حجج ومزاعم اليهود ، إذ أنه يجب أن يكون لمنفعة عقار آخر لا لمنفعة أشخاص ، وعلى كل حال لا تستطيع اللجنة أن تمنح اليهود أكثر من زيارة الحائط زيارة مجردة .

وقد قال فريق المسلمين : إن كل ما ذكره بشأن الوقف مبنى على أحكام الشريعة الإسلامية وشرحها .

(و) نوايا اليهود الحقيقية :

ليس الغرض من حركات اليهود ومشابغاتهم وضع مقاعد عند الحائط للطاعنين في السن والعجزة للاستراحة عليها فقط . بل إن ما يجب أن نتناوله بالبحث في هذا الصدد تلك الحركات الصهيونية التي ترمى إلى تأمين منافع لليهود ليس لهم فيها أدنى حق . إن غايتهم الحقيقية هي وضع يدهم على الحرم الشريف رغمًا عن كل التصريحات والأقوال التي أدلى بها اليهود بأن ذلك ليس ما يصبون إليه .

وقد اعترفت لجنة شو نفسها بأن مخاوف العرب من اليهود في هذا الشأن معقولة (تقرير شو صفحة ٩٧) .

إن وعد بلفور هو الذي أثار اليهود لطلب بعض الحقوق التي لا وجود لها في الحقيقة وهم يشعرون ، لعدم إمكانهم إبراز أية بيانات على ثبوت إدعاءاتهم ومطالبهم بأنهم يستطيعون الاعتماد على معونة من الخارج ، حتى إنهم حاولوا أن يؤيدوا مزاعمهم بالقوة كما وقع أثناء الاضطرابات سنة ١٩٢٩ م . ولو قالوا أمام اللجنة بأنهم لا يدعون بحق الملكية في الحائط ، فإنهم يرمون بالحقيقة إلى تحقيق هذه الغاية .

إن مطعم الصهيونية الأسامي هو الاستيلاء على مسجد قبة الصخرة وساحة الهيكل برمتها وإخراج العرب من فلسطين فيحلون عندئذ محلهم . ويود وكلاء فريق المسلمين في هذا المقام أن يستدل بما جاء في دائرة المعارف البريطانية عن الصهيونية (طبعة سنة ١٩٢٦ م . المجلد ٢٧ - ٢٨ ، صفحة ٩٨٦ - ٩٨٧) . وهذا ما ورد فيها .

« إن من أكبر النتائج التي تلفت النظر والعناية والتي تولدت من العداء نحو الساميين ظهور حركة اليقظة القومية في اليهود بمظهر سياسي ، وهي الحركة التي

عرفت بالصهيونية إن اليهود يتطلعون إلى افتداء إسرائيل ، واجتماع الشعب في فلسطين ، واستعادة الدولة اليهودية ، وإعادة بناء الهيكل ، وإقامة العرش الداودي في القدس ثانية وعليه أمير من نسل داود .

غير أن ما جاء في دائرة المعارف اليهودية في هذا الصدد أكثر صراحة .

وقد صرح اللورد ملتشت (السير الفرد موند سابقاً) سنة ١٩٢٢ م . بقوله :
 « إن اليوم الذي سيعاد فيه بناء الهيكل أصبح قريب جداً » . وصرح جابوتنسكى وزانكويل والبروفسور كلوزنر ، أحد أساتذة الجامعة العبرية بالقدس وغيرهم من كبار زعماء اليهود بمثل هذه التصريحات ، وما نشره اليهود من الرسوم والصور في مختلف جرائدهم يكشف القناع عن نوايا الصهيونيين لاعادة بناء الهيكل حيث يقوم الآن الحرم الشريف .

وهذه الحالة التي أوجدها اليهود في الأرض المقدسة ، وعلى الأخص في القدس لمصدر خطر دائم يهدد السلام ، إن طلب اليهود بتزاع ملكية محلة المغاربة ، لدليل على أن نوايا اليهود الحقيقية هي أن يستولوا تدريجياً على جميع الأماكن الإسلامية المقدسة وأن يصبحوا أسياد البلاد . ولما كانت مطالب اليهود غير مستندة على أية حجة قانونية فمن الواجب ردها ، وأفضل حل للمسألة برمتها هو منع اليهود من الاقتراب من الحائط .

الفصل الخامس

في البيانات والشهادات

إن البيانات التي أدلى بها الفريقان أمام اللجنة تبحث في الدرجة الأولى فيما يلي :

أولاً : صبغة تضرعات اليهود عند الحائط .

ثانياً : الأدوات التي يستعملها المصلون اليهود .

١ - يؤكد اليهود أن تضرعاتهم من نوع الصلاة ، وهم يميزون بين الصلاة التي يقيمها الأفراد والصلاة التي تقيمها الجماعات (أى جماعة من الرجال لا يقل عددهم عن العشرة وتعرف بالنبان) . ولذلك فإن التضرعات التي يقيمها اليهود عادة عند الحائط ، هي حسب زعمهم ، صلاة جماعة كالصلاة التي تقام في الكنيس .

وقد أبرز وكلاء فريق اليهود بيانات مختلفة لإثبات هذا الادعاء . وبهذا الصدد يقول السائح الألماني اليهودي ل . ١ . فرانكل في كتاب وضعه في منتصف القرن التاسع عشر (الوثيقة اليهودية رقم ٢٠) ما يلي : - لما جئت إلى حائط المبكى تذكرت حالاً الكلمات العادية التي تتلى في صلاة الـ « منحة » أى العصر . وقد جاء في الكتاب المعروف بـ « مهارة ارتز ماسكلوشة » (أى مشاهدة الأرض المقدسة) المطبوعة سنة ١٨٩١ م . (الوثيقة رقم ١ صفحة ٤٣) « في أثناء الصيف يتراوح عدد المجتمعين عند الحائط يوم الجمعة بين ١٠٠٠ و ١٨٠٠ نسمة وتنتهى صلاة استقبال السبت مع ظهور النجوم وتبتدئ صلاة المساء بعد ظهور النجوم » . وقال الحاخام ميشيل في كتابه : إن حاخاماً آخر كان حوالى السنة ١٨٦٠ م . يستأجر عدداً من

الأشخاص لإتمام العدد المعين للجماعة لأجل إقامة صلاة كل يوم في الصباح ، وبعد الظهر وفي المساء عند الحائط (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٩) . وفي الكتاب الذي وضعه الحاخام موسى خاكينز سنة ١٦٧١ م . وصف الصلاة الخصوصية التي أداها عند حائط المبكى ، وقال إنه يفضل إضافة صلوات أخرى إلى الصلاة العادية (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٤) . وقد قال رئيس حاخامى يافا عوزيل . وهو أحد الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم . (محضر اللجنة صفحة ١٩٦ - ١٩٧) ، أنه لا يوجد فرق بين الصلاة التي تقيمها الجماعة في الكنيس والصلاة التي تقيمها الجماعة عند الحائط لا في الشكل ولا في الترتيب ، وإن صلاة المساء يوم الجمعة عند الحائط موجودة في كتاب الصلاة العادى . وشهد الشاهد اليهودى الحاخام شور ، (محضر اللجنة صفحة ١٦٥) أنه لا فرق بين الصلاة التي تقام عند الحائط والصلاة التي تقام في الكنيس . وقد أيد هذه الشهادة الشاهد غولد بيرج (محضر اللجنة صفحة ٣٣٦) وغيره ، وقد قال الشماس اليهودى مباحاس ، أثناء شهادته ، (محضر اللجنة صفحة ٢٦٢) إن المصلين اليهود أثناء صلاة الجماعة عند الحائط اعتادوا أداء الصلاة المقررة في كتاب الصلاة وهي نفس الصلاة التي تؤدى في الكنيس . وذكر المستر ريتشارد هيوز ، وهو شاهد إنكليزى استدعاه فريق اليهود لأداء الشهادة ، إنه سكن القدس نحو ٣٨ سنة واعتاد الذهاب إلى الحائط في فترات متعددة في السنوات السابقة للحرب (محضر اللجنة صفحة ١٥٤) ، وهو يظن من مشاهداته أن الصلاة التي تقام عند الحائط هي صلاة جماعة . وشهدت الآتسة هزى ، وهي إنكليزية أيضاً ، (محضر اللجنة صفحة ٣٠٩) ، أنها شاهدت مرة واحدة ، وذلك قبل الحرب بضع سنوات ، جمهوراً كبيراً عند الحائط ورجلا يقول شيئاً فيرده إ الآخرون . وقراءى لها أن ذلك يشبه

ما يردده المصلون في صلاة الجماعة .

وقد أحضر فريق المسلمين من الجهة الأخرى عدداً كبيراً من الشهود وعلى الأخص من « الآباء » أو « الإخوان » (رهبان) من مختلف الكنائس المسيحية فشاهدوا بأنهم لا يعتبرون ما اعتادوا أن يشاهدوه من نوع صلاة الجماعة . إن الأب دريسار (محضر اللجنة صفحة ٦٠٤) شهد أنه في أثناء المدة الواقعة بين سنة ١٨٩٩م وسنة ١٩٠٥ م . ، حينما كان يتردد على الحائط ، كان يرى بعد ظهر يوم الجمعة المصلين اليهود يؤدون الصلاة عادة بإرشاد رجل يرأس الجماعة .

إن البيانات التي أدلى بها كلا الفريقين ، فيما يتعلق بالمدى الذي استعملت فيه الأدوات الطقسية اليهودية عادة لم تكن كاملة أو وافية ، ويجدر النظر بوجه خاص في الشهادة الآتية ، التي أداها رئيس حاخاي يافا عزيل ، وهو أحد الشهود الرئيسيين الذين استدعاهم فريق اليهود ، بصدد الشرائع اليهودية بوجه عام وما تتطلبه من اتباعها ، وقد أتى هذا الشاهد على وصف مختصر للطقوس المتبعة عادة في مذكرة وضعها خصيصاً (الوثيقة اليهودية رقم ١١) وما تجب ملاحظته أنه لم يكن في وسعه أن يؤكد من اختبارات الشخصية أن جميع تلك الطقوس كانت متبعة عند الحائط قبل الحرب العظمى .

كما قاله هذا الشاهد أن الصلوات في الأيام العادية هي ثلاث : - أى صلاة الصباح و صلاة العصر و صلاة المساء . في أيام السبت وفي رموس الاشهر القمرية و أيام الاعياد تقام صلاة صباحية إضافية (تعرف بصلاة « مصاف ») و تقام في يوم عيد الغفران صلاة ختامية إضافية (يطلق عليها « نيلاح ») . وعلاوة على هذه الصلوات تقام صلاة يوميّاً عند منتصف الليل من ١٧ تموز إلى ٩ آب (عبري) .

إن جميع هذه الصلوات يجب ، والحق يقال : أن تؤديها الجماعة ، إلا أنه يسمح

للأفراد بإقامتها في ظروف مخصوصة وعند عدم الثناء عقد الجماعة . وهناك بعض أقسام من الصلاة لا يمكن تأديتها إلا عند وجود الجماعة . هذه الحالة فيما يختص بتلاوة آية رواة في صلاة الصباح أيام الاثنين والخميس والسبت ورؤوس الأشهر القمرية وعيد الفصح والعنصرة وعيد المظال ويوم رأس السنة اليهودية وعيد الغفران . والחנוكاه والبوريم ويوم ٩ آب وبعض أيام الصوم . أما في أيام السبت ويوم عيد الغفران وبعض أيام الصوم فتقرأ أسفار التوراة في أثناء صلاة العصر أيضاً ، وفي معظم هذه الأيام والأعياد تقرأ أسفار الأنبياء أيضاً .

ويقراً أحد « الأسفار الخمسة » كل يوم من أيام الأعياد الخمسة المعينة . وتتل في بعض فصول السنة صلوات للتكفير عن الذنوب والخطايا . كما تقام أيضاً صلوات مخصوصة من قبل الحاخامين للشفاعة عن الجمهور أو الأفراد ، وذلك عند وقوع مصائب ونكبات عمومية ، كالطاعون أو الجفاف إلخ . وقيم الأفراد أيضاً صلوات مخصوصة عند وقوع المصائب عليهم ، ومن المعتاد في مثل هذه الظروف تلاوة بعض اصحاحات من الكتاب المقدس .

أما ترتيب الصلاة التي تقام عند الحائط فهو نفس الترتيب المتبع في الكنيس . وتقام عند الحائط أيضاً شعائر دينية وصلوات مخصوصة من قبل الجماعات بالنيابة عن الذين في احتياج إلى الرحمة الإلهية . كما أنه قد جرت العادة عند المصلين المداومين في كنائس معينة أن يذهبوا إلى الحائط من وقت إلى آخر في مساء أيام الجمعة أو أيام السبت أو الأعياد وقيمون الصلاة هناك بوساطة مرشد (حزان) مخصوص لكل فئة من المصلين .

إن الصلوات التي تقام لاستقبال السبت هي صلاة العصر العادية وصلاة دخول السبت وصلاة المساء ، والمصلون يأتون عادة إلى الحائط بدون دعوة مخصوصة أو أمر

بل بمطلق إرادتهم ، إلا أنه عند وقوع حاجة أو مصيبة أو نكبة عمومية يعلن الحاخامون عن إقامة صلاة عمومية عند الحائط . وهذا هو الظرف الوحيد الذى ثبت فيه للجنة أن المصلين يدعون للصلاة عند الحائط (الشاهد زوكرمان - بعد الحرب العظمى - محضر اللجنة صفحة ٣٩٢) .

٢ - نتقل الآن للبحث فى الأدوات المستعملة أو التى ادعى أنها استعملت من قبل المصلين اليهود عند الحائط .

قد شهد رئيس حاخامى يافا عوزيل بشأن الأدوات المقتضى استعمالها عند الحائط . وقال : إن الأدوات الآتى ذكرها تستعمل عند الحائط وقت الصلاة التى يقيمها الافراد - أى الشال ذو الحواشى ، وكتاب الصلاة ، وأسفار موسى الخمسة ، وكتاب المزامير ، ومشناه ، وتفلين وسعف النخل ، وليمونة حامض فى عيد المظال وبعض أغصان من الآس فى اليوم السابع من عيد المظال . أما فى الصلاة التى تقيمها الجماعة فيستعمل من الوجهة الطقسية الأدوات التى ذكرها - أى ، القناديل الطقسية وطشت للفسيل ووعاء للماء وصندوق لجمع الاحسان وكوب وعلبة نشوق - (بهارات) وفى مثل هذه الظروف عند ما تكون تلاوة سفر التوراة فرضاً واجباً (راجع ما تقدم) بمقتضى وجود أسفار التوراة وخزانة حملها ومائدة للقراءة كما أنه ينفخ فى البوق فى ظروف مخصوصة . وتستعمل الادوات الآتى ذكرها لراحة المصلين - وهى ، فى الدرجة الأولى ، مقاعد للطاعنين فى السن والمعزة ، وحصر ليوم عيد الغفران كى يركع عليها المصلون . ويحتاج أيضاً إلى ستار لفصل النساء عن الرجال إذ أنه لا يسمح للرجال والنساء بإقامة الصلاة معاً ، وأخيراً يحتاج إلى أوتاد أو مسامير تدق فى حائط محلة المغاربة ليعلق عليها المصلون قبعاتهم ومعطفهم .

نتقل الآن إلى البيانات التى أدلى بها أمام اللجنة فيما يتعلق بحجب واستعمال هذه الأدوات عند الحائط قبل الحرب العظمى .

أسفار التوراة والخزانة والموائد التي توضع عليها ومنضدة كتب الصلاة .

ذكر عدد من الشهود في شهاداتهم أمام اللجنة ، بأنه كانت تقام صلاة جماعة كاملة ، عند الحائط قبل الحرب العظمى أيضاً . إلا أنه يظهر من المعلومات التي جمعتها اللجنة بشأن الطقوس اليهودية أنه حتى تكون بعض الصلوات كاملة في أيام الاثنين والخميس والسبت وبعض أيام الصوم الخصوصية والاعياد الكبيرة يتمم القراءة من أسفار التوراة ، ومن الجهة اخرى فإن البيئة التي أدلى بها بشأن جلب أسفار التوراة وبعض الأشياء المتعلقة بها إلى الحائط فليست مقنعة تماماً . وقد شهد الشاهد اليهودي أيزاخروف ، الذي اعتاد الذهاب إلى الحائط مدة اثنتين وأربعين سنة (محضر اللجنة صفحة ١٠٤ وما يليها) بأن الجماعة التي ينتمى إليها كانت تقيم صلاة كاملة شاملة لقراءة التوراة في أيام الاثنين والخميس والسبت صباحاً ، ولذلك كان اليهود يأخذون معهم سفر توراة صغير يضعونه على مائدة صغيرة ومربعة .

وأدلى الشاهد قدومان في شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٤٦) بأنه هو أيضاً رأى سفر التوراة داخل الخزانة والمائدة الموضوع عليها قبل الحرب بعدة سنوات ليس في الأعياد الكبيرة فقط ، بل في أثناء الصلاة العادية التي كانت تقام صباح أيام السبت أيضاً .

وقال الشاهد اليهودي موصيرى في شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٣٥) أنه في أثناء زيارته للقدس سنة ١٨٩٧ م . اشترك في صلاة جماعة أقيمت عند الحائط بعد ظهر أحد أيام الجمعة وأنه لم يكن هنالك أدنى فرق بين تلك الصلاة والصلاة العادية التي تقام في الكنيس . وقد رأى ، فيما رآه ، خزانة تراهى له بأنها تحتوى على سفر التوراة ، من المرجح أنه كان يراد القراءة منه صباح السبت التالي .

ومن الجهة الاخرى ذكر الحاخام شور في شهادته (محضر اللجنة صفحة ٢١٨٧)

بأن عادة نقل سفر التوراة من الكنيس إلى حائط المبكى لم تنشأ ، على ما يذكر ، إلا منذ حوالي ثمانى أو عشر سنوات .

وقال الشماس اليهودى ميوحاس (محضر اللجنة صفحة ٢٦١ - ٢٦٣) بأنه ، على ما يذكر ، جرت فى خلال الثلاثين السنة الماضية عادة جلب سفر التوراة فى يومى عيد الغفران ورأس السنة وأيضاً فى الايام التى تقام فيها صلوات خصوصية عند وقوع جفاف أو مصيبة . إلا أنه لا يتذكر بأنه شاهد سفر التوراة عند الحائط فى أيام السبت قبل الحرب ، بل إن المصلين كانوا يقيمون الصلاة عند الحائط ثم ينصرفون إلى الكنيس لقراءة سفر التوراة فيه . وقد أدى الشاهد اليهودى غولديرج (محضر اللجنة صفحة ٣٣٣) الذى ألف عادة الذهاب إلى الحائط مدة ٤٥ سنة شهادة بنفس المعنى تقريباً ، وورد فى كتاب وضعه الحاخام جداليا من سميتز الذى زار القدس سنة ١٦٩٩ م . (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٥) ما يدل على أن سفر التوراة كان يجلب إلى الحائط منذ القدم عند وقوع المحن والشدائد . وورد ذكر لهذا الامر أيضاً فى كتب يرجع عهدها إلى القرن التاسع عشر استدلت بها فريق اليهود ككتاب « التجول حول مدينة القدس وجوارها » لبارتلت (طبعة ١٨٤١ م) ، و « مشاهداتى فى الشرق » للدورين (طبعة ١٨٤٥ م) .

أما فيما يختص بنقل سفر التوراة من الكنيس فقد قال رئيس حاخامى بافا عوزيل أثناء شهادته الشفهية (محضر اللجنة صفحتى ٢٠٧ و ٢١٤) إن الاحترام الواجب لسفر التوراة يفرض عدم إخراجها من الكنيس إلا فى ظروف مخصوصة ، مثال ذلك إذا لم يتمكن رجل عظيم الشأن من الذهاب إلى الكنيس بسبب مرضه أو وجوده فى السجن ، أو يجلب إلى جماعة مؤلفة من عشرة أشخاص مجتمعين فى مكان لائق ، وأبدى الحاخام شور اعتراضاً (محضر اللجنة صفحة ١٦٢) من وجهة الطقوس

الدينية اليهودية على نقل سفر التوراة من الكنيس إلى أماكن أخرى إلا أنه اعترف بأن إخراجهم من الكنيس مستطاع في أحوال مخصصة .

أما مسألة المنضدة التي تتضمن كتب الصلاة ، فلم يبحث فيها أثناء التحقيق بحثاً ملئاً كما بحث في مسألة سفر التوراة ، ولكن وردت بينة بأن كتب الصلاة كان المصلون يحملونها معهم على كل حال إلى الحائط قبل الحرب بزمان طويل .

القناديل الطقسية :

قد ورد في الشهادة التي أداها إيزاخاروف (صفحة ١١٩) وميوحاس (صفحة ٣٠٣) وموسيرى (صفحة ٤٣٦) من شهود اليهود أنهم رأوا قبل الحرب مائدة وضعت عليها قناديل طقسية عند الحائط . وقد أيد هذه الشهادة شهود آخرون .

طشت الغسيل ووعاء الماء :

شهد الشاهد إيزاخاروف (صفحة ١٠٨) والشاهد ميوحاس (صفحة ٢٦٦) وغيرهما من الشهود أنه كان يوجد عند الحائط قبل الحرب العظمى طشت للغسيل ووعاء للماء .

البوق :

جاء في شهادة بعض الشهود الذين استبدعاهم فريق اليهود أن البوق كان ينفخ في مناسبات مخصصة قبل الحرب العظمى عند الحائط وذلك في يوم رأس السنة وعيد الغفران .

المقاعد والكراسى :

شهد شهود عديدون استدعاهم فريق اليهود بأنه خلال الخمس والعشرين سنة السابقة لسنة ١٩١١ م : « أى المدة التى تناولتها ذاكرتهم ، كانت تجلب مقاعد إلى الحائط للطاعنين فى السن والعجزة فى ظروف مخصوصة ، وذلك على ما يظهر بالاتفاق مع بعض السكان فى محلة المغاربة ، وقد أبرز وكلاء فريق اليهود عدداً من الصور وشريطاً مصوراً (فيلم) لاثبات صحة هذه الشهادة ، كما أن فريق العرب من الجهة الاخرى استدعوا عدداً من الشهود شهدوا بأنهم لم يروا عند الحائط مقاعد قط ، مع أنهم كانوا يذهبون عادة إلى الحائط أثناء المدة السابق ذكرها ، وفى سنة ١٩١١ م . وضعت السلطة التركية المختصة آنذاك أى مجلس الادارة فى اللواء قراراً جاء فيه :

« إن . . . فضيلة المفتى ودائرة الأوقاف والمحكمة الشرعية ... أفادوا بأنه محظور - بموجب الشرع - من جميع الوجوه وضع كراسى أو ستار أو أشياء أخرى من هذا القبيل أو لإحداث أية بدعة مما يدل على الملكية ، وأنه ليس لاحد الحق فى وضع أشياء كهذه أو لإحداث أية بدعة مما يثول إلى احتلال موقع حائط المسجد الأقصى الشريف وأنه يجب اتخاذ التدابير لمنعهم .

وبعد المذاكرة فى الامر ، قرر المجلس عدم السماح بوضع أية أشياء تعتبر أنها من دلائل الملكية سواء فى الوقف المذكور أو عند حائط الحرم الشريف ، وأنه يجب ألا تعطى فرصة لاحد بوضع أشياء كهذه . ومن الضرورى المحافظة على العادة القديمة .

وقد اعترف الشهود الذين استدعاهم فريق اليهود أن المقاعد لم تجلب إلى

الحائط في مدة معينة بعد وضع ذلك القرار . وقد لفت وكلاء فريق اليهود نظر اللجنة إلى ما ورد في جريدة « هاشيرون » وجريدة « لورور » اللتين صدرتا في الآستانة في شهر شباط سنة ١٩١٢ م ، (الوثيقة اليهودية رقم ١٥ و ١٦ - محضر اللجنة صفحة ٣١٣ - ٣١٥) من أن وزير الحفانية والمعارف إجابة إلى استرحام رئيس الحاخامين حاييم ناحوم أصلر أمراً إلى متصرف القدس بإلغاء هذا المنع ، وقد أرسل رئيس الحاخامين إلى اللجنة إقراراً مشفوعاً باليمين بشأن التدابير التي اتخذها في ذلك الوقت (الوثيقة اليهودية رقم ٣١) أشار فيه إلى برقية يقال إن الوزير التركي المتقدم ذكره - أرسلها إلى متصرف القدس في شهر كانون الثاني سنة ١٩١٢ م ، إلا أن هذه البرقية لم تبرز للجنة في معرض البينة ، وقد افترض فريق المسلمين على صحة هذا الاقرار المذكور أعلاه وبين أن جلب أية مقاعد إلى الحائط في المدة الواقعة بين سنة ١٩١١ م . وتاريخ الاحتلال البريطاني لا صحة له ، وقدم بينات مختلفة تأييداً لذلك .

الحصر :

قال الدكتور كرسى في إقراره المشفوع باليمين المشار إليه آنفاً إن الحصر كانت تستعمل عند الحائط في سنة ١٨٩٤ م .

الستار :

ورد في شهادة الشاهد مندل هاكوفان باكوfer التي أداها أمام اللجنة (محضر اللجنة صفحة ٣٩٨ - ٤٠١) بأنه في سنة ١٩٠٠ م أمر بوضع ستار عند حائط المبكى لفصل الرجال عن النساء ، وأنه كان يتولى أمر ذلك الستار بالنيابة عن المحاكم اليهودية الثلاث (بيوت الدين) وكان يضعه عند الحائط أيام السبت والأعياد زهاء

عشر سنوات ، وشهد شهود آخرون استدعاهم فريق اليهود بأنهم رأوا الستار عند الحائط في بعض المناسبات ، إلا أن فريق المسلمين ، من الجهة الأخرى ، استدعى شهوداً شهدوا بأنهم كانوا يذهبون إلى الحائط بانتظام فلم يروا ستاراً قط .

وقد أشار وكلاء فريق المسلمين ، على الأخص ، إلى المرسومين الصادرين في سنتي ١٨٤٠ م و ١٩١١ م . وإلى الوثائق الخاصة بالوضعية القانونية للمنطقة المتنازع عليها وإلى الشرع الإسلامي .

ذكرنا فيما تقدم ، أن وكلاء فريق المسلمين استدعوا شهوداً عديدين كانوا يزورون الحائط بانتظام خلال سنوات عديدة قبل وقوع الحرب العظمى — فشهدوا بأنهم لم يروا هنالك شيئاً يشبه صلاة طقسية يقيمها اليهود ولا أدوات دينية ، ولكنهم رأوا أفراداً من اليهود ينحون ويبيكون ، وأبرز فريق المسلمين المرسومين الصادرين في سنتي ١٨٤٠ م ، و ١٩١١ م .

وقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى مرسوم سنة ١٨٤٠ م . على وجه خاص ، كدليل على المبادئ التي كان اليهود ، على حد قول المسلمين ، يزورون بموجبها حائط المبكى قبل الحرب العظمى ، قد وضعت قبل نشوب هذه الحرب بأربع وسبعين سنة ، وهذا ما جاء في المرسوم المذكور .

« . . . لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه (أى الرصيف) وأن يتحلى اليهود من رفع الأصوات وإظهار المقالات ويمنعوا عنها يعطى لهم الرخصة بزياراتهم على الوجه القديم فقط . . . » .

ويعترض اليهود على صحة هذه الوثيقة بقولهم : إن لقب « الخديو » المنسوب فيها إلى محمد علي لم يمنح لوالى مصر إلا بعد ذلك التاريخ بمدة طويلة ، بينما أن

فريق المسلمين من الجهة الاخرى أبرز مذكرات محمد على يتضح منها بأنه أطلق على نفسه هذا اللقب منذ سنة ١٨٣٨ م .

لقد أشرنا فيما سبق إلى مرسوم سنة ١٩١١ م . الذى أبرزه وكلاء فريق المسلمين وفى رأيهم أن هذا المرسوم شامل للمبادئ المقررة فى مرسوم سنة ١٨٤٠ م .

أما فيما يتعلق بالوضعية القانونية للحائط الغربى وللرصيف الكائن أمامه ولحقة المغاربة فقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى ما ورد فى سجلات المحكمة الشرعية فى القدس وعلى الاخص إلى الصكوك الوقفية لسنة ١١٩٣ و ١٣٢٠ للهجرة واقتبسوا الفقرة الآتية المتعلقة بأوقاف من كتاب الاقتناع للشيخ منصور بن أدریس الحنبلى دلالة على أن الشرع الإسلامى يحظر إقامة كنيس على الرصيف : —

« ولا تصح اجارة دار لتجعل كنيسة أو بيعة أو صومعة راهب أو بيت نار أو لبيع خمر أو للقمار ونوعه ، سواء شرط بالعقد أو عرف بأنه محرم » .

تبليط الممر :

وبما يجدر ذكره ، فى هذا الصدد ، أن وكلاء فريق اليهود أبرزوا بيانات ما لها أن الممر عند الحائط جرى تبليطه فى المرة الاخيرة منذ ٣٥ — ٤٠ سنة تقريباً على نفقة الطائفة اليهودية ، ولكن وكلاء فريق المسلمين من الجهة الأخرى أبرزوا بيانات دحضوا بها بيانات فريق اليهود ، وبينوا أن البلدية هى التى قامت بتبليط الممر .

* * *

وبناء على طلب اللجنة التى المستر كيث روش حاكم مقاطعة القدس ، وهو موظف بريطانى ، بياناً مختصراً عما يعرفه بشأن الأحوال السائدة عند الحائط ، وتختلف المسائل المختلف عليها بين اليهود والمسلمين . وبهذه المناسبة لفت المستر كيث روش

نظر اللجنة إلى بعض النقاط التي لم يشملها القرار الصادر من المندوب السامي (التعليمات المؤقتة) وهي : — حلقة الذكر والمؤذن والكيفية التي يحق للمسلمين واليهود اتباعها في إقامتهم الصلوات عند الحائط من حيث رفع الأصوات إلخ . ووضع قصاصات من الورق تتضمن صلوات باللغة العبرية في شقوق الحائط : وصلاحية رفع هذه الأوراق من مكانها ، ومسألة حمل اليهود الشموع في أيديهم في بعض المناسبات ، وما إذا كان يجوز لليهود أن يشربوا الخمر عند الحائط ، وتعليق المعاطف وخلافها على جدران منازل المغاربة ، والمتسولون والميتان وروائح المراحيض الكريهة ، والتصوير ، والكتابة على الحائط باللغة العبرية أو العربية ، وحتى الحكومة في ختم الأدوات التي توافق على استعمالها عند الحائط والعقوبة المفروضة على إزالة هذه الاختتام ، وتعيين الشماسين .

الفصل السادس

في آراء اللجنة والاستنتاجات التي توصلت إليها .

إن اللجنة بعد التداول والبحث والتدقيق في الأمور الميينة — أعلاه — وفيما تيسر لها من البيانات في هذه القضية ، قد توصلت إلى الآراء والاستنتاجات الميينة أدناه .

١ — المهمة التي أنيطت باللجنة :

إن المقصود من مهمة اللجنة هو التحقيق في التزاع الذي نشأ بين العرب واليهود فيما يتعلق بعبادة اليهود الذهاب إلى الحائط الغربي أو حائط المبكى (ويطلق عليه العرب البراق) لاجل التضمرات وإصدار قرارها في ذلك ، إن علاقات الفريقين فيما يختص بهذا الأمر تجاه بعضهما منظمة في الوقت الحاضر ببعض أحكام إدارية

صدرت وفقاً لأحكام صك الانتداب على فلسطين ، الذى عهدت به جمعية الأمم إلى الحكومة البريطانية كدولة متتدبة ، فالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من صك الانتداب تتناول الأحكام المتعلقة فى المسائل المختلف عليها ، كما أن المادة ١٤ تفرض تعيين لجنة خصوصية ؛ ذات صفة دائمة الدرس وتحديد وتعيين الحقوق والادعاءات المتعلقة بالأماكن المقدسة ، والحقوق والادعاءات الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة فى فلسطين ، إلا أن هذه اللجنة لم تؤلف بعد ، ولذا فاللدولة المتتدبة تتحمل وحدها مسئولية الأماكن المقدسة ، والمباني والمواقع الدينية الأخرى فى فلسطين . وقد نصت المادة ١٣ على الواجب الملقى على الدولة المتتدبة ، وبمقتضى هذه المادة يجب على الدولة المتتدبة أن تتخذ التدابير الضرورية مع إدارة فلسطين ، لاجل وضع أحكامها موضع التنفيذ . وهى تفرض على الدولة المتتدبة واجباً خاصاً هو صيانة الحقوق المرعية وضمان حرية السلوك . ليس إلى الأماكن المقدسة المسيحية فحسب بل إلى المباني والمواقع الدينية الأخرى وضمان حرية العبادة .

إن تنفيذ الشروط السابق ذكرها لمصلحة جميع الأجناس والأديان مشروط فيه ، حسب نص المادة نفسها ، قيدان - أولهما - : - ضمان وضع الأنظمة الضرورية لصيانة النظام العام والاحتشام ، وثانيهما - عدم صلاحية الدولة المتتدبة فى التعرض لإدارة أى المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة ، التى يتضمن صك الانتداب ضماناً تاماً عدم التعرض لامتيازاتها .

وقد احتج رئيس المجلس الإسلامى الأعلى فى كتاب بعث به إلى جمعية الأمم بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩٣٠ م . على تعيين لجنة دولية للبت نهائياً فى حقوق ومطالب اليهود بشأن الحائط الغربى ، نظراً لأن كل تلميح أو إشارة إلى حقوق ومطالب اليهود فى ذلك المكان تعتبر ، بين أسباب أخرى ، تعدياً خطراً على حقوق المسلمين ، أى

حق ملكيتهم للحائط وحق التصرف فيه . ورغمًا عن أن الأمة العربية في فلسطين قد رفضت الانتداب ، فإن المجلس الإسلامي الاعلى قد أشار في كتابه هذا إلى المادة ١٣ من صك الانتداب التي بموجبها ضمنت امتيازات المقامات الإسلامية المقدسة الصرفة وحظر كل تعرض لجوهر أو إدارة هذه المقامات .

إن التحفظين اللذين وردا فيما تقدم ، واللذين اتخذهما وكلاء فريق المسلمين أساساً للحجج التي أدلوا بها ، لهما من جميع الوجوه ولجميع الغايات نفس المآل والمعنى كالكتاب المتقدم الذكر .

وتصرح اللجنة ، آخذة هذين التحفظين بعين الاعتبار بأنها لا تنوي التعرض لعلاقات الفريقين السياسية تجاه الدولة المنتدبة أو جمعية الامم . فالحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة قد عينت هذه اللجنة ؛ بعد موافقة مجلس جمعية الامم ، لتحقيق في الأمور المختلف عليها ، وإعطاء قرار بها تنفيذاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب . وبناء على ذلك فاللجنة ، كى يتسنى لها القيام بمهمتها ، وجب عليها أن تتحقق في ، وتعطى قراراً بشأن جميع الوقائع التي يمكن في رأيها اتخاذها أساساً لقرار عادل . وبالطبع يهم اللجنة ، عند قيامها بمهمتها هذه ، أن تراعى أحكام صك الانتداب فيما يتعلق بالامتيازات المضمونة للمقامات الإسلامية المقدسة ، ولا ترغب قط في التعرض لجوهر أو إدارة هذه المقامات .

وترغب اللجنة من الجهة الاخرى ، أن تبين بأن مهمتها ليست مماثلة للمهمة المنوطة بلجنة الاماكن المقدسة ، التي حددتها المادة ١٤ من صك الانتداب على فلسطين .

ولا مندوحة لنا في هذا الصدد عن إيضاح الفرق بين معنى المادة ١٣ والمادة ١٤ من صك الانتداب اللتين تبحثان في التدابير المستطاعة لصيانة الحقوق الدينية

في بعض الأماكن في فلسطين .

قد كانت الحقوق في الأماكن المسيحية المقدسة ، منذ عدة أجيال من الأمور المختلف عليها من عدة وجوه بين الكنائس المختلفة ، التي تدعى بملكيتها أو بحق التصرف فيها ولا تزال هذه حالها حتى يومنا هذا . وقد كان لهذه الخلافات الدائمة غالباً صدًى في العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى في أوروبا ، وفضلاً عن ذلك ، فقد كانت مسائل ملكية الأماكن المقدسة في فلسطين ، منذ أواخر القرن السادس عشر فصاعداً ، في مقدمة الأمور السياسية الدولية . كما أن المناظرات والمجادلات في النقاط المتعلقة بهذه المسائل كانت بالفعل أحد الأسباب التي أدت إلى حرب القرم . ولا عقد الصلح في سنة ١٨٥٥ م ، عرضت المسائل المختلف عليها ، والتي كانت لا تزال غير مفصول فيها ، على الدول الموقعة على معاهدة الصلح فتعهدت هذه الدول بالمحافظة على الحالة الراهنة (ستاتيكو) التي كانت مرعية قبل نشوب الحرب ، ثم بحث في مسألة حماية الأماكن المقدسة أثناء مفاوضات الصلح التي أعقبت الحرب الروسية - التركية سنة ١٨٧٨ م . وأثبت عندئذ في معاهدة الصلح نفسها بند يمنع إجراء أية تغييرات في الحالة الراهنة بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة الصلح ، وفي سنة ١٨٧٨ م وسنة ١٨٥٨ م . أيضاً بنى تقرير الحالة الراهنة على نفس القواعد والمبادئ المثبتة في فرمان الصادر من تركيا في سنة ١٨٥٢ م ، تلك المبادئ التي يتفق معظمها مع ما ورد في فرمان الصادر سنة ١٧٥٧ م .

أما المباني والمواقع التي كانت موضع عبادة أو احترام اليهود فلم يشملها الاتفاق المذكور أعلاه . غير أن هناك عدداً من فرمانات التي تبحث في الأماكن والمواقع اليهودية المقدسة . وفي سنة ١٨٧٨ م . ضمننت لليهود الحرية الدينية أيضاً * .

* كان قبر راحيل الكائن بقرب بيت لحم ويعتقد أن زوجة يعقوب دفنت فيه موضع نزاع بين العرب واليهود . فاليهود الذين توجد مفاتيح المكان في حوزتهم يدعون بحقهم في المكان =

أشرنا فيما تقدم إلى فرمانات من هذا النوع تتعلق في مسألة تقرير وضعية اليهود ، وقد تناولنا هذه فرمانات بالبحث في مكان آخر من هذا التقرير .

هكذا كانت الحالة عند نشوب الحرب ، الحرب العظمى وبقيت كذلك إلى أن احتلت الجيوش البريطانية فلسطين سنة ١٩١٧ ، وقد أصبحت اماكن المسيحية المقدسة بالطبع ، تحت حكم دولة مسيحية ، موضع حماية خاصة ، ولكن ما هو الموقف الذى اتخذته الحكومة الجديدة إزاء الديانتين الأخرتين في البلاد قد أجيب على هذا السؤال حالا ، أولاً : بالتصريح الذى أصدره اللورد بلفور بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الثانى ، ومشور أذاعه الجنرال اللنبي بعد ذلك ببرهة قصيرة عند دخوله القدس في ٩ كانون الاول سنة ١٩١٧ ، فالتصريح الأول ينظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قوى للشعب اليهودى في فلسطين مع أنه يؤكد في الوقت ذاته بأنه لا يفعل شيئاً يضير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين . وقد ورد في منشور الجنرال اللنبي بأن الديانات الثلاث الكبرى ستنال نفس المعاملة (راجع الصفحة ١٤١ من محضر اللجنة) * .

إن المبادئ المثبتة في هذين التصريحين أبدتها ، فيما بعد ، الادارة المدنية في فلسطين ثم تأيدت نهائياً بأحكام صك الانتداب الصادر طبقاً لعهد جمعية الأمم ، والمبدأ الرئيسى في جميع هذه التصريحات المتتابعة هو ضمان حرية العبادة لاتباع الديانات الثلاث .

= مستندين إلى فرمان يقال إنه صادر سنة ١٦١٥ م . وبما أنه لم يمكن الوصول إلى اتفاق بين الفريقين فقد قامت إدارة فلسطين بإجراء التعميرات الضرورية لخارج ذلك المقام .
• غير منشور في التقرير .

ورغمًا عن أن عبارة « الأماكن المقدسة » المثبتة في المادة ١٤ من صك الانتداب قد تفهم حسب معناها التاريخي المحصور ، فإن امتيازات المباني والمواقع الدينية على وجه عام مضمون للطوائف الأخرى غير المسيحية . وما ورد في المادة ١٤ من صك الانتداب يتضح أن لجنة الأماكن المقدسة المخصصة قد أنيط بها ، فضلاً عن مهمتها مهمة أخرى هي درس وتحديد الحقوق والادعاءات العائدة « للطوائف » الدينية المختلفة في فلسطين ، حتى ولو كانت هذه المادة تنطوي على تقييد صلاحية لجنة الأماكن المقدسة فيما يتعلق بغير المسيحيين فمن الجلي أن الصلاحية العامة المتعلقة بالحماية التي تعهد بها المادة ١٣ إلى الدولة المنتدبة تشمل شمولاً واضحاً جميع المباني والمواقع الدينية والحقوق المرعية فيها أيضاً وتضمن حرية الوصول إليها لجميع اتباع الديانات المختلفة وطبقاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب تتناول هذه الحماية مختلف الديانات في جميع أنحاء العالم ولا تنحصر في « الطوائف » الدينية الكاثنة في فلسطين . ولذا فمن الطبيعي أن يمثل أمام اللجنة مندوبون عن مختلف جماعات اليهود والمسلمين من أقاليم المعمورة كي يوضحوا آراءهم ويحددوا مطالبهم في هذا الشأن .

وقد أصبحت مسألة ما إذا كان يجب اعتبار الحائط الغربي والمنطقة الواقعة أمامه « موقعاً دينياً » وبالتالي شمولها بحماية الدولة المنتدبة حسب أحكام المادة ١٣ من صك الانتداب ، مسألة ذات أهمية دولية كان من الطبيعي أن تعامل على أساس العدل الدولي . وعلى الأخص لأن مثل هذه الخلافات ، حسب القانون المرعي في فلسطين ، مستثناة صراحة من صلاحية المحاكم المحلية ، طبقاً للأمر الصادر من مجلس جلالاته الخاص والمؤرخ في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٤ (أى الأمر الصادر من مجلس جلالاته الخاص بشأن الأماكن المقدسة في فلسطين سنة ١٩٢٤) .

٢ - تطبيق مبادئ الحالة الراهنة :

إن الطريقة التي سارت عليها إدارة فلسطين ، في صيانة ما اعتبرته « حقوقاً مرعية » في الأماكن المقدسة وفي المباني والمواقع الدينية تنفيذاً لأحكام صك الانتداب هي السعي للمحافظة على الحالة الراهنة التي سنأتى على شرح مبادئها وأصولها بإيجاز فيما يلي :

أما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، بما في هذه العبارة من معنى محصور ، فقد طبقت إدارة فلسطين ، سواء قبل وضع صك الانتداب أو بعده ، نفس قواعد ومبادئ الحالة الراهنة التي كانت مرعية قبل الحرب ، أى القواعد المبينة على فرمان الصادر سنة ١٨٥٢ - تلك القواعد التي ليست إلا مجرد تأييد للحالة الراهنة في سنة ١٧٥٧ ، أما الأماكن المقدسة وأقسامها التي تشترك فيها الطوائف الرئيسية الثلاث وهي الروم الأرثوذكس ، واللاتين ، والأرمن الأرثوذكس ، فيمكن تبويبها حسب الترتيب الآتي :

أولاً : بعض الأقسام المعترف بأنها ملك مشترك بين الطوائف الثلاث بمحصر متساوية .

ثانياً : الأقسام الأخرى التي تدعى الطائفة الواحدة أنها تحت صلاحيتها المطلقة بينما تدعى طوائف أخرى أنها شريكة في ملكيتها .

ثالثاً : الأقسام التي يوجد خلاف على ملكيتها بين طائفتين .

رابعاً : وأخيراً الأقسام التي يعود حق ملكيتها لطائفة واحدة فقط على أنه يحق لطوائف أخرى أن تبخر فيها أو تجري مراسيم طقسية لدى معين بطرق أخرى .

وقد سنحت اللجنة فرصة خاصة للتحقق^١ بالتفصيل^٢ من الكيفية المنظمة عليها

بالفعل امتيازات الطوائف في كنيسة القبر المقدس (القيامة) بالقدس وكنيسة المهد في بيت لحم ، إن طريقة استعمال كل قسم من المذابح والهيكل وسير المواكب الاحتفالية وهلم جرا قد جرى تحديدها وتسويتها بمتهى الدقة تجنباً لوقوع المنازعات والمشاحنات بين مختلف الطوائف ، وتتبع في ذلك بكل تشديد بعض المبادئ في تطبيق الحالة الراهنة . وعلى هذا فإذا أعطى ترخيص لترميم سقف أو أرض فإن ذلك لما يدخل القائمين بالترميم الحق المطلق بملكية ذلك السقف أو تلك الأرض ، كما أنه إذا منحت الطائفة حق تعليق مصباح أو صورة أو تغيير موضع أى مصباح أو صورة معلقة يعتبر ذلك بمثابة اعتراف بتملك العامود أو الحائط الذى يعلق عليه المصباح أو الصورة تملكاً مطلقاً ، بينما أنه يجوز لطائفة من الجهة الأخرى أن تمتنع ، مثلاً ، بحق التبخير في هيكل ما بدون أن تدعى بملكية مشتركة في ذلك الهيكل قط .

ومن السهل الادراك أن تطبيق « حقوق » من هذا النوع يؤدي حتماً إلى مشاكل عظيمة وإلى المرافعة والمقاضاة غالباً وعلى الأخص لأن كل تغيير فعلى في العادة الجارية قد يؤخذ دليلاً على الوضعية القانونية .

ولهذا السبب كانت مهمة إدارة فلسطين في التأكد من الحالة الراهنة والمحافظة عليها مهمة شاقة ، وفي الخلافات التى وقعت كانت الأشياء المختلف عليها تهمل في بعض الأحيان حتى تلاشى بدلا من التعرض لوقوع أى تغيير في توازن القوى بين الطوائف المتنازعة . ولهذا فإن كان التعمير أمراً لازماً وقع على كاهل الإدارة أن تهتم به إذا ثبت لها عدم إمكان وصول الطوائف ذات الشأن إلى اتفاق حبي في تلك الحال .

وقد اتبعت إدارة فلسطين في المحافظة على الحالة الراهنة نفس هذه المبادئ عند الحائط الغربى وهنا أيضاً كانت تصبو إلى صيانة الحالة الراهنة كما كانت قبل الحرب بقدر ما في وسعها التأكد من تلك الحالة .

وقد بينت الحكومة البريطانية للبرلمان بغاية الوضوح في كتابها الأبيض الصادر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ما تعتبره مبادئ رئيسية لمعالجة الأمور المختلف عليها بين العرب واليهود، ولابد لنا في هذا الصدد من اقتباس الفقرات الآتية على الأخص في هذا الكتاب :

« يؤلف الحائط الغربي أو الميكي قسماً من الحائط الخارجى لهيكل اليهود القديم وهو بصفته هذا مقدس في نظر اليهود ، وترجع عادة إقامة صلواتهم في هذا المكان إلى القرون الوسطى ومن الممكن إلى ما قبل ذلك . ويشكل هذا الحائط أيضاً قسماً من الحرم الشريف وهو بصفته هذه مقدس لدى المسلمين . وفضلاً عن ذلك فهو من الوجهة القانونية ملك الطائفة الإسلامية الخاص ، كما أن الرصيف الذي تجاهه وقف كما هو ثابت بالوثائق التي يحتفظ بها متولى الوقف ، وقد أثبتت الطائفة اليهودية حقاً صريحاً لها في السلوك إلى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ، ولكن الحكومة التركية كانت تقرر على التوالي كلما رفعت المراجع الدينية الإسلامية صوتها بالاحتجاج بأنها لا تسمح بالتعدى على التعامل الجارى كوضع الكراسى والمقاعد في ذلك المكان ، ومن المفهوم أنه صدر في سنة ١٩١٢ م . قرار يمنع وضع الستائر في ذلك المكان .

« وقد رأت حكومة فلسطين وحكومة جلالة الملك ، تطبيقاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين أن المسألة توجب عليها المحافظة على الحالة الراهنة التي اعتبرناها بأنها تفيد بفضوحها العام ، أن للطائفة اليهودية حقاً في السلوك إلى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ، ويموز لها أن تجلب إليه فقط الأشياء الطقسية بحسب ما كان مرخصاً لها في زمن الحكم التركي . وكلما رفعت المراجع الدينية الإسلامية الشكوى بأنه قد جرت ... محدثاً ، خلافاً للتعامل الجارى واقتنعت حكومة فلسطين بعدم التحقيق بأن الشكوى في محلها شعرت الحكومة بأن من واجبها منع إخرق التعامل

الذى تجمت الشكوى عنه .

وبناء على ذلك فقد قررت الحكومة البريطانية أن الحائط الغربى أو المبكى مقدس فى نظر الفريقين ، وأنه حتى ولو كان أحد الفريقين يملك هذا الحائط ملكاً مطلقاً فإن الفريق الآخر كان يتمتع فى زمن الحكم التركى فى السنوات السابقة للحرب بحق حرية السلوك إليه كموقع دينى .

ويلوح أن الحكومة البريطانية وإدارة فلسطين ، كانتا ، عند اتباع تلك المبادئ ترغبان فى صيانة الحالة الراهنة التى كانت قبل الحرب بشأن العلاقات بين الطائفتين اللتين لهما حق دينى فى نفس الموقع ، وقد كانت لإدارة فلسطين ، من هذه الوجهة تقوم بمهمة الاشراف على الحالة الراهنة من جهتين : فمن الجهة الواحدة سعت لمنع اليهود من جلب أدوات إلى الحائط تخالف العادة المسلم بها ، ومن الجهة الأخرى جربت منع المسلمين من إجراء أية محدثات قد ينجم عنها ما يثول إلى إزعاج اليهود أو إقلاقهم أثناء الصلوات التى اعتادوا إقامتها عند الحائط .

ولذا اضطرت إدارة فلسطين أن تتخذ ما يلزم من الإجراءات بهذا الشأن فى مناسبات مخصوصة فى السنوات ١٩٢٥ م ، و ١٩٢٨ م ، و ١٩٢٩ م . وقد جاءت لجنة شو بتقريرها على ذكر هذه المناسبات بإسهاب .

وكما جاء فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٨ م . المذكور آنفاً ، اضطرت ، إدارة فلسطين إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات فوراً ، كى تمنع أى تجاوز عن الحالة الراهنة (الستائيكو) فنعت اليهود من أن يجلبوا إلى الحائط أية مقاعد أو كراسى أو ستائر أو حواجز لفصل الرجال عن النساء ، بينما أنها من الجهة الأخرى سمحت لهم فى التعليمات المؤقتة الصادرة سنة ١٩٢٩ م ، بأن يجلبوا مؤقتاً إلى الحائط بعض أدوات . طقسية أثبتت مفصلاً فى تلك التعليمات .

ثم أصدرت أمراً إلى المسلمين من الجهة الأخرى، بإبقاء الباب (البوابة) الذى مر ذكره فيما تقدم فى الطرف الجنوبي من الحائط مقفلاً فى ساعات معينة وبمنع، سوق الدواب على الرصيف فى أوقات معينة . وقد كانت حكومة فلسطين بإصدارها هذا الأمر، تسير على مبدأ عدم السماح للمسلمين بإجراء أية محدثات أو تغييرات فى أو بالقرب من الحائط نفسه مما يلحق باليهود ازعاجاً يفوق ما كان يحصل لهم فى الماضى أثناء إقامتهم الصلاة . ثم أوقف المسلمون من تلقاء أنفسهم أعمال البناء التى شرعوا فيها فى ساحة الحرم سنة ١٩٢٩ م . إلى أن تظهر نتيجة التحقيق الرسمى الذى أجرى بشأن ما قد يكون لهذه الانشاءات من أثر فى الشروط التى يقيم بموجبها اليهود صلواتهم ، إلا أنه رخص للمسلمين ، بعد ذلك ، بإتمام البناء مع أنه تقرر فى الوقت نفسه ، أن يزداد ارتفاع الحائط الذى يطل على الزقاق المؤدى إلى محلة المغاربة وساحة الحرم إلى ما كان عليه فى السابق كى يحول دون رؤية الرصيف ، الأمر الذى أصبح ميسوراً بسبب تخفيض الحائط .

وبلاحظ من وصف المكان (راجع ما تقدم ذكره) أن الزاوية التى بنيت عند الطرف الجنوبي من الحائط بقيت قائمة فى مكانها ، وكذلك بقى الباب الذى فتح حديثاً فى الجهة نفسها ، والدرج المؤدى منها إلى ساحة الحرم .

٣ — ملكية الحائط وما جاوره :

على اللجنة أن تصدر قراراً بشأن مطالب وإدعاءات اليهود ، ومع أن اليهود لا يدعون بملكية الحائط ولا بملكية الرصيف الكائن أمامه (خطاب وكلاء فريق اليهود الختامى — محضر اللجنة صفحة ٩٠٨) ، فقد رأت اللجنة أن من واجبه التحقيق فى مسألة الملكية من الوجهة القانونية ، إذ أن ذلك أساس ضرورى لتقرير الوضعية

القانونية في هذا الشأن، ولذا فاللجنة لا يسعها قبول الرأي، الذي أبداه المسلمون بأنه ليس ما يدعو اللجنة لإبداء رأيها في مسألة الملكية طالما لم ينازعهم أحد فيها مضي، فضلاً عن أنه لا يصح النزاع فيها، واعتراضهم هذا نشأ في الحقيقة من التحفظين المتقدم ذكرهما .

فاللجنة تصرح في هذا المقام استناداً على التحقيق الذي أجرته بأن حق ملكية الحائط وحق التصرف به وما جاوره من الأماكن المبحوث عنها في هذا التقرير عائد للمسلمين . ذلك أن الحائط نفسه هو ملك المسلمين لكونه جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف . كما أنه ثبت للجنة من التحقيق الذي أجرته سواء في المحكمة الشرعية أو من الشهادات والبيانات التي أدلى بها أمامها الشهود ، أن الرصيف الكائن عند الحائط حيث يقيم اليهود صلواتهم هو أيضاً ملك للمسلمين .

وكذلك ثبت للجنة بأن المنطقة التي تكتنف الرصيف المذكور، قد وقفها على المسلمين الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي حوالي سنة ١١٩٣ بعد الميلاد ، ويرجع كثيراً، أن هذا المكان الذي كان فيما مضى جزءاً من مساحة واسعة مكشوفة قد وقف في الوقت نفسه، الذي وقف فيه المنطقة المجاورة باعتباره مشمولاً فيها .

وحوالي سنة ١٣٢٠ ، بعد الميلاد عند ما أنشئت في الأصل المنازل الخصوصية التي يقيم فيها المغاربة الآن، كى يستعملها حجاج المغاربة مساكن لهم أوقف أبو مدين الغوث هذه المنازل أيضاً . أما صكوك الوقفية الأصلية فقد فقدت ولكن وقفيتها تأيدت بإعلان شرعى أصدره القاضى في سنة ١٦٣٠ م . بعد سماع شهود على الطريقة العادية المقررة في الشرع الإسلامى .

وقد تثبت أحد أعضاء هذه اللجنة أثناء وجوده في المحكمة الشرعية بحضور

هندويين عن الفريقين من الحدود التقريبية لأملاك الوقف هذه ، ورسم تلك الحدود على خارطة زودتنا بها إدارة فلسطين . وقد استرشدت اللجنة بهذه الخارطة في أثناء التحقيق الذى قامت به ، ولم يعترض عليها أحد الفريقين .

أما فيما يتعلق بصفة الوقف القانونية وحكمه ، فإن اللجنة تعتمد بالأخص على الإيضاحات التى أبداهما فريق المسلمين بهذا الشأن ، إن الأوقاف على أنواع متعددة . ولكن لها ميزة مشتركة بينها هى ، أنها جميعها خالدة مؤبدة يتصدق بشمرتها على المساجد أو الفقراء حسب شرط الواقف . ومع أنه قيل : إن الوقف ملك لله وليس ملكاً لأحد ، فليس تخصيصه لغايات دينية شرطاً محتوماً . أضف إلى ذلك ، أن الموقوف قد يكون ريع العقار لا عينه والعين الموقوفة على جهة بر (غاية دينية) يمكن بحق اعتبارها مقدسة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . والمسجد وقف من أعلى المراتب . ومن الجهة الأخرى يمكن وقف أماكن لتكون رباطاً للمسافرين والمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير ، ويلوح لنا أن « الزاوية » التى قيل بأنها مكان يوقف للذكر وتعلم القرآن الكريم وتلقى الشريعة هى وقف فى المرتبة الثانية .

نتقدم الآن للبحث فى مختلف أقسام هذا الملك :

إن الحائط نفسه ، لكونه جزءاً لا يتجزأ من الحرم الشريف هو وقف بلا ريب ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المعلومات التى زودنا بها فريق المسلمين بشأن الوقف والمستندة إلى أحكام الشرع الإسلامى ، يكون الرصيف الكائن أمام الحائط من نفس المرتبة ، كوقف محلة المغاربة ، وثبتت البيئة التى أدلى بها فى هذا الصدد ، فضلاً عن ذلك ، أن المسلمين يعتبرون أن الرصيف إنما وجد لمرور سكان المنازل الخصوصية المشار إليها فيما تقدم .

٤ - قدسية الحائط والرصيف :

يلاحظ مما تقدم بأن أملاك الوقف ، بصفتها وقفاً لا تعتبر جميعها مقدسة من وجهة الشرع الإسلامى ، فجرد كون الحائط جزءاً من السور الخارجى لساحة الحرم الشريف الكبيرة لا يدعو فى حد ذاته إلى اعتبار الحائط « مقاماً إسلامياً مقدساً » كالمساجد وغيرها من الأماكن القائمة فى ساحة الحرم الشريف التى لها ميزة مقدسة خاصة .

وفريق المسلمين لم يبد أى تصريح من هذا القبيل ، بل جل ما تمسك به هو أن الحائط مقدس للمسلمين لسبب خاص ، سنتناوله بالبحث فى مكان آخر من هذا التقرير . فإذا كانت هذه الحال فلا يمكن الادعاء بقدسية الرصيف الذى تجاه الحائط بالاستناد إلى صفته الوقفية ، طالما أنه يستعمل مراراً إلى محلة المغاربة ، وطالما أصبح يستعمل أيضاً مراراً من محلة المغاربة إلى ساحة الحرم الشريف منذ فتح الباب فى طرفه الجنوبى .

بقى علينا الآن ، أن نبحث فيما إذا كان المسلمون يقدسون الحائط والرصيف الكائنين أمامه لأى سبب خاص ، فقد ادعى فريق المسلمين بأن هنالك سبباً يحمل على تقديس هذا المكان ، ذلك أنه يوجد داخل الحائط مسجد صغير أقيم فى المكان الذى يعتقد أن النبي محمداً ربط فيه براقه ليلة إسرائه إلى المسجد الأقصى . وقد فهمت اللجنة أن أكثرية المسلمين تعتقد أن براق النبي ربط بالفعل فى ذلك المكان نفسه . وبما هو جدير بالملاحظة ، أن المكان المذكور لا يقع ضمن ذلك القسم من الحائط الملاصق للرصيف ، بل فى طرفه الجنوبى وأن الوصول إلى مسجد البراق الصغير هو من داخل ساحة الحرم الشريف لا من خارجها .

وفي هذه الأحوال ترى اللجنة، أنه لا يمكن اعتبار الرصيف الكائن أمام الحائط مكاناً مقدساً من وجهة النظر الإسلامية . ففي عهد النبي محمد كان الرصيف جزءاً من فناء مكشوف (راجع ما يلي) وليس في البيانات التي أدلى بها أمام اللجنة ما يدل على أن قسماً خاصاً من ذلك الموقع كان منذ القدم مقدساً لدى المسلمين . ويحتمل أن « الزاوية » التي أقيمت بجوار الرصيف سنة ١٩٢٩ م . كانت تستعمل في زمن عريق في القدم ، للغاية الدينية التي تستعمل لها في الوقت الحاضر ، أما الرصيف نفسه فقد استعمله المسلمون منذ الأجيال الغابرة لأُمُور دنيوية ، وما زالوا يستعملونه كذلك لغاية الآن ، ولم يستعمله المسلمون قط على ما هو معلوم لإقامة الصلاة فيه . ورغمًا عن استعماله من اليهود لإقامة صلواتهم فقد كان على الدوام طريقاً للمغاربة سواء للمرور أو لسوق دوابهم وإبلهم .

أما فيما يتعلق بالحائط نفسه فالأمر مختلف فيه، واللجنة تميل إلى قبول قول المسلمين بشأنه ، أي أن حائط المبكى برمته مقدس للمسلمين لأنه المحل الذي نزل فيه النبي محمد ومر به ثم ربط براقه فيه، وفي رأيها أن الحقيقة لا تمنع اعتبار هذا الحائط مقدساً لليهود أيضاً . فإذا كان احترام ذكرى مرور النبي بذلك المكان قد جعل الحائط الغربي برمته مقدساً لدى المسلمين، رغمًا عن كون البراق ربط على مسافة معينة من المكان الذي يبكي عنده اليهود ، فلماذا لا يجوز أيضاً أن ينظر بعين الاعتبار وعلى نفس النوال إلى الاحترام الذي ما فتئ اليهود يبدونه منذ قرون عديدة نحو هذا الحائط نفسه، الذي يعتقدون بأنه البقية الباقية من الهيكل القديم ، وبأن الحضور الإلهي لا يبرحه ، فالطوائف المسيحية بسبب منشئها المشترك ، تقيم شعائر عبادتها، وفي كثير من الأحوال في نفس الأماكن والأبنية، وبذلك يقع بينها أحياناً مشاحنات وخلافات بشأن ما لكل منها من حقوق في إقامة تلك الشعائر . ويصدق هذا القول الموسوعة الفلسطينية — ثان

أيضاً ، في بعض الظروف ، على العرب واليهود ذينك الشعيين اللذين ينحدران من صلب إبراهيم ، وبالطبع ليس من السهل في مثل هذه الأحوال الوصول إلى اتفاق ، إذ أن المكان الذي يبجلونه واحد ، والعبادة يقيمونها في نفس المكان (مثال ذلك : قبر راحيل وحائط الحرم الشريف الإبراهيمي في الخليل) . غير أنه ليس من الضروري أن تنشأ مثل هذه الخلافات بشأن الحائط الغربي ، لأن المكان الذي يقدسه كلا الفريقين واحد ، غير أن البواعث التي تحمل كليهما على تقديسه تختلف لدى كل منهما كل الاختلاف . وفي وسع كل فريق أن يؤدي صلواته في مكان منفرد عن الآخر ، ذلك أن ساحة الهيكل هي مباحة لفريق واحد منهما بينما أن الفريق الآخر إنما يطلب حق السلوك إلى المكان الكائن أمام الحائط .

وقد حدا بالجنة أن تدلى برأيها في هذا المقام ، كي تبين بجلاء إمكان إجراء ترتيب قد يكون مقبولا لدى الفريقين . أما مسألة « الحق » الذي يستطيع اليهود المطالبة والادعاء به في مكان ليس بملكهم قانونيا فمسألة مستقلة ستتناولها بالبحث فيما يلي من هذا التقرير .

٥ - السلوك إلى المكان الكائن أمام الحائط :

لقد ثبت من البيانات والشهادات التي أشرنا إليها فيما تقدم ، أن الحائط الغربي لساحة الهيكل كان موضع تقديس اليهود واحترامهم الديني لقرون عديدة ، ولما اندثرت معالم الهيكل نفسه أخذ المتعبدون من اليهود ، بدلا من الزوار الذين كانوا يؤمنون أطلال الهيكل القديم يزورون البقية الباقية من الهيكل ، أي الحائط الذي يعتقدون بأن الحضور الإلهي لم يبرحه قط ، وفي الاستطاعة إقامة الدليل على ذلك حتى القرن الرابع ، ذلك أن نواح وصلوات اليهود كانت تسمع ، قبل أن يصبح

مكان البكاء وقفًا إسلاميا لمدة طويلة ، من نفس المكان الكائن الآن أمام الحائط تماما ، ويظهر أن الرصيف كان في العصور القديمة كما ذكرنا فيما تقدم ، جزءاً من فناء مكشوف . وتأيداً لذلك نستدل ، على سبيل المثال ، يقول المؤرخ بنيامين من توديبلا (نحو سنة ١١٦٧ بعد الميلاد) حيث قال : - ويقوم أمام هذا المكان (أى الحرم الشريف الحالى) الحائط الغربى الذى هو أحد جدران قدس الأقداس ، ويسمى بباب الرحمة ، وإلى الحائط الكائن فى فناء مكشوف يذهب اليهود للصلاة ، (دليل بنيامين من توديبلا لادلر - صفحة ٢٢ - ٢٣ طبعة لندن سنة ١٩٠٧) .

ثم أقیم بعد ذلك حائط بين الحائط الغربى وبيوت المغاربة ، حتى إنه عندما أنشئت تلك البيوت أصبح المدخل الوحيد إليه من الطريق العام من طرف الحائط الشمالى . ومع ذلك لم يقيم المسلمون ، ذوو السلطان فى ذلك الحين ، بأى عمل كان لمنع اليهود من حرية السلوك إلى ذلك المكان ، إذ أنه كان مسموحاً لهم بأن يزوروا الحائط و يقيموا نضراتهم أمامه كما كانوا يفعلون فيما مضى ، ولم تنقطع هذه العادة إلا فى حالات مؤقتة إما بسبب قوة القاهرة أو عند وقوع حوادث سياسية كان ينشأ اليهود على أثرها من القدس بين حين وآخر ، ولكنهم كانوا يعودون إلى مزاوله هذه العادة حالما يتيسر لهم ذلك ، وبالمدى المستطاع .

ولذلك ، فإن اللجنة تعتقد تمام الاعتقاد بأن المكان المبحوث عنه يجب اعتباره « موقعاً دينياً » يستعمله خصيصاً لهذه لغاية الذين يتمون للمذهب الموسوى ، وبناء على ذلك ، فإن حرية السلوك إلى ذلك المكان لأجل إقامة الصلوات مضمونة بصراحة لليهود فى المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب . التى ورد فيها ، فيما ورد ، ما يلى :

« تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها . . . كل مسئولية بشأن الأماكن المقدسة

والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك . . . تأمين حق السلوك إلى . . . المباني والمواقع الدينية » .

ويقطع النظر عن هذا الضمان المثبت في صك الانتداب ، تعتقد اللجنة أن هنالك عادة تشكل حقاً قديماً يؤيد مطلب اليهود بحرية السلوك إلى هذا المكان .

وقد جادل فريق العرب بشدة ، بأن اليهود إنما سمح لهم بالسلوك إلى هذا المكان من قبيل التسامح .

ويلوح على كل حال بأن هذه الحجة التي أدلى بها فريق العرب تبرر الاستنتاج بأن مجرد سلوك اليهود إلى الحائط لم يعتبره العرب تعدياً على الشرع الإسلامي ، إذ أنهم لو اعتبروه تعدياً لمنع اليهود من زيارة الحائط من زمن بعيد . وما يلاحظ أن من المبادئ المقررة في الشرع الإسلامي والقانون العثماني المعمول به في الوقت الحاضر أن كل أمر جرى التعامل به منذ القدم ولم يكن في حد ذاته غير قانوني يترك على قدمه (المادة ٦ من المحلة) * .

وتعتقد اللجنة ، بعد أن درست ما تيسر لها من البيانات والشهادات ، أنه وفقاً للقوانين الأساسية لا يسوغ فعلاً الادعاء بأى حق من حقوق الارتفاق كأساس لحق المرور في المكان . ومع ذلك ترى اللجنة أنه يوجد في هذه الحالة حق قائم بذاته يستند إلى عادة قديمة نشأت تحت حماية أحد هاتيك (التسامحات) التي من المعتاد اعتبارها أساساً لما يصبح من العوائد المشروعة قانونياً ، حتى ولو لم يكن في الاستطاعة الاستناد إلى قانون خاص تأييداً لهذه الحقيقة وبالكاد ، يمكن إنكار أن الحقوق المرعية والعادة الشائعة ، في فلسطين ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالأمور الدينية ، أصبحت

على وجه العموم تعترف بالمبدأ القائل بمجاوز امتلاك الفريق الواحد لحق محدود في ملك الفريق الآخر. وفي جميع مبادئ الحالة الراهنة (ستاتيكو) يلعب التسامح دوراً مهماً في تقرير ما يمكن اعتباره ، في أى وقت كان ، بأنه نما وأصبح بمثابة « حق مرعى ».

فما هي الضرورة إذن، لتطبيق حالة راهنة معينة هذا التطبيق الذي ينطوي على الارتياح والتحسب ، وما الداعي للتخوف من الإجحاف الذي يظن بأنه يلحق هذا التطبيق كأثر لا مفر منه لكل فعل أو إغفال من شأنه أن يغير الأحوال الحاضرة طالما أن « التسامح » ، لم يعتبر فيما مضى كأساس يحتمل أن يغير الوضعية القانونية . أما فيما يتعلق بزيارة المكان والقيام ببعض الشعائر الدينية فيه ، بدون الادعاء بالملكية ، فن المعلوم أن هنالك سوابق من هذا النوع بشأن الأماكن المقدسة المسيحية (راجع ما تقدم) ومنشأ هذه الحقوق يستند طبعاً - إلى عادة قديمة لا إلى أى اتفاق مدون في وثائق ومستندات .

وتود اللجنة في هذه المقام ، أن تلفت النظر بوجه خاص إلى أنه في أدوار الحكم السابق لم يتناول المنع الذي كان يعلن عنه أحياناً حق الزيارة ، كحق ، بل كان يتناول خاصة بعض أعمال كان يقوم بها اليهود ، ويعتبرها المسلمون تعدياً على حق ملكيتهم ، أو توسعاً في العادة القديمة التي جروا عليها فيما مضى في جوار الحائط .

إن الاعتراف بالعادة التي جرى عليها اليهود منذ القدم في زيارة الحائط لأجل التضمرات ، لا يمكن الإفصاح عنه بوجه أوضح مما أدلى به فريق العرب من البيانات والشهادات أمام اللجنة . وقد جاهر اليهود بما يخامرهم من ريب في صحة علاقة المرسوم المؤرخ في ٢٤ رمضان سنة ١٢٥٦ هـ . المبصوم بختم محمد شريف (النيل السادس) في هذه المسألة ، ولكن ليس لدى اللجنة ما يحملها على الريب في صحة

هذه الوثيقة ، إن هذه الوثيقة من حيث مضمونها ؛ تثبت أن اليهود في ذلك الحين حذروا من القيام بأمر أعتمد بأنها من المحدثات في تصرفاتهم أمام الحائط .

إلا أن لهذا المرسوم أهمية كبرى ؛ ذلك أنه يكشف القناع عما كان مفهوماً في ذلك الحين من زيارات اليهود الطقسية . والسبب الوحيد الذى حدا بالسلطات إلى بحث هذه المسألة هو ، أن اليهود طلبوا إذنًا بتبليط الأرض الكائنة أمام الحائط فرفض طلبهم هذا ، لأنه « ما سبق لليهود تعمير - هكذا - أشياء بالحل المرقوم ، ولأنه وجد أنه غير جائز شرعاً » . والظاهر أنه نحشى أن يكتسب اليهود حقاً شرعياً في تملك أملاك الوقف إذا قام اليهود بتبليط هذا المكان ، وبما لا يقل عن ذلك أهمية أن هذا المرسوم نفسه أيد الإذن « بزيارتهم (الحائط) على الوجه القديم » وطالما أن فريق العرب يؤكد بأن هذه الزيارات كانت من قبيل التسامح كمثل زيارات الأجانب أو غيرهم بدون إقامة صلوات ، وجب القول إن المسلمين حذروا المسيحيين ، مدة طويلة ، فيما مضى ، من الاقتراب من الحائط أو من جواره وسمحوا بذلك لليهود كمنة خاصة .

وهناك ما يدل دلالة أوضح على البواعث التى حملت المسلمين على الاعتراض هو قرار مجلس الإدارة فى القدس المتخذ سنة ١٩١١ ، الذى كثيراً ما استند إليه فريق المسلمين فى هذه القضية . فى ذلك الحين اشتكى متولى وقف أبى مدين بأن اليهود وضعوا كراسى على الرصيف خلافاً للعادة ، وطلب توقيفهم عن ذلك منعاً لادعائهم فى المستقبل بالملكية .

وعند ما رفع استدعاء المتولى إلى المفتى وإلى المحكمة الشرعية أيدوه ، إذ أنه من المنوع شرعاً وضع الكراسى والستائر وما شابهها من الأدوات ، أو القيام بأية محدثات « قد تثبت الملكية » أو التصرف « بموقع حائط الحرم الشريف » وبناءً على

ذلك قرر مجلس الإدارة منع وضع أية أدوات مما « يعتبر دليلاً على الملكية » .
وقد أضيفت فقرة إلى هذا القرار قرر فيها المجلس « المحافظة على العادة القديمة إن كان ضرورياً » .

وفي رأى اللجنة، أن الباحث الجليل الذى حمل المتولى على تقديم هذا الاستدعاء ،
وحدا بمجلس الإدارة إلى اتخاذ هذا القرار هو منع اليهود فى المستقبل من الادعاء
بالملكية أو التصرف ، ومع ذلك فقد اعترف صراحة فى الوقت نفسه ، بالعادة المتبعة
منذ القدم .

وبعد أن نظرت اللجنة فى البيانات والشهادات التى أدلى بها فريق العرب
توصلت إلى الاستنتاج ، بأن حرية سلوك اليهود إلى ذلك المكان لأجل إقامة التضرعات
قد اعترف بها المسلمون أنفسهم كحق قديم . والمسائل التى أدت إلى التزاع والخلاف ،
فى الأزمنة الأولى ، كانت تدور حول صفة ومدى العادة التى جرى عليها اليهود فى إقامة
التضرعات عند الحائط .

أما فريق اليهود فقد علق أهمية كبرى على فرمان الصادر سنة ١٨٨٩ م .
(الذيل السابع) وإلى فرمان المشار إليه فيما تقدم ، الذى قيل بأن له نفس المزية
وإلى فرمانين صادرين فى سنتى ١٨٩٣ و ١٩٠٩ م ، يتناولان الموضوع نفسه .

وبهذه فرمانات ، التى تبلفت لرئاسة الخاخامين فى المملكة العثمانية أو فى
القدس ، ضمنت لليهود درجة من الحماية فى ممارسة شعائرهم الدينية ، وقد ترجم
الأصل التركى لهذه الوثائق (إذ أن فرمان سنة ١٨٨٩ م . أبرز وقرئت ترجمته أمام
اللجنة) ترجمة مختلفة بوساطة ذوى الاختبار من الشهود من الجانبيين ، فعند ما
استجوب الدكتور ليفانوف من فريق اليهود ترجم هذا فرمان بأن اليهود وعدوا
بأنهم « لا يعارضون فى أمور كنائسهم ولا فى الأماكن التى يزورونها لأجل العبادة ،

ويجئون إليها ، ولا في طريقة إجراء شعائهم الدينية .

وقد سمعنا شهادة على رضا باشا ، وهو علامة ثقة ، استدعاه فريق المسلمين فصرح أنه يقبل بترجمة الدكتور ليفانوف بوجه الإجمال ، غير أنه قال إنه يترجم هذه العبارة ترجمة حرفية على الوجه التالى : « فى الأماكن التابعة لرئاسة الحاخامين كالكنائس وأماكن الزيارة الطقسية » .

وقد دارت مناقشة بين وكلاء الفريقين حول ما إذا كانت عبارة « التابعة لرئاسة الحاخامين » محددة تحديداً جغرافياً أو إدارياً ، وفى الحالة الأولى يتبين أنه إذا كان المكان المبحوث عنه « مكان زيارة طقسية » لليهود فهو مشمول بالحماية المقصودة بالقرمان ، وفى الحالة الثانية قد يكون من المقتضى ، كى يستطاع حماية أى مكان كموقع دينى أن يكون تابعاً لرئاسة الحاخامين من الوجهة الإدارية أو الكنسية ، ومع ذلك ، فاللجنة تعلن أنه سواء كانت هذه أو تلك الترجمة الصحيحة يجب اعتبار هذه القرارات بأنها تتضمن سياسة تعود لمصلحة اليهود ولحريتهم الدينية ، وليس ما يدعو للاعتقاد ، فى رأى اللجنة ، أن أولئك الذين كانوا يصلون أمام الحائط الغربى لم يتناولهم ذلك التسامح ، فالاستدلالات الرسمية لتلك السياسة يلوح بأنها تزيد فى أهمية هذا الأمر ، ذلك لأن القرمان الصادر سنة ١٨٨٩ م ، على الأقل ، قد قيد فى سجل المحكمة الشرعية حسبما هو مثبت فى ظهره وبذلك أخذت تلك المحكمة الموقرة علماً به .

٦ - صبغة الصلوات اليهودية ومداها :

واستناداً إلى الاعتبارات المذكورة فيما تقدم ، ترى اللجنة أن المكان المبحوث عنه هو موقع دينى ، يقدس اليهود ، وبأن لليهود حق السلوك إليه لإقامة بعض

أنواع الصلاة ، إلا أن اليهود يدعون بأن لهم حق تقرير شكل الصلاة التي يقيمونها أمام الحائط ومداها دون أدنى تداخل من الغير ، وحجتهم في ذلك في الدرجة الأولى أن « حرية العبادة » قد ضمنت لهم بموجب أحكام صك الانتداب الصريحة ، وأن لهم بناء على ذلك حق ترتيب صلواتهم حسب شعائرتهم الخاصة ، وجلب جميع الأدوات التي يستصوبون جلبها إلى الحائط ويعتقدون أنه ، حتى ولو كانت عبادتهم في الأزمنة القديمة ، كانت تتخذ شكل صلوات ومناحات فردية ، فصلواتهم التي تطورت في السنين الأخيرة إلى صلاة جماعة وصلاة منظمة ، قد سمح بها بدون انقطاع بوجه الإجمال وكل تداخل من جانب المسلمين في شعائر اليهود (طقوسهم) هو محظور مبدئياً أيضاً ، بموجب فرمانات المتقدم ذكرها .

وقد ادعى فريق اليهود أيضاً أن الحالة الراهنة الحقيقية قبل الحرب كانت زمن طويلاً تتفق مع ما يدعونه الآن ، وأنه إذا كانت الأوامر الإدارية التي صدرت حقاً لا تتفق مع هذه المطالب فإنها تتنافى مع حقوق اليهود المرعية .

والآن ، وقد تم البحث في هذه النقاط تتقدم اللجنة إلى الإدلاء برأيها كما يلي :
إذا نظرنا إلى أحكام صك الانتداب نرى بالحقيقة أن المواد (١٣ و ١٥ و ١٦) تضمن مبدأ الحرية الدينية ، وبأن المادة ١٣ تنص بوجه خاص على ضمان « حرية العبادة » لجميع الطوائف .

غير أنه ليس من سدادا الرأي أن يستنتج من هذه القاعدة العمومية أن الذين يتمنون لأي مذهب خاص لهم أن يتمتعوا بحق إقامة شعائرتهم الدينية في جميع الأماكن بدون مراعاة حقوق الآخرين في تلك الأماكن ، فلو كانت الحالة كذلك لقضى تماماً على مبدأ الحالة الراهنة في الأماكن المقدسة والمواقع الدينية الأخرى ، وما يزيد المشكلة حرجاً في هذه الحالة ، أن هذا الموقع الديني هو أيضاً وقف إسلامي

واقع ضمن أوقاف إسلامية أخرى تحوط به ويعد أحدها من أعظم المقامات قدسية لدى جميع المسلمين .

فإن كان يجب المحافظة على الحائط الغربى والرصيف الكائن أمامه لمصلحة اليهود الدينية وجب على اليهود أيضاً أن يراعوا حرمة المسلمين الذين أكرموا مثواهم ؛ والذين ضمننت لهم أحكام صك الانتداب مقاماتهم المقدمة .

ولهذا السبب ، تستتج اللجنة بأن العادة الثابتة يجب اعتبارها الأساس الصحيح لتقرير حقوق اليهود المرعية عند الحائط ، غير أنه ليس فى ذلك ما يستوجب على اللجنة الرجوع إلى الأشكال الأصلية التى اتصفت بها الصلوات التى كانت تقام عند الحائط فى أقدم أدوارها بينما أن اللجنة ترى ، من الجهة الأخرى أنه حتى يتاح اتخاذ العادة أساساً لحق ثابت يجب أن تكون تلك العادة قديمة نوعاً ما .

ليس فى وسعنا أن نقرر بتأكيد شكل الصلاة التى كان يقيمها الزوار الأولون أمام الحائط إلا أنه يظهر لنا من البيانات والشهادات التى أدلى بها أمامنا أن صلاة الجماعة أو « الصلاة المنظمة » كانت تقام عند الحائط قبل الآن بأجيال عديدة ، فتطور الصلاة من شكل إلى آخر أقرته الطقوس الدينية اليهودية ، وهى ما فتئت منذ أقدم العصور تقتضى وجود عشرة أشخاص (منيان) لإجراء الخدمة الدينية الكاملة وتجزئ لعشرة أشخاص (أى للمنيان) بأن يقيموا شعائر العبادة فى أى مكان على نحو ما يفعلون فى الكنيس تماماً . ولا مشاحة فى أن جماعة واحدة أو أكثر من هذه الجماعات (المنيان) تألفت لأجل إقامة الصلاة عند الحائط أيضاً ، فهذه الجماعة كانت ، نوعاً ما ، تقوم بطقوس العبادة التامة ، وكانت على كل حال تصلى غالباً كجماعة لا كأفراد فقط ، ولما كان من الصعب فصل النساء عن الرجال ، فى مثل هذا المكان على نحو ما يفصلون فى الكنيس ، كانت النساء تنزل فى زاوية على حدة .

وكان اليهود يجلبون معهم بعض الأدوات التي يستعملونها عادة في الخدمة الدينية ويرتدون الألبسة التي تقضى بها طقوسهم الدينية .

أما سفر التوراة مع الخزنة الضرورية لحمله والمائدة التي توضع عليها عند القراءة فقد كانت تجلب إلى الحائط ، في بادئ الأمر في المناسبات الحارقة للعادة فقط عند ما تأمر رئاسة الحاخامية بالصوم وإقامة الصلاة (أى في أوقات الجفاف أو عند وقوع المصائب والنكبات مثلا) ثم توسعت عادة جلب سفر التوراة بالتوالى ، وعلى الأخص في الاعياد الدينية الكبرى وأخذوا يجلبونها أيضاً في الأزمنة الأخيرة في أيام السبت الاعتيادية أيضاً .

ويلوح بأن التوسع في هذه العادة لم يعترض عليه طالما أن اليهود لم يتخذوا أية تدابير من شأنها أن تكون مبعثاً للادعاء بالملكية كبذل الجهد في الحصول على حق بتبليط المكان أو جلب المقاعد ، أو وضع ستار أو حاجز لفصل الرجال عن النساء بدلا من الرواق المخصص للنساء في الكنيس أو يربط خيمة في الحائط للوقاية من حرارة الشمس ، وبغير ذلك من التدابير التي يستدل منها على الادعاء بملكية المكان .

وقد أشار قرار مجلس الإدارة المتخذ سنة ١٩١١ بوجه خاص إلى منع وضع الستار عند الحائط ، ذلك أنه ورد فيه أن وضع « الكراسى والستائر والحواجز ونحوها من الأدوات هي من قبيل المحدثات التي قد تدل على الملكية » .

وقد أبرز فريق اليهود بعض أدلة للدلالة على أن القرار الذي أشرنا إليه فيما تقدم ، قد نقضته الحكومة إذ ذاك على أن هذه النقطة لم توضح تمام الإيضاح ، كما أن قول اليهود بأنهم دفعوا في أوقات مختلفة كلفة تصليح الرصيف لم يؤيد بالحجة لدرجة يثبت معها بأنهم اكتسبوا بذلك حق ملكية المكان ، ومن الجائز الافتراض أنه

في بعض الأحيان ، لم يعترض على جلب اليهود مقاعد وكراسي وستائر وحواجز وما شابهها من الأدوات إلى الحائط وبأنهم اهتموا أحياناً بتنظيف أو تصليح الرصيف غير أن ذلك لم يثبت أنهم جروا بقيامهم بمثل هذه الأمور على عادة لا نزاع فيها تستند إلى زمن طويل كى يصح بناء أية ادعاءات ومطالب قانونية عليها .

ومما هو جدير بالذكر بشأن أدوات العبادة الوارد ذكرها في الفقرتين (ب) و (ج) من التعليقات المؤقتة الصادرة سنة ١٩٢٩ أن المسلمين ، إذا اعتبرنا البيئة التي أدلى بها أمامنا ، لم يرفعوا عقيرتهم بالشكوى صراحة من جلب مثل هذه الأدوات إلى المكان حتى آخر أدوار الخلاف الذي وقع بين العرب واليهود .

إن الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٨ المشار إليه فيما تقدم والذي يعلن سياسة الدولة المتتدبة فيما يتعلق بالحالة الراهنة قد تقدمته مخابرات مطولة دارت بين إدارة فلسطين والمفتى الأكبر ، ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى ، ففي اليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٢ تلقى وكيل حاكم القدس كتاباً من المجلس الإسلامي الأعلى يطلب فيه رفع المقاعد والكراسي التي عند الحائط وفقاً للتعليقات السابقة التي أصدرتها حكومة فلسطين بهذا الشأن ، وبما أن اليهود عمدوا ثانية إلى وضع المقاعد عند الحائط بعث المجلس بكتاب آخر إلى الحاكم مؤرخ في ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٢ طالباً إليه منع اليهود من جلب المقاعد والكراسي إلى ذلك المكان ، ثم عاد المجلس ، بناء على طلب سكان البيوت الكاثنة بالقرب من الرصيف قبعث مع كتاب آخر مؤرخ في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٢٣ يشتكى فيه من تكرار تعدى اليهود فيما يتعلق بهذه الأمور فأجاب وكيل الحاكم المجلس في اليوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٢٣ بأن الأوامر

قد صدرت بمراعاة التعليقات السابقة كل المراجعة .

وبعد مرور مدة من الزمن احتج متولى وقف المغاربة على اليهود بناء على السبب نفسه تقريباً ، وبناء على ذلك أرسل المجلس الإسلامى الأعلى كتاب احتجاج إلى الحاكم مؤرخاً فى ٢٨ أيلول سنة ١٩٢٥ يذكره فيه بوعده الميثب فى كتابه المؤرخ فى ٣ شباط سنة ١٩٢٣ ، ولما لم يتلق المجلس ردّاً خطيئاً من الحاكم ، بعد مضى مدة من الزمن ، أرسل ثانية كتاباً إلى الحاكم مؤرخاً فى ٧ حزيران سنة ١٩٢٦ يطلب الجواب على كتابه السابق ويرجو منع اليهود « من تكرار هذا العمل والمحافظة على الحالة الراهنة » وأرفق بكتابه صورة استدعاء من أن اليهود أخذوا يضعون مقاعد وحصرًا وموائد وكراسى ومصابيح مع ، أنه لم يسمح لهم بذلك قطفيا مضى ، ثم قال متولى الوقف ؛ - « إن ذلك لما يزعج المارين ، إذ أن هذا الممر يؤدى إلى بيوت الوقف ، وهم ، بعملهم هذا ، قد تعدوا على جزء من أرض الوقف لأن عرض الممر لا يتجاوز المترين والنصف ، ونحن فى شجار دائم معهم ، إذ أنهم يصرون على وضع هذه الأشياء » .

وبعد أن تلقى المجلس جواباً من دائرة الحاكم مؤرخاً فى ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٦ قيل فيه : « بأن المسألة هى موضع التحقيق » ، أرسل لثانية -بوساطة رئيسه - كتاباً مؤرخاً فى ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ كرر فيه ما جاء فى كتابه المؤرخ فى ٧ تموز دون أن يشير إلى أية أدوات مخصوصة . وبما أن التحقيق الموعود به لم يسفر عن نتيجة ما ، أرسل رئيس المجلس إلى حاكم مقاطعة القدس كتاباً مؤرخاً فى ٤ آب سنة ١٩٢٦ ذكر فيه أن اليهود أخذوا يحاولون ثانية وضع مقاعد أمام الحائط على ما اتصل آ ؛ من متولى وقف المغاربة ، وأنه فى تكرار هذا الرجاء بالنيابة عن المجلس إنما كان مدفوعاً بالشكاوى التى وجهت إليه . إلا أن المجلس فى هذه المرة ختم كتابه قائلاً :

« إن الغاية من كتابي المؤرخ في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ هي اتخاذ التدابير لمنع اليهود من وضع أى شيء في البراق الشريف، وعلى الأخص في أيام السبت والأعياد اليهودية » .

وفي اليوم الخامس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٦، أرسل القائمقام إلى رئيس المجلس الجواب التالي : — « إن التدابير التي أشرت إليها في الفقرة الأخيرة من كتابكم قد اتخذت ولن يجرى أى تغيير في الحالة الراهنة » .

ولم يقع بعد ذلك ما يستحق الذكر حتى أول شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٦ حينما اشتكى سكان محلة المغاربة من جلب اليهود كراسي صغيرة نقالة إلى الحائط بحجة ، أن مدير البوليس وعد بالسماح لهم باستعمال هذه الكراسي ، ونجم عن ذلك مشاجرات بين المغاربة واليهود، وطلب متولى الوقف منع اليهود من وضع أى شيء في ذلك المكان لا تجيزه العادة القديمة ، وحمل هذا الطلب المجلس الإسلامي الأعلى على إرسال كتاب إلى حاكم مقاطعة القدس مؤرخ في ٧ كانون الأول سنة ١٩٢٦ ينبئه فيه بالمشاجرة التي وقعت بسبب جلب الكراسي الصغيرة « خلافاً للعادة القديمة » . وختم كتابه قائلاً : — « ونحن لا نعتقد بأن الحكومة تود تغيير الحالة الراهنة التي جرى تنفيذها لغاية الآن » .

وفي أواخر سنة ١٩٢٧ أعلم حاكم مقاطعة القدس رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بأنه من المرغوب فيه ، رغبة في حفظ الأمن العام ، ألا يؤذن للسياح بالذهاب إلى الحائط أثناء ساعات معينة من النهار اعتاد فيها اليهود أن يجتمعوا لأجل الصلاة ، وأنه ينوي إصدار الأوامر إلى البوليس الكائن بالقرب من حائط المبكى بعدم السماح للسياح بزيارة الحائط في تلك الساعات المعينة .

وقد أرسل كتاب الحاكم هذا، في اليوم الثاني من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٧ .

فرد رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عليه بإسهاب بكتاب، بعث به إلى الحاكم في اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ ، اعترض فيه على منع السياح من الاقتراب من الرصيف، لأن مثل هذا المنع هو بمثابة «منح اليهود حقوقاً جديدة في المكان نفسه، فضلاً عن أنه يثير عواطف المسلمين» . وأشار في كتابه إلى عدة حوادث ومشكلات أثارها اليهود بشأن مسألة البراق الشريف تدل صراحة على أنهم يتبعون في ذلك خطة مرسومة لوضع يدهم على هذا المكان تدريجياً ؛ الأمر الذي أعرب عنه بجلاء فيما بعد ، أثناء التحقيق الذي قامت به اللجنة .

ثم بعث حاكم مقاطعة القدس بكتاب إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في ٣٠ آذار سنة ١٩٢٨ يعلمه بأنه سيعلق إعلاناً للسياح بالقرب من الحائط الغربي يذكر فيه الساعات المعينة التي تقام فيها الصلوات « ويرجو فيه الجمهور احترام خلوة المصلين في تلك الساعات » ، فأرسل رئيس المجلس رداً على هذا الكتاب مؤرخاً في اليوم الثالث من شهر نيسان ، صرح فيه بعدم استطاعته الموافقة على تعليق هذا الإعلان ، وأكد ثانية، بأن كل محاولة من جانب اليهود للتوسع في مطالبهم وادعاءاتهم في البراق يلقاها المسلمون بقلق عظيم ويرفضونها كل الرفض .

ولم يحتج رئيس المجلس الإسلامي الأعلى نفسه احتجاجاً مباشراً مسهباً على عادة جلب اليهود أدوات العبادة إلى الحائط إلا في كتاب بعث به في اليوم الرابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٨ أى في اليوم الذي وقع فيه الشغب الذي جاءت لجنة شو على وصفه في الصفحتين ٣٩ و ٤٠ من تقديرها ، وما ذكره في هذا الكتاب : « إنه ليس من الجائز وضع خزانة خشبية مغطاة بقماش وستائر وحصر ومائدة كبيرة في الوسط والوصايا العشر موضوعة على الكراسي » ، وقد لفت نظر المجلس إلى هذه المسألة بتقرير رفعه إليه مفتش المعاهد الدينية، وبما أن هذا العمل آثار استياء المسلمين

طلب من حاكم المقاطعة اتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذه الأشياء « المنوعة والتي لا يمكن القبول بها » ، وقد أعيدت هذه التظلمات والشكاوى مع الاستفاضة في الإيضاح في كتب أخرى بعث بها رئيس المجلس في الأيام: الثاني والرابع والسادس من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٨ ، وقد أشير بشدة في هذه الكتب ليس إلى تجاوز اليهود على الحالة الراهنة بجلبهم كرامى صغيرة فحسب، بل إلى استعمالهم « خزانة ومصاييح » وغيرها من أدوات العبادة التي تعنى لإحداث أشياء جديدة بقصد نزع ملكية المكان المقدس من أيدي المسلمين في النهاية .

وفي هذه الأثناء ، وقع متولى وقف أبي مدين مساء ٢٣ أيلول شكوى إلى حاكم مقاطعة القدس، على نحو ما ورد في الكتاب الأبيض الذى أصدرته الحكومة البريطانية بشأن وضع ستار يفصل الرجال عن النساء ، وإجراء بعض محدثات في التعامل الجارى كجلب مصاييح غاز إضافية وعدد من الحصر وخزانة أكبر بكثير من تلك التى اعتادوا جلبها .

فأمر حاكم مقاطعة القدس برفع الستار ، ولكنه احتفظ بقراره فيما يتعلق بالمصاييح والحصر والخزانة ، ويلوح لنا أن استعمال هذه الأدوات الأخيرة قد سمح به بالفعل إلى أن أصدر المندوب السامى تعليماته المؤقتة في أواخر أيلول سنة ١٩٢٩ م . التى تضمنت بعض شروط واجبة المراعاة فيما يتعلق بصلوات اليهود .

وقد توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بالنظر للظروف التى جرى وصفها بإسهاب فيما تقدم، أن كلا فريقى النزاع ، الذى انتهى بإصدار الكتاب الأبيض في شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ م . ، استندا في الحجج التى أدليا بها إلى قبول مبدأ الحالة الراهنة الشاملة لحقوقهما المرمية ، مع ما هنالك من التفاوت في الآراء بشأن الأمور المسموح بها بموجب الحالة الراهنة ، وقد كانت الحالة عند الحائط تتوقف للدرجة كبرى على مدى

العلاقات الودية الكائنة بين اليهود وسكان محلة المغاربة ، فعمد ما مانع هؤلاء في جلب اليهود بعض أدوات إلى الحائط معتبرين جلبها تجاوزا على العادة جاء المجلس الإسلامي الأعلى فأيد آراءهم ورفع تظلماتهم إلى إدارة فلسطين ، وطلب بالنيابة عنهم التدخل في المسألة . وقد كانت هذه الشكاوى ، مدة طويلة ، تدور حول جلب أدوات كالمقاعد والكراسي والستائر ولم يحتج بصراحة ، إلا في الدور الأخير ، على المصاييح والحصر والخزانة ، وما يجب ذكره أيضاً ، أن شكاوى متولى الوقف كانت تتناول المصاييح الإضافية والخزانة لكونها أكبر من المعتاد .

وترى اللجنة أن الكتاب الأبيض ، الصادر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ الذي ورد فيه أن السياسة البريطانية بشأن الحائط الغربي تنطوي على المحافظة على الحالة الراهنة كما كانت في عهد الحكومة العثمانية فيما يتعلق أيضاً بأدوات العبادة المسموح لليهود بجلبها إلى الحائط ، قد بنى على نفس المبدأ الذي قبل به الفريقان كل القبول تقريباً .

وفضلاً عن ذلك ، فقد تلقى المسلمون ماورد في الكتاب الأبيض بمزيد الارتياح — على حد ما ذكرته لجنة شو في تقريرها (صفحة ٤٧) . وفي ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٢٨ أرسل مفتي القدس ، بصفة كونه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى كتاباً إلى حاكم مقاطعة القدس هذا نصه (صفحة ٤٧ من تقرير لجنة شو) : —

« اطلع المجلس الإسلامي الأعلى على الكتاب الأبيض الذي أصدره حضرة وزير المستعمرات في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ، ونشرته الجريدة الرسمية بشأن قضية البراق (حائط المسجد الأقصى الغربي) فوجد أن ما فيه من الدقة وبعد النظر ومراعاة العدل من غير أي محاباة قد بدد بوضوح وصراحة تلك الغيوم التي حاولت الدعاية الواسعة والضجة المصطنعة أن تخفيها تحتها الحالة الراهنة ووضعيتها الحالية ، وهو يرى

تقديم جزيل الشكر على الموقف العادل التزيه الذى وقفته الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ، كما أنه يشكر سعادتكم وحكومة فلسطين لأنكم كنتم الوساطة المباشرة فى إيضاح الحقائق التى أنتجت هذا التقرير العادل .

« والمجلس الإسلامى الأعلى يرجو أن تقوم الحكومة عملياً بأسرع وقت بتنفيذ ما جاء فى الكتاب الأبيض من وجوب المحافظة على الحالة الراهنة التى كانت فى عهد الأتراك ».

أما فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٨ فترى اللجنة أنه يجب أن تعلق أهمية كبرى على التعليقات المؤقتة التى أصدرتها إدارة فلسطين فيما بعد ، لتنفيذ الحالة الراهنة التى كانت مرعية قبل الحرب ، ويتراءى لنا أن هذه التعليقات الإدارية قد وضعت بعد النظر الدقيق فى الحقائق من جميع وجوهها ولذا فليس من الواجب تعديلها إلا بالقدر الذى تستدعيه نتيجة التحقيق ، الذى قامت به هذه اللجنة .

ويلوح لنا أن إدارة فلسطين عند ما وضعت هذه التعليقات أخذت بعين الاعتبار ما يعد فى مقدمة دفاع فريق المسلمين من أن كل محدثات ترمى إلى تأييد الادعاء بحق الملكية من جانب اليهود يجب منعها ، إلا أن المسلمين أخذوا فى السنوات الأخيرة ، كما فعلوا أيضاً أثناء التحقيق الذى قامت به هذه اللجنة ، يعربون عن رأى آخر ، ذلك أنهم اعترضوا على جلب أى أداة من أدوات العبادة مهما كان نوعها من شأنها أن تبين غاية اليهود فى « تحويل المكان إلى كنيس » وقد ذكر فريق المسلمين ، فى هذا الصدد ، أن كل تساهل يجرؤونه من هذا القبيل يعتبر مخالفاً للشرع الإسلامى الذى اقتبسوا منه تلك الفقرة ، التى أوردناها فيما تقدم .

فاللجنة ، آخذة وجهة النظر هذه بعين الاعتبار الكلى ، ترى أن مخاوفه

المسلمين هذه تريد في ضرورة عدم الموافقة على جلب أية أدوات إلى الحائط غير تلك الأدوات التي لم يعترض عليها قبل الحرب ، بل ممح بها باعتبار أنها تستند إلى عادة قديمة .

واستناداً إلى ما تقدم بيانه في شأن هذا الأمر ، وعلى الأخص بعد اعتبار المرسومين الصادرين سنئى ١٨٤٠ و ١٩١١ اللذين أبرزهما فريق المسلمين في معرض البينة تقرر اللجنة وجوب : -

« منع وضع أية مقاعد أو كراسى أو خيم على الرصيف الكائن أمام الحائط سواء لراحة المصلين أو لغير ذلك » .
 « ومنع وضع أى حاجز أو ستار سواء لفصل الرجال عن النساء أو لأية غاية أخرى » .

ومنع وضع أية سجاجيد أو حصر خلا تلك المقررة صراحة فيما يلى :
 أما الأشياء التي تصح تسميتها بأدوات العبادة ، بما لهذه اللفظة من معنى محصور ، فيجب ألا يغرب عن البال ، في هذا الصدد أيضاً ، أن القراءة من سفر أو أسفار التوراة في بعض المناسبات هى جزء مهم من الخدمة الدينية اليهودية ، فإن احترام قدسية هذه الأسفار يقضى بأن يوضع الرق المدونة فيه هذه الأسفار في خزانة عند نقلها من الكنيس ، وأن توضع على مائدة عند القراءة منها ، والتعليقات الموقفة المرعية الآن ، تأذن لليهود بأن يضعوا بجانب الحائط خزانة تحفظ فيها الأسفار ومائدتين لإحداهما لوضع الخزانة عليها والأخرى لوضع الأسفار عند القراءة منها تمكيناً لهم من إقامة خدمة دينية تامة بالقرب من الحائط في أيام السبت وفي « أيام الأعياد » اليهودية . وقد كانت هذه الأدوات - على حد ما ذكرنا فيما تقدم - تجلب بانتظام إلى الحائط منذ الأزمنة القديمة في مناسبات مخصوصة ، حينما تقام الصلاة

ويجرى الصيام، مثال ذلك عند وقوع مصيبة أو نكبة وطنية أو لسبب وقوع حادث آخر خارق للعادة، وفصلاً عن ذلك فقد ثبت، بمشاهدة الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم، أن هذه الأدوات كانت تجلب عادة إلى الحائط قبل الحرب الكبرى بزمان طويل، وذلك في عيد رأس السنة وفي عيد الغفران. ولم ترد في معرض البيئة أثناء التحقيق الذى قامت به اللجنة دلائل لما نفس الوزن بشأن جلب الأدوات المختصة بقراءة الأسفار إلى الحائط في أية أعياد كبيرة أخرى ما عدا هذين العيدين، ومع ذلك، فطالما سمح لليهود بمقتضى التعليقات المؤقتة باستعمال الأدوات المتقدم ذكرها في «أيام الأعياد اليهودية» (المخصوصة (الأعياد الكبيرة) على وجه عام فإن اللجنة، مستندة أيضاً إلى بعض الشهادات التى أدلى بها أمامها في معرض التحقيق، تجد ما يحملها على الاعتقاد بأن التعليقات الادارية المؤقتة بنيت، فيما يتعلق بهذا الأمر، على عادة مكتسبة منذ القدم، وعلى الأنخص أن السماح لليهود بالاحتفال بأعيادهم الكبيرة بذهابهم جماعات إلى الحائط والتجمع أمامه والقيام بخدمة دينية تامة — بما فيه قراءة التوراة — بلوح بأنه يتفق مع خطورة المكان باعتبار كونه موقعاً ينظر إليه اليهود بعين التقديس العظيم.

وبالنظر لهذه الظروف، ترى اللجنة أنه من الحق واللياقة أن يسمح لليهود بأن يجلبوا إلى الحائط خزائن تحتوى على أسفار التوراة مع المناضد أو الموائد التى يحتاج إليها لاستعمال الأسفار في المناسبات التالية : —

(١) أوقات الصيام أو الصلوات المخصوصة التى تعلنها رئاسة حاخامى القدس بسبب وقوع حادث غير عادى ، على أن يشترط في ذلك على الدوام أن تبلغ رئاسة الحاخامين إدارة فلسطين أمر الصيام والصلوات التى يراد القيام بها قبل ذلك بمدة كافية.

(ب) يوم عيد رأس السنة ويوم عيد الغفران .

(ج) أيام الأعياد المخصوصة الأخرى المتبعة من إدارة فلسطين ، والتي جرت العادة

فيها على جلب مثل هذه الأدوات إلى الخائط .

ويشترط في ذلك أيضاً ألا تجلب الخزانة المحتوية على سفر أو أسفار التوراة إلى الخائط إلا إذا ومتى كان مسموحاً بجلبها من وجه آخر ، وعلى أن تكون هذه الأدوات ذات حجم يسهل معه حملها باليد وبألا تثبت في الخائط ، وبأن تنقل من المكان الكائن أمام الخائط عند انتهاء كل عيد من تلك الأعياد .

إن قراءة الأسفار ضرورية أيضاً للقيام بخدمة دينية تامة في بعض الأوقات مثال ذلك : تجب قراءتها في الكنيس في أيام الاثنين والخميس والسبت . إلا أن جلب الأسفار والأدوات المختصة بها مسموح به فقط بمقتضى التعليمات المؤقتة المرعية الآن في أيام السبت الاعتيادية (من مساء يوم الجمعة لغاية غروب الشمس يوم السبت) ومن المرجح جداً أن تكون العادة التي بنيت عليها هذه التعليمات فيما يتعلق بهذه النقطة حديثة العهد نوعاً ما ، على نحو ما ذكرنا فيما تقدم ، ذلك لأنه لم يثبت للجنة ، لدرجة تقنعها ، أن اليهود جروا على هذه العادة بلا انقطاع قبل الحرب . وفي الحقيقة أن بعض الشهود الذين لا يشك قط في صحة أقوالهم أدوا شهادة إيجابية ، بأن الأدوات المبحوث عنها كانت تستعمل بالقرب من الخائط مدة ما قبل الحرب بينما أن شهوداً آخرين لا يقلون صدقاً وأمانة عن الفريق الأول ، حسباً استطعنا أن نحكم ، شهدوا بأنهم لا يتذكرون — حسب وجدانهم — بأنهم شاهدوا الخزانة وأسفار التوراة عند الخائط في أي يوم من أيام الأسبوع الاعتيادية حتى ولا في أيام السبت ، إلا بعد الحرب مع أنهم كانوا يترددون كثيراً إلى الخائط ، ولذلك ، فإن الرأي الذي أبدته اللجنة فيما يتعلق

بالمقاعد والكراسى وخلافها ينطبق على هذه الأدوات أيضاً ، أى أنه من المعقول أن يكون اليهود استعملوا مثل هذه الأدوات فى بعض الأحيان دون معارضة من المسلمين ، على أنه لا يصح القول بأنه نشأ عن ذلك عادة لم يعترض عليها تستند إلى زمن طويل ، أما كون المسلمين لم يقدموا اعتراضاً رسمياً أو حازماً على استعمال الخزنة والموائد إلا مؤخراً فيمكن تفسيره بأن هذه الأدوات لم تكن تستعمل قبل الحرب بانتظام . ولم تتمكن اللجنة من التثبت فيما إذا كان المغاربة الذين اعتبروا « الخزنة » فى سنة ١٩٢٨ « أكبر من المعتاد بكثير » (صفحة ٦٧ من محضر اللجنة) قد قابلوا هذه الخزنة بالخزنة التى استعملت خلال أو قبل هذه المدة ، أو بخزنة كانت تستعمل فى أزمنة أقدم عهداً . ومع ذلك فما يجدر ذكره ، أن الشاهد ايزاخاروف الذى أدى شهادة قاطعة بشأن جلب الخزنة مع سفر تورا « صغير » و « مائدة صغيرة » قبل الحرب ذكر أيضاً أن هذه العادة كانت سائدة أيضاً فى أيام الاثنين والخميس . إلا أن التعليقات المؤقتة لم تعترف بأن هذه العادة تتفق مع الحالة الراهنة ، وعلى كل حال فإن الشهادات التى أدلى بها أمام اللجنة حول هذه النقطة متباينة ، وليس من شأنها أن تؤيد حق اليهود فى وضع الخزنة مع أسفار التوراة عند الحائط فى أيام السبت الاعتيادية . غير أن اللجنة فى تحديد ما حق جلب الخزنة المحتوية على أسفار التوراة على نحو ما تقدم لا تقصد ولا ترغب فى التعرض لطقوس العبادة اليهودية ، بل إنما ترى إلى تأمين عدم جلب اليهود لأية أدوات إلى الحائط تختص بإقامة صلواتهم ، مما يحتمل أن تدل على أن لليهود نوعاً من حق التصرف فى المكان إلا إذا كان عملهم هذا يسوغه التعامل القديم . وقد تراعى اللجنة أن لهذا الأمر أهمية ذات شأن فى هذه المناسبة الخاصة . كل محدثات جرت قد يجوز الاستناد إليها فى سبيل تأييد الادعاء بأن اليهود شمع لهم بتحويل المكان إلى كنيس ، ولذلك فمن الواجب حتماً توطيداً

للعادلة ورغبة في صيانة الأمن والنظام . ومع ذلك فن المستحيل ، على ما نفترض - أن ندحض الواقع بأن جلب أدوات إلى الحائط بانتظام كالحزاة المحتوية على أسفار التوراة قد ينشأ عنه سوء فهم من هذا النوع ، كما أن ليس هنالك ما يستدعى جلب هذه الأدوات ، بانتظام إذا نظرنا بعين الاعتبار والدقة إلى صفة وغاية المكان الأساسيتين والتقليديتين .

إما فيما يتعلق بأدوات العبادة الخصوصية الأخرى فهي ، من وجهة النظر السابق ذكرها ، أقل أهمية .

وقد ثبت بأن جلب منضدة محتوية على مصابيح طقسية وصندوق من الزنك قضاء فيه هذه المصابيح وطشت ووعاء ماء قائم على منضدة إلى الحائط يومياً يتفق مع العادة المسلم بها ، ولذلك يجب السماح بحلب مثل هذه الأدوات في المستقبل أيضاً على أن يشترط في ذلك عدم تثبيت أى من هذه الأدوات في الحائط نفسه ، أو في أى جدار من جدران أبنية الوقف المجاور ، وعلى ألا يمنع اليهود من أن يضعوا قرب الحائط منضدة عليها كتب الصلاة لاستعمالها أثناء الصلاة ، كما كانوا يفعلون حتى الآن ، من غروب الشمس مساء يوم الجمعة إلى غروب الشمس يوم السبت ومن غروب الشمس ليلة أى يوم من أيام الأعياد اليهودية لغاية غروب الشمس في اليوم التالي . وترفع المنضدة ، التي أشرنا إليها أخيراً ، عند اختتام يوم السبت أو يوم العيد حسب مقتضى الحال .

وفضلاً عن ذلك يحق لكل إمصلي أن يجلب معه ، جرياً على العادة ، حصيرة صلاة في يوم عيد رأس السنة وعيد الغفران .

إن نفخ البوق (شوقار) لمن متممات الصلاة اليهودية في الكنيس في يوم عيد رأس السنة ويوم عيد الغفران ، وقد ادعى اليهود بحق نفخ البوق في هذه الأعياد أمام قبة الحائط ، غير أن هذا الادعاء لم تؤيده التلميحات المؤقتة ، كما لا يستند إلى العادة

البحارية ولم ، تجد اللجنة سبيلاً كافياً لإقراره .

ولا يجوز لليهود أن يجلبوا إلى الحائط أية أدوات للعادة عدا ما ذكر فيما تقدم .
أما ما يتعلق بساحة الحرم الشريف وأملاك الوقف المجاورة وعلاقاتها بصلوات
اليهود عند الحائط الغربي فتقرر اللجنة ، وجوب المحافظة بقدر الامكان على الحالة
الراهنة (ستاتيكو) المتبعة الآن فيما يتعلق بالحائط والأملاك المجاورة له ، رغبة في عدم
تسبب إزعاج في كيفية قيام اليهود بصلواتهم عند الحائط ، يفوق ما كان يحصل
لهم في الماضي أو يفوق ما لا يمكن تحاشيه بسبب ما طرأ على الأحوال السائدة عند
الحائط من تغير ، وبالتالي فإن من حق المسلمين أن ينشئوا أو يبنوا ما يشاءون من
الأبنية في أملاك الوقف المجاورة للحائط ؛ وبأن يهدموا أو يعمرها أى بناء من الأبنية
القائمة الآن ، على ألا يقع مما يحرقونه من هذا القبيل تعد على ساحة الرصيف أو إضرار
بما لليهود من حق السلوك إلى الحائط أو أى إزعاج لليهود يمكن اجتنبه أثناء
زيارتهم للمكان بالقرب من الحائط لإقامة تضرعاتهم .

وإذا كان لا يراد إقفال الباب الذى فتح مؤخراً في الطرف الجنوبي من الرصيف
نهائياً يجب اتخاذ نفس التدابير المتخذة الآن لتأمين إقفاله من الساعة الخامسة مساء
ليلة السبت وفي أيام الأعياد اليهودية المعترف بها من إدارة فلسطين وطيلة هذه الأيام
لغاية ، غروب الشمس .

وتؤيد اللجنة أيضاً ، ما ورد في التعليقات المؤقتة من منع الدواب على الرصيف في
ساعات معينة .

واجتناباً لازعاج المصلين اليهود ، يجب ألا تقام حفلة الذكر في أثناء الساعات
التي اعتاد اليهود الصلاة فيها على مقربة من الرصيف بكييفية تسبب إزعاجاً لهم .
وإننا نوجز فيما يلي الاستنتاجات التي توصلنا إليها ، بالاستناد إلى الاستدلالات

والشهادات التي أشرنا إليها فيما تقدم :

(أ) للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي ، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءاً لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف .

وللمسلمين أيضاً ، تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفاً ، حسب أحكام الشرع الإسلامي ، لجهات البر والخير .

إن أدوات العبادة و (أو) غيرها من الأدوات التي يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط إما بالاستناد إلى أحكام هذا القرار أو بالاتفاق بين الفريقين لا يجوز في حال من الأحوال أن تعتبر أو أن يكون من شأنها إنشاء أى حق عيني لليهود في الحائط أو في الرصيف المجاور له .

ومن الجهة الأخرى يكون المسلمون ملزمين بعدم إنشاء أو إقامة أى بناء أو هدم أو تعمير أى بناء من أبنية الوقف (ساحة الحرم ومحلة المغاربة) المجاورة للحائط بحيث يتجاوزون في عملهم هذا على الرصيف أو يعيقون سلوك اليهود إلى الحائط ، أو بحيث ينطوي ما يقومون به على إزعاج اليهود أو التعرض لهم في مواعيد زيارتهم إلى الحائط لإقامة تضرعاتهم إن كان اجتناب ذلك مستطاعاً بأي وجه كان .

(ب) لليهود حرية السلوك إلى الحائط الغربي لإقامة التضرعات في جميع الأوقات ، مع مراعاة الشروط الصريحة المشار إليها فيما يلي :

١ - إن التعليقات المؤقتة التي أصدرتها إدارة فلسطين في أواخر شهر أيلول سنة ١٩٢٩ م . بشأن أدوات العبادة (راجع الفقرات « أ » و « ب » و « ج »

من المادة الثانية من التعليمات) يجب أن تكتسب الصيغة القاطعة على أن يجري فيها تعديل واحد هو السماح بوضع الخزائنة المحتوية على سفر أو أسفار التوراة ، والمائدة التي توضع عليها الخزائنة والمائدة التي توضع عليها الأسفار عند القراءة فيها عند الحائط ، في المناسبتين التاليتين فقط .

(أ) عند وقوع صوم أو اجتماع خاص للصلاة العامة تأمر رئاسة حاخامى القدس به ، بسبب وقوع كارثة أو نكبة أو مصيبة عمومية ، على أن تبلغ إدارة فلسطين بذلك في الوقت اللازم .

(ب) في يوم عيد رأس السنة وفي يوم عيد الغفران وأيضاً في أيام الأعياد المخصوصة الأخرى المعترف بها من الحكومة ، والتي جرت العادة فيها على جلب الخزائنة المحتوية على الأسفار إلى الحائط .

وعدا ما هو منصوص عليه في أحكام هذا القرار ، لا يجوز جلب أية أدوات عبادة إلى جوار الحائط .

٢ - لا يعارض ولا يمانع اليهود ، كأفراد ، من جلب كتب صلاة يدوية معهم إلى الحائط ، أو أية أدوات أخرى اعتادوا استعمالها في صلواتهم ، إما بصورة مطلقة أو في مناسبات مخصوصة ، ولا يعارضون ولا يمانعون في ارتداء أى ألبسة استعملت منذ القديم في صلواتهم .

٣ - إن منع جلب المقاعد والسجاجيد والحصر والكراسى والستائر والحواجز إلخ . . . وسوق الدواب عند الرصيف في ساعات معينة ، المقررة في التعليمات المؤقتة كما أن وجوب إبقاء الباب الكائن في طرف الحائط الجنوى مقفلاً أثناء ساعات معينة يجب أن يقرر ويصبح مطلقاً على أن يحترم في ذلك حق المسلمين في الذهاب والاياب على الرصيف بالطريقة الاعتيادية ، ويبقى حقهم هذا مصوناً من كل تعد كما هو الآن .

٤- - يمنع جلب أية خيمة أو ستار أو ما شابههما من الأدوات إلى الحائط لوضعها هناك حتى لو كان ذلك لمدة محدودة من الزمن .

٥- - لا يسمح لليهود بنفخ البوق (الشوفار) بالقرب من الحائط ، ولا أن يسببوا أى إزعاج آخر للمسلمين مما يمكن تحاشيه . ومن الجهة الأخرى لا يسمح للمسلمين بإقامة حفلة « الذكر » قرب الرصيف أثناء قيام اليهود بالصلاة أو بإزعاج لليهود على وجه آخر .

٦- - يجب أن يفهم أن للإدارة الحق في إصدار التعليمات التي تستصوبها بشأن قياس كل أداة من الأدوات المسموح لليهود بحملها إلى الحائط ، وبشأن الأيام والساعات المخصصة المشار إليها فيما تقدم ، وبشأن أية أمور أخرى تستدعيها الضرورة لأجل تنفيذ قرار اللجنة هذا على أتم وأوفى وجه .

٧- - محظور على أى كان ، استعمال المكان الكائن أمام الحائط أو ما جاوره لأجل إلقاء الخطب أو إقامة المظاهرات السياسية مهما كان نوعها .

٨- - يعتبر أن من مصلحة المسلمين واليهود المشتركة على السواء عدم تشويه الحائط الغربي بأية نقوش أو كتابات عليه أو بدق مسامير أو ما شابهها من المواد فيه ، وأيضاً إبقاء الرصيف الكائن أمام الحائط نظيفاً ومحترماً من المسلمين واليهود على السواء ، ويصرح هنا أن من حق المسلمين وواجبهم تنظيف الرصيف وتصليحه إذا متى كان ذلك ضرورياً ، وبعد تبليغ الإدارة بذلك .

٩- - بالنظر لكون الحائط أثراً تاريخياً يناط بإدارة فلسطين تعميره التعمير اللازم للاتق به ، وكل تعمير تستدعي الضرورة إجراؤه فيه تقوم به تلك الإدارة ، ويجرى تحت إشرافها ، وإنما بعد مشاورة المجلس الإسلامى الأعلى والمجلس الربانى لفلسطين .

١٠ - إذا لم يقوم المسلمون بإجراء التعمير الضروري للرصيف في الوقت اللازم ، فتتخذ إدارة فلسطين التدابير الضرورية لتعميره .

١١ - تكاف رئاسة حاخامى القدس بتعيين موظف واحد أو أكثر يكونون مفوضيها المعتمدين لأجل تلقى التعليقات والتبليغات التى تصدرها إدارة فلسطين - من حين لآخر ، بشأن الحائط الغربى والرصيف الكائن أمامه والمعاملات التى تتبع فيما يتعلق بتقديم اليهود تضرعاتهم بالقرب من الحائط .

إن المشكلة التى يدور النزاع حولها ، والتى وقع على عاتق هذه اللجنة أمر معالجتها لا يرجع منشؤها إلى اختلاف الفريقين فى كيفية فهم شريعة مقررّة يعترفان ويسلمان بها ، بل بالعكس ، فقد نشأت من تناقض كان فى مبادئ الحقوق والمعتقد الدينى الأساسية ، وهى لذلك بعيدة التأثير ، لأن كلا من الفريقين يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المسألة المنازع فيها ستؤثر فى مصالح ، هى فى نظره ، ذات أهمية غير مادية (روحية) لا يستطيع التنازل عنها .

ولم تر اللجنة بدا ، عند قيامها بمهمتها من النظر بعين الاعتبار إلى الواقع بأن هذه المسألة المنازع فيها لم تحل إليها للفصل فيها من قبل الفريقين اللذين لهما علاقة مباشرة بها .

ولما كانت الحالة كذلك فإن اللجنة تعرّف - كما سبق لها فوضحت فى مقدمة هذا التقرير ، بأن الرغبة الصادقة التى أبدّاها كلا الفريقين فى مساعدتها على التحقيق المكافى الذى قامت به قد كان لها فائدة لا تقدر ، فهذا الموقف الرقيق قد أنعش بالفعل آمال اللجنة بأن الفريقين قد يستطيعان الوصول إلى اتفاق ودى لتسوية اختلافاتهما المتبادلة على أساس هذا التحقيق ، فهذه التسوية تفضل كثيراً فى هذه الحالة على تسوية تفرض عليها فرضاً ، وعلى كل ، فإن الوصول إلى مثل هذا الاتفاق لم يكن

مستطاعاً حتى الآن ، ولذا لم تجد اللجنة مندوحة عن إعطاء قرارها ، وقد بنى مضمون هذا القرار كلياً ، على أساس الآراء التي توصلت إليها اللجنة بشأن جوهر القضية مستندة في الغالب إلى نفس وجهة النظر المنعكسة في صك الانتداب الحالي وفي إدارة الحكومة السابقة بشأن علاقات الطوائف المختلفة في فلسطين بعضها مع بعض .

ويحذر بنا في هذا المقام أن نذكر ، فضلاً عما سبق لنا ذكره ، أن الباب العالي في المعاهدة التي عقدت بين الدول الأوربية الكبرى وتركيا بشأن تسوية شئون الشرق ، والموقعة في ١٣ تموز سنة ١٨٧٨ صرح تصريحاً اختيارياً أعرب فيه عن رغبته في المحافظة على الحرية الدينية وتوسيع نطاقها أكبر توسيع (المادة ٤٢ من المعاهدة) .

أما في هذه القضية الخاصة ، التي عهد لهذه اللجنة بالتحقيق فيها ، فلا يمكن للعمل بهذا المبدأ السامى إلا إذا أبدى اتباع هذين المذهبين المختلفين عند مراعاة القواعد المقررة أعلاه . استعداداً لإظهار الاحترام الواجب من الفريق الواحد نحو الآخر في مباشرة حقوق الملكية والتصرف التي للفريق الواحد بلا منازع ، والقيام بالخدمات الدينية من قبل الفريق الثاني على أرض ليس له فيها حق التصرف .

وتأمل اللجنة أن يقبل المسلمون واليهود بقرار اللجنة ويحترمونه ناظرين بعين الاعتبار إلى الوضعية الحاضرة وما يتوقف عليها ، ومدفوعين بالرغبة الصادقة للوصول إلى التفاهم المتبادل ، الأمر الذي لا مندوحة عنه حبا في مصلحتهما المشتركة في فلسطين وتوطيد أركان السلام في العالم أجمع .

قد توصلت اللجنة إلى آرائها وقراراتها هذه بإجماع الرأى .
كانون الأول سنة ١٩٣٠ .

إلياس لوفغرين
شارلس باردى
فان كمين
ستيغ ساهلين

كتاب رسمي

من رئيس الوزراء رمزي ماكدونالد
إلى الدكتور وايزمن رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين
في ١٣ فبراير ١٩٣١ *

عزيزي الدكتور وايزمن :

١ - يسرني أن أبعث إليكم البيان التالي عن موقفنا، الذي سيعتبر التفسير الرسمي للكتاب الأبيض في الشؤون التي تتناولها هذه الرسالة، وذلك للعمل على إزالة بعض ما أسيء إدراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين، كما هو مبين في الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٠، والذي أصبح موضوع نقاش مجلس العموم في ١٧ نوفمبر، وكذلك لمواجهة الانتقادات التي قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جديداً عن التزامات الانتداب كما فهمت حتى الآن، وأنها تتجاهلها وترى إلى سياسة لا تتفق والتزامات الانتداب نحو الشعب اليهودي .

٣ - إن حكومة جلالتها لا ترى من الضروري بأن تذكر بإسهاب تصريحاتها السياسية التي سبق وأفضت بها ولكنها تود أن تلفت النظر إلى الواقع وهو : إن الكتاب

* من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » جاسة الدول العربية .

الأبيض الصادر في ١٩٣٠ لا يشير إلى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ - الذي كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره فحسب ، بل يعترف بأن التزامات الانتداب هي التزامات للشعب اليهودي وليست التزامات للسكان اليهود في فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض في مقدمة بيانه خطابي الذي ألقته في مجلس العموم في الثالث من أبريل سنة ١٩٣٠ ، والذي أعلنت فيه بكلمات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً بأن رغبة حكومة جلالاته هي الاستمرار في إدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم .

وقد أعيد تأكيد هذا الموقف ، كما أوضحه مرة أخرى خطابي في مجلس العموم في تاريخ ١٧ نوفمبر ، وفي خطابي الواقع في الثالث من شهر إبريل استعملت اللغة الآتية :

« إن حكومة جلالاته ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب ، كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم ، وهذا الالتزام دولي لم يعد التراجع عنه موضع بحث » .
« وبموجب شروط الانتداب تعتبر حكومة جلالاته نفسها مسئولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، على أن يكون معلوماً بالأيتم أى شيء من شأنه أن يكون مجحفاً بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر » .

« وهناك في صك الانتداب التزام مزدوج : أحدهما إلى الشعب اليهودي من جهة ، وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى . وقد أصبح قرار حكومة جلالاته الحازم تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح بقدر متساوٍ وخص جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية . وتعتبر حكومة جلالاته هذا واجباً لن تتخلى عنه ، وأنها في سبيل القيام به ستستخدم جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

« إن ذلك التصريح لا يتفق وموارد الانتداب فحسب ، بل ومقدمة صك الانتداب أيضاً ، حتى يعاد تأكيده بوضوح » .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب ، لا يمكن للدولة المنتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة ، ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق ، لكن حلها لا يمكن أن يتم إلا إذا توافر هنالك إدراك صحيح يقر بأن الحل الثام للمشكلة يتوقف على تفاهم بين اليهود والعرب .
وإلى أن يتم هذا يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض على أنه يحتوى بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية في حين أنه من السهل دحض أى قصد كهذا ، يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالاته - إنه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائماً وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب ، وبأن العمل الإنشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالاته أيضاً ، بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمال اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع .

٦ - وقد ظهرت هنالك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات : « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية بغض النظر عن الجنس والدين » ، مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب ، وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الاجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ويركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور . كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الموسوعة الفلسطينية - ثان

الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعنى أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها ، وفي قضية سليمان مرة الذى أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : إن هذا لا يعنى . . أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين التى كانت قائمة عند تاريخ الانتداب من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب .

إذن ، لو كان هذا شرطاً لازماً لصلاحية الانتداب لأصبح من الممكن سن تشريع فعال . وكذلك فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر ، والوسيلة لإدراك الغرض الحقيقى للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » إن هذه الكلمات تدل على أن الانتداب — فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية — لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس ، كما أن هذا الشرط الوقتى ينطبق بالتساوى على اليهود والعرب وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ — إن كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » الواردة في المادة السادسة تشير بوضوح إلى الطائفة غير اليهودية . وإن ما أشرنا إليه من مركز وحقوق لا يجوز الاجحاف بها ، أى لا يجوز ازالتها أو تحويلها إلى أسوأ . ولذلك فإن أثر سياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادى للطائفة غير اليهودية لا يمكن إلا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك ، فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للأوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين ، بل على العكس من ذلك .

فإن الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي يبقى التزاماً إيجابياً للانتداب يمكن إنجازه دون الاجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها .

٨ - ويمكننا أن ننقل إلى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جداً بمصالح اليهود فيما يختص بقضيي استيطان الأراضي والهجرة الحيويتين لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقم العراقل في وجه الهجرة، كما أنها تعطل، إن لم تنه فعلاً استيطان اليهود المكتظ للأراضي مما هو غرض الانتداب الأول، ولدعم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة إلى الفقرة التي تشير إلى الأراضي الأميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تنص على : إنه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودي ، وذلك أولاً بالنظر لإشغالها فعلاً من قبل المزارعين العرب من جهة ، ثم لأهمية العمل على جعل أراض أخرى مهيأة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - إن لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع - إنه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحاً أن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الإشارة إليهم في الفقرة المذكورة هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أي من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها إلى أيدي اليهود ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض مماثل . إن عدد هذا النوع من العرب يجب أن يكون موضوعاً لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالة تشعّر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وأن الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط - بأي صورة - من قدر أغراض التحسين العظيم التي تعتبرها حكومة جلالة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع إنشاء الوطن القوي اليهودي .

١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الأراضي ، من الضروري أن تأخذ حكومة جلالة بعين الاعتبار كل حالة تمت إلى الغرض الاسامي من الانتداب .

فساحة الأراضي القابلة للزراعة وإمكانات الري وقدره البلاد الاستيعابية فيما يختص بالهجرة جميعها عناصر تتلاءم والنتائج التي يجب أن توضع ، كما أن إهمال أى واحد منها من شأنه أن يكون مجحفاً عند وضع سياسة عادلة وثابته .

« وفي نية حكومة جلالاته أن تقوم — أقرب ما يمكن — بتحقيق للتأكيد في أمور كثيرة منها مشكلة الأراضي الأميرية وغيرها من الأراضي الصالحة أو التي يمكن جعلها صالحة للإسكان الكثيف من قبل اليهود المشار إليهم في الالتزام المفروض على الحكومة المنتدبة بموجب المادة السادسة .

إن هذا التحقيق سيكون شاملاً في مداه كما يتضمن جميع موارد الأراضي في فلسطين . وأثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم عربية بصورة نجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوباً فيها .

١١ — إن قضية ازدهام الفلاحين في المناطق الجبلية من فلسطين تنظر إليه حكومة جلالاته بعين الاعتبار الدقيق . ويتنظر أن تتخذ تدابير لتحسين الأراضي ، وتنميتها تنمية واسعة ولإدخال مناطق — ربما كانت قد بقيت حتى الآن غير مزروعة — ضمن المنطقة الزراعية مما سيؤمن للفلاحين مستوى أحسن من المعيشة تغنيهم عن اللجوء إلى الانتقال إلا في حالات شاذة .

١٢ — وفي حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الأراضي كما هي مبينة في المادة الحادية عشرة من الانتداب ، من الضروري — إذا ما أردنا تجنب القوضي وإعطاء هذه السياسة الفرصة لنتيج — أن يكون هنالك إشراف مركزي على الصفقات المختصة بتملك الأراضي وتحويلها خلال فترة الانتقال الذي يمكن أن يكون ضرورياً في حدود المعقول لوضع مشروع التحسين على أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها مهمتها تنظيمية لا تحريرية ، برغم أنها تشتمل على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات المناقضة لفحوى المشروع . لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدوداً . كما أنه لن يكون ولا في أى حالة تعسفاً . وستشروط في كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . إن كل رقابة منتظرة ستكون محاطة بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل في انتقال الأراضي بصورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ ، الذي تبدأ فيه السلطة المؤكولة اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الأراضي القيام بعملها . وإلى أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه ، سيتمتع المندوب السامي بالسلطات الكاملة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشغل من ضمنها حق وضع اليد في جميع أنحاء فلسطين .

١٣- وما عدا ذلك فبيان سياسة حكومة جلالاته لا يتضمن منع امتلاك اليهود لأراض إضافية ، فهو لا يحتوى على تحريم كهذا ، كما أنه ليس هنالك أية نية من هذا القبيل . إن كل ما يرى إليه هو نوع الرقابة المؤقتة على تلك الأراضي وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريا لعدم الإضرار بتنسيق وفعالية مشروع الأراضي الذي سيعمل به . إن حكومة جلالاته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير إلى أنها وحدها — من الحكومات التي كانت مسئولة عن إدارة فلسطين منذ قبول الانتداب — هي التي أعلنت عزمها النهائي على الشروع بـ سياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤- وما هو ذو صلة بهذه المسألة ، هو مراقبة الهجرة — قبل كل شيء — يجب الإشارة إلى أن مراقبة كهذه لا تعتبر — بأى صورة — خروجاً على السياسة السالفة .

فند سنة ١٩٢٠ وما، بعدها أى عندما أصبح قانون الهجرة الأصيل فى حيز التنفيذ. كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . إن هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١٥ - ولكن على ما يظهر قد فهم من قصد حكومة جلالة ، « ألا يسمح لأية هجرة يهودية ما دامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يتعايش منه » .

إن حكومة جلالة لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهمته لتوضح بأنه من الضرورى - لتنظيم الهجرة اليهودية - تطبيق المبادئ الآتية :
أولاً ضرورة التأكد من ألا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كجموع
ثم ألا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .
(الكتاب الأبيض ١٩٢٢) .

فإذا كان يترتب على حكومة جلالة من جهة ألا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للأراضى ، فمن جهة أخرى يجب عليها أيضاً ألا تنسى واجبها الذى يفرض عليها أن تتأكد ألا يتولد عن ذلك اضرار
تمس الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر فى الالتزامات ، شعرت حكومة صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة . إن هذا المبدأ حيوى لأى مشروع اعمارى يكون غرضه الأول افساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من أراضيه .

ولهذا السبب ، كانت حكومة جلالة قد ألحت ، كما أنها مضطرة لأن تلح على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقاً

صحيحاً . أما الاعتبارات المختصة بحدود القدرة الاستيعابية فهي اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - إن حكومة جلالتة لم تأمر ، كما لا تفكر أصلاً ، بوقف الهجرة اليهودية أو منعها مهما كان نوعها . إن عادة الموافقة على قائمة « المهاجرين من العمال » الذين يعيشون على الأجرة تستمر . وفي كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق إلى العمال ، وذلك للأعمال التي تعتمد على رأسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها إلا إذا توافر وجود العمال من اليهود . وأما فيما يختص بالأعمال العامة وأعمال البلديات التي تمول من الأموال العامة فإن ادعاء العمال اليهود بحقوقهم في قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بعين الاعتبار . أما فيما يختص بأنواع أخرى من الاستخدام فمن الضروري أن يحسب حساباً في كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة إلى عمل ، ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهودية والعرب . والمهاجرون الذين يأملون في الحصول على عمل غير العمل ذى الطابع المؤقت فإنهم لم يحرموا منه ، وذلك لسبب واحد وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

١٧ - وفي حالة تحديد المدى الذى يسمح فيه للهجرة في أى وقت ما ، فمن الضروري أيضاً الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص « على أنه في كل الأعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدتها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودى قضية مبدأ » . إن حكومة جلالتة لا تتحدى - بأى صورة حق الوكالة اليهودية في وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتصديقها . إن مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودى هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من الضروري الإشارة إلى أنه فيما ذا كان

العامل العربي - كنتيجة لهذه السياسة قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجاً، عندما يظهر هناك عامل في الموقف يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر إليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيراً ترغب حكومة جلالاته في أن تقول كما أكدت مراراً وبصورة قاطعة : بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة - عند قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ، ولا في يوم ما أن تتخلى عنها ، وقد صممت حكومة جلالاته على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ولن تحيد عنها .

ولكن إذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة ، فهناك حاجة ماسة للتعاون والثقة والاستعداد لدى كل الجهات وذلك لتقدير صعوبات هذه القضية وتعقيداتها ، كما أنه من الواجب - قبل كل شيء - أن يكون هناك اعتراف مطلق بأن لا حل يمكن أن يكون مرضياً أو دائماً إلا إذا كان قائماً على إنصاف كل من الشعب اليهودي وطوائف فلسطين غير اليهودية .

ولإني يا عزيزي دكتور وايزمن .

المخلص لكم جداً

(التوقيع) ج . رمزي مكدونالد

ملاحظة :

وفي ١٢ فبراير ١٩٣١ أدلى رئيس الوزراء مكدونالد بالتصريح الآتي في مجلس العموم وذلك فيما يختص بالصيغة الرسمية للكتاب المذكور أعلاه :

« ليس هنالك أي شك بصيغة الكتاب الرسمية . وسيوزع كوثيقة بين دول عصبة الأمم ، ويرسل في خطاب رسمي كتعليمات إلى المندوب السامي لفلسطين . »

١٧٦

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية
على البيان التفسيري للكتاب الأبيض*
١٩٣١/٢/٢١

اطلع مكتب اللجنة التنفيذية العربية على الكتاب الذى أرسله النبيل ج. ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية الى الدكتور حاييم وايزمن رئيس الوكالة اليهودية والذى يتضمن نسخاً تاماً لجميع ما جاء فى «الكتاب الأبيض» الصادر فى أكتوبر ١٩٣٠ فى مسائل الأراضى والمهاجرة، ويزيد عليه حقوقاً سياسية واجتماعية جديدة لليهود لم تكن منحت لهم من قبل.

إن لاحتكم التنفيذية التى لم تكن راضية تماماً عن كل ما جاء فى «الكتاب الأبيض» المشار إليه لم تخدع حينئذ بوعود الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسائل الأراضى والمهاجرة، إذ أنها كانت تلخص الكتاب المذكور فى البيان الذى وضعته رداً عليه بالصورة الآتية :

ليس فى «الكتاب الأبيض» من جديد فى حقوق العرب السياسية، وأن النصوص والمبادئ الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣١/٢/٢٢ ص ١٠ .

= وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية (١٩١٨ -

١٩٣٩) إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت ١٩٦٨ ص ٢٢٨ .

القومية ومصالحهم الاقتصادية ، فالمهم ليس بالنصوص والمبادئ ولكن بتنفيذها .
وفي الحق أنه ما كاد يمر شهر واحد على هذا حتى حقق المستر مكدونالد تنبؤ
لجنتكم المشار إليها تماماً .

إننا واثقون أن الغرب وجميع العالم المتمدن في سائر البلاد ينظرون إلى هذه
الوثيقة الجديدة كحرق جديد للعهود التي قطعها الحكومة البريطانية باسم الشعب
البريطاني للعرب ولعصبة الأمم نفسها ، وتجاه هذه الكارثة الفظيعة ، فإن كلمتنا للأمة
العربية هي أنه علينا معاشر العرب أن نقوى أوأصر اتحادنا ونوحد صفوفنا ونعمل
بكل ما أوتينا من قوة بجميع الوسائل المشروعة لدفع الأخطار العظيمة التي يترها بنا.
هذا الكتاب ، وعلينا - قيل كل شيء - أن نترع من مخيلتنا الاعتماد على الحكومة البريطانية
في الدفاع عن كياناتنا القومية والاقتصادية ، إذ أن هذه الحكومة ضعيفة تجاه القوى
اليهودية العالمية . فلندع إذن ، هذه الحكومة تتملق اليهود ما شاءت ، ولنطلب النجدة
من أنفسنا ومن العالم العربي والإسلامي لتتدرع بالوسائل الفعالة المشروعة التي
توصلنا إلى حقوقنا المهضومة .

لا جرم أن الخصم شديد وعيند وقوى ، ولكننا نحن معاشر العرب بالحق الصريح
الذي لنا أكثر منه شدة وعناداً وأكبر قوة ومراساً ، فهو يهاجمنا اليوم في عقر دارنا
بلا رحمة ولا شفقة ، ويضع يده على منابع الثروة في البلاد فيحرمنا من قسم كبير منها
بصورة مخالفة لجميع الحقوق الإنسانية ومبادئ الحقوق العامة وأنه يعمل اليوم بقوة
أكثر من ذي قبل للاستيلاء على ما بقي من منابع الثروة التي بأيدينا .

فعلينا نحن العرب أن نفهم جيداً الخطر المحدق بنا ، وأن نقوم بالمواجب الذي
يترتب علينا نحو هذا الوطن المقدس ، وأن نفهم العالم العربي والإسلامي والعالم المتمدن
ما يرتكبه الصهيونيون في هذه البلاد من جرائم وحشية تحت حماية ورعاية الحكومة
البريطانية .

فلسطين عربية ، وستبقى عربية ، وليس لأية حكومة في العالم أن تتصرف بمقدراتها على الرغم من أهلها .

قسمت الدول الأوربية البلاد العربية إلى مناطق عديدة ، وطوقت أعناقها بسلاسل ثقيلة ، وقطعت لليهود في فلسطين عهد بلفور المشهور ، كأن فلسطين ملك من أملاكهم الخاصة ، ولكن العالم العربي يقف اليوم في فلسطين وقفه الرجل الواحد الذي يدافع عن عرضه وشرفه ووطنه ودينه .

إن وثيقة المستر مكدونالد الجديدة قد قضت على البقية الباقية من الحرمة الرفيعة التي كان يحملها العربي في نفسه للحكومة ، البريطانية فلقد رأى العربي أن هذه الحكومة لا تبالي بالمتناقضات من الأمور ، ولا تستحي أن تقول عن الأسود أبيض ولا عن الأبيض أسود .

فبينما تقول جازمة ، إنه لا توجد أراضٍ إضافية يمكن حشد اليهود فيها ، وإنه ليس من الجائز أن يفتح باب المهاجرة لليهود بولونيا وروسيا ، وفي البلاد عاطلون من العرب إذا بها تراجع اليوم عن هذا القول بلا خجل وتسمح لليهود بشراء الأراضي القليلة الباقية بيد العرب وتفتح لهم باب المهاجرة على مصراعيه كما كان في السابق . وبينما تصرح بكون شراء الجمعيات الصهيونية أراضي العرب باسم جميع يهود العالم وحصر الأشغال بعمال اليهود دون العرب هي أعمال غير مشروعة ومخالفة للمادة السادسة من « صك الانتداب » إذا بها تقول اليوم بغير مشروعية هذه المبادئ الوحشية في حين أنها جعلت التحريض على مقاطعة العرب لليهود إثما يعاقب عليه جاعلة في ذلك الغرم كل الغرم على العربي وحده ، والغرم كل الغرم لليهودي وحده ، وهي مع ذلك ما زالت تزعم أنها قابضة على قسطاس العدل بين الفريقين .

ومهما يكن من أمر الحكومة البريطانية وتقلبها الفظيع في سياستها العامة في

فلسطين ، فعلينا نحن العرب أن ندافع عن حقوقنا المقدسة بكل ما أوتينا من قوة إيمان وثبات في الوطنية عظيم .

فيا أيها العرب : من فلسطينيين وسوريين وعراقيين وغيرهم ، إن الخصم يريد إرهابنا بأنواع المظالم حتى يخرجنا فيخرجنا من ديارنا .

فيجب على كل عربي ، إلى أي قطر ينتمي وإلى أي عمل يتسب أن يذكر فلسطين العربية ، وأن يعامل اليهود مثل ما يعاملون إخوانهم في فلسطين من ضروب المقاطعة والاضطهاد ، وأن يعمل بدون انقطاع للمحافظة على هذه البلاد المقدسة وعلى أهلها الذين يمتنون إليهم بصلة الوطنية ، وألا يميل الكفاح حتى يقضى على السياسة الصهيونية قضاء مبرماً ، ويعيد إلى فلسطين المقدسة عهد السلام الذي كانت تنعم فيه من قبل .

بيان من أمناء سر اللجنة التنفيذية حول محاولة وايزمن

خداع العرب *

١٩٣١/٣/٢٤

إننا نعلن إلى جميع أفراد الأمة الكريمة ما شاع من أن الدكتور وايزمن قد قدم إلى فلسطين لأجل الاجتماع بالعرب والاتفاق معهم لمآرب سياسية ضارة . ولقد شعرنا أنه بدأ يسعى للوصول إلى غايته ، فبث رجاله على اختلاف منازلهم السياسية ، بقصد التحاك بالعرب ، وأذاع المنشورات السلمية على السنة الجديدة لم نعهدها تتحرك فيما سبق . وإننا مع ثقتنا بإجماع أفراد الأمة الكريمة على مقاطعة هذه الحركة نلقت الانظار مرة أخرى إلى الاضرار التي تنجم عنها :

١ - إن مجرد مفاوضة العرب بصورة رسمية أو شبه رسمية للصهيونيين الغرباء ، عدا أنها لا تفيد المصلحة السياسية العربية فهي في حد ذاتها اعتراف بتصريح بلفور والانتداب الذي بنى عليه والسياسة التي تستند إليه .

٢ - لقد صرح الدكتور وايزمن ، في جلسة الوكالة اليهودية المنعقدة في برلين في أواخر الصيف الماضي ، ما فهمت الأمة مغزاه في حينه من أنه إنما يسعى للتفاهم مع

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣١/٣/٢٦ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية صنتوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

العرب تسهلاً لتحقيق المطامع الصهيونية، وأنه لم يقصد من ذلك وضع حد لهذه المطامع في المستقبل .

٣ - إن الدكتور وايزمن يعلم أن هذه الأمة الكريمة تفهم غاياته الضارة بمصالحها وأنها قررت مقاطعته ، ولكنه أتى، رغم ذلك، طامعاً في التفاهم ليس مع الأمة ومثليها بل مع بعض أفراد يجذبهم إليه بطرق الإغراء السياسي وغير السياسي بقصد نشر الدعاية في العالم اليهودي لاستدراار الأموال لأجل انتزاع ما بقي في أيدي العرب من أراض قليلة .

إن مكتب اللجنة التنفيذية يسره أن يعلن أنه - لليوم - لم يعلم بأن أحداً انخدع بدعاية الدكتور، وايزمن وأنه لن يتردد في نشر اسم كل مخدوع مهما كانت غايته ومهما كان مركزه بصفته خارجاً عن إجماع الأمة ومرتكباً خيانة عظيمة .

بيان من مكتب اللجنة التنفيذية العربية حول مشروع صندوق الأمة *

١٩٣١/٥/٢٥

يحق لنا اليوم ، وقد انقضى الشهر الثالث من البدء في تنفيذ مشروع صندوق الأمة ، أن نقول : إن هذه الحركة المباركة قد صادفت رواجاً في هذه البلاد وارتياحاً من كل من أشرب قلبه بحبها من أبنائها في المهاجر وأبناء اخواتها العربيات في سائر البلدان العربية .

وإن من دواعي غبطتنا ، أن نعلن أن إخواننا المهاجرين قد بدأوا فعلاً في التنظيم لتنفيذ هذا المشروع ، كما إن أخواننا العرب في دمشق وبيروت وغيرهما من العواصم العربية قد أخذوا في تنفيذه تشجيعاً لأهل فلسطين وتمكيناً لرابطة الإخوة وعرى الوحدة العربية . أما في فلسطين فقد كان المنتظر في مدى هذه الشهور الثلاثة أن تقوم القدس بالتجربة والاختبار ثم تتبعها المدن الثلاث الكبرى وبعدها الأقضية فالنواحي فالقرى . غير أن الرغبة الشديدة في تنفيذ هذا المشروع قد دفعت أهالي يافا الكرام فأخذوا في تطبيقه فعلاً منذ نهاية الشهر الأول . وقد أعدت حيفا عدتها للعمل منذ ذلك الوقت أيضاً وتشكلت اللجان في نابلس وغزة ورام الله وطولكرم

* الجامعة العربية - القدس - ٢٧/٥/١٩٣١ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

وجنين لأجل تطبيق هذا المشروع العظيم .

وبالنظر لقرب حلول الموسم الزراعى ، ونزول الإغلال نرجو من جميع الأقضية أن تتخذ كل الأسباب للعمل على تنفيذه ، وإبلاغ اللجنة من وقت إلى آخر ما يجرى فى كل قضاء . وستصدر اللجنة التنفيذية بعد حين نشرات تبين فيها الدرجة التى يصل إليها كل قضاء فى تطبيق هذا المشروع . راجين أن تسابق الأقضية والقرى فى هذه الخدمة العامة والسلام .

عن مكتب اللجنة التنفيذية

جمال الحسينى

قرار اللجنة التنفيذية برفض المشروع الإنشائي *

١٩٣١/٨/١٦

إن اللجنة التنفيذية العربية في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٣١/٨/١٦ لا تعترف بالمحادثة التي جرت بين مكتب اللجنة التنفيذية العربية وفخامة المندوب السامي في المشروع الإنشائي ، سواء كانت هذه المحادثة وقعت بصورة شخصية أو باسمها . وهي تعلن للملأ ، وفقاً لقرارها الصادر في ١٤ نيسان سنة ١٩٣١ أن ما جاء في تصريح وزير المستعمرات في المشروع الإنشائي من أنه قد وقف على رأى اللجنة التنفيذية العربية في ذلك المشروع هو غير صحيح .

تقرر اللجنة التنفيذية :

- ١ - رفض المشروع الإنشائي بصفته الحاضرة لأنه على أساس الانتداب ووعده يلفور وكتاب باسفيلد وكتاب ماكدونالد الذي رفضه العرب .
- ٢ - تأليف لجنة من الإخصائيين ببيان الأسباب التي من أجلها رفضت اللجنة المشروع المذكور .

* الجامعة العربية - القدس - ١٨/٨/١٩٣١ ص ٢ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صنتوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

٣ - أن تظهر للحكومة أنها لو كانت تريد خير الأهالى لكانت وضعت هذا المشروع على أسس إلغاء الأعشار ، وتزويل ضرائب الويركو وتقليل الموظفين وتخفيض مرتباتهم ورفع الحكم المباشر ووضع قانون بمنع بيع الأراضى التى فى أيدى العرب إلى غيرهم وإيقاف المهاجرة وغير ذلك .

قرار اللجنة التنفيذية بإعلان الإضراب العام احتجاجاً
على تسليح المستعمرات اليهودية*
١٩٣١/٨/١٧

- ١ - قررت اللجنة التنفيذية العربية الإضراب العام برا وبحراً يوم ٢٣ الجاري وأن تتظاهر اللجنة التنفيذية العربية بكاملها في اليوم المذكور، وتبلغ للمراجع الإيجابية سخط الأمة من تسليحها للمستعمرات اليهودية .
- ٢ - إبلاغ الحكومة بأن تسليح اليهود، خلافاً لقوانين البلاد يوحى لكل عربي أن يتسلح فيصبح أهالي البلاد في هذه الحالة كلهم مسلحين، والبلاد التي يتسلح أهلها كلهم تصبح في خطر، والمسئولية تقع عند ذلك على الحكومة .
- ٣ - الاحتجاج على الأمر الوارد من وزارة المستعمرات بإصدار أمر يعد فيه الخمسة والعشرون ألف يهودي الذين دخلوا هذه البلاد بصورة غير مشروعة كأنهم دخلوها بصورة مشروعة ، وعد هذا من جملة أسباب الإضراب .
- ٤ - تقرر أن يعقد اجتماع عام في مدينة نابلس يوم الأحد في ٢٠ أيلول

* الجامعة العربية - القدس - ١٨/٨/١٩٣١ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صئوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

١٩٣١ الساعة العاشرة صباحاً ، أن يقوم مكتب اللجنة بتنظيم الدعوة لهذا الاجتماع وتنظيم المواضيع التي سيبحث فيها المجتمعون . وهي تتناول جميع الأعمال التي تقوم بها الحكومة مخالفة للقوانين والتقارير الرسمية الصادرة لمصلحة العرب ، ووضع خطة حازمة للجنة أمام هذه الوضعية الشاذة .

مقررات مؤتمر نابلس

نابلس ١٨/٩/١٩٣١ *

١ - ما دامت الحكومة الإنجليزية تدير هذه البلاد إدارة مباشرة ، فإن كل سياسة تتعلق بتعاون العرب مع الحكومة تكون سياسة فاشلة، الأمر الذي ثبت تماماً في مدة الثلاث عشرة سنة الماضية . لذلك أصبح من واجب اللجنة التنفيذية العربية والهيئات الوطنية في البلاد أن تفهم الحقيقة وتترك هذه السياسة الفاشلة وألا تفاهم مع الحكومة إلا على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن الوحدة العربية أو ما يوصل إلى هذا الاستقلال من المشاريع الاقتصادية والسياسية .

٢ - بمناسبة إشاعات الصهيونيين فيما يتعلق بالتفاهم مع العرب ، فيجدد بالعرب أن يعلنوا مرة أخرى بأن هذا التفاهم بين الفريقين مستحيل ما دام الصهيونيون يصرون على اتباع مبادئ تخالف مبادئ العرب الوطنية والسياسية .

٣ - إن الحكومة تستوفي من الجمارك ما يقرب من النصف من دخلها الذي

* أحمد طربين . محاضرات في تاريخ قضية فلسطين . القاهرة . معهد الدراسات العربية العالية ١٩٥٨ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ . والجامعة العربية - القدس ٢١/٩/١٩٣١ ص ٢ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

تصوغ لنا به القيود ولذا يجب مقاطعة جميع البضائع التي ترد بواسطة الجمارك ،
ولأجل التوفيق في تنفيذ ذلك يجب انتخاب لجنة لوضع الخطط واتخاذ التدابير ونشرها
على الناس لإنجاح هذا المشروع ، وفي تنفيذ هذا المشروع رواج الصناعات الوطنية .
وأن تقاطع البلاد جميع ما يأتي . بلخل على ميزانية الحكومة وأمكن مقاطعته ، فمنتهى
عن شرب الدخان ما أمكن وتمتنع عن التهانى والتبريك والتعزية بالبرقيات ونبد
استعمال التليفونات ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

٤ - لأجل تحقيق ذلك يدعو هذا الاجتماع الشباب في البلاد إلى عقد مؤتمر
ينظمون فيه صفوفهم ويقررون فيه هذه المبادئ ويعملون تنفيذها باكورة أعمالهم
مع التأكيد على الشباب ، إن هذه أمانة في أعناقهم وأن ينشربان على السيدات بترك
الألبسة الأوربية .

٥ - أن نوجه دعايتنا في المستقبل إلى الشرق والعالم العربي ، إذ نجد في العالم الإسلامى
بصفتنا سداة هذه الأماكن خير نصير ، فتؤسس في تلك البلدان نقاطاً لنشر دعاية
للقضية الفلسطينية .

٦ - الاهتمام بتنفيذ مشروع صندوق الأمة في جميع أنحاء فلسطين .

قرار المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني باستنكار إرهاب

حكومة فلسطين للصحف العربية*

يافا - ١٨/٩/١٩٣١

المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني المنعقد في يافا اليوم ، الممثل لجميع الصحف العربية بفلسطين يقرر إعلان احتجاجه واستنكاره لخطة الظلم والارهاب التي تسير عليها الحكومة البريطانية بفلسطين في سياستها التي تستمد روحها من مبادئ الاستعمار والصهيونية منذ الاحتلال البريطاني إلى اليوم . ويرى أن هذه السياسة التي تظهر آثارها واضحة في كل عمل من أعمال السلطة وتصرفاتها في البلاد والقوانين التي تسنها وكيفية تطبيقها ، إنما هي سياسة ظالمة ترى إلى القضاء على العرب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا .

ويعلن هذا المؤتمر أيضاً استنكاره للمعاملة الجائرة التي تعامل بها السلطة الصحافية العربية ، وتوسلها بالتعطيل الإداري لكم أفواهاها ومنعها من القيام بواجبها الصحفي وأداء الأمانة المفروضة عليها نحو البلاد .

ويقرر المؤتمر - بصورة خاصة - استنكاره توسل السلطة أخيراً بقانون منع الجرائم

* الحامية العربية - القدس - ١٠/٩/١٩٣١ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٢٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

لكم أفواه الصحافة وتقييد حريتها وشروعها بتطبيقه على الصحفيين العرب كما جرى أخيراً بمحاكمة الأستاذ أكرم أفندي زعير محرر جريدة « الحياة » ويرى المؤتمر أن هذا العمل سابقة خطيرة في تاريخ الصحافة . ليس في فلسطين فحسب ، بل في العالم أجمع ويعتبر أن التجاء الحكومة في الانتقام من الصحافة الى قانون شاذ كهذا ، إنما هو اعتراف من الحكومة بإفلاس سياستها وتوسلها بوسائل شاذة استثنائية لخنق حرية الفكر المقدسة .

عيسى بندك . صاحب جريدة « صوت الشعب »

محمد روشن أختر محرر جريدة « فلسطين » الإنجليزية

محمد منيف الحسيني صاحب جريدة « الجامعة العربية »

داود العيسى مدير جريدة « فلسطين »

طانيوس نصر ، أحد صاحبي جريدة « الاقدام »

بولص شحادة صاحب جريدة « مرآة الشرق »

عبد الله القلقيلي صاحب جريدة « الصراط المستقيم »

١٨٣

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية حول محاولة إلغاء

معاهدة حسن الحوار بين سورية وفلسطين *

١٩٣١

معاهدة حسن الحوار :

ترددت في الصحف العامة إشاعات تأيدت ببعض معلومات رسمية أن الصهيونيين يسعون سعيًا حثيثًا لحمل الحكومة على إنهاء معاهدة حسن الحوار التي تنص على عدم استيفاء الرسوم الجمركية فيما بين سوريا وفلسطين ، وذلك لترويج بعض صناعات طفيفة خاسرة قام بها بعض الصهيونيين في تل أبيب وحيث فلم تطلق الصبر على مزاحمة البضائع السورية العربية .

إن فلسطين وسوريا تتعاملان بالتوريد والتصدير منذ الاحتلال الذي حكم بأن تصبحا بلدين منفصلين . فكان هذا التعامل بين البلدين مجلبة لمنافع تجارية جمّة لسكانهما معاً ، ولم نعلم أن أحداً اشتكى من هذا التعامل إلا الصهيونيون في الآونة الأخيرة ، إذ رأوا معمل الأسمنت في حيفا مهدداً بالخسران ، وتحققوا أن معاملهم الصغيرة في تل أبيب زائلة بمزاحمة البضائع السورية العربية .

* الجامعة العربية - القدس - ١٠/٩/١٩٣١ ص ١ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

إن هذا التشبث الذي تنوى الحكومة أن تدعمه لمصلحة أقلية ضئيلة من السكان ضد منافع أهل البلاد وأصحابها والأكثرية الساحقة فيها ، لأمر موجب للدهشة والاستنكار .

إن هذين البلدين هما بلد واحد قسمتهما السياسة الغاشمة بمحدود غير طبيعية .
وها هي اليوم تريد أن تستمر في زيادة تأثيرها بالتقسيم بقطع العلائق التجارية بين البلدين كي لا تكون هنالك علاقة البتة ، وهي بذلك لم تكتف بهذا الفعل وهذه السياسة الغاشمة ، بل تريد أن ترغم أهل البلاد على استهلاك مصنوعات الغاصيين .
فاللجنة التنفيذية العربية أمام هذه الحالة تستنكر أشد الاستنكار القيام بهذه المساعي وترجو إلى عموم الغرف التجارية العربية والصحف العربية أن تنبه إلى هذا العمل وتقف في أول الصفوف لمنع وقوعه .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

١٨٤

مقررات لجنة تشجيع الصناعات الوطنية بمقاطعة البضائع

الصهيونية *

١٩٣١

- ١ - تشجيع المصنوعات والمؤسسات العربية الوطنية الحقيقية .
- ٢ - مقاطعة المصنوعات والمحصولات والمؤسسات والمتاجر الصهيونية عامة والعمال الصهيونيين .
- ٣ - الاستغناء عن البضائع الأجنبية والاستعاضة عنها بقدر ما هو موجود من البضائع الوطنية .
- ٤ - التوفير والاقتصاد والاستغناء عن كل ما يمكن الاستغناء عنه .
- ٥ - انتخاب السادة: الشيخ محمود الدجاني، عزيز ميقاتي، شكري ديب، فؤاد سابا، وعبد الله الحودة لأجل وضع قوائم بالحاجيات العربية باسم مكتب اللجنة ونشرها في الصحف لأجل الاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه من الحاجيات الأجنبية
- ٦ - تبلغ هذه المبادئ المقررة من قبل عطوفة رئيس اللجنة التنفيذية لجميع الجمعيات والنوادي والمؤسسات العربية الوطنية من سياسية وعلمية واقتصادية

* الجامعة العربية - القدس - تشرين الأول ١٩٣١ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

ورياضية وأدبية في فلسطين للعمل بموجبها والسعى في تنفيذها .

٧ - أن يخابر عطوفة الرئيس جميع البلاد العربية بضرورة مقاطعة المصنوعات والمتاجر الصهيونية .

٨ - أن تكون الدعاية بجميع أشكالها لتنفيذ جميع المقررات بالطرق الإقناعية السلمية المشروعة .

٩ - انتخاب السادة الآتية أسماءهم : احمد حلمى باشا ، عيسى العيسى ، الشيخ محمود الدجاني ، شكرى التاجي ، عزيز ميقاتي ، فؤاد سابا ، شكرى ديب ، جميل وهبة . عبد الرحمن التميمي . رشيد أبو لبن . نجيب منصور . صفوة يونس الحسيني . وحمدى النابلسي ، لجنة لوضع أسس المعرض وجميع ما يقتضيه من الترتيبات مع صلاحية إضافة أعضاء ومساعدين اليهم ومخابرة الجهات باسم لجنة المعرض بفلسطين ، وأن تدعى هذه اللجنة للعمل من قبل سعادة أحمد حلمى باشا .

١٠ - تجتمع لجنة ترويج وتشجيع الصناعات والمحصولات الوطنية حين الاقتضاء بدعوة من عطوفة الرئيس الجليل موسى كاظم باشا الحسيني .

نداء اللجنة التنفيذية العربية إلى العالمين العربي والإسلامي
حول مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية *
القدس - ١٩٣١/١٠/٢٩

صرخة من أعماق قلب أمة داهمها الظلم وانصبت عليها البلايا وحق بها الفقر ،
تطلقها من ثالث الحرمين ، وأولى القبلتين ، بلد الأنبياء ومعهد الأتقياء إلى كل عربي
يوثمن بالوحدة العربية ويسعى لرفع نير الاستعباد ، وإلى كل مسلم يعمل للمحافظة على
مقدساته وحفظ كيانه أمته .

إن السياسة الصهيونية في فلسطين ترمى إلى إنشاء دولة يهودية في البلاد المقدسة
تقطع اتصال البلاد العربية ، وتكون عقبة كأداء في سبيل وحدتها ، وتبسط نفوذها إلى
البحر . وهذه خطة مدبرة ظهرت في أقوال كبار الصهيونيين ووردت في كتاباتهم .
لأن من يطلع على ما جاء في مؤلفات بنتويز وساندبوم وزنكويل وغيرهم من كتاب
اليهود يتحقق أن قضية عرب فلسطين إنما هي قضية جميع الناطقين بالضاد وقضية
العالم الإسلامي صاحب المسجد الأقصى الذي بنى اليهود حركتهم الصهيونية على
أساس الاستيلاء عليه .

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣١/١١/٤ ص ٣ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية
صندوق فلسطين - بغداد . بيروت ١٩٦٨ .

لقد قام أهل فلسطين لدرة الخطر عن بلادهم ولأداء واجبهم في الدفاع عن حريتهم المسلوبة وعن الوحدة العربية باسم الأمة العربية ، وعن مقدسات المسلمين باسم الملة الإسلامية ، فقاوموا أعظم دولة وأكثر الأمم دهاء وأغناهم مالا وأنفذهم كلمة في العواصم ، فتمكنوا من الوقوف أمام الغاصبين بلا كلل ولا ملل على ضآلة عددهم وضعف حالهم وقلة ما لهم . وهم اليوم يجمعون قواهم للتخلص من هذا العدو الشديد المراس الثقيل الوطأة الغليظ الرقبة ، وهم في محنة عظيمة وضيق شديد . ولهذا فهم يتوسلون إلى عموم إخوانهم الناطقين بالضاد في مشارق الأرض ومغاربها أن يؤيدوهم في جهادهم هذا بجزء بسيط من هذه الحملة .

لقد اعترم عرب فلسطين مقاطعة المصانع والمتاجر اليهودية فيها ، وهم يرجون من عموم إخوانهم خارجها في العالمين العربي والإسلامي أن يحترموا هذا القرار بمقاطعة جميع مصنوعات اليهود ومحصولاتهم ، وهي معروفة بطوايعها وبصبغتها اليهودية من خمور وأسمنت وأقمشة والنخ . . الخ كي يكون ذلك تشجيعاً لهم واشتراكاً في الحملة النهائية التي يأملون أن يكون فيها الخلاص لهذا الشعب البائس وسلامة الوحدة العربية والمحافظة على المقدسات الإسلامية ، وهم يتوسلون بزعماء البلاد العربية وبصحفها عامة للاستمرار في حض الأمة على هذه المؤازرة . والله لا يضع أجراً الحسنين .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

بيان حزب الاستقلال العربي *

سنة ١٩٣١

« لم يبق أحد لم يشعر بما طرأ على الحكومة الوطنية الاستقلالية في هذه البلاد من ضعف وفقر ، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى ، وما تسلط عليها من أهواء ونزعات زعزت أساسها وبدلت أغراضها ومراميها . فبعد أن كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى وتحفظ بمزاياها الشريفة وتكافح الاستعمار وجهاً لوجه ، أصبحت قضية محلية تتأثر بالتزعات الشخصية والأهواء العائلية والقوى الإنتاجية إلى حد كبير . وإذا كانت الحركة الوطنية قد وقفت في أدوارها الأخيرة موقف الكفاح ، فلم يكن ذلك منها في الأهم الأغلب موقفاً صريحاً لا مواربة فيه ، وإنما كان موقف عجز ومسكنة ، محصوراً بمقاومة القضية المصطنعة التي نكبت بها الاستعمار ليلهيها عن أغراضنا المقلصة العليا ، بل لقد أصبحنا وليس لنا في هذه البلاد قضية استقلالية نكافح دونها ونرد الأطماع الاستعمارية عنها ، وصرنا إلى حالة نستسيع معها وطأة المستعمر ونستمرئ أساليبه ونتهافت على نيل رضاه بالتقرب والزلني ، وتبادل به ليغلب فريق منا فريقاً سعى وراء قضايا الأشخاص والأهواء . ولما كان من الجريمة الوطنية أن تصبح قضيتنا الاستقلالية ، التي أسس بنائها على هامات شهداء العرب في جميع الأقطار العربية ورفعت قواعدها على مناكب المجاهدين الأبرار رهن القضايا الشخصية وفريسة تلك التزعات والحزبيات المحلية ،

* « حول الحركة العربية » الجزء الثالث ص ٩٩ ، ١٠١ المؤلف محمد عزة دروزة .

والأ يكون لفريق الاستقلاليين الذى عمل مع الجماعات العربية فى ميدان القضية للعربية الاستقلالية الكبرى، ولن يجرى على مبادئهم، وينحون نحو غاياتهم كيان مستقل ينضمون تحت لوائه لاستئناف الجهاد الوطنى، وفقاً للمبادئ التى اعتنقت وبشر بها تبشيراً خالصاً لوجه الله والأمة والوطن، فإن موقعى هذا البيان اعتقدوا أنه آن الأوان لإقامة مثل هذا الكيان والقيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سيامى استقلالى يكافح الاستعمار وما جره من نكبات كفاحاً شريفاً بلامداورة ولا موارد، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية وإنهاضها حاذياً حذو الأحزاب الوطنية التى تعتر بالمبادئ الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى. وسيكون الأساس الذى يبنى عليه هذا الكيان الحزبى الاستقلالى، التجانس فى المبادئ الصحيحة والإخلاص الشريف وحب العمل التزيه والابتعاد كل الابتعاد عن الجرى فى طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة، وعدم الاهتمام ألبتة لفكرة أكثرية أو أقلية وما يتبعها من سياسات انتخابية لا يراود بها وجه الله والوطن — وعدم المولاة أو المعاداة لأى كان إلا بما يكون له من موقف أو عمل يتسق أو يتعارض مع مبادئ الحزب وغاياته وخططه. وقد أجمع القائمون أمرهم ووضعوا قانون حزبهم الذى ينشرونه مع هذا البيان واثقين كل الثقة أن فى البلاد فريقاً كبيراً من الأحرار المخلصين، يشعرون بالحاجة التى شعر بها القائمون بهذا الحزب، ويأملون مثل ألمهم، فيمدون اليهم يد المؤازرة والتأييد فى هذه الحركة التى يرجون من ورائها الخير والخدمة الخالصة المنزهة عن كل شائبة وشين، سائلين الله عز وجل أن يثبت أقدامهم ويهديهم السبيل الأقوم لخدمة القضية الوطنية الاستقلالية والخروج بها من هذه الدوائر الضيقة التى حصرت فيها وتخليصها من تلك الأهواء والتزعزعات التى ذهبت بنضارتها وقللت من كرامتها، والله ولى التوفيق» (١).

(١) محمد عزة دروزة، «حول الحركة العربية» الجزء الثالث. ص ٩٩ - ١٠١.

بيان حزب الاستقلال العربي *

في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

« لقد سلخت هذه البلاد أربعة عشر عاماً وهي تحت سلطة الاستعمار الإنجليزي تتدهور عاماً بعد عام، من حضيض إلى حضيض، وتبتعد يوماً بعد يوم عن الناية المقدسة العليا التي رى إليها العرب حينما اشركوا وقاسوا أنواع المظالم والإرهاق : وهي الاستقلال والوحدة العربية ، التي أخذت الأقطار الأخرى تقرب منها يوماً بعد يوم ، محطمة في سبيل الوصول إليها القيود واحداً بعد آخر . وإنه على الرغم من الصرخات المدوية التي بعثتها الأمة ، ولا تزال تبعثها استنكاراً للسياسة الفاشية المسلطة عليها ، واحتجاجاً على الظلم الفادح النازل بها بحرمانها من حقها الصريح في الحرية والاستقلال وباستهدافها للأخطار القومية والاجتماعية والاقتصادية المنبعثة عن سياستها الاستعمارية ، والغزوة الصهيونية لإرهاق البلاد، تحت عبء هذه السياسة ونتائجها الفظيعة ظل الإنجليز يستمرون في سياستهم دون رادع من عهد أو شرف أو ضمير وإذا أردنا أن نستعرض نتائج هذه السياسة وأخطارها رأينا منظرًا من أظلم المناظر وشهدنا رواية من أشد الروايات هولاً تمثل في هذه البلاد ضد مصالح أصحابها العرب وقوميتهم وكيانهم ، لم يشهد التاريخ أشد فظاعة وهولاً منها :

١ - إن الموازنة المالية في هذه البلاد جعلت لتشكيلات واسعة لا تتحملها طبيعة

* « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » للدكتور جلال يحيى . الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية ١٩٦٥ .

البلاد بوجه ، والمبالغ التي تنفق على هذه الموازنة هي أضعاف ما ينفق على مثيلاتها من البلاد العربية الأخرى ، والموظفون الإنجليز ثم الموظفون الغرباء ثم الموظفون اليهود يتلعون جزءاً كبيراً من هذه الميزانية على غير ما حاجة فنية أو علمية ، وثالث هذه الميزانية تقريباً ينفق على الحراب التي تحمي المشروع الصهيوني . الذي يعتبر بحق أفظع مشروع سجله التاريخ في أعظم حوادثه وظروفه .

٢ - وعلى الرغم من أن الخبراء الإنجليز قد أثبتوا بالأرقام التي لا تدحض أن الأراضي العربية لا تكفي الآن أهل البلاد العرب لمعيشتهم وحاجاتهم ، وعلى الرغم من زيادة التناسل العظيمة زيادة جعلت تتحول إلى مشكلة خطيرة هائلة في المستقبل القريب بسبب عدم كفاية الأرض للعرب ، وعلى الرغم من تعالى الصرخات بوجوب وضع تشريع يمنع انتقال أراضي العرب لليهود ، حماية للكيان العربي من الانهدام والقضاء لا تزال السلطة الإنجليزية لاهية عن ملافاة هذا الخطر ، ولا يزال اليهود يغتصمون فرصة الإملاق الذي أصيب به العرب ، من جراء سياسة الاستعمار فيقتطعون المساحات الوسعة من الأراضي العربية حتى أحرق الخطر الهائل بكيان العرب إحداقاً شديداً .

٣ - وإنه فوق البطالة الضاربة أطنابها في البلاد ، وانسداد الرزق أمام آلاف العرب الراحلين لا تزال السلطة الإنجليزية فاتحة باب الهجرة على مصراعيه لدخول شذاذ الآفاق اليهود ، مما أدى إلى استفحال أمر البطالة ودفع العرب إلى كسب قوتهم ، هذا إلى ما تسرب إلى هذه البلاد من المبادئ الاجتماعية الخطيرة كالشيوعية والإباحية والإلحاد مما يحمله أولئك الشذاذ ، وبدت آثاره وظهرت شروره .

٤ - ولقد كان من جراء هذه السياسة الاستعمارية أن أرهق الأهليون بالضرائب الفادحة ، فأصبح يصيب النفس ضعف ما يصيب أختها في البلاد العربية

الأخرى أو أضعافه . ولقد كان قانون الوريكو أسوأ مثل قدمته هذه السياسة . بتطبيقه على ما قبله ، ويجعل الضريبة خمسة عشر في المائة . وقد كانت ضرائب العشر وضرائب المواد الغذائية والحاجات الضرورية من أكبر الضرائب التي رفعت أسعار المعيشة وجعلت الأهالي على حافة الإفلاس ، وكانت عاملا من عوامل الإضرار للخروج عن الأراضي لليهود ، هذا ، إلى الأزمات الاقتصادية الخائفة ، التي لم تقدم هذه السلطات إلى معالجتها وتفرجها بوسيلة من الوسائل الناجحة .

٥ - وما هي البلاد تقاسى اليوم أزمة شديدة في التعليم ، وما هم أبناءها يتسكعون في الأزقة محرومين من دور العلم ، بينا إدارة المعارف وغيرها مكتظة بذوى الرواتب الكبيرة الذين ليس للبلاد من حاجة إليهم إلا رغبتهم في استئثار الوظائف والمرتبات من الإنجليز ومحسوبيهم ، وذلك من عرق جبين الأهالي البائسين . وقد كان من جراء هذا الإهمال أن حرم خمسة أسداس الأولاد الذين هم في سن الدراسة من المدارس ، الأمر الذي يسجل به أكبر عار على السلطة الإنجليزية القائمة في البلاد .

٦ - وقد عمدت هذه السلطة إلى وضع مشروع لقانون المعارف تريد به أن يتشرب أبناء الأمة روح الولاء لسلطة صبت على بلادهم أنواع العذاب ، وحكمتهم بالحديد والنار ، وهيات لهم أسباب القناء والدمار .

٧ - وكذلك وضعت مشروع قانون للمطبوعات أرادت به كم الآفواه وتحطيم الأقلام والتهديد بالجزاء الصارم لكل من تحدث له نفسه أن يرفع الصوت بالدفاع عن حقوق الأمة والبلاد عن طريق الصحافة .

٨ - وقد سيطر على التشريع والإدارة في هذه البلاد أناس غريباء عنها لا يفهمون روحها ولا احتياجاتها وتقاليدها ، فأمعنوا في سن القوانين الغريبة المتناقضة مع مصلحة الأمة واحتياجاتها وروحها .

كل ذلك ، وهناك من أبناء الأمة من لا يزال يتطوع لتوطئة مناكبها للاستعمار وترويضها على الأساليب الاستعمارية ، وبث روح الاستخذاء للسلطة واعتبارها ذات الصفة الشرعية في البلاد ، وهناك أيضاً من لا يزال يتزلف إلى السلطات الاستعمارية ، فيشترك في لجائها ويتنعم بحفلاتها ومآدبها ويساعد على الحفاوة بممثليها ، وهذا ، إلى أولئك الأبناء العاقين الآخرين الذين هم حرب على أمتهم وبلادهم باجترامهم جرائم السمسة والجاسوسية ، ومساعدة السياسة الاستعمارية والغزوة الصهيونية على بلوغ الوطن والتضييق على خناق الأمة والقضاء الأخير عليها .

إن حزب الاستقلال العربي الذي يرى كل هذا بعين تقطر دماً وقلب يتقطع أمسى يبتنى أن تجدد الأمة أملها وألا تستسلم إلى القنوط ، لأنه يعتقد بقوة روح هذه الأمة الجبارة وعقيدتها الاستقلالية ومقبتها للأساليب الاستعمارية وأعوانها ، وأنه استمداداً من هذه الروح القوية الفياضة ، يعلن أن البلاد لم تعد تطبق هذه السياسة الاستعمارية الناشئة ، التي فشلت فشلاً شائئاً وأفلست إفلاساً يسجل به أكبر الإثم والعار على القائمين بها ، وإن من حق هذه الأمة العربية أن تتمتع بحريتها واستقلالها في بلادها ، وإنها لن ترضى عن ذلك بديلاً :

وإنه ، وهو مؤمن كل الإيمان بهذا الحق ، ويعتقد كل الاعتقاد في اعتصام الأمة بعقيدتها الاستقلالية يدعو كل عربي في هذه البلاد إلى تجديد العهد للكفاح ضد الاستعمار وأساليه ، وضد الصهيونية وغزوها ، وضد الخائنين من أبنائها بكل قوة وثبات وعزم وإيمان . ويدعو كل عربي ليعلم معه أن هذه البلاد لن تطمئن على حياتها وكيانها إلا إذا منع بيع الأراضي لليهود منعاً باتاً ، وأقفل باب الهجرة اليهودية إقفالاً تاماً ، وتسلم أبناء البلاد الحكم ونالت استقلالها التام ، متحدة مع البلاد العربية ؛ الأخرى .

« يا أهل فلسطين لقد جد الجدد سارت الركبان . فأين أنتم من إخوانكم أبناء البلاد العربية ، كنتم في المقدمة فما بالكم تأخرتم ؟ أين قضيتكم من قضاياها ؟ أرجعوا بها على الأعقاب فابدعوا قضية فلسطينية استقلالية لا لين فيها ولا هوادة . الوطن وطنكم ، وشرف الأمة العربية بين أيديكم . فاحفظوا الأمانة وصونوا الكرامة ، وليستشر كل عربي قلبه وليعمل واجبه . أما الوطن فباق ، وأما الأفراد فزائلون ، فلتتعاهد على الجهاد في سبيل الحرية والوحدة العربية . يوم ٢ نوفمبر عار أبدي . ويجب على كل عربي أن يجاهد ليمحوه من سجل التاريخ والسنين . ولتحيا سوريا الجنوبية عربية حرة مستقلة » .

رد اللجنة التنفيذية العربية * على بلاغ المندوب السامي

كل هذه الحقائق لم يكن أحد من العرب يتوقع إغفالها في منشور صادر على عجل وسابق لأوانه ، وتعلمون فخامتكم أن عرب فلسطين قد تكبدوا أكثر من ذلك . وكانت الجنود البريطانية تجدهم عزلا من السلاح عند أية ضربة تترك بهم . فإذا لم يزل ثمة عدالة يحق للعرب أن يطلبوا نصيبهم منها فهم يلحون بطلب لإجراء تحقيق نزيه ، من أشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون أثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيوني .

وإن التحقيقين اللذين أجريا في فلسطين في ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية ، قد أظهرتا مطالب العرب الحققة ومقاصدهم القومية النبيلة كما أظهرتا مصائبهم السياسية .

إن العرب يعتقدون ، كل الاعتقاد ، أن تحقيقات نزيهة كذلك ستروى للعالم حكاية حاطم الآن في هذه الاضطرابات الحاضرة رواية أكثر صدقاً مما صورتموه للعالم في منشوركم الصادر قبل إعطاء العرب فرصة لسمع صوتهم ، فلو كان ذلك لرأى العالم أن اليهود الذين تجاوزوا التعديلات السياسية إلى الدينية ، واللذين أصبحت تعدياتهم في المدة الأخيرة لا تحتل ، كما صرحت بهذا الحكومة ، واللذين كانت أعمالهم

* نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » الدكتور جلال يحيى .

المنظية في هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلام فخامتكم في منشوركم بحق العرب ، كانوا هم المسئولين أولاً عن الاضطرابات الحالية ، وكانت السياسة التي تؤيدهم ثانياً .

وإن مثل هذا المنشور كان ينبغي إصداره بعد إجراء التحقيقات التي ينشدها العرب وليس قبل إجرائها .

١٨٩

الميثاق المقدس

الذى أصدره المؤتمر الإسلامى العام

فى ديسمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القدس *

المادة الأولى :

إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به .

المادة الثانية :

توجه الجهود فى كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هى استقلالها التام كاملة وموحدة ، ومقاومة كل فكرة ترى إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية الإقليمية .

المادة الثالثة :

لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافى مع كرامة الأمة العربية وغاياتها العظمى ، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .
وقد رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عربى عام فى إحدى العواصم العربية للبحث فى الوسائل القومية إلى نشر الميثاق ورعايته والخطط التى ينبغى السير عليها لتحقيقه .

* نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » الدكتور جلال يحيى .

الناشر : منشأة المعارف بالإسكندرية سنة ١٩٦٥ .

١٩٠

مذكرة اللجنة التنفيذية إلى السكرتير العام
للحكومة البريطانية حول بيع الأراضي*
١٩٣١/١٢/٣

سعادة السكرتير العام :

أتشرف أن أخبركم أن العرب ينتظرون بفارغ صبر تنفيذ « الكتاب الأبيض »
فما يتعلق بمسائل الأراضي والمهاجرة، لأن اليهود لا يزالون مثابرين على شراء أراضي
العرب كما في السابق بالرغم ، من أنه ثبت من التحقيق الذي قام به السير جون هوب
سمبسون، أن الأراضي الباقية للعرب في الوقت الحاضر لا تكفي للقيام بأود معيشتهم ،
وإن كل أرض يستولى اليهود عليها في هذه الحالة فإنما يستولون عليها بصورة
مخالفة للمادة ٦ من « صك الانتداب » لفلسطين .

ولقد بلغ اللجنة التنفيذية للعربية أن هناك مساعي بيع أراضي وادي القبانى
« من أراضي وادي الحواري » إلى شركة كيرن كيمث - وتبلغ مساحة هذه الأراضي
ثمانية آلاف دونم - وإن أصحاب المنافع والأغراض السافلة يحتالون على البسطاء

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣١/١٢/٤ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صنتوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

المزارعين في هذه الأراضي لإخراجهم منها، وإنه لم يبق عليهم إلا إقناع حاكم إدارى نابلس في هذا الخصوص ، وتسجيل هذه الأراضي باسم الشركة المذكورة .

تعرف اللجنة التنفيذية أن الحكومة ساعية اليوم في تهيئة القوانين المتعلقة بتنفيذ « الكتاب الأبيض » ولكنها تعرف أيضاً أن لتأخير تنفيذ هذه القوانين آفات وأن الضرر الذي يلحق العرب من هذا التأخير يزداد في كل يوم . لذلك فاللجنة تصر بإلحاح على الحكومة أن تسرع في نشر القوانين المذكورة حالا ، وأن تصدر على الفور أمراً بمنع بيع الأراضي من العرب لغرب العرب ريثما تنفذ القوانين التي تهيئها الحكومة تنفيذا « للكتاب الأبيض » المشار إليه .

وتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق الاحترام »

١٩١

نص البيان المذاع عن المؤتمر العربي القوي *

١٩٣١/١٢/١٣

يعرف كل من اشتغل في الحركة، العربية أو تتبع سيرها على اختلاف أدوارها ما كان من الجهود النبيلة التي شرع رجال العرب ومفكرهم وشبانهم يقومون بها من عهد طويل، ولا سيما بعد إعلان الدستور العثماني لتكوين قضية عربية عامة غايتها تحقيق كيان عربي مستقل يشمل الأقطار العربية المختلفة، ويوصل الأمة العربية إلى الاستقلال، الذي تتمتع به أمم العالم الحرة. وقد اتخذ العرب لجهادهم السياسي هدفاً مقدساً ظهرت آثاره في أعمال الجمعيات والأندية والمؤتمرات التي عقدوها. ثم كانت الثورة العربية الكبرى وقطعت للعرب عهدو أملوا من ورائها الوصول إلى غايتهم الشريفة، وقد أريقَت في سبيل هذه الغاية الاستقلالية المقدسة أثناء الحرب العالمية الكبرى الدماء الزكية، وبذلت الضحايا الغالية، ولكن ما كادت تنكشف الحرب حتى أخذ العرب يلقون من المطامع الاستعمارية غمطاً، لحقوقهم وجهادهم وحبوداً لضحاياهم، ويرون حلفاءهم ينصبون لهم العراقيل الحائلة بينهم وبين بلوغ استقلالهم. وكانت نهاية

* محمد عزة دروزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. صيدا.

المكتبة المصرية ١٩٥١ ج ١ ص ٣٠٦.

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.
جمعية صندوق فلسطين. بغداد - بيروت ١٩٦٨.

ذلك أن الحلفاء ظهروا بمؤامرتهم علناً بعد أن تواطأوا عليها سرّاً لتجزئة بلاد العرب ، والكيد للقضية العربية ، وهى من كبريات القضايا القومية فى العالم ، وبها تتعلق حياة أمة عظيمة من أعرق أمم العالم فى المجد والحضارة والتاريخ ، وهى اليوم بنفسها التى لا تقل عن سبعين مليوناً تشغل خير بقاع الأرض فى آسيا وأفريقيا .

ولقد كان أحد مظاهر هذه المؤامرة المنكرة ووسائل لإنجاحها إشغال أهل كل قطر من الأقطار العربية عن إخوانهم فى الأقطار الأخرى بقضايا إقليمية مصطنعة وأوضاع محلية متقلبة ، ونكبات متنوعة حصراً للجهود فى دوائر ضيقة ومناطق محدودة ، وصرفاً لها عن الامتداد إلى أفق أعلى تتلاقى فى مستواه العام القضية العربية مترابطة الأجزاء ، متضافرة الأقسام جرياً مع السنن الكونية فى نهضات الأمم وارتقاء الشعوب . وقد استغرقت هذه الشواغل المدسوسة أوقات أبناء كل قطر ، بل انغمز كل فريق من العرب فى بلحجها حتى كاد المستعمرون يدركون مآربهم من مؤامراتهم من جعل العرب أشتاتاً لا قضية كبيرة لهم ، وهى القضية التى عمل لها رجالاتهم وجمعياتهم وذهب فى سبيلها ضحاياهم وأرواح شهدائهم ، وإلى غاية غاياتها الكيان العربى موحداً مستقلاً ، يستأنفون فيه ما كان لهم فى سالف الأيام من حضارة مزدهرة اتسق عمرانها خير اتساق عرفه التاريخ ، وطأطأ لهم العالم رأسه ، وملأت جنبات الدنيا علماً وخيراً ونوراً .

وذلك ما دعا فريقاً من رجالات العرب ، الذين سبقت لهم فى الحركة العربية فى ماضى أدوارها جهود معروفة ، إلى دعوة جمهور من مندوبى البلاد العربية الذين حضروا المؤتمر الإسلامى العام المنعقد فى بيت المقدس إلى مؤتمر عقدوه فى هذه المدينة مساء الأحد ٤ شعبان ١٣٥٠ (١٣ كانون الأول ١٩٣١) بحثوا فيه ما يجب عمله للدرء النازلات الاستعمارية التى نزلت ببلادهم ، والقضايا الإقليمية التى غمرها بها المستعمرون وأقرروا المواد الآتية ميثاقاً مقدساً يكون للعرب هدفاً ولجهودهم مقصداً وغاية فى

مختلف اقتطارهم ، فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ، ويجرون على سنته حتى يأذن الله بإدراك المحبة والأمانى كاملة محققة وهذا نص الميثاق :

المادة الأولى : إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به .

المادة الثانية : توجه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاختصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية .

المادة الثالثة : لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافى مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى ، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .

ثم رأى المجتمعون ، ضرورة عقد مؤتمر عام في إحدى العواصم العربية للبحث في الوسائل المؤدية إلى نشر الميثاق ورعايته والخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه .

وقد انتدبنا نحن الموقعين على هذا البيان كلجنة تنفيذية تنشر هذا الميثاق في العالم العربي، وتنهى الوسائل لعقد المؤتمر، وتكون صلة المراسلة بين الأقطار العربية في الشئون المتعلقة بهذا الأمر .

وقد بدأنا العمل مستعينين بالله عز وجل ، تشد أزرنا الروح النامية الفياضة التي تجلت في ذلك الاجتماع الخطير ، والتي تظهر حيناً بعد حين في مختلف الأقطار متدمرة بعنف وقوة من هذا الطاغوت الاستعماري الذي أزهق العرب سيطرة وتسلطاً ، ومزق مجموعهم بالقضايا المحلية المولدة وعطل سير جهودهم الكبرى التي يرى إليها هذا ، الميثاق المقدس لإنجاح هذه القضية على مقتضى هذا العهد . والله من وراء القصد .

وقد وقع البيان أعضاء اللجنة التنفيذية: عوفى عبد الهادي . وخير الدين الزركلي . وصبحي الخضراء . وعجاج نويهض . وأسعد داغر ، وعزة دروزة .

١٩٢

احتجاج لجنة ضريبة الأملاك إلى المندوب السامي*

القدس ١٩٣٢

فخامة المندوب السامي لفلسطين الأفخم

إن الحكومة في سنها قانون الضريبة الجديدة وتنفيذه في الحال لم تراع مصلحة فريق عظيم من السكان هم أصحاب الأملاك الذين يتوقف على نشاطهم وجهودهم وتسهيل الطرق أمامهم اطراد رقي البلاد واستفحال عمرانها - وبينما نسمع بأن الحكومات الراقية تعمل على مساعدة هذا الفريق من الناس ، نجد حكومة فلسطين جادة في معاكستهم ووضع العراقيل أمامهم وإثقال كاهلهم بالضرائب الباهظة والتكاليف الشاقة التي لا تستند في وضعها إلى قواعد العدل ، ولا على أسس الإنصاف والاقتصاد . وفي الملاحظات الآتية التي نبدئها لفخامتكم عن حسن نية الأدلة القاطعة على فداحة هذه الضرائب وعلى أن وضعها في هذه الأيام العصبية والأزمة الاقتصادية آخذة بختناق أرباب الأملاك سوف يزيد الحالة قلقاً واضطراباً ، ويؤدي إلى دمار هذا الفريق الذي هو بمثابة العمود الفقري للهيئة الاجتماعية .

* الجامعة العربية - القدس - ٢١/٤/١٩٣٢ ص ٤ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

ملحوظاتنا :

١ - إن الحكومة ، عندما سنت قانون الضريبة سنة ١٩٢٨ ، جعلت الحد الأعلى اثني عشر في المائة من بدل الأجرة أقامت أرباب الأملاك وأقعدتهم ، ولدى احتجاجهم لها على هذا القانون وإقامتهم الأدلة الكافية على كون النسبة المذكورة باهظة ، اقتنعت الحكومة بذلك ، وأنزلت النسبة إلى تسعة في المائة . ومن البدهة أن الأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٨ ، كانت أخف وطأة على البلاد مما هي الآن وبدل إيجار الأملاك كان أعلى منه اليوم . فالحكومة بدلا من أن تنظر إلى هذه الوضعية بعين الإنصاف وتأمر بتخفيف الضريبة عمدت إلى رفع معدلها ، كأن الأملاك ارتفع بدل إيجارها وكأن الأزمة الاقتصادية تلاشت وحل الرخاء بدل الشقاء . والأغرب من ذلك ، أنها بجرة قلم وبدون أدنى تفكير في ظروف أرباب الأملاك الشاقة رفعت معدل الضريبة وأمرت في الحال بتحصيلها ، وأشملت القانون بما قبله من غير أن يخلج قلبها أو ترتعش يدها ، وإذا ظنت الحكومة أن بتخفيضها الضرائب عن عائق فريق من المكلفين وتحميل الفريق الآخر ذلك العبء ، ورأت أن في ذلك تسوية للميزانية وإنهاء للمشكلة ، فإن هذا الظن سوف يظهر خلله ، وأن هذا التدبير ستحقق الأيام القرية فساد .

٢ - إن المعدل الوسطى لريع الأملاك في فلسطين يتراوح بين الاثنين والخمسة في المائة بالنسبة إلى رأس المال . فرام الله وييت جالا والخليل وبيت لحم والناصرة وصفد مثلا ، لا تعطى الأملاك فيها أكثر من اثنين في المائة ريعاً متوسطاً ، رغمًا عن أن ذلك الملك محكوم عليه بأن يبقى معطلا وبدون أجرة في بعض الأحيان . وبقية البلدان لا يزيد الريع فيها على الخمسة في المائة . فهؤلاء المظلومون يحتم عليهم قانون الضريبة الجديد أن يؤدوا ضريبة خمسة عشر في المائة ، بينما البنوك والشركات الأجنبية

وأمثالها، التي تستنزف ثروة البلاد لا تؤدي للحكومة شيئاً يتناسب مع دخلها واستفادتها .
 ٣ - إن تنفيذ القانون الجديد يؤدي إلى توقيف العمران وشل الحركة التجارية والصناعية في البلاد . وفي ذلك خطر على الأمن من العمال العاطلين وإجبارهم على أن يلقوا بأنفسهم في أحضان البلشفية الغاشمة .

٤ - إن العقل والمنطق والعدل والإنصاف يقضي على الحكومة بأن تراعى مصلحة السكان وتعمل على تأمين رفاهيتهم . فبدلاً من أن نرى الحكومة تعيد النظر في تشكيلاتها الواسعة فتضيّعها وتنظر في هذا الجيش العرمرم من الموظفين الأجانب ذوي المرتبات الباهظة ، الذين لا يؤدون إلى البلاد خدمات تذكر وتتناسب مع تلك المرتبات الضخمة فتستغنى عن قسم كبير منهم لتوفر من ميزانيتها وتنفس عن هذا الشعب المظلوم والمغلوب على أمره كربته وضائقته، نجد الحكومة جادة في إفقار البلاد وإهلاك العباد، من غير رحمة ولا وجل، وفلسطين هي بلاد فقيرة بتجارتها وزراعتها، فقيرة في مساحتها لحكومتها تشكيلات واسعة كأنها في الممالك الكبرى . وهي تؤدي إلى موظفيها الأجانب مرتبات أكثر مما يؤديها بعض حكومات أوروبا، الأمر الذي أوجب على المكلف الفلسطيني أن يدفع الضريبة بنسبة أرفع مما يدفعه المكلف في مصر وسوريا والعراق وشرق الأردن ، مع البون الشاسع والفرق البعيد بين فلسطين وبين تلك البلاد ، وبين ثروة أبناء فلسطين وبين ثروة أبناء تلك البلاد .

وبناء على ذلك، فإن اللجنة المركزية، حسب قرار أصحاب الأملاك في القدس الذين اجتمعوا لهذا الأمر، لا يسعها إلا أن تحتج بشدة على قانون الضريبة الجديد وتطلب إلغائه على الفور . وهي تدع تقرير الخطة المثلى التي يجب على أصحاب الأملاك اتباعها دفاعاً عن حقوقها إلى المؤتمر الذي سيعقد قريباً في القدس لهذا الغرض فيما إذا لم تعد الحكومة النظر في هذا القانون، وتعلن إلغائه، كما يقتضيه العدل والإنصاف .
 وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٣

بيان من مكتب مؤتمر الضرائب حول السياسة الضريبية

الحكومة الانتداب *

القدس ١٩٣٢/٥/٢٣

لم يعد في الإمكان الصبر على هذه الحالة السيئة التي وصل إليها المكلف الفلسطيني ، فقد أشرف على الهلاك وأصبح محاطاً بأنواع التكاليف وأصناف الضرائب ، ومهدداً من كل ناحية بالإفلاس والفقر . وبينما نجد الحكومات الرشيدة تساعد شعوبها وتأخذ بأيديهم إذا نزلت بهم نازلة أو ألم بهم مكروه ، نجد حكومة فلسطين رغم الضائقة الاقتصادية الهائلة ورغم الفقر المستحوز على جميع الطبقات تحمل هذا الشعب المظلوم فوق طاقته ، وترهقه بضرائب لا قبل له بتحملها ، وتزيد كثيراً على الضرائب التي تفرضها الحكومات المجاورة على شعوبها ، كل ذلك في سبيل تسوية ميزانيتها المتضخمة والمشملة على كثيراً من الأرقام التي لا يعود نفع منها لا على البلاد ولا على أهلها العرب . يلا رأى فريق من أبناء هذه الأمة ما وصلت إليه حالة البلاد من القلق والاضطراب هبوا للدفاع عن الحقوق المهضومة فألقوا بلحائناً في كل مدينة ، وعقدوا في اليوم الثاني عشر من هذا الشهر مؤتمراً حضره كبار أصحاب الأملاك والأراضي وذوو

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٢/٥/٢٤ ص ١٠ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

الرأى فى البلاد، وقرروا فى هذا المؤتمر مقررات مهمة منها : تخفيض ميزانية الحكومة وإلغاء جميع العلاوات التى تدفع إلى بعض الموظفين ، وإعفاء المزارعين من الأعشار والوريكو، وإلغاء قانون "ضريبة الأملاك على المدن، واستيفاء الضرائب حسب القانون للقديم . بينما يشكل فى البلاد مجلس نيابى على أن يعدل القانون بإعفاء الأملاك التى لا تؤجر منها، والامتناع عن دفع الضرائب نظراً لعجز المكلفين فيما لو فرضت الحكومة هذه الطلبات غير العادلة، وذلك بعد أن يعقد مؤتمر ثان ويقرر هذا القرار . وقد انتخب المؤتمر له مكتباً دائماً ليعمل بمجد واهتمام على تنفيذ هذه المقررات ويحصل على حقوق المكلف الفلسطينى، ويدفع عنه الغوائل المحيطة به، وقد أبلغ المكتب مقررات المؤتمر إلى فخامة المندوب السامى، وطلب منه الاهتمام بهذه القضية الخطيرة، وأعلمه أن فى إمكان الحكومة تنفيذ هذه المقررات من غير أن تتعرض ميزانيتها إلى الخطر . ثم وضع لنفسه خطة يسير على موجبها فى تنفيذ هذه المقررات ، وإنجاح مقاصد المؤتمر . وأخذ يعد تقارير مفصلة محتوية على أرقام ناطقة صحيحة تثبت ضخامة الميزانية وفداحة الضرائب ، ليرفع إلى المراجع الرسمية وإلى الرأى العام بوساطة الصحافة والمحاضرات، وأخذ على نفسه إثارة هذه المشكلة فى البرلمان البريطانى بوساطة النواب الذين عرفوا بانتصارهم للحق والعدل .

والمكتب يرجو اللجان أولاً ، والأمة ثانياً بأن تتحد معه لتنفيذ مقررات المؤتمر فإنها إذا نفذت استطاع الشعب أن ينفس عن كربه ، وعادت إليه حياته ونشاطه وهو يرجو أيضاً ، كل من له رأى بهذا الصدد، ومن شأنه تسهيل مهمته وتحقيق أمنيته أن يتفضل فيدلى به إليه بالعنوان الآتى : « مكتب مؤتمر الضرائب » بالقدس .

فالى الجدل والثبات . إلى المثابرة والدفاع . ندعوك أيتها الأمة الكريمة!

١٩٤

بيان تشكيل حزب الاستقلال العربي وبواعثه *

١٩٣٢

لم يبق أحد لم يشعر بما طرأ على الحركة الوطنية الاستقلالية في هذه البلاد من ضعف وقصور، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى، وما تسلط عليها من أهواء وزعزعات زعزعت أساسها، وبدلت أغراضها ومراميها، فبعد أن كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى، وتحفظ بمزاياها الشريفة، وتكافح الاستعمار وجهاً لوجه. أصبحت قضية محلية تتأثر بالزعزعات الشخصية والأهواء العائلية والقوى الانتخابية إلى حد كبير، وإذا كانت الحركة الوطنية وقفت في أدوارها الأخيرة موقف الكفاح، فلم يكن ذلك منها - في الأغلب - موقفاً صريحاً لا مواربة فيه. وإنما كان موقف عجز ومسكنة محصوراً بمقاومة القضية المصطنعة، التي نكبنا بها الاستعمار ليلهيها عن أغراضنا المقدسة العليا. بل لقد أصبحنا وليس لنا في هذه البلاد قضية استقلالية تكافح دونها ونرد الأطماع الاستعمارية عنها، وصرنا إلى حالة نستسبح معها وطأة المستعمر ونستمرئ أساليبه ونتهافت على نيل رضاه بالتقرب

* محمد عزة دروزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. صيدا. المكتبة المصرية ١٩٥١ ج ١ ص ١٠٤ - ١٠٥، ٣٠٩ - ٣١٠، وأبجامة للربية - القدس - ١٩٣٢/٨/٤ ص ١٠ و ١٢.

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩). مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت. جمعية صنتوق فلسطين. بغداد - بيروت ١٩٦٨.

والزلفى ، وتبادل الاستنصار به ليغلب فريق منا فريقاً آخر ، سعيًا وراء قضايا الأشخاص والأهواء .

ولما كان من الجريمة الوطنية أن تصبح قضيتنا الاستقلالية التى أسس ببنائها على هامات شهداء العرب فى جميع الأقطار العربية ، ورفعت قواعدها على مناكب المجاهدين الأبرار رهن القضايا الشخصية ، وفريسة تلك النزعات والخزبيات المحلية ، وألا يكون لفريق الاستقلاليين الذى عمل مع الجماعات العربية فى ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى ولن يجرى على مبادئهم وينحو نحو غايتهم كيان مستقل ينضرون تحت لوائه لاستئناف الجهاد الوطنى وفقاً للمبادئ التى اعتنقت وبشر بها تبشيراً خالصاً لوجه الله والأمة والوطن ، فإن موقعى هذا البيان اعتقدوا أنه آن الآوان لإقامة مثل هذا الكيان ، والقيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسى استقلالى يكافح الاستعمار وما جره من نكبات كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة ، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية وإنهاضها ، حاذياً حذو الأحزاب الوطنية التى تعتر بالمبادئ الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى . وسيكون الأساس الذى يبنى عليه هذا الكيان الحزبى الاستقلالى التجانس فى المبادئ الصحيحة والإخلاص الشريف وحب العمل التزيه والابتعاد ، كل الابتعاد ، عن الجحوى فى طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة ، وعدم الاهتمام ألُبته لفكرة أكثرية أو أقلية وما يتبعها من سياسات انتخابية لا يراد بها وجه الله والوطن ، وعدم الموالاة أو المعاداة لأى كان إلا بما يكون له من موقف أو عمل يتسق أو يتعارض مع مبادئ الحزب وغاياته وخططه . وقد أجمع القائمون أمرهم ووضعوا قانون حزبه الذى ينشرونه فى الناس مع هذا البيان واثقين كل الثقة أن فى البلاد فريقاً كبيراً من الأحرار المخلصين يشعرون بالحاجة التى شعر بها القائمون بهذا الحزب ، ويتألمون

مثل المهمل ، فيمدون إليهم يد المؤازرة والتأييد في هذه الحركة التي يرجون من ورائها الخير والخدمة الخالصة المتزعة عن كل شائبة وشين . سائلين الله عز وجل أن يثبت أقدامهم ويهديهم السبيل الأقوم لخدمة القضية الوطنية الاستقلالية ، وللخروج بها من هذه الدائرة التي حصرت فيها ، وتخليصها من تلك الأهواء والتزعزعات التي ذهبت بنضارتها وقللت من كرامتها . والله ولي التوفيق .

قانون حزب الاستقلال

- المادة ١ - اسم الحزب : حزب الاستقلال العربي .
- المادة ٢ - مركزه الرئيسى : مدينة بيت المقدس .
- المادة ٣ - مبادئ الحزب .
- (أ) استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً .
- (ب) البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .
- (ج) فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعى من سورية .
- المادة ٤ - خطط الحزب .
- (أ) العمل على تحقيق المبادئ الواردة فى المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية فى الأقطار العربية .
- (ب) الاحتفاظ بأراضى البلاد ومنابع الثروة للعرب .
- (ج) إلغاء الانتداب ووعده بلفور .
- (د) إقامة حكم عربى برلمانى فى فلسطين .
- (هـ) إنهاء البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
- المادة ٥ - هيئة الحزب هى الموقعون على هذا القانون ومن تقرر الهيئة - بثلاثة

أرباع أعضائها — ضمه إليها من حين إلى آخر :

المادة ٦ — للحزب أعضاء يختارون من قبل هيئة الحزب . وحينما يبلغ الأعضاء في ناحية ما ثلاثة فما فوق فلهيئة الحزب أن تشكل فرعاً فيها تختار هيئته الإدارية منهم ^(١) .

المادة ٧ — تشكل هيئة الحزب حسب ما تراه هي ، هيئات فرعية مؤلفة من ثلاثة أشخاص على الأقل . وهيئة الحزب هي التي تختار أعضاء هذه الهيئات وتضم إليها من تراه من حين إلى آخر ^(٢) .

المادة ٨ — ليس لأعضاء هيئة الحزب وفروعه أن ينسبوا إلى حزب سياسي آخر إلا بإذن من هيئة الحزب .

المادة ٩ — يؤدي أعضاء هيئة الحزب وفروعه اليمين الآتية :

« أقسم بالله أن أكون مخلصاً لمبادئ الحزب ونخطه خاضعاً لمقرراته متضامناً مع إخواني فيه على تنفيذها وإعلاء شأن الحزب متعاوناً وإياهم على ما فيه الحق والخير والكرامة وألا أستغل الحزب ولا أوافق على استغلاله لأرب أو منصب أو نفوذ شخصي أو عائلي » .

المادة ١٠ — للحزب أعضاء مؤازرون وفخريون . هم الذين يناصرون مبادئ الحزب ونخطه ومقرراته ويدفعون لصندوق الحزب اكتاباً شهرياً لا يقل عن عشرة

(١) وردت هذه المادة في جريدة « الجامعة العربية » على الشكل التالي :

« للهيئة أمين سر عام ومساعد وأمين مال يتولى أمور الحزب الإدارية والكتابية والمالية » .

(٢) لم ترد هذه المادة في كتاب : القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها .

بجملات . ويسجل أسماء هؤلاء الأعضاء في سجلات هيئة الحزب إما برأى الهيئة أو برأى هيئات الفروع .

المادة ١١ - كل من ثبتت خيانتة للحزب أو لمبادئه وخططه يطرد منه بأكثرية ثلثي هيئة الحزب على أن يعطى حق الدفاع قبل ذلك .

المادة ١٢ - مالية الحزب تتكون من الاكتابات الشهرية التى يدفعها أعضاء الحزب ومن التبرعات .

المادة ١٣ - هيئة الحزب هى التى تقرر ميزانيتها وتصادق على ميزانية فروعها .

المادة ١٤ - للحزب قانون داخلى تضعه هيئة الحزب .

١٩٥

اعلان يوم « صندوق الأمة » في الصحف الوطنية *

١٩٣٢

اليوم يوم « صندوق الأمة »

أيها العربي الفلسطيني :

قم بواجبك في هذا اليوم المشهود نحو وطنك المهدد بالأخطار ، وأمتك التي تكالبت عليها ذؤبان الصهيونية والاستعمار

تبرع بما تجود به نفسك الكريمة لهذا المشرع ، الجليل الذي سينقذ ما يجمع له من المال على استخلاص أرضك المعجونة بدماء آبائك وأجدادك الغر الميامين من أيدي الطامعين .

واعلم أن كل قرش تنفقه في هذه السبيل تنقل به قطعة من أرض الوطن من قبضة الأعداء .

وأذكر الآية الشريفة القائلة :

« مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل في كل

سنبله مائة حبة . والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم » (١)

* الجامعة العربية - القدس - ١٦/٩/١٩٣٢ ص ١٠ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

(١) سورة البقرة رقم ٢ الآية ٢٦١ .

١٩٦

احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب على سياسة التجهيل في فلسطين *

يافا - ١٠/٤/١٩٣٢

فخامة المندوب السامي لحكومة فلسطين

بوساطة سعادة حاكم اللواء الجنوبي المحترم

يا صاحب الفخامة :

إن الإنسان أينما ذهب وحيثما توجه في هذه الأيام إلى أى بلد من البلدان الفلسطينية لا يسمع إلا صرخات الألم تتصاعد، وصيحات الشكوى تتعالى من أبناء هذا الشعب . بسبب الحالة السيئة التي أوجدتها قلة المدارس وعدم استيعاب الموجود منها لأطفالنا الذين هم في حاجة إلى التعليم ، والذين يخشون أن يصبحوا ، بفضل سياسة حكومة الانتداب فريسة للجهل ، وعرضة لأن يكونوا في المستقبل عالة على ذويهم وعضواً أشل في جسم الأمة ومجموع السكان .

إن أزمة المدارس - يا فخامة المندوب - قد أصبحت شغل الأمة الشاغل ، وليست

* الحامية العربية - القدس - ١٠/٦/١٩٣٢ ص ١٠ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

بمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

هذه السنة بأولى السنين التي تشكو فيها الأمة قلة المدارس وتضام الحكومة عن سماع شكواها ، بل إننا نسمع كل سنة مثل هذه الشكوى يرتفع بها صوت الأمة عالياً ، ولكن لم نسمع مرة أن الحكومة قد اهتمت لهذه الشكوى وأعانتها اهتماماً وعملت على تلافى هذا النقص ، بل بالعكس ، إننا نراها مستمرة في تنفيذ سياستها الجائرة نحو المدارس . تلك السياسة التي من شأنها أن تقلل عدد المتعلمين وتساعد على نشر الأمية في البلاد . وإلا فما بال الحكومة تقف هذا الموقف المزرى من الشعب فلا هي تاركة له حق التصرف بإدارة شئون معارفه والإشراف على المدارس ، ولا هي عاملة على سد حاجة الشعب في تعليم أبنائه ، وإذا كانت حجة الحكومة بأن ميزانيتها ضعيفة لا تساعد على فتح مدارس أخرى فنجيبها على ذلك بأن ميزانية حكومة فلسطين هي من أكبر الميزانيات بالنسبة إلى مساحتها وعدد سكانها ، وإن الذي يتحمله المكلف الفلسطيني من الضرائب لا يتحمله غيره في معظم البلدان الأخرى . ولكن الحكومة لا ترغب في إنصاف هذا الشعب . بالطبع ، فليس هو عندها من الشعوب التي يجب أن تتبوأ مكانتها تحت الشمس . ولو أنها ترغب في ذلك لتركت له حق إدارة نفسه بنفسه .

إن مشكلة المدارس - يا فخامة المندوب - التي تشغل رب العائلة اليوم قد أصبحت حديث الشعب وموضع تفكيره . فيجب الإسراع باتخاذ حل يلائم هذه الأمة ، التي تعتقد بأنه من العار عليها أن تظل في موقفها مكتوفة الأيدي معقودة اللسان ، تنظر إلى أبنائها وهم يموتون في حجرها وليس من راحم ولا معين . وليست الضربات الكثيرة النازلة بهذه الأمة أقل من مصيبة المدارس ، فكلاهما رزايا ومصائب حلت بهذا الشعب الآمن المسكين من قبل حكومة جاءت بفضل القوة .

يا إن الأمة - يا فخامة المندوب - لم تعد تتحمل ما حملتموها إياه من مصائب
 زبلايا ، وما ستموها من عذاب وخسف . وإن الأمة التي تتحمل كل هذا ولا تحس
 ولا تقارع الظلم لها جديرة به وبأكثر منه .

رئيس اللجنة التنفيذية

المؤتمر الشباب العربي الفلسطيني

محمد يعقوب الغصين

١٩٧

قرار اللجنة العليا « لصندوق الأمة » بتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي *

١٩٣٢/١٠/١١

عقدت لجنة « صندوق الأمة » العليا مساء أمس الأول اجتماعاً في دار اللجنة التنفيذية العربية يرأسه عطوفة موسى كاظم باشا، وحضره سعادة أحمد حامى باشا وجمال أفندى الحسينى والحاج يوسف أفندى عاشور وعيسى أفندى العيسى وعزيز بك الميقاتى وعمر أفندى سابا . وبعد المداولة قررت ما يلى :

(١) أن تخصص جميع الأموال التى جمعت وستجمع « لصندوق الأمة » لشترى الأراضي في فلسطين .

(٢) أن تؤلف شركة عربية تسمى « الشركة العربية لإنقاذ أراضى فلسطين وأن تساهم اللجنة في هذه الشركة بجميع أموال « صندوق الأمة »

(٣) أن ينتخب سعادة أحمد حلمى باشا وفؤاد أفندى سابا لوضع قانون الشركة وأن يعرض هذا القانون على اللجنة في اجتماعها المقبل في يوم الأحد الواقع في ٢٣ تشرين الأول .

(٤) أن يكتب إلى جميع اللجان الفرعية بأن ترسل كل لجنة عضوين عنها إلى الاجتماع القادم .

* الجامعة العربية - القدس - ١٣/١٠/١٩٣٢ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

(٥) أن يكتب إلى جميع اللجان الفرعية ليوم « صندوق الأمة » بأن تدفع جميع ما اجتمع لديها من الأموال لفرع البنك العربي بأسرع ما يمكن كي يتسنى لمراقب حسابات يوم « صندوق الأمة » تنظيم جدول بجميع المبالغ الواردة قبل الاجتماع .

(٦) توجيه نداء إلى الأمة بوجوب الإقبال على سجاير « صندوق الأمة » التي ستكون الفائدة العائدة منها من أهم الأسباب لإتقاذ أراضي فلسطين .

١٩٨

احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني
على مشروع قانون المطبوعات*
١٩٣٢.

فخامة المندوب السامي لحكومة فلسطين الأفخم

بوساطة معادة حاكم اللواء الجنوبي المحترم

اطلع مكتب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول على مشروع قانون المطبوعات الذي تنوي الحكومة أن تضعه موضع التنفيذ، فظهر لنا أن الحكومة ترى بهذا القانون إلى وضع كل ما يمكن من الأسباب والأنظمة ليظل صوت الأمة التي تنطق الصحافة بلسانها خافتاً غير مسموع، ولتحول بين السبيل الوحيد الذي يمكن لأي شعب مستعمر كأهالي فلسطين أن يسلكه ليعبر عن أغراضه وأمانيه وليسمع شكواه وتظلمه، وإن قانوناً كهذا لا يمكن لأي حكومة تود أن يكون بينها وبين الشعب الذي تحكمه أي صلة أو تفاهم معقول أن تقره أو تفكر فيه.

لذلك لا يسع مكتبنا تجاه هذه الكارثة التي تود حكومة فلسطين إزالتها

* الحاممة العربية - القدس - ٢٨/١٠/١٩٣٢ ص ٣.

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩). مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت.

جمعية صندوق فلسطين. بغداد - بيروت ١٩٦٨.

بهذه الأمة إلا أن نحتج على هذا القانون، ويؤكد كل ما جاء في المذكرة التي قلعتها، نقابة الصحافة العربية بشأن هذا المشروع . فعسى أن تنظر الحكومة إلى هذه المذكرة نظرة منطقية معقولة لا تنافي الحق والأصول .

رئيس اللجنة التنفيذية

لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول

محمد يعقوب الغصين

١٩٩

افتتاحية جريدة « الجامعة العربية » المسلمون والنصارى سواسية في نظر الأجانب *

١٩٣٢

لعل من أوضح الأدلة وأقوى الشواهد على صحة الاتحاد الوطني ومناعة القومية العربية في فلسطين ، أن اجتماعاً إسلامياً كالاتحاد الذي جرى في البلد يوم الجمعة الماضي لافتتاح فرع المؤتمر الإسلامي فيها قد انقلب إلى شكل مظاهرة وطنية كبرى ، اشترك فيها المسلمون والنصارى وشد بعضهم أزر بعض ، وعلا فيها الهتاف بحياة فلسطين وحياة الاتحاد بين عنصرى الدولة العربية الكريمة في هذه الأرض المقدسة .

ولقد أخذ المسلمون بضبعى إخوانهم النصارى الأرثوذكس في قضيتهم الوطنية وناصرهم مناصرة عملية وأظهروا عطفهم عليهم وتأييدهم لهم منذ نشأت الحركة الوطنية الأرثوذكسية في هذه البلاد ، كما أن النصارى لم يقصروا في شد أزر إخوانهم المسلمين في قضية البراق عند انعقاد المؤتمر الإسلامي العام ، وفي كل موقف من المواقف التي قارعوا فيها اليهود والصهيونية قراعاً عنيفاً .

فأما القضية الوطنية الفلسطينية فهي قضية عامة مشتركة أسهم فيها الفريقان وقام كل فريق بتأدية قسطه وحمل عبئه منها على قدر استطاعته وقوته ، من حيث القلة والكثرة ومن حيث الشعور بالخطر والاضطهاد الواقع عليه والاهتمام لحقوقه .

لا عبرة ببعض الحوادث الفردية التي لا تصح أن تكون مقياساً يقاس به شعور الأمة وتفكيرها ، أو تعيين الوجهة التي تتجه إليها في جهادها الوطني .

والفكرة الوطنية والعقيدة القومية ، هي حاجة من الحاجات الضرورية المبرمة وليست شهوة من شهوات أو نزعة من النزعات . فبدونها لا يستطيع الشعب العربي في فلسطين أن يجاهد في سبيل استقلاله وحريته ، ولا أن يستمر في جهاده الشاق زمناً طويلاً متحملاً كل عبء وبأدلا كل ثمن مهما عر وغلا . وإذا لم يؤمن بها لا يستطيع أن يتضافر مع إخوانه في الأقطار العربية الأخرى الساعين إلى نيل حريتهم وتحقيق أمانهم وآمالهم في الوحدة العربية الكبرى ، التي بدونها يتمزق العرب شذراً مذر ، ويسطو عليهم كل قوى قادر من الشعوب الغربية .

وإذا كان المسلمون ، وهم الأكرية المطلقة في الأقطار العربية مفتقرين إلى الحياة الحرة المستقلة ليأمنوا على مستقبلهم وحقوقهم القومية والسياسية والدينية من كل عبث وعدوان ، فليست الأقلية النصرانية أقل افتقاراً إلى الحياة الحرة المستقلة من الأكرية المسلمة . فقد ثبت لعقلاء النصارى ومفكرهم في سائر بلاد الشرق ، وحتى في لبنان الذي كان معروفاً عنه أنه أعظم رقعة في البلاد العربية تقرباً من [الأجنبي واستمسكاً به أن الأجنبي الغربي إذا حكم البلاد وصاد أهلها ، لا يعود لديه كبير فرق بين المسلم وغير المسلم فيها ، وأن الوطني العربي والشرقي إن كان محكوماً يظل في نظر الغربي الحاكم في منزلة دنيا لا تسمو به إلى منزلة الغربي أبداً ، وأنه بالرغم من كون أوربا نصرانية في عقيدتها الدينية ، فإن نصرانية نصارى الشرق ليست بشفيغ كبير الغناء لهم عند الدول الغربية المسيطرة إذا جد الجدل وحزب الأمر .

ألست ترى كيف أن نصارى لبنان قائمون قاعدون في وجه الدولة المنتدبة ، وكيف أن الأقباط في مصر يؤيدون الحركة الوطنية المصرية قلباً وقالباً ، وكيف أن الموسوعة الفلسطينية - ثان

الأقلية المسيحية في الهند أصدرت بياناً تؤيد فيه رأى غاندى في شجب طريقة الانتخاب المنفصل التى وضعتها الحكومة البريطانية ، بل ألسأ ترى كيف تتصرف الحكومة البريطانية في فلسطين مع الطائفة الأرثوذكسية في قضيتها بالرغم من كونها أكبر طائفة مسيحية في فلسطين ، وكيف أنها تساعد الطغمة الرهبانية اليونانية الأجنبية على احتضام حق الطائفة العربية الأرثوذكسية بأنسرها ؟

فالطبقة المستنيرة من نصارى الشرق قد أيقنت بعد أن ذاقآ مرارة الحكم الغربى الأجنبى ، أنه ليس للنصارى أن يرجوا خيراً من مثل هذا الحكم . وقد أخذ الشعور بهذه الحقيقة يعم الطبقات النصرانية الأخرى ، كما عم الطبقات المسلمة ، ولا بد أن يأتى يوم تستقر فيه الأمور في نصابها وتنال كل أمة حقوقها الطبيعية في بلادها ، ويعرف كل من المسلمين والنصارى حقوق بعض فيؤدونها كاملة . وخير للمسلم أن يسخر بجانب من حقه على ابن جنسه ووطنه النصرانى طائماً مختاراً من أن يقتصب الأجنبى اللخيل حقه كله اغتصاباً بالقوة . وخير للنصرانى أن يعيش مع مواطنه المسلم في مودة وصفاء يشاركه في الحكم والحقوق الوطنية الأخرى ، من أن يعيش في كنف الأجنبى مفقود الكرامة ومجروح العزة ، وليس ذلك فقط بل مهضوم الحق أيضاً .

هذه حقيقة واقعة لم تتركها اليوم إلا طبقات وجماعات معينة من سكان هذه البلاد ، فسبأتى يوم تتركها فيه جمهرة هذه الأمة وستسود الرأى العام بلا ريب . وإنما تقرب هذا اليوم أو تبعيده ، عائد على عقلاء المسلمين والنصارى في هذه البلاد ، ومقدار إخلاصهم وإدراكهم لحقائق الأمور .

فعلى عقلاء الفريقين أن يزونا الأمور بميزان الرأى الصحيح والفكر الثاقب ، وأن يبذلوا جهدهم للتقريب بين شتى العناصر العربى تقريباً صحيحاً قائماً على المنطق السليم والتفكير الصحيح والمنافع المتبادلة .

ميثاق مؤتمر الشباب العربي *

يافا ٤/١٢/١٩٣٢

(١) إن البلاد العربية وحدة تامة الأجزاء ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة فإن الأمة العربية لا تفره ولا تعترف به .

(٢) توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة ، ومقاومة كل فكرة ترى إلى الاقتصار على العمل للسياسة المحلية الإقليمية .

(٣) لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى ، كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .

(٤) أراضي فلسطين برمتها أراض عربية مقدسة وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من هذه الأراضي يعد مقترفاً خيانة عظمى .

* عيسى السفري : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ١٩٥ - ١٩٦ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

٢٠١

منشور حزب الاستقلال العربي

سنة ١٩٣٢

« نداء إلى كل عربي كريم ، وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية في أنحاء الأرض .

يبعث حزب الاستقلال العربي في فلسطين نداءه هذا وحالة العرب في فلسطين قد انتهت إلى ما تهلع له القلوب وتضطرب النفوس وتهتز المشاعر ، إذ أخذ المستقبل المشئوم يبدو كالحلأ مظلماً والخطر الملائشي لكيان العرب يتجسم يوماً فيوماً ، ويحرق بهم لإحداقاً مفزعاً . منيعتا من ناحيتين كبيرتين هما ناحية بيع الأراضي والهجرة اليهودية خاصة وناحية الحكم الاستعماري المباشر عامة . وكلتا الناحيتين تؤديان إلى تلاشي العرب وانهيار بنيانهم القوي وانسلاخهم عن أرض آبائهم وأجدادهم بفعل السياسة البريطانية الصهيونية .

ومشكلة الأرض بلغت حدها الأكبر من الخطر إذ نشط اليهود في المدة الأخيرة لا بتياع الأراضي نشاطاً عظيماً ، وهي الأراضي العربية القليلة التي بقيت بأيدي العرب والتي إذا نسى لليهود ابتياعها ، وأكثرها واقع في السهول الساحلية ذات القيمة الزراعية الجيدة . أصبح اليهود يملكون معظم الجهات الساحلية الحصبة في البلاد سلسلة متصلة الحلقات . وظاهر ما في هذا من خطر ينذر البلاد بسوء المصير . يضاف إلى هذا الخطر الآخر الذي — يماشيه جنباً إلى جنب وهو الهجرة الصهيونية وإغراق فلسطين بسيل عرم من المهاجرين اليهود يدخلون بمجازات سفر وبطرق غير

مشروعة كل هذا نتيجة استئصال اليهود لبناء المملكة اليهودية في فلسطين على أنقاض الكيان العربي المتداعى إلى السقوط والانهدام .

ولقد أصبح أكثر من ست وثمانين عائلة عربية لا أرض لها وبدون مأوى ولا كسب ، وثبت هذا بشهادات التقارير الرسمية التي وضعها الخبراء الإنجليز الذين كلفوا درس الحالة درساً دقيقاً . وكانت النتيجة الواقعة حتى اليوم أن انتقلت أجود الأراضي إلى اليهود وانزوى العرب في المناطق الجبلية القاحلة وباتت فلسطين تشهد كل يوم مآسى انهدام كياناتها بدهاب قرية بعد أخرى والأراضي قطعة بعد قطعة ، وتشرذم المزارعين وهيامهم على وجوههم إلى حيث الفناء والدمار ، هم وعيالهم وأولادهم .

يجرى كل هذا جرياً مطرداً سنة فسنة والسلطات الإنجليزية في فلسطين ممعنة في حكم البلاد حكماً استعمارياً مباشراً ، ثقل الوطأة مسلحاً بأقصى ما عرفه البشر من ضروب التقنين والتشريع والأنظمة ، مما تدأب السلطات البريطانية في وضعه وتكبيد البلاد به وتمهيداً لإنشاء الوطن القوي اليهودي . وقد بلغت الحال خلال الخمس عشرة سنة السابقة من الويل والإرهاب مبلغاً يعز وصفه ويصعب تصويره ، فأصبح العرب وليس لهم من أمر بلادهم ووسائل حمايتهم شيء ، ولم تلنفت السلطات البريطانية إلى شيء من أنين الشعب العربي وتظلمه وشكاياته ، طالباً وضع حد لهذه الغزوة الصهيونية المحتاجة وسن قانون عاجل يمنع بيع الأرض من العرب إلى اليهود منعاً باتاً ويغلق باب الهجرة الصهيونية ، وطالباً أن يتسلم مقاليد حكم نفسه بنفسه حفاظاً لكيانه ، وهو العلاج الطبيعي الوحيد الذي بغيره تظل فلسطين تتردى في الهوة السحيقة حيث الفناء المنتظر ، فتمثل فاجعة الأندلس ثانية دون أن يغنى فيها نذب أو عويل .

ويسار بالوطن القوي اليهودي في قلب البلاد العربية ، وعلى كنف الجزء الشمالي من جزيرة العرب والأقطار العربية المجاورة التي لم تقم بعمل بعد تشعر منه السياسة البريطانية بتضايف العرب على دفع الكارثة ودرء هذا الخطر الذي إذا استفحلت غزوته فسيشمل غير فلسطين لا محالة ، كما أخذت الدلائل في شرق الأردن تدل عليه في هذه الفترة الأخيرة .

فحزب الاستقلال العربي في فلسطين وهو يرى كل هذا حافزاً وقيس على الواقع المصير المتوقع مستقبلاً ، يناشد كل عربي كريم وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية في أنحاء الأرض ، ويناشد أهل البلاد العربية الشقيقة إلى التضافر والتآزر مع إخوانهم عرب فلسطين في رد هذه النكبة التي كادت تأتي عليهم ، وإلى الوقوف في وجه السياسة الإنجليزية موقف المدافع عن حياته وبقائه وكيانه ، ابتغاء وضع حد لهذه الحال المروعة التي كادت تفتك بقطر عربي وتذهب به فريسة المطامع الاستعمارية والصهيونية .

بيان حزب الاستقلال العربي بالدعوة إلى مقاطعة حفلات الإنجليز *

١٩٣٢

أيها العرب :

اعتاد الإنجليز أن يقيموا في مثل هذا اليوم من كل سنة احتفالاً بذكرى احتلالهم القدس تأييداً لفكرة الفتح والاستعمار التي ستروها وأخفوها طول الحرب الكبرى . وأعلنوا ما يناقضها للعالم أجمع .

وهو حزب الاستقلال العربي «رأى من وإنجه أن يقيم في هذا اليوم وفي مثله من كل سنة مقبلة اجتماعاً وطنياً يندد فيه بفكرة الفتح والاستعمار ، التي يقيم المستعمرون في هذه البلاد حفلاتهم بإحدى ذكرياتها ، ويحدد العهد في مثل هذا اليوم على مكافحة الاستعمار بأصله وفرعه واستنكار أساليبه الفاحشة وخططه المنافية لمصلحة العرب والمطالبة بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الأقطار العربية الأخرى ، ويعلن الحزب للملا أجمع ، أن الإنجليز قد نقضوا ما قطعوه للعرب من عهود ومواثيق وخالفوا ما نشروه في بلاد العرب من منشورات وبيانات . وأنزلوا بالعرب الضربات

* الجامعة العربية - القدس - ١١/١٢/١٩٣٢ ص ٤ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

الموجعات التي تهدم كيانهم القوي وتجعلهم لقمة سائغة لاستعمار الإنجليز والذئب الصهيوني الذي سلطوه عليهم .

وما هي بين أيديكم بعض هذه العهود والمواثيق والمنشورات والبيانات ، لتذكروا إلى أي حد وصل الاستهتار عند الإنجليز بعهودهم ومواثيقهم ، وإلى أي درجة بلغوا في نقضها وخرقها وكيف أنهم يحكمونكم حكماً استعماريًا مباشراً من حيث يحاولون وضعكم تحت نير اليهود ، وكيف أنهم يستنون لكم القوانين الصارمة لإخفاء أصواتكم باستنكار الظلم الواقع عليكم وبالتنديد بهذا الاستعمار الفظيع ونكباته القاتلة ، وكيف أنهم يرهقونكم بالضرائب الفادحة ليحموا بأموالكم المشروع الصهيوني . يفعلون كل هذا من حيث وعدوكم بالاستقلال والحرية والوحدة وقد اعترفوا بما بذلوه من دماء وتضحيات في سبيل الحرية والاستقلال ، مما كان سبباً في النتائج الفاصلة المنصورة التي أحرزوها في الحرب الكبرى ، وقد أذاعوا أنهم لا يقصدون فتحاً ولا استعماراً وإنما يرمون إلى تحريركم ومساعدتكم في استقلالكم وحكم أنفسكم بأنفسكم وفق رغباتكم ومطلق اختياركم .

إن « حزب الاستقلال العربي » يطلب من كل عربي كريم أن يذكر هذا ولا ينساه ويهيب به إلى مواصلة الكفاح ضد هذا الاستعمار الفظيع وتلك الصهيونية المجرمة ، وعلى التوصل بكل وسيلة إلى الخلاص منها حتى يتخذ الباطل أمام الحق وتحق الكلمة على الظالمين .

أيها العرب :

إن الميدان واسع أمامكم والمجال رحب للعمل لأخذ حقوقكم ، فادخلوها بقلوب

ملؤها الإيمان والإباء « ولا تنهوا ولا تخزنوا » ^(١) و « اصبروا وصابروا وربطوا واتقوا
الله لعلكم تفلحون » ^(٢)

أيها الإنجليز :

ليس مما يشرفكم أن تحتفلوا بذكرى الفتح والاستعمار . .

هذه عهودكم ومواثيقكم وبياناتكم ومنشوراتكم فاقرأوها . .

إننا لن نطمع في رجوعكم إذا قرأتموها عن أساليبكم المبيدة للعرب ، والمهادمة
لكيانهم القوى . ولا عن المؤامرة التي يتموها مع الصهيونيين ، فقد انكشف عن نياتكم
الستار ، وعرفكم العرب حق المعرفة ، فلن يطمئنا إليكم ، ولن ينخدعوا بكم وأنتم
الذين نكنوا عهودهم وخانوا وعودهم ، لم يردعهم عن اجتراح ما اجتروحه ضمير يحس ،
ووجدان يتألم . .

ألا إن هذا يوم يقسم العرب فيه جهد أيمانهم ألا يغفلوا عنكم وأن يناوئوكم
وأن يساجلوكم الخصومة بالمشروع من السبل والواضح من الأساليب حتى تخرجوا
من ديارهم وتترحوا عن أوطانهم وتعود إليهم حريتهم ويحقق علمهم ويعلو لواؤهم
وتتحقق وحدتهم ، والله بالنصر المبين كفيل .

(١) سورة آل عمران رقم ٣ الآية ١٣٩ .

(٢) سورة آل عمران رقم ٣ الآية ٢٠٠ .

٢٠٣

رد حزب الاستقلال العربي *

على بيان المندوب السامي

الذي ألقاه أمام لجنة الانتداب في جنيف

عام ١٩٣٣

واجب الحزب في نشر هذا الرد :

اطلع حزب الاستقلال العربي على البيان الذي ألقاه المندوب السامي في فلسطين أمام لجنة الانتدابات في جنيف بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٢ عن السياسة والأعمال التفصيلية الحارية في هذا القطر العربي .

إن حزب الاستقلال وإن كان من مبادئه رفض الانتداب ووعده بلفور واعتبار الوضع الحاضر في فلسطين غير متفق مع آمال العرب وحقوقهم وضارا بمصالحهم وكيانهم فإنه يرى من واجبه ، وقد تضمن بيان المندوب أموراً عديدة جديدة بالرد والتفنيد أن ينشر هذا البيان ويعلق فيه على تلك البيانات بما يراه ضرورياً وتصحيحاً للوقائع والحقائق من وجهة النظر العربية مع تأييد رفضه للانتداب ووعده بلفور واعتبارهما وضعين غير مستندين إلى حق شرعي .

* الجامعة العربية - القدس ١٥/١/١٩٣٣ ص ٢ - ١٦/١١/١٩٣٢ ص ٢ -

١٨/١/١٩٣٣ ص ٤ - ١٩/١/١٩٣٣ ص ٤ .

إصابة المندوب في قوله : إنه في حاجة إلى تفهم مسائل كثيرة :

١ - ذكر المندوب السامى اهتمامه منذ وصوله إلى فلسطين للتجول في البلاد ومقابلة ممثلى الطبقات المختلفة ، ولقد أصاب في قوله إنه لا يزال في حاجة إلى تفهم كثير من مسائل فلسطين لأن بيانه الذى ألقاه يدل على أنه قد أغفل أموراً جوهرية عن حالة فلسطين ومطالب سكانها ومشاكلها .

المهمات الثلاث التى تناولها مهمته :

٢ - ذكر المندوب السامى أن مهمته تتناول ثلاثة أمور مهمة :

(أ) حفظ الأمن العام .

(ب) تشجيع شعور حسن النية بين مختلف طبقات السكان ومساعدتهم للتقدم الاقتصادى .

(ج) تقوية شعور الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة .

مهمة الأمن العام في فلسطين :

٣ - ذكر فيما يختص بالمهمة الأولى أن السلطات في فلسطين تنفق ثلث الميزانية على قوة البوليس والدفاع وأن أعمال الحكومة ، ونشاطها معرقة شر عرقة بسبب ذلك وأنه يؤسف جداً الأسف ألا يستطيع توصية إنفاص قوة الدفاع والبوليس ، لاهذه السنة ولا في المستقبل القريب .

ثالث الميزانية يتفق على الأمن الداخلي ، وهل لهذا مبرر شرعى .

ويستولى على المرء دهشة حينما يرى أن ثلث الميزانية يبلغ نحو ثمانماية ألف جنيه ، وأن هذا المبلغ جميعه يتفق على تأمين الأمن العام فى بلاد ، سكانها نحو مليون نفس ومساحتها نحو تسعة آلاف ميل مربع . ويزداد المرء دهشة حينما يذكر أن فلسطين ليست مهددة بعدوان خارجى كما يقول المندوب نفسه ، ويظهر له جليئاً أن هذه النفقات الباهظة إنما تتفق على تأمين الأمن الداخلى فيها ، وإذا ذكرنا ضيق مساحة فلسطين وقلة سكانها وما كانوا عليه من هدوء وسكينة فى عهد الحكم العثمانى بما لا يشبههم فيه أى قطر آخر وما كان فيها من قوة قليلة لتأمين الأمن العام الداخلى ثبت لنا ثبوتاً قاطعاً أن عوامل القلق والاضطراب التى تساور السلطات البريطانية فى هذه البلاد من اختلال الأمن العام فيها راجعة بالدرجة الأولى إلى طبيعة السياسة المقنونة التى تسير عليها والتى تحتوى على كل عوامل الاستفزاز والدفاع عن النفس والكيان ، وهى سياسة حكم البلاد حكماً استعمارياً مباشراً من قبل أناس لا يفهمون روحها ولا يشعرون بحاجاتها وعواطفها أولاً ، ومحاولة إقامة بنيان قوى غريب فيها على أنقاض أهلها العرب ثانياً . فى حين أن العرب كانوا ولا يزالون يرون أن لهم كل الحق فى الاستقلال والحكم الوطنى استناداً إلى حقهم الطبيعى والدماء التى أراقوها فى الثورة العربية الاستقلالية .

موقف العرب واليهود أمام بعضهما :

ولقد كان من نتائج هذه السياسة المقنونة أن أصبح فى فلسطين شعبان هما آمال متناقضة ورغبات متباينة وجهود متعاكسة : أحدهما وهو الشعب العربى

صاحب البلاد الشرعى الذى يرى نفسه أمام مؤامرة فظيعة ترى إلى اكتساح أراضيه وامتلاء بلاده بشذاذ الآفاق ومتشردى اليهود ومزاحمتهم له فى معاشه وكيانه وإلى حرمانه من حياته القومية الاستقلالية، وثانيهما الشعب اليهودى الذى تثير عواطفه الخيالات القومية وتمد حركته الأموال والدعايات والتنظيمات المستندة إلى المطامع الإنجليزية الاستعمارية وقوتهم الحربية وتجعله يرى لنفسه الحق فى أن يمتلك فلسطين وأن يسود فيها وأن يلحى شعبها العربى عنها .

فالسلاطات البريطانية والحالة هذه تنفق هذا المبلغ العظيم على تأمين الأمن فى بلاد تنفق فى مثل هذا الموقف الدقيق الحرج . ومعنى ذلك أنها تنفقه على تنفيذ هذه السياسة الشاذة الممقوتة التى لا مثيل لها فى تاريخ البشر .

أموال العرب تنفق على مشروع اليهود :

وبما أن أكثرية السكان الساحقة هى عرب فإن القسم الأكبر من هذا المبلغ العظيم يخرج من جيوب العرب . ومثل ذلك مثل من يحكم على امرئ بالموت ظلماً وغدراً ثم تصادر أمواله بالقوة لينفقها على قتله ودفنه، وفى هذا من موجبات الاشتزاز ومغائرات كل عاطفة إنسانية ما يجعل كل إنسان، مهما كانت جنسيته ومركزه، أن يستنكر هذه السياسة الفظيعة .

وقد كان على الإنجليز أن يشعروا بذلك وهم يتجهجون بالمدينة والعدل . إذ ليس من ريب فى أن إنفاق ثلث ميزانية البلاد على الأمن الداخلى يعد أعجب حادث فى سياسة الدول وميزانياتها ويسجل على السلطات البريطانية بتزيد الدهشة والاستنكار ويكنى وحده ليعرف العالم ما هى المصائب الفادحة والغرائب المفجعة التى يقاسيها أهل هذا الجزء من البلاد العربية من السلطات البريطانية الاستعمارية .

القصد من تأمين الأمن هو تأمين مشروع اليهود فقط :

وإذا أضفت إلى هذا ما ذكره المندوب السامى فى مكان آخر من خطابه من أن ١١٩ حادثة قتل وقعت فى فلسطين خلال سنة واحدة ، ظهرت لك قيمة هذا الأمن العام الذى تنفق عليه هذه النفقات ، وظهر لك أن كل ما يهتم السلطات منه هو دعم اليهود وتنفيذ مشروعاتهم بالقوة .

اعتراف صريح بإفلاس السلطات فى المشاريع الحيوية للبلاد :

أما ما ذكره من الأسف لأن إنفاق هذا المبلغ العظيم يعرقل أعمال الحكومة الأخرى شرعركة ، فهو بمثابة اعتراف صريح بإفلاس السلطات القائمة فى البلاد فى مشاريع العمران والتعليم وترقية مصالح السكان الأخرى ، وإفلاس سياسة الانتخاب التى أريد بها مساعدة السكان وترقية مشاريع البلاد العمرانية والعلمية ، والاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يسجل على هذه السياسة والقائمين بها العار والفشل .

المندوب السامى بين أقواله وبين عهده :

ولقد أشار المندوب السامى إلى هذه المهمة فى الخطاب الرسمى الذى ألقاه فى دار الحكومة يوم وصوله لفلسطين فى السنة الفائتة ، إذ أنه ذكر حينئذ أن هذه المهمة ستكون مهمته الأولى فى هذه البلاد . وقد خشى العرب أن يكون فخامته قد فكر أن يقوم بهذه المهمة على المتوال الذى قام به السير هربرت صموئيل واللورد بلومر والسير تشانسلور فى هذه البلاد فراجعوه فى الأمر وحذروه من أن يكون اعتماده سبيل هذه الغاية على قوة الجند والبوليس فقط ، وقد أفهموه بصراحة أن هذه

القوة مهما كانت كبيرة لا تقدر وحدها على منع تكرار الاضطرابات الأليمة السابقة وأنه عليه - إذا كان حقاً - يعتبر أن مهمته الأولى في هذه البلاد المقدسة هي تأمين الأمن - أن يقوم - قبل كل شيء - بأعمال من شأنها أن تريل ما يساور الناس هنامن خوف وقلق على مستقبل هذا الجزء من البلاد العربية من جراء السياسة الاستعمارية الإنجليزية والصهيونية، ويأسف حزب الاستقلال أن يصرح هنا أن فخامته الذي مضى على حكمه في فلسطين اثنا عشر شهراً ونيف لم يقم بأى عمل كان في مصلحة العرب، وأن سياسته في هذه البلاد لم تختلف في شيء عن سياسة أسلافه فيها اللهم إلا أن ظاهر الحال يدل على أن السياسة الصهيونية قد نشطت في زمانه أكثر من كل وقت آخر فيما يتعلق بالهجرة اليهودية وشراء الأراضي القليلة الباقية للعرب .

الإنجليز منتدبون ومنتدب عليهم :

والموظفون الإنجليز هم الذين يكونون ما يسمى حكومة فلسطين فعلاً، لأن رؤساء جميع الدوائر المركزية وغير المركزية منهم، وهم الذين يتألف منهم المجلس التنفيذي والمجلس الاستشاري ومنهم حكام الألوية ومساعدوهم، وهنا تبدو الغرابة التامة في وضع فلسطين الشاذ لا توجد في فلسطين دولة إنجليزية منتدبة وحكومة محلية منتدبة عليها فالإنجليز هم المنتدبون والإنجليز هم المنتدب عليهم . وليست حكومة فلسطين إلا اسماً بلا معنى .

وهذا الوضع مخالف كل المخالفة للأوضاع التي يشيرون إليها في أبحاثهم. وصكوكهم وبياناتهم عدا عن كونه فاقداً لمعنى الإرشاد والتدريب والترقية والتعليم كل الفقدان . والغريب أن لجنة الانتداب التي تعرف ذلك ولا ريب ، لا تحرك

سكاناً تجاهه كأنما هو أمر عادى فى حين أنه من الغرابة والتناقض ما يستفز الاندهاش والاستنكار .

توجد حكومة فى فلسطين من الوجهة القانونية :

فالسلطة التى تلقب بحكومة فلسطين هى فى الحقيقة سلطة إنجليزية بحثة ليس لها من الوجهة الحقوقية الصرفة صبغة فلسطينية، وأن كل ما فى الأمر أن الحكومة للبريطانية قد أرسلت لهذه البلاد مندوبين بريطانيين يحكمونها مباشرة، وإنه لمن الغلط القول بأن فى فلسطين حكومة ولأن الحكومة البريطانية منتدبة على هذه الحكومة، إذ أنه لا يعقل أن يتصور المرء وصياً دون أن يكون هنالك شخص موصى عليه . فأين هى إذن الحكومة الفلسطينية التى يرغب المندوب السامى فى أن يوجد الثقة بين أهالى فلسطين وبينها ؟ إن هذه الحكومة لم توجد بعد .

وإذا كان يعنى المندوب السامى فيما قاله فى هذا الشأن إيجاد الثقة بين الأهالى وبين بعض البريطانيين الذين أرسلتهم الحكومة البريطانية ليحكموا فلسطين بالنيابة عنها، فعزب الاستقلال يستطيع أن يصرح هنا بأن فخامته لم يوفق حتى الآن فى هذه المهمة .

شدوذ وضعية فلسطين بالنسبة للأقطار العربية الأخرى :

وزداد اعتقادنا فى الظلم الذى يحتوى عليه هذا الوضع الشاذ الغريب حينما نوازن بينه وبين الأقطار العربية الأخرى وبنوع خاص سوريا التى لم تكن فلسطين إلا جزءاً طبيعياً منها . فسوريا الداخلية هى أوسع مساحة وأكثر سكاناً من فلسطين بمرتين ومع ذلك فليس فى حكومتها من الموظفين الفرنسيين إلا نحو مائة موظف

لا تزيد رواتبهم السنوية على ما معدله (٥٠٠٠٠) ج.ف. وسوريا الساحلية المسماة بلبنان الكبير، التي هي مثل فلسطين مساحة وسكاناً ليس في دوائر حكومتها إلا نحو خمسين موظفاً فرنسياً لا تزيد رواتبهم السنوية عن ما معدله (٣٠٠٠٠) ج.ف. هذا عدا عن سعة التشكيلات وضخامة المرتبات الأخرى التي هي في فلسطين أضخم ما هي في سوريا.

ضخامة التشكيلات في فلسطين :

فالسلاط الإنجليزية في فلسطين ترهق الشعب إرهافاً شديداً جداً في تحميله عبء هذه التشكيلات الواسعة والمرتبات الضخمة، ثم عبء هذا العدد العظيم من موظفي الإنجليز وما تحتاج إليه طبيعة وجودهم من مترجمين ومساعدين وكتبة من عرب ويهود لم يكونوا لولاهم .

ويظهر لك العبء بصورة واضحة أكثر إذا عرفت أن ميزانية نفقات سوريا الساحلية التي هي مثل فلسطين لا تزيد على ما معدله مليون جنيه فلسطيني. ونفقات سوريا الداخلية التي هي ضعف فلسطين لا تزيد على ما معدله مليون وثمانماية ألف جنيه فلسطيني في حين أن ميزانية نفقات فلسطين هي دائماً في حدود المليون ونصف المليون من الجنيهات .

تزيلات الضرائب وعدم جدتها :

٤. — لقد أشار المندوب السامي إلى التزيلات الكبيرة التي أجريت على ضريبة الأعشار وأنها بلغت نحو ١٧٠,٠٠٠ ج.ف. ويقول المندوب السامي إنه على الرغم من هذه التزيلات ظل دخل الحكومة محتفظاً بمستوى السنة السابقة، وأرجع السبب في ذلك

إلى زيادة كبرى فى رسوم الواردات . ومن المؤسف أن المندوب السامى لم يذكر الزيادة الفاحشة التى أضيفت إلى ضريبة الأملاك . فبينما كانت الضريبة ٩ فى المائة رفعت إلى ١٥ فى المائة .

الشذوذ القانونى فى ضريبة الأملاك :

ومن أغرب الشذوذ القانونى الذى ارتكب فى سياق هذه الزيادة أنها جيت . عن ستة أشهر سابقة لصدور القانون بها . وقد كانت هذه الزيادة غريبة جداً ووقعت فى وقت اشتدت فيه الأزمة إلى حد أن إيجارات الأملاك كانت هابطة إلى مستوى الثلثين والنصف وأقل من النصف فى بعض الأنحاء فجاءت صدمة شديدة . جداً شعرت بها أكثر الطبقات وحملتهم على عقد المؤتمرات ورفع الاحتجاجات والاستنكارات ، فالتمتزيلات التى يذكرها المندوب دليلاً على رحمة السلطات الانجليزية . للأهالى قد عوضت من الأهالى أنفسهم وبصورة أشد ظلماً وأبعد عن المنطق القانونى . والحالة الاقتصادية .

سوء حالة فلسطين الاقتصادية :

أما زيادة رسوم الواردات فليس فيها ما يصح أن يتفاعل به المندوب السامى على ما نعتقد . إذ أنها تنذر بسوء الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد ، وفى الحقيقة أن واردات البلاد لا تزال تتراوح سنوياً بين ستة وسبعة ملايين جنيه فى حين أن صادراتها تنقص دائماً عن مليونى جنيه ، فهذا الفرق العظيم دليل شؤم وباعث خوف كبير وما يقاسيه العرب فلاحهم ومدنيهم من البؤس والأزمة إنما هو راجع فى سببه الأكبر إلى كثرة استهلاكه وقلة إنتاجه . وهو الأمر الذى أوقع العرب فلاحهم ومدنيهم على

السواء تحت عبء ثقیل جداً من الديون . وقل أن توجد قرية عربية في فلسطين من الألف قرية لم تكن مدينة ببضعة آلاف من الجنيهات ومن القرى العربية ما هو مدين بعشرات الآلاف من الجنيهات . والضيق على الطبقات ، العربية الوسطى في المدن مشدداً كثيراً حتى إن منهم من لا يكسب قوت يومه إلا بشق النفس ومنهم من لا يعيش إلا بالدين . وهو في كل لحظة تحت خطر الافلاس .

وكم يستغرب العرب الذين يعانون ما يعانون من البؤس والشدة والديون وشظف العيش حينما يسمعون أن المندوب السامى يقول إن الحالة الاقتصادية في فلسطين لا تزال مرضية . ولاشك أنه يعنى بهذا القول اليهود الذين لا يعيشون في مشروعاتهم الصهيونية على مواردهم المحلية كما هو معروف ، ولأجل هذا فإن التفاؤل الذي تفاؤل به المندوب السامى لم يكن قائماً على أساس ولم يكن مطابقاً للوقائع والحقائق الراهنة .

سوء حالة الفلاح العربي وبؤسه :

٥ - ذكر المندوب السامى بتوقع حالة الفلاح العربي وبؤسه وأن متوسط دخل العائلة العربية هو عشرون جنيهاً في السنة . والعائلة تتألف عادة من خمسة أشخاص فيكون الشخص الواحد مضطراً إلى أن يعيش في السنة بأربعة جنيهاً ، أو بعبارة ثانية بنحو أحد عشر ملا في اليوم . والجنيه هو ألف مل . ويدخل في ذلك طعامه وشرابه وكسوته وعلاجه .

هذا عدا ما عليه من أثقال الديون والضرائب المتنوعة .

والحقيقة أنه جدير بكل توجع وعطف .

ولكن المندوب السامى لم يذكر - مع الأسف - العلاجات الحقيقية التي داوى أو ينوى يداوى بها هذه الحالة التي تنذر بكل ويل وشر .

معالجات غير شافية :

نعم لقد ذكر أنه قدم للفلاحين قرض بنحو ٣٣ ألف جنيه . وإننا نسأله عما إذا كان درس طرق توزيع هذا المبلغ التافه وكيف أن بعض الفلاحين لم يصبه ما يصبح أن يسمى قرضاً ، بل ما يصبح أن يكون أجرة نقل بذار . وأن الإدارة في بعض الأنحاء أعطت القرض باليمين ثم أخذته بالشمال وفاء لضرائبها المتأخرة على المستقرض . ونحن على يقين أنه لو درس ذلك لما كان رأى أنه يصبح أن يذكر هذا المبلغ التافه كعلاج من علاجات تفريج أزمة الفلاح ولعرف ما وقع فيها من الشدود والتناقض . والصحف المحلية مملوءة بأخبار ذلك وحوادثه دون أن تكذب الأمر الذي يدل على صحة وقوعها . ولقد ذكر كذلك أن السلطات وزعت بعض الأطنان من البذار وبعض الآلاف من البيض وبعض الآلاف القليلة من الفسائل . ولكننا لا نستطيع أن نهني السلطات . على ذكر مثل هذه المجهودات الضئيلة في سبيل مساعدة الفلاح الذي يقول المندوب السامى إن حاله وفقره قد أثرا فيه تأثيراً سيئاً .

وهل استطاع المندوب السامى أن يذكر ما فعله في سبيل تخليصه من أعباء الدين وقد كلت الألسنة والأقلام بطلب إعادة البنك الزراعى الذى استولت السلطات البريطانية على أمواله وجبت بقاهاها من الفلاح بالقوة والارهاق ؟

الحقيقة أن السلطات البريطانية القائمة في البلاد منذ خمسة عشر عاماً قد أهملت الفلاح إهمالاً فظيلاً جعله في هذه الحالة السيئة جداً . أما الوعود التى جرت على لسان المندوب السامى بمساعدته فلانستطيع أن نعددها إلا من قبيل الوعود الكثيرة التى تكتب في التقارير وتعلن في البيانات ، والتى أهمل تطبيقها كل الإهمال .

حالة المعارف العربية وإهمالها الشديد :

٦ - يعترف المندوب السامي أن الأماكن المعينة في المدارس الابتدائية تنقص كثيراً عن المطلوب . وذكر أنه عين لجنة تحقيق لدرس الحاجة وطرق سدها .

إن السلطات البريطانية في هذه البلاد منذ خمس عشرة سنة ولكنها إلى الآن لم تفكر - مع الأسف الشديد - في وضع برنامج إنشائي للتعليم ، ويكنى أن نذكر في هذا الصدد :

(أ) أنه يوجد في فلسطين نحو ألف قرية عربية في حين أنه لا يوجد مدارس إلا في نحو ثلاثمائة منها .

(ب) أن عدد الأولاد العرب الذين هم في سن الدراسة صبياناً وبنات يبلغ نحو مائة وخمسين ألفاً على أقل تقدير في حين أنه لا يوجد في المدارس منهم إلا نحو ثلاثين ألفاً . وأن أكثر من مائة ألف صبي وبنات محرومون من نعمة التعليم بسبب عدم وجود مدارس على شدة التنبية والرغبة الظاهرة في البلاد للتعليم .

(ج) وأنه يتقدم سنوياً آلاف الأطفال في المدن فلا يجد منهم مقاعد إلا عدد قليل لا يكاد يبلغ العشر ويرد الباقي خائباً .

(د) وأنه لم توجد إلى الآن مدرسة صناعية واحدة ولم توجد إلا مدرسة ثانوية واحدة كاملة الصفوف ، وأنه لولا هبة قادري اليهودي لما وجدت مدرسة طولكرم الزراعية التي فتحت منذ سنتين والتي يذكرها المندوب السامي كأنها عمل من أعمال السلطات البريطانية التي يحق لها أن تفخر بها .

(هـ) وأن إدارة المعارف التي تشرف على مدارس العرب تدار من قبل موظفين إنجليز هم الذين يضعون المناهج والأنظمة .

(و) وأن إدارة المدارس هي إدارة شديدة الوطأة ، إرهابية المسلك ، تكاد تحرم أى تعليم قوى وأى روح وطنى ، وأنها تراقب المعلمين العرب فى ذلك مراقبة شديدة وتطلب منهم أن يكونوا رقباء على بعضهم .

(ز) وأن رئيس هذه الإدارة الذى هو مدير المعارف هو فى ذات الوقت رئيس جمعية أجنبية ذات صبغة تبشيرية .

يكفى أن نذكر هذا ولو موجزا للدلالة على درجة الإهمال العظيم الذى أهملته هذه الناحية الخطيرة من نواحي حياة العرب التهذيبية ، ويزيد فى ألم العرب من هذا الإهمال الشديد رؤيتهم ما عند اليهود من حركة تهذيبية عظيمة .

فمدارسهم حرة فى إدارتها وبرامجها ونظمها ولهم فيها مجال واسع للتهذيب القوى وجميع أولادهم صبيان وبنات الذين هم فى سن الدراسة فى المدارس . فى مدارسهم نحو ثلاثين ألف تلميذ وهو سدس مجموع عددهم ، وبمعنى آخر هو العدد الطبيعى للذين هم فى سن الدراسة .

ولديهم مدارس عديدة ثانوية كاملة وفنية وصناعية . وإدارتهم تستوفى نصيبها من ميزانية المعارف حسب نسبة اليهود العددية فى البلاد .

سياسة المحاباة :

فى سيطرة الإنجليز على مدارس العرب فقط ، وإعطاء اليهود حصتهم من ميزانية المعارف نقدا حسب نسبتهم العددية ، وجعلهم مطلقى الحرية والإدارة فى تنشئة ناشئتهم ووضع سياسة التعليم والتهذيب القوى وفق آمالهم ورغباتهم أكبر برهان على سياسة المحاباة التى تسير عليها السلطات الإنجليزية فى فلسطين بالنسبة لليهود ، وعلى رغبتها فى الضغط على العرب فى التهذيب والثقافة القومية والوطنية .

سياسة التخدير ولجنة المعارف :

أما ما أشار إليه المندوب من تعيين لجنة تحقيق للمعارف فيأسف الحزب أن يقول : إن العرب قد قابلوا هذا التعيين بكل جمود وفتور ، وإن الأعضاء العرب الذين انتدبوا لعضوية هذه اللجنة قد استقالوا واحداً إثر واحد ، لأن سياسة السلطات الإنجليزية في اللجان وأعمالها ونتائجها أفقدت كل ثقة وطمأنينة من نفوس العرب وجعلتهم يعتبرونها أسلوباً من أساليب التخدير والعبث .

على أن مما يؤسف له جد الأسف أن تكون السلطات الإنجليزية مسيطرة على البلاد منذ خمس عشرة سنة ، ثم لا يكون عندها بحوث وافية عن حاجة البلاد ولا مشاريع جاهزة عن كيفية سد هذه الحاجة ، ولا سياسة تعليمية واضحة للسير عليها وأن تعمل الآن فقط ، وبعد أن تكررت ضجة الأهالي واحتجاجاتهم إلى تعيين لجنة لدرس المشروع وهذا ما يؤكد عدم ثقة العرب بسياسة اللجان وأعمالها .

وللعرب كل الحق ، بعد هذا ، أن يطلبوا إلحاح أن يعطوا نصيبهم في ميزانية المعارف بنسبتهم العددية وأن يتولوا هم أنفسهم إدارة مدارسهم وسياسة تهذيب ناشئتهم .

المشروع الإنشائي وأساسه الباطلة :

٧ - أشار المندوب السامي إلى المشروع الإنشائي وتقرير فرنش عنه والخطوات التي تمت في سبيل درسه وتحقيقه . ومن الواجب أن نذكر هنا تعليقاً على هذه الإشارة أن المشروع الإنشائي هذا لن يكون العلاج لمشكلة معقدة كمشكلة الأراضي في فلسطين وأن اللجنة التنفيذية العربية قد رفضته رفضاً باتاً لأنها

لم ترفيه حلاً لهذه المشكلة بسبب كونه قائماً على أساسين : (١) تحديد حاجة العرب (ب) إيجاد السبل لتيسير الأراضي لإسكان اليهود . ثم بسبب كون الذي أريد من تحديد حاجة العرب هو تعيين العدد الذي أصبح بدون أرض ولا عمل بسبب انتقال الأراضي لليهود وجعل الوكالة اليهودية ذات رأى في هذا التعيين أيضاً .

وهو أسلوب لا يدفع — قطعياً — الخطر الذي يهدد العرب من جراء انتقال الأراضي التي في يدهم لليهود .

مسألة الأراضي الخطيرة :

إن مساحة الأراضي الزراعية في فلسطين محدودة جداً والتحقيقات التي أجراها خبراء الإنجليز الرسميون أثبتت أن الأرض التي بقيت في يد العرب تنقص عن حاجتهم كمجموع نقصاً كبيراً . وأن ستاً وثمانين ألف عائلة عربية هي اليوم بدون أرض وأن ما بقي من الأرض في يد العرب لا يؤمن لهم معيشة الكفاف ، وأن الفلاح — من جراء ذلك — هو في ضنك وبؤس شديدين . وهذه الحاجة هي بقطع النظر عن الازدياد التناسلي المستمر في العرب . ومعنى ذلك أن هذا النقص في كفاية الأراضي وهذا العدد من العرب الذين هم بدون أرض سيزداد سنة بعد سنة ، وإذا لاحظنا أن الزيادة التي ظهرت خلال السنوات العشر الأخيرة التي مرت بين الإحصاءين الرسميين قد بلغت نحو ٢٠ في المائة ، ظهر لنا هذا ظهوراً واضحاً وحق لنا أن نتساءل عما تكون وضعية العرب عليه إزاء مشكلة الأراضي بعد عشر سنين ثم بعد عشرين ثم بعد ثلاثين سنة .

وليس من ريب أن الجواب على هذا السؤال سيتضمن خطراً شديداً ومستقبلاً قريباً مظلماً للعرب في هذه البلاد . ومن هنا يثبت بصورة قاطعة أن حاجة العرب

لا يمكن تحديدها قط ، وأن أية محاولة في ذلك إنما هي محاولة نظرية للوهم فيها الأثر الأكبر . وإذا اعتبرنا أن اليهود ليسوا أصحاب حاجة وأنهم يملكون اليوم نيفا وأربعين ألف دونم زيادة عن حاجاتهم ظهر لنا مقدار الظلم والتناقض في معنى تحديد حاجة العرب لتيسير أراض جديدة لليهود .

وإذا سلمنا جدلاً أن السلطات أمام حاجتين : حاجة العرب الذين هم في البلاد وحاجة اليهود الذين خارجها فإن البداهة تملي على هذه السلطات أن حاجة الذين هم في البلاد هي التي يجب عليها أن تضمنها ، وأنه إذا تعارضت الحاجتان فإن التي يجب إسقاطها منهما هي حاجة الذين هم في الخارج حتماً .

أضف إلى هذا ، أن المشروع الإنشائي المزعوم الذي يتوقف تطبيقه على ملايين الجنيهات سيحمل البلاد أعباء مالية عظيمة ، وبما أن الأثرية الساحقة في البلاد هي من العرب فإن النصيب الأكبر من هذه الأعباء سيقع عليهم ، في حين أن فوائد هذا المشروع سيجنيها اليهود في الدرجة الأولى وسيخسر العرب من جرائها أراضيهم . هذا هو سر نظر العرب إلى هذا المشروع بنظر الاحجام ، وهذه هي بعض الأسباب التي من أجلها نفى العرب أيديهم عنه ورفضوه رفضاً باتاً .

إن مشكلة الأراضي في فلسطين هي من أشد مشكلاتهم تعقيداً والعرب كأمة ينظرون إليها كأشأم مشكلاتهم حالاً ومستقبلاً ، لأنها تحمل بين طياتها عوامل الانحدار والانهدام للكيان العربي بصورة عملية . وهم يرون أن سكوت السلطات البريطانية عن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة حتى الآن لا يتفق وتعهد الحكومة البريطانية بالمحافظة على كيان العرب ، ووضعيتهم في البلاد الأمر الذي أخذ يستولى من جرائه ذعر وهلع شديداً على العرب .

وجوب وضع تشريع لمنع بيع الأراضي من العرب إلى اليهود :

والعلاج الخامس لهذه المشكلة الخطيرة لن يكون إلا بوضع تشريع سريع يمنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود منعاً باتاً . وبهذه الصورة يضمن للعرب عدم انهزامهم كأمة . لأن الضائقة المالية وإغراء المال اليهودي يؤثران بطبيعتهما في الأفراد فيستمرون على بيع أراضيهم من اليهود في حين أن هذه الأراضي يزرعها العرب البائعون أنفسهم وأما العرب الذين لا أراضي لهم . ولن يستطيع العرب أن يحموا أنفسهم كأمة ضد هذه البيوعات الفردية أو أن يدبروا الأموال لمشتري الأراضي التي يعرضها أصحابها للبيع . فهم في حاجة ماسة لحماية قانونية ، وإذا كانت القوانين توضع للحاجة ولحماية طبقات الناس وحقوقهم وأمنهم فلن وضع تشريع لمنع انتقال أراضي العرب لليهود هو أشد ما تتطلبه الحاجة إلى حماية الشعب العربي برمته من الاكتساح والتهديم ، هذا الشعب الذي لا يستطيع أن يحمي نفسه أمام قوى اليهود المالية الهائلة وفي ظروف وصل فيها صاحب الأرض العربي إلى أدنى دركات الفقر والبؤس ، والباهظ من الديون والضرائب . وما لم يوضع هذا التشريع تبقى مشكلة الأراض في تعقيدها وخطورها ويبقى اليهود ممعنين في اكتساح أراضي العرب وتحطيم بنيانهم . وليس في هذا إلا العار والظلم يسجلهما التاريخ على السلطات الإنجليزية في سبيل إرضاء المطامع اليهودية وإشباع شهواتها .

مسألة الهجرة اليهودية الخطيرة :

٨ — قد أشار المندوب السامي في بيانه إلى عدد المهاجرين الذين سمح بدخولهم في الستة الأشهر الأخيرة وهو ٣٠٠٠ رجل و ١٥٠٠ امرأة وقال : إنه سمح بهذا العدد

بناء على الحالة الاقتصادية المرضية في البلاد ، ولا يسع الحزب إلا أن يقابل هذا القول بالدهشة الشديدة . إذ أنه يرى تناقضاً عجيباً . فبينما يشكو المندوب السامي في مكان آخر من خطابه من الأزمة المالية وفقر الأهالي وبؤسهم يقول ، هنا إن الحالة الاقتصادية مرضية . فإذا كان يعنى بهذه الحالة الاقتصادية المرضية حالة اليهود العالمية فإن هذه الحالة لا يصبح أن تكون مقياساً قاطعاً . ثم لسنا ندرى ما هي الأساليب التي سارت عليها السلطات على حذر في السماح للمهاجرين الجدد ، وأن تتأكد في أول الأمر عدم وجود عمال عاطلين من العرب واليهود على السواء . وونظرة واحدة إلى القرى والمدن العربية تكفي لمعرفة العدد الكبير العاطل من العرب الذين يتضورون جوعاً والذين لا يجدون عملاً يقتاتون منه . ثم نظرة ثانية إلى ما يقع من حين لآخر من مزاحمت ومشاكرات بين عمال اليهود وعمال العرب على العمل ومن مطالبة نقابات عمال اليهود من السلطات الإنجليزية تهينة عمل لعمالها العاطلين تكفي لمعرفة أن في البلاد عمالاً كثيرين عاطلين عن العمل عرباً ويهوداً ، فسماح المندوب السامي والحالة هذه بمثل هذا العدد العظيم في مدى ستة أشهر لا يمكن أن يفسر إلا بأن الدوائر التي تقدر ظروف العمل والحاجة إلى عمال يهود لا تجرى في أعمالها على ما تتحمله حالة البلاد الاقتصادية ، وإنما تجرى على رغبة الدوائر اليهودية التي ترغب دائماً ويلحاح عنيف في فتح باب البلاد على مصراعيها لمهاجرة ضخمة تفرق البلاد بقطع النظر عما تؤدي إليه من أضرار ومزاحمت اقتصادية وويلات أيضاً . ومن حق العرب ، الذين يعتبرون مسألة الهجرة كمسألة الأراضي من الأخطار التي تهدد كياناتهم القوي والاقتصادي ، أن يعتقدوا بحق أن السلطات الإنجليزية القائمة في البلاد هي راضخة في مسألة الهجرة لشهوات اليهود ورغباتهم ، وأنها لا تعبأ ولا تهتم لحماية كيان العرب ومصالحهم .

٢٠٤

قرار اللجنة العليا « لصندوق الأمة » بحض الملوك والأمراء وعظماء
المسلمين والعرب على الاشتراك في شركة إنقاذ الأراضي *
١٩٣٣

أولاً - إرسال تقارير للملوك والأمراء وعظماء المسلمين والعرب بالحض على
الاشتراك في شركة إنقاذ الأراضي .

ثانياً - وضع صناديق في المحلات التجارية الكبرى المعتمدة لأجل جمع إعانات
لصندوق الأمة .

ثالثاً - وضع لوحات تتضمن شهادة اللجنة العليا بمساعدة « صندوق الأمة »
من قبل المحال والمؤسسات التجارية التي تخصص قسماً من أرباحها أو من أرباح
سلع خاصة لديها إلى صندوق الأمة .

رابعاً - إصدار بيان للأمة بعدم إجراء المعائدات برقياً أو بوساطة البريد
وتخصيص ما اعتاد أن ينفقه كل وطني إلى « صندوق الأمة » على أن تثبت اسماء
المبرعين في دفاتر خاصة لدى لجان « صندوق الأمة » :

* الجامعة العربية - القدس - ١٢/١/١٩٣٣ ص ٣ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

خامساً - الاقتراح على اللجنة التنفيذية العربية مقابلة المندوب السامي والطلب منه وضع تشريع يمنع بيع الأراضي إلى اليهود .

سادساً - إبلاغ بعض المدن التي لم تشترك في أيام « صندوق الأمة » الثلاثة أن تتخذ أياماً خاصة لجمع الإعانات قياماً بالواجب الوطني .

سابعاً - إصدار بيان إلى الأمة للإقبال على استهلاك مسجائر « صندوق الأمة »

٢٠٥

بيان حزب الاستقلال العربي الموجه إلى العرب في جميع الأقطار *

١٩٣٣/١/٢٨

نداء إلى كل عربي كريم وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية في أنحاء الأرض .
يبحث حزب الاستقلال العربي في فلسطين نداءه هذا ، وحالة العرب في فلسطين
قد انتهت إلى ما تلهع له القلوب وتضطرب النفوس ، وتهتر المشاعر إذ أخذ المستقبل
المشؤوم يبدو كالحلأ مظلماً ، والخطر الملائشي لكيان العرب يتجسم يوماً فيوماً ، ويحلق
بهم لإحداقاً مفزعاً منبعثاً من ناحيتين كبيرتين هما ناحية بيع الأراضي والهجرة اليهودية
خاصة ، وناحية الحكم الاستعماري المباشر عامة . وكلتا الناحيتين تؤديان إلى تلاشي
العرب وانهميار بنيانهم القوي وانسلاخهم عن أرض آبائهم وأجدادهم بفعل السياسة
البريطانية الصهيونية .

ومشكلة الأرض قد بلغت حدها الأكبر من الخطر إذ نشط اليهود في المدة
الأخيرة لابتئاع الأراضي نشاطاً عظيماً وهي الأراضي العربية القليلة التي بقيت بأيدي

* محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، صيدا . المكتبة
المصرية ، ١٩٥١ ، ج ١ ص ٣١٧ - ٣١٨ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت
جمعية صندوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

للعرب ، التي إذا تسنى لليهود ابتياعها ، وأكثرها واقع في السهول الساحلية ذات القيمة الزراعية الجيدة ، أصبح اليهود يملكون معظم الجهات الساحلية المحصنة في البلاد ، سلسلة متصلة الحلقات . وظاهر ما في هذا من خطر ينذر البلاد بسوء المصير . يضاف إلى هذا الخطر الآخر الذي يماشيه جنباً إلى جنب وهو الهجرة الصهيونية وإغراق فلسطين بسيل عرم من المهاجرين اليهود ، يدخلون بمجازات سفر وبطرق غير مشروعة . كل هذا نتيجة استئثار اليهود لبناء المملكة اليهودية في فلسطين على أنقاض الكيان العربي المتداعي إلى السقوط والانهدام .

ولقد أصبح أكثر من ستة وثمانين ألف عائلة عربية لا أرض لها ومن دون مأوى ولا كسب . وثبت هذا بشهادة التقارير الرسمية التي وضعها الخبراء الإنكليز للذين كفوا درس الحالة درساً دقيقاً ، وكانت النتيجة الواقعة حتى اليوم أن انتقلت أجداد الأراضي إلى اليهود وانزوى العرب في المناطق الجبلية القاحلة ، وباتت فلسطين تشهد كل يوم مآسى انهدام كيانها بذهاب قرية بعد أخرى ، والأراضي قطعة بعد قطعة وتشرد المزارعين وهيامهم على وجوههم إلى حيث القناء والدمار . هم وعيالهم وأولادهم .

يجرى كل هذا جرياً مطرداً سنة فسنة والسلطات الإنكليزية في فلسطين ممعنة في حكم البلاد حكماً استعمارياً مباشراً ثقیل الوطأة مسلحاً بأقصى ما عرفه البشر من ضروب التقنين والتشريع والأنظمة ، مما تدأب السلطات البريطانية في وضعه وتكيبيل البلاد به وتمهيداً لإنشاء الوطن القوي اليهودي . وقد بلغت الحال خلال الخمس عشرة سنة السابقة من الويل والإرهاق مبلغاً يعز وصفه ويصعب تصوّره ، فأصبح للعرب وليس لهم من أمر بلادهم ووسائل حمايتهم شيء ، ولم تلتفت السلطات البريطانية إلى شيء من أنين الشعب العربي وتظلمه وشكاياته طالباً وضع حد لهذه الغزوة

الصهيونية المحتاجة ، ومن قانون عاجل يمنع بيع الأرض من العرب إلى اليهود منعاً باتاً ، ويفتق باب الهجرة الصهيونية ، وطالباً أن يتسلم مقاليد حكم نفسه بنفسه حفظاً لكيانه ، وهو العلاج الطبيعي الوحيد الذى يغيره تظل فلسطين تتردى فى الهوة السحيقة حيث الفناء المنتظر ، فتمثل فاجعة الأندلس ثانية ، دون أن يغنى فيما نذب أو عويل .

ويسار بالوطن القوي اليهودى فى قلب البلاد العربية وعلى كنف الجزء الشمالى من جزيرة العرب ، والأقطار العربية المجاورة لم تقم بعمل بعد تشعر منه السياسة البريطانية بتضايف العرب على دفع الكارثة ودرء هذا الخطر ، الذى إذا استفحلت غزوته فسيشمل غير فلسطين لا محالة ، كما أخذت الدلائل فى شرق الأردن تدل عليه فى هذه الفترة الأخيرة ، فحزب الاستقلال العربى فى فلسطين ، وهو يرى كل هذا حافزاً ويقس على الواقع المصير المتوقع مستقبلاً ، يناشد كل عربى كريم وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية فى أنحاء الأرض ، ويناشد أهل البلاد العربية الشقيقة إلى التضافر والتآزر مع إخوانهم عرب فلسطين فى رد هذه النكبة التى كادت تأتى عليهم ، وإلى الوقوف فى وجه السياسة الإنجليزية موقف المدافع عن حياته وبقائه وكيانه ابتغاء وضع حد لهذه الحالة المروعة التى كادت تفتك بقطر عربى وتذهب به فريسة المطامع الاستعمارية والصهيونية .

افتتاحية جريدة « الجامعة العربية »
حول عدم قانونية امتياز البحر الميت *
١٩٣٣/٢/١٧

مسألة امتياز البحر الميت من أهم المسائل التي يجب أن يعنى بها أهل فلسطين لأنها مسألة يتعلق بها مستقبلهم وثورتهم وحياتهم أيضاً، وكثيراً ما عاجلت « الجامعة العربية » هذه المسألة وسردت المعلومات الضافية عن تاريخ امتياز البحر الميت وكيفية إعطائه في زمن الحكومة العثمانية لبعض رجال الأتراك ثم بيع هؤلاء للامتياز من شركة فرنسية ، ثم استبداد الحكومة البريطانية به بعد الحرب العظمى وإعطائه لنوفوسكى الصهيوني خلافاً لكل حق وقانون .

واليوم ، نعود إلى معالجة هذا الموضوع الخطير مرة أخرى معددين ما في إعطائه للصهيونيين من إجحاف بحقوق العرب وخروج على الحقوق والقوانين ، ومفصلين ما لدينا من معلومات وإيضاحات بهذا الشأن ، وبينين الرأي العام العربي الأسباب التي تحملنا على مقاومته .

أولاً : إن هذا الامتياز غير قانوني للأسباب الآتية :

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٣/٢/١٧ ، ص ١ و ٨ .

- سلسلة الوثائق العامة ١٤ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
للبريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية
صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

الموسوعة الفلسطينية - ثان

إننا نقاوم «صك الانتداب» ولا نعترف به . ولكن إذا كانت الحكومة المنتدبة تريد حكم هذه البلاد بموجب هذا الصك فعليها أن تقوم بجميع الشروط التي نص عليها .

«فصك الانتداب» يبحث عن هيتين مختلفتين ، إحداهما حكومة فلسطين والأخرى حكومة الانتداب .

وبموجب المادة الحادية عشرة من «صك الانتداب» فإن جميع المعادن وما شاكلها في البلاد المنتدبة عليها يجب أن تستغل رأساً من طرف حكومة فلسطين ، وإذا لم تتمكن حكومة فلسطين من ذلك فتعطي بشروط معلومة للوكالة اليهودية لاستغلالها ، وهذه تدفع أرباحها للحكومة بعد ضم ربح يعادل فائدة معقولة لرأس مال الوكالة اليهودية الذي صرفته على هذه المشاريع .

فنحن نقول إن حكومة فلسطين التي يبحث عنها «صك الانتداب» لم تشكل حتى الآن ، لأن الحكومة الحاضرة ليست إلا الحكومة المنتدبة ، أي أنها شعبة من حكومة لندن . وأن المقصود من «صك الانتداب» هو وجود وصى وموصى به ، فهنا لا يوجد من هو موصى به ، وجل ما هنالك وصى فقط .

ولذلك فإن الهيئة أو الحكومة التي لها وحدها الحق في تشغيل واستغلال المعادن أو في إعطاء امتيازات لهذه المشاريع ، غير موجودة حتى الآن .

وبما أن امتياز البحر الميت أعطى من طرف حكومة لندن فهو غير قانوني لسبيين :

(١) إن حكومة لندن (أي حكومة الانتداب) ليس لها الحق بموجب «صك الانتداب» في إعطاء الامتياز ، بل على حكومة فلسطين أن تفعل ذلك . وهذه الحكومة غير موجودة .

(٢) على فرض أن حكومة فلسطين الحالية هي نفس الحكومة المنصوص عنها في « صك الانتداب » أى أنها « الموصى بها » فالامتياز غير قانونى لأنه لم يعط من طرفها ولا بالشروط المنصوص لأجل إعطاء امتيازات كهذه .

ثانياً : إن الظروف التى منح فيها هذا الامتياز موجبة للريب والشك ، لأن حكومة لندن فاوضت سرّاً نوفومسكى اليهودى ومنحته الامتياز بدون أن تعلن عن تلك المفاوضة وبدون أن تعرض الامتياز للعموم ، ترى إذا كان هنالك من يقدم طلبات أوفق من شروط نوفومسكى اليهودى أم لا .

ثالثاً : إنها كانت تقصد إعطاء هذا الامتياز لنوفومسكى اليهودى مع علمها بأنه يوجد هنالك هيئة مؤلفة من عدد من زعماء رجال شرق الأردن وفلسطين وكبارهما ، على استعداد لعرض شروط أوفق من شروطه باتفاق مع أحد الإنجليز . ولكن الحكومة البريطانية اضطرت هذا الإنجليزى إلى أن يترك زملاءه العرب ويدخل شريكاً مع نوفومسكى اليهودى فى هذا المشروع على ألا يكون له من الأمر شيء ، ذراً للرماد فى عيون الناس وبمقابل مرتب كبير وأسهم فى الشركة .

رابعاً : إن حكومة لندن كانت تقصد إرضاء اليهود باعطائهم هذا الامتياز بالرغم من أن هيئة إنجليزية محضة كانت مستعدة لعرض شروط أوفق من شروط نوفومسكى اليهودى ، وهذه الهيئة الإنجليزية مازالت حتى هذا اليوم تحارب وتتناضل فى سبيل هذا الإجحاف الذى أصابها من جراء هذا التحيز لليهود .

خامساً : إن الامتياز بحالته الحاضرة ما هو إلا مشروع صهيونى لأسباب

عديدة منها :

جـ (١) إن رؤوس أمواله يهودية ومرباح الشغل ستذهب لليهود أكثرهم خارج فلسطين ، عدا قسم قليل من رأس المال الذى دفعه بعض بسطاء الإنجليز الذين

غشهم الظواهر أو الذين لهم علاقات تجارية مع اليهود وأحبوا أن تدوم بسلام .

(٢) إن الشغل في هذا المشروع يقوم به عمال يهود وجميع مصاريف الشركة تذهب لليهود ، عدا عدد قليل جداً من العمال العرب الذين تستخدمهم الشركة ذراً للرماد في عيون عرب فلسطين وشرق الأردن .

(٣) إن الصهيونيين أنفسهم يقولون علناً وفي جميع الظروف المناسبة وغير المناسبة : إن أكبر مظهر من مظاهر الصهيونية ونجاحها التام هو مشروع البحر الميت ومشروع روتنبرغ . وأن أكبر رجال الإنجليز المتصهينين يقولون هذا القول نفسه ، فهذا أكبر اعتراف منهم بحقيقة حال هذا الامتياز .

(٤) إن حكومة فلسطين كل عام عندما تعطى الرخص اللازمة للجنة الصهيونية لأجل إدخال مهاجرين إلى فلسطين تأخذ بعين الاعتبار عدد اليهود الذين يلزم استخدامهم في البحر الميت . فيكون نتيجة ذلك أن عدة مئات في كل سنة يدخلون إلى فلسطين باسم أنهم سيشغلون في البحر الميت . وبعد أن يشتغلوا في البحر ، وبعد أن يشتغلوا قليلاً أو لا يشتغلوا أبداً ، تطلب اللجنة الصهيونية عدداً آخر لأجل نفس العمل في البحر الميت .

(٥) إن أقل عامل يهودي يأخذ ثلاثمائة مل يومياً ، في حين أن أكثر أجرة تدفع لأي عربي هناك هي ١٥٠ ملا فقط ، بقطع النظر عن أن عدد العمال العرب ضئيل جداً والقصد منهم — كما قلنا سابقاً — هو التضليل والتمويه .

والآن نرى أن الشركة عارضة بعض أسهم لها لمن يريد الاشتراك فيها وكلنا ، نعلم وهم يعلمون ، والحكومة أيضاً تعلم ، أن القصد من ذلك هو سد فم العرب بوضع مئات من الأسهم تباع لهم حتى يقال لهم ها إنكم قد اشتركتم معنا في المشروع والكل يعلم أيضاً أن القصد من ذلك هو أن يتمكن مديرو هذه الشركة في المستقبل

عندما يلزم الأمر لإيجاد عدة ملايين من الجنيئات لأجل توسيع المشروع ، من أن يقولوا للممولين في الخارج إن الشركة قد دخلها جميع العناصر وفيها إنكليز وفيها يهود وفيها عرب ففعلوا وأعطونا أموالكم حتى توسع نطاق أعمال الشركة إذ لا خوف من مقاومة العرب لها .

٢٠٧

وصف جريدة « الجامعة العربية » لوقائع الاجتماع
في دار اللجنة التنفيذية لبحث مشكلتي
الهجرة وبيع الأراضي *
١٩٣٣

وفود البلاد :

تأخر افتتاح جلسة الصباح قليلا عن موعده ، انتظاراً لوفدي يافا وطولكرم
وغيرهما ، وقيل الساعة العاشرة لم يبق في مكان الاجتماع مقعد خال ، وهذه هي أسماء
السادة الذين حضروا مع حفظ الألقاب .

القدس :

السادة : موسى كاظم باشا ، رئيس المجلس الإسلامي الحاج أمين أفندي الحسيني ،
اسماعيل بك الحسيني ، أحمد حلمي باشا ، عوفى بك عبد الهادي ، جودت
النشاشيبي ، زكي نسيبة ، محي الدين الحسيني ، عمر الصالح ، طاهر الحسيني ،
الشيخ محمود الدجاني ، سعيد درويش ، فعزى النشاشيبي ، اسحق درويش ،

* الجامعة العربية - القدس - ٢٦/٢/١٩٣٣ ، ص ٦ - ٨ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جميع
صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

رأفت الدجاني ، الأستاذ المظفر ، مغنم مغنم ، جمال الحسيني ، منيف الحسيني ،
بولص شحادة .

طول كرم :

السادة : عبد الرحيم حنون ، حمدان الحاج أحمد ، عبدالله سمارة .

جنين :

السيدان : فهمي العبوشي ، عبدالله سنان .

الرملة :

السادة : الشيخ محمد الخيري ، ابراهيم التاجي ، شكرى التاجي ، رأفت الخيري
على علاء الدين ، طالب الخيري .

اللد :

السادة : شحادة حسونة ، أسعد حجازي ، حافظ المهدي ، الحاج ابراهيم
حمزة ، الحاج علي الكرزون ، سعيد الهندي .

يافا :

السادة : الحاج يوسف عاشور ، عمر البيطار ، حسن أبو شليح ، الحاج مصطفى
الدهشان ، بشير الشراي ، وحضر عن اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب السادة : يعقوب
الفصين وسليم شهاب الدين وسعيد الخليل .

عكا:

السادة : بدر العاصي ، الحاج رشدى الخياط ، عبد القادر شبل .

بيسان :

السيد فريد فخر الدين . أما الأمير بشير الحسن فاعتذر بكتاب .

بئر السبع :

الشيخ أحمد الصوفى .

غزة :

السيد عبد العظيم النصين .

خان يونس :

السيدان : عبد الرحمن القرا ، والشيخ سعيد حمدان .

بيت رما :

السادة : المختار أديب قاسم ، وحسن أحمد ، وعاهد محمود .

دير غسانة :

السيد يوسف منجودة .

الخليل :

السادة : الشيخ طالب مرقه ، الشيخ صبرى عابدين ، الشيخ عبد الله طهوب ، أحمد بيوض .

حيفا :

السادة : عزيز ميقاني ، رشيد الحاج إبراهيم ، معين الماضي . وحضر عن زميلتنا « الجامعة الإسلامية » الغراء حضرات السادة : عبد القادر الحسيني ، أحمد الدباغ ، درويش الشامى ، عبد الغنى الكرمي ، رشاد أبو غربية . وحضر عن زميلتنا « فلسطين » الغراء مندوبها فرح أفندى الصايغ .

كلمة الرئيس :

افتتح عطوفة الرئيس الخليل الجلسة بكلمة موجزة شكر فيها الحاضرين وشرح أسباب الاجتماع وتكلم عن « صندوق الأمة » ثم قال :

« الاجتماع عام للمشاركة في الرأي ، ومع أن البعض يعترض على أنه لم يدع هو الله العظيم لأنهم هم الذين عينوا الأسماء وأنا لا أعرف جميع الحاضرين ، وهم من خيرة الناس والحمد لله ، أما كون البطاقة مكتوباً عليها « خصوصية » فخوفاً من تسريب الجواسيس ، وأما بعد ذلك فأهلاً وسهلاً »

وهنا قال عطوفته إن : الغاية من الاجتماع البحث في مسألتى الأراضي والهجرة ، وأن الاحتجاجات لا تنفع ، وأشار إلى اقتراحات الشيخ أسعد أفندى الشقيري .

كلمة عوفى بك :

ووقف بعد ذلك عوفى بك عبد الهادى فقال :

« أرغب أن أفصل لحضراتكم مسألتى الأراضى والمهاجرة ، إنهما خطران تعلمون إلى أين يسوقان البلاد ، وإلى أى طريق ، وقبل ذلك أريد أن أعرض للحالة السياسية ، فى عام ١٩٢٩ حدثت اضطرابات وسفكت دماء ، وأثبت التحقيق أن ذلك كان بسبب مسألتى المهاجرة والأراضى ، وقد قال ذلك « تقرير لجنة شو » وطلب من الحكومة البريطانية أن تحول دون حدوث ذلك .

ذهب وفد ، كما تعلمون إلى لندن ، وكان أول ما قاله للوزارة إنه لم يأت لطلب الاستقلال ، فالاستقلال لا يطلب بهذه الطريقة وإنما جاء الوفد للبحث فى الأراضى والمهاجرة ، وبعد ذلك اكتفت الوزارة بإرسال سمبسون لدرس مسألة الأراضى ، وقال الوزير للوفد إنه « بالشرف الأسكتلندى » سينفذ ، ما يحىء فى تقرير سمبسون . ثم صدر « الكتاب الأبيض » وجاء صريحاً فى منع بيع الأراضى ولو مؤقتاً صراحة ما بعدها صراحة ، ثم جاء فيه بالحرف الواحد :

« إن إيجاد الأراضى لوضعها تحت تصرف المتعمرين اليهود لا يتم إلا بعد أن يأخذ العرب ما يحتاجون إليه من الأراضى ، والقرض من ذلك لإصلاح الأرض ، وتقويتها ، فإذا تم ذلك تنظر الحكومة فيما إذا كان يمكن أن يرخص لليهود بأخذ شيء . »

وبعد هذه الضجة القوية جاء « الكتاب الأسود » فلم يبحث فى منع بيع الأراضى ، بينما منعها « الكتاب الأبيض » ولو مؤقتاً ، وفى الكتاب الأسود أن المادة ١١ من « صك الانتداب » وضعت نوعاً من الرقابة على الأراضى ، ولم يجرؤ الكتاب على القول بمنع البيع لليهود ، بل أوصى فقط بوضع قيود ، واكتفت الحكومة

بإرسال المشروع إلى اللجنة التنفيذية العربية لوضع بعض قيود، فكان ردها أن فندت الكتاب كله . ولم تقم السلطات الإنجليزية بعد ذلك بشئ ، وظل الباب مفتوحاً على مصراعيه لليهود الأراضى بغير قيود . إننى لا أقول إن المندوب يكذب ولكنى أقول إنه يجهل .

وتذاكرنا بعد ذلك مع المندوب فقلنا له أن يسأل حتى لجنة الانتدابات عما إذا كان اليهود يزرعون ما استولوا عليه من الأراضى فقال : إنهم يحتفظون بها للمستقبل ، فهمي تنتقل إلى « رأس مال » يقول المندوب هذا بعد أن أقام فى البلاد نحو ستين ، فهم إذن قد خدعوه ، ولا أقول إنه لا يعرف . وهنا قرأ الأستاذ جملة بالإنجليزية قالها المندوب معناها : أن ملكية الأراضى تنتقل لليهود ، ولكن العرب يبقون فيها مزارعين .

وسئل فخامته أمام لجنة الانتدابات هل طلب العرب منه أن يسن قانوناً للأراضى ، فقال إنه لا علم له بهذا وإنما يعلم أن العرب يحبون أن يستولى اليهود على الأراضى .

وأتى مرة فى لندن خطاباً فى حفلة حضرها أكثر أعضاء البرلمان قال فيه : إنه يرى من مصلحة فلسطين فتح بابى المهاجرة ويبيع الأراضى . ثم قال : إن بعض العرب لا يرغبون فى أن يستولى اليهود على الأراضى : ولكنه يرى أن هذه الرغبة لا تعتمد على شئ معقول ، لأن اليهود يدفعون أثماناً طيبة يستفيد منها العرب .

ويقول فخامته أيضاً : إن المهاجرة تفيد البلاد وأن عددهم فى الشهور الستة من هذا العام هو ٦٥٠٠ مهاجر مقابل ١٢٠٠ فى السنة الماضية فالسبب فى الزيادة - فى نظره - هو التحسن المستمر .

وقد سئل فخامته عن التناقض بين هذا الكلام وبين ما جاء فى تقرير الحكومة

لعصبة الأمم ، وهو قولها إن عدداً كبيراً من اليهود عاطل عن العمل ، وأنه سيتخذ التدابير لذلك ، فكيف يمكن التوفيق بين ذلك وبين إدخال المهاجرين بكثرة ؟ فكان رد فخامته أن المسألة كلها « تدابير محلية » .

وأظن أن لجنة الانتدابات بنفسها لم تفهم هذه « التدابير المحلية » موضوعنا اليوم هو أن السلطة تعطف على فتح باب الهجرة على مصراعيه ليدخله اليهود ويشتروا الأراضي ، فقررنا ما ترونه في هذا الموضوع .

كلمة الأستاذ المظفر :

وقام بعد ذلك فضيلة الأستاذ الشيخ عبد القادر المظفر فقال ما ملخصه :
سادتي : يعتقد أبناء البلاد أن فخامة المندوب ، ووزير المستعمرات ، وبريطانيا ، وكل بريطاني في هذه البلاد موقنون بأنهم يعملون على إبادة العرب ، وإحلال اليهود محلهم وهم يرون بأنفسهم يؤس العرب . يطوف المندوب كل يوم بالمدن والقرى ويسمع من الفلاحين أن اليهود يريدون إبادتهم فالقوم جادون لا هازلون ، أما الكتب البيضاء والسوداء فهي مخدرات للعرب إلى أن يحل عليهم القول ، وإنني أعتقد أن فخامته يفهم ذلك ، وأن السياسة المرسومة تنص على ذلك فإنهم قالوا من أول يوم ، إنهم يريدون أن يضعوا البلاد في حالات سياسية واقتصادية واجتماعية تساعد على إنشاء الوطن القومي اليهودي ، وإذا نحن شكلنا الآن وفداً فقابل المندوب وأخبره بأن البلاد ضجت فخرجوك أن تسن تشريعاً لمنع بيع الأراضي ومنع الهجرة فيقول لنا بأن الكثير منا يبيعون أراضيهم حتى من غير الذين يبيعونها عن حاجة .

إن الخطط السلبية لا تفيد ، فلا بد أن نضع خططاً إيجابية لحمل الحكومة على سن قوانين لمنع الهجرة وبيع الأراضي ، فالبلاد مهددة بالخطر والواجب يقضي بأن نحول دون وقوع الكارثة ، ولهذا عقد هذا الاجتماع .

كلمة يعقوب بك الغصين :

وقام يعقوب بك الغصين فقال باسم اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب : إنه يرى لدفع هذه المصائب أمرين :

أولهما تجديد النشاط الوطني حتى يكون للبلاد رأى مسموع ، وثانيهما عقد مؤتمر عام ، فالوطن للجميع . وإذا عاد إلى الأمة اتحادها وصارت لنا قيادة واحدة أمكننا أن نسمع الإنجليز رأى البلاد .

وبعد ذلك تكلم الخطيب عن مقترحات اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب ثم قال :

« المال هو السلاح الذى يحاربنا به الخصوم ، فإذا توفر لدينا القليل منه استطعنا أن ننقل به الكثير من الأراضي » .

وعلى أثر ذلك طلب المكتب أن تحال إليه مقترحات لجنة الشباب وأن تؤجل إلى آخر الجلسة . وهنا قام عبد اللطيف بك صلاح فقال إننا جئنا لفهم الخطط الإيجابية فما هى ؟ وعندئذ تلا يعقوب بك الغصين مقترحات لجنة الشباب مرة أخرى .

ثم قام عمر أفندى البيطار فقال : إن يافا مدينة كبيرة ، وهى الآن عرضة للخراب ، فالحكومة ترغب فى أن تنقل أسكلتها إلى تل أبيب وبذلك تهلك ٥٠٠٠ بحرى يعيشون من أسكلتها ، فأطلب من اللجنة التنفيذية ومن إخوانى الحاضرين أن يحتجوا بـ « احتجاجاً شديداً على الحكومة » .

الشيخ صبرى عابدين :

أشار الخطيب إلى آراء من تقدموه من الخطباء ثم قال إن له رأياً خاصاً : وهو أن تونس لما سنت حكومتها قانون الجنسية ، اجتمع العلماء وأفتوا بإخراج من يترك جنسيته إلى الجنسية الفرنسية من حظيرة الدين ، واقترح على المجلس الإسلامى الأعلى أن يقوم بذلك ضد من يبيعون الأراضى ، وقال إنه مستعد لأن يثبت أن هؤلاء يحرمون من حق الدفن فى مقابر المسلمين ومن الصلاة عليهم ، وتكلم فضيلته طويلاً عن هذا العلاج .

كلمة الأستاذ جمال الحسينى :

وهنا قام الأستاذ جمال الحسينى وحيد هذا النوع من العلاج وقال : إن كل من عنده إيمان ودم وطنى ينفذ هذا الاقتراح ، ويطبقه على السماسرة أولاً ، ثم قال : علمت أن عضواً من أعضاء اللجنة التنفيذية ، وهو موجود بيننا الآن قابل المندوب السامى وقال له إن البلاد مشرفة على ثورة من جراء بيع الأراضى ، فقال له المندوب : « إننى أفهم غير ذلك . أفهم أن فيكم رجالاً من الذين يمثلونكم يحبون أن يبيعوا الأراضى ومعنى ذلك أن البلاد تحب هذا البيع » .

نعم قال المندوب ذلك أو ما هو بمعناه ، وفى تقرير فرنش تهمة خطيرة وجهت إلى أكبر هيئة فى البلاد .

وقبل ذلك تقابل مكتب اللجنة التنفيذية مع المندوب السابق السيرجون تشانسور فكان مما قاله : « نعم إن الأراضى تباع وقد جاء فى تقرير فرنش إن الأراضى غير كافية للعرب . فيجب عليكم أنتم أن تحولوا دون بيعها » فقال له عوفى بك : « أعطونا

المال واضمنوا لنا موافقة الحكومة الفرنسية ونحن نشترى حتى أراضى باريس » فقال
المندوب : « إن الفلاحين ليسوا هم الذين يبيعون الأراضى فابدلوا جهودكم مع
الذين يدفعونهم إلى البيع » .
أيها السادة :

إن التهمة لصحيحة . ألا يجب أن نطهر أنفسنا أولاً من السهاسة وعندئذ يرى
المندوب أننا عاجلنا الأمر بحزم وإيمان . إننا لا نجتمع لتكتب عنا الصحف ، ثم لتقابل
المندوب .

لقد عينت اللجنة التنفيذية قبل أربعة أشهر لجنة لكشف الستار عن يتكلمون
باسمنا ويبيعون الأراضى ، فإذا عملت هذه اللجنة ؟
هل نحن أبرياء حتى نعرف ما تقوله للمندوب ، أم غير أبرياء فتعمل أولاً
ثم تقول للمندوب إننا عاجلنا الأمر بحزم ؟
هنا ثلاثة من أعضاء هذه اللجنة ، « لجنة كشف الستار » فيجب أن يقولوا
لنا ماذا صنعوا ؟

كلمة عبد القادر أفندى شبل :

وبعد ذلك وقف الأستاذ عبد القادر شبل ، فحجذ اقتراح الشيخ صبرى أفندى
عابدين ، وانتقل إلى تسرب الأراضى فقال : إن الصهيونيين لم يعقدوا صفقة واحدة
مع الفلاحين رأساً ، وإنما بوساطة المثريين العرب ، واقترح ألا تنبش القبور عن اقترافوا
جريمة البيع والسمسرة ، وقال إنه لم يبع شيئاً ، ثم اقترح أن يعهد إلى عوفى بك
عبد الهادى وعبد اللطيف بك صلاح أن يؤلفا لجنة تطلب وضع قانون يمنع بيع
الصفقات التى تزيد على ٥٠٠ دونم وقال بوجوب سن قانون يمنع بيع الأراضى

للأفراد ، ويجيز للشركات العربية كالبנק العربي ، وبعد ذلك تكلم عن الهجرة ثم طلب أن تنذر الحكومة لثلاثة أشهر .

ثم قال عمر أفندي الصالح :

لنا ساعة ونصف ونحن نخطب ونتكلم ، ولم نفكر بعد في الخطط الإيجابية وإنما اقترح بعضكم الإضراب يوماً ، والاحتجاج والاستجداء .

ثم قال : يجب أن نقوم بعمل مهما كان خطره فهل نمتنع عن تسديد الضرائب ؟

سؤال يخرج :

وهنا وقف الأستاذ جمال الحسيني فقال : « إنك يا أستاذ كنت عضواً في لجنة الامتناع عن دفع الضرائب فإذا علمت ؟ فقال عمر أفندي إن المظفر أيضاً كان عضواً فيها .

العودة إلى السهارة :

وقام عبد اللطيف بك صلاح فسأل هل نقر اقتراح الشيخ صبرى عابدين ؟ (تصفيق) وهل يمكننا أن نعاهد الله على ألا نبيع شبراً وأن نمتنع من ذلك إخواننا وأقاربنا ؟

وهنا قال الأستاذ جمال الحسيني : « لا فائدة »

واستطرد الأستاذ عبد اللطيف بك فتكلم طويلاً عن البيع والسمسرة ثم قال : أمامنا شيء واحد هو أن نعلن في المساجد في فلسطين وفي بلاد الإسلام ظلم بريطانيا لنا والدعاء على الظالمين بأن يتليهم الله بظالمين أكثر منهم . وطلب بعد ذلك أن يطلب

المسيحيون من إخوانهم في البلاد المسيحية أن يقوموا بمثل ذلك في الكنائس وأنا ضامن بأن الحكومة تغير خطتها معنا .

خطبة الشيخ محمود الدجاني :

تكلم عن الإفلاس الذى عم البلاد ، وقال إن هذا الاجتماع يضم خبرة رجالات البلاد فهو مؤتمر إذا كان يعقوب بك الفصين يطلب عقد مؤتمر ، واقترح بعد ذلك تأليف لجنة موحدة الكلمة تسمع الحكومة كلمتها وإلا فالإضراب ثم الامتناع عن دفع الضرائب لأننا مفلسون .

خطبة رشيد الحاج إبراهيم :

تكلم مطولا عن ضرورة إيمان الروح الوطنية ، واقترح أن تؤلف لجنة للدرس المقترحات التى أبدت في هذا الاجتماع وتعميمها على المدن والقرى .

خطبة الأستاذ عيسى البندك :

تكلم طويلا عن الهجرة والأراضي ، وقال إن العرب لم يعترفوا بالانتداب ، ولكن الحكومة مع ذلك تحمل بنصوصه ، وقال عن السهاسة إن البلاد يجب أن تعرف أسماءهم حتى يرتدع غيرهم .

ثم قال : إن المسيحيين يشتركون في ظلم الانتداب لهم ، ولكن هناك انتدابات أخرى هي الانتدابات الأجنبية الروحية ، وهي تنفر المسيحيين الأجانب من المسيحيين العرب ، وسأل الله أن يخلص البلاد منها .

خطب أخرى :

وبعد ذلك تكلم الأستاذ مغنم وهاشم أفندي الجيوسى ، ثم تكلم الأستاذ المظفر مرة أخرى فقال « جمال حرش بنا المجتمعين » وقصد بذلك مسألة لجنة السامرة . وقال إن لجنة الثلاثة ارتطمت بصخرة فن يزيلها ؟ لجنة الثلاثة أم اللجنة التنفيذية كلها ، وأخيراً اقترح عمر أفندي الصالح بالامتناع عن دفع الضرائب ومقاطعة اليهود والبضائع الإنكليزية .

وتكلم عبد الغنى أفندي الكرى عن إنماء الروح الوطنية في المساجد فقال عبد اللطيف بك صلاح : إن الذين يؤمنون المساجد لا يحتاجون إلى ذلك . وعاد هاشم أفندي الجيوسى يريد من المجتمعين أن يقسموا على إنذار الحكومة لثلاثة أشهر ، وإلا امتنعوا عن دفع الضرائب .

وهنا قال الأستاذ جمال الحسينى : « أقسمنا سابقاً والدماء تسيل » .

وحان موعد صلاة الجمعة فطلب الشيخ صبرى عابدين إرجاء البحث إلى ما بعد الظهر . ثم وقف فخرى النشاشيبي فتكلم كلاماً طويلاً في المهاجرة والأراضى ثم قال : إن الحكومة يجب أن تفهم من الآن أن الاجتماع القادم سيكون للبحث في مسألة العصيان المدني .

وبعد ذلك تكلم أيضاً عبد الغنى أفندي سنان قائلاً إن الفلاحين هم الذين أنابوهم عنهم ليسعى في أن يقرر المجتمعون التشجيع بالسامرة في المساجد .

وتكلم أيضاً عبد القادر أفندي شبل مؤيداً اقتراح فخرى أفندي ولم تنته الجلسة إلا بعد أن وقف سماحة الحاج أمين أفندي الحسينى ولقت الأنظار إلى ضرورة الذهاب إلى صلاة الجمعة ، وبعد أن قال عطوفة الرئيس : إن مقررات الاجتماع

سيحملها وفد يقابل المندوب الساعة الواحدة بعد الظهر . وقرئت هذه المقترحات وأدخل عليها بعض التعديل ، ثم صودق على تقديمها للمندوب ، وهذا نصها :

فخامة المندوب السامي :

أتشرف أن أقدم لفخامتكم صورة عن القرار الذى وضعه المجتمعون فى اللجنة التنفيذية العربية فى هذا اليوم والذين كما تعلمون ، يمثلون بحق أهالى فلسطين ، وتفصلوا يقبل فائق الاحترام .

إن عرب فلسطين ينظرون بعين الملح إلى ما يبدو من نشاط اليهود فى اكتساح الأراضى العربية وإلى فتح باب البلاد على مصراعيه للمهاجرين ، ويرون أن مأخذ هذا يؤدى إليه من تهدم القرى العربية وتشرذ أهلها وإلى المزاحمة الشديدة بمعايش العرب وأقواتهم وعملهم .

ولقد ثبت للجنة تحقيق شو أن أهم عوامل الاضطرابات المشؤمة التى وقعت فى فلسطين هى اشتداد الأزمة على العرب ويأسهم من مستقبلهم القومى فى بلادهم خشية ضياعها من أيديهم وبقائهم بدون أرض يسكنون فيها ويعيشون منها ، ومن جراء سيول المهاجرين اليهود التى تتدفق من كل ناحية من نواحي الأرض لمكائرتهم وإغراقهم .

ولقد ثبت للسيرجون هوب سمبسون أولاً وللمستر فرنش ثانياً هذه الحقائق ثبوتاً قاطعاً ، ظهر فى تقاريرهما واحصاءاتهما ، بحيث أن كل من اطلع عليها لم يبق لديه شك فى هذه الأخطار التى يواجهها العرب .

كل هذا والسلطات القائمة فى فلسطين غير عابئة بالأخطار الماثلة التى تهدد العرب بالفناء وغير آبهة للأصوات المتعالية من جميع الهيئات والأفراد والصحف العربية .

فالعرب لم يعودوا يرون أى مجال للصبر والانتظار وأصبحوا على اعتقاد وثيق بأن استمرار هذه الكوارث عليهم وسكوت السلطات سيؤديان حتماً لإلحاقهم في حضيض البؤس والفقر والفاقة وإجلائهم عن بلاد آبائهم وأجدادهم .

ولذلك ، فإنهم في اجتماعهم هذا الذى يضم جميع طبقاتهم وهيئاتهم وفتاتهم يرون أن لاعلاج لهذه الحالة إلا حماية العرب - كمجموع - حماية قانونية وذلك بوضع تشريع يمنع انتقال الأرض العربية إلى اليهود منعاً باتاً وإغلاق باب البلاد دون الهجرة اليهودية ، ويقررون أن يطلبوا من السلطات ذلك بكل إصرار وحزم ، وأن يرفضوا سياسة التعاون مع الحكومة ويمتنعوا من حضور اجتماعات المجاملة في المآدب والحفلات والأعياد مع رجال السلطة الانكليزية ، وتعبيراً عن السخط والاستنكار من سياسة السلطة في هذه البلاد ، وتأييداً لهذا الاجتماع ، يقررون إعلان إضراب عام في البلاد نهار الأحد الموافق ٥ آذار ، وبعد ذلك تدعى البلاد ، في حالة عدم إجابة مطالب البلاد في ظرف شهر ، إلى عقد اجتماع آخر ليقرر فيه الطرق التي من شأنها درء الأخطار المحدقة بهم والمحافظة على كياناتهم القوي على أساس اللاتعاون .

جلسة بعد الظهر

في الساعة الثالثة بعد الظهر عقدت الجلسة الثانية ، وكانت جلسة صاخبة اشتد فيها حماس الحاضرين ، بعد أن تكلم عطوفة الرئيس عن المقابلة التي جرت مع المندوب السامى ، وتكلم فيها الأستاذ عيسى البندك عن حادثة بيت اللحم فوعده المندوب خيراً ، كما تكلم فيها عمر أفندى البيطار عن نقل ميناء يافا فقال له المندوب . إنها لن تنقل ، ثم جاء دور الهجرة والأراضى فقال له المندوب إن كل إنسان حر في البيع ، فلما شرح له الوفد حالة الفلاحين قال فخامته إنه سيعمل ما يخفف به

شقاءهم ، أما الهجرة فقال فخامته عنها : إن حلود البلاد واسعة ولكن تهريب المهاجرين يخف يوماً عن يوم ، وقال عن المهاجرة العلنية .
« إننا لا ندخل إلا ما محتاجه البلاد »

وقد استغرقت مقابلة الوفد للمندوب ساعتين ، ثم خرج منها بهذا الذى قاله المندوب وكان سبباً فى إثارة الحماس فى الصلور .

وفى هذه الجلسة تكلم الكثيرون بما لا يتسع له عدد كامل من هذه الجريدة وأقر المجتمعون مايلي :

(١) عقد اجتماع كبير فى يافا يوم ٢٦ آذار القادم للبحث فى وضع أسس اللاتعاون مع الحكومة وسيدعو إلى هذا الاجتماع مكتب اللجنة التنفيذية .

(٢) توجيه نداء إلى الأمة يبين فيه حقيقة الموقف الحاضر فيما يخص بمسألتى الأراضى والهجرة .

(٣) تقوية شركة إنقاذ الأراضى العربية ، وحث الأهالى على الاكتتاب فى أسهمها .

(٤) قبول مبدأ تأليف وفد يطوف مع لجنة « صندوق الأمة » لجمع الاكتتابات لشركة إنقاذ الأراضى العربية ، وأن يعهد إلى لجنة « صندوق الأمة » بتنفيذ هذا القرار .

(٥) قبول مبدأ تأليف وفد آخر يمثل جميع الهيئات الوطنية ليطوف المدن والقرى المهدة أراضيتها بخاطر البيع من اليهود ، ويلتقى المحاضرات والنصائح اللازمة .

(٦) تنظيم « صندوق الأمة » فى جميع المدن والقرى وتشكيل فروع له تتولى جمع التبرعات الشهرية طبقاً للقانون الداخلى للمؤتمر العربى الفلسطينى ، والطلب إلى اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب تنفيذ هذا القرار .

(٧) تأجيل الإضراب الذي تعين في جلسة الصباح إلى ما بعد عقد الاجتماع الكبير في يافا ، لأن الإضراب بعد سماع جواب المندوب السامي الذي فاه به الوفد لا يكفي لإظهار استنكار البلاد لسياسة الحكومة ، ولذلك سيطلب في الاجتماع القادم تقرير مبدأ اللاتعاون معها .

وفي آخر لحظة تكلم الشيخ محمود أفندي الدجاني عن التأثير السيئ الذي أحدثه رد المندوب ، وطلب أن ترسل برقيات احتجاج للمندوب السامي على ما قاله ، فتقرر ذلك أيضاً بالإجماع .

٢٠٨

بيان من اللجنة التنفيذية العربية إلى
الأمة العربية الكريمة حول اجتماع ١٩٣٣/٣/٢٦
١٩٣٣/٣/٢٢

من عطوفة رئيس اللجنة التنفيذية العربية :

لقد راع البلاد ما يقوم به اليهود من إقبال عام على الاستيلاء على أراضي هذه البلاد المقدسة ، وتسربهم إليها بالآلاف بطرق قانونية وغير قانونية ، واقترافهم فيها المظالم المنتظمة لسلب العرب حقوقهم الطبيعية وأعمالهم وأقواتهم ، ووقوف حكومة الانتداب أمام ذلك وقفة الطائع لما يفرضون ، والمنفذ لما يطلبون ، كل ذلك دفع برياسة اللجنة التنفيذية العربية إلى عقد اجتماع ضم عدداً وافراً من وجهاء البلاد في ٢٨ شوال (٢٤ شباط سنة ١٩٣٣) لدرس هذه الحالة المريعة والتدبر في أمرها ومصارحة الحكومة برأى الأمة العربية فيها ، ومصارحة هذه الأمة الكريمة بما يقتضى لرفع هذه المظالم من الأعمال الحازمة ، قبل أن يستفحل الخطب ويتسع الحرق على الراقع .

لقد أثمرت المظالم العامة التي اقترفتها هذه الحكومة المباشرة أثناء سنى الاحتلال البريطاني اضطراباً عاماً سنة ١٩٢٩ ، اجتاحت البلاد وأسالت دماء أبنائها مما ملأ أسماع

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٣/٣/٢٢ ، ص ٥ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .

جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

العالم وحدا بالحكومة البريطانية إلى إرسال لجنة تحقيق تمثل جميع الأحزاب الإنكليزية ، فدرست هذه اللجنة حالات البلاد التي أوقعتها في هذا الاضطراب ووضعت في ذلك تقريراً وافياً ، كان في مجموعه وروحه وتواصيه استفظاعاً لهذه المظالم . غير أن الحكومة علقت تنفيذه على موافقة خبير اقتصادي في مسألي الأراضي والهجرة ، ولا احتج الوفد على ذلك في اجتماع رسمي عقد في وزارة المستعمرات مع كبار رجالها وبرئاسة المستر ماكدونلد رئيس الوزارة البريطانية سنة ١٩٣٠ قال هذا الوفد بعبارة صريحة : إن شرف إنكلترا يقضي بتنفيذ تقرير لجنة التحقيق على ضوء الحقائق الفنية التي سيظهرها ذلك البحاث ، وأن كل ما سيقوله سينفذ في الحال .

وأرسل السير جون هوب سمبسون إلى فلسطين وبحت ودرس ووصل إلى حقائق عظيمة أودعها تقريراً خاصاً ، كان في مجموعه إيضاحاً واقعياً لتقرير لجنة التحقيق ، واستنكاراً للسياسة الاقتصادية التي سارت عليها الحكومة منذ الاحتلال المشؤم .

ثم أصدرت الحكومة كتاباً أبيض نوهت فيه ، تلميحاً لا تصريحاً ، بعزمها على الوقوف في وجه بعض هذه المظالم ، فقام اليهود وضجوا واعترضوا فهبطت الحكومة البريطانية واستكانت وأهمل تقرير جون هوب سمبسون و « الكتاب الأبيض » كما أهملت تقارير أخرى وافية قدمت إلى هذه الحكومة من رؤساء دوائرها ، واستمر اليهود في أعمالهم المريعة هذه بمساعدة حكومة الانتداب وتسهيلها .

لقد بحث المجتمعون كل هذا وما تفرع عنه وما تبعه من حوادث ، ورأوا أن يقابلوا ممثل الحكومة لعلهم يحسون منه برغبة في إنصافهم أو ميل إلى رفع هذا الارهاق ، فهاهم أن سمعوا منه أقوالاً تدل على أنه مصمم على الإمعان في تنفيذ تلك السياسة ، منافضاً بذلك اقتراحات لجنة التحقيق والخبراء البريطانيين .

إن هذا يدعو المجتمعين إلى أن يصارحوا الحكومة وممثلها بأن البلاد قد عرفت

نواياها حتى المعرفة ووقفت على ما يتففيه هذه السياسة التي يتبعونها من تمهيد السبل لإجلاء هذه الأمة عن بلادها وإحلال الغرباء محلها، وإنها لن ترجو من هذه الحكومة خيراً ومن تعسفها نجاة ، ولن تنظر إليها إلا نظرها إلى الخصم الحقيقي الذي يجب التخلص منه بكل طريقة مشروعة . وقد رأى المجتمعون أن هذه الحالة تستدعي عقد اجتماع كبير للدرس هذا الوضع الشاذ ولدعوة الأمة إلى انتهاز خطة حازمة تكفل لها الخلاص منه ، فقررو عقد إجتماع أكبر في ٣٠ من ذى القعدة سنة ١٣٥١ (٢٦ آذار سنة ١٩٣٣) بمدينة يافا ، وإنا نرجو أن يلي المدعوون حضور هذا الاجتماع ، وأن تعد الأمة نفسها للأعمال الجريئة ، التي ستفرضها قرارات هذا الاجتماع . إن الوطن يدعو جميع أبنائه إلى العمل والتضحية في هذا الوقت العصيب ، فكل من يتخلف عن تلبية دعوته فهو خارج عليه ومن لم يعمل مع أمته فهو ليس منها والسلام .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

٢٠٩

مقررات الاجتماع الوطني الكبير في ٢٦ مارس المنعقد في يافا *

يافا - ٢٧/٣/١٩٣٣

أولاً : تقرير مبدأ اللاتعاون والمباشرة بتنفيذ أولى درجاته منذ الآن ، كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة ، ومقاطعة لجان الحكومة ، ومقاطعة البضائع الإنكليزية ومقاطعة البضائع والمصنوعات والمتاجر الصهيونية .

ثانياً : تأليف لجنة من أعضاء مكتب اللجنة التنفيذية وعضو يمثل كل حزب من الأحزاب في البلاد لأجل اتخاذ الطرق الموصلة إلى تنفيذ فكرة اللاتعاون بصورة أوسع ، على أن يكون نصاب هذه اللجنة القانوني مهما بلغ عدد أعضائها ثلاثة ، وأن تقدم تقريرها في ظرف شهرين إلى اللجنة التنفيذية .

ثالثاً : أن تطوف لجنة صندوق الأمة العليا برفقة عدد من التجار الموثوقين والوجهاء أنحاء فلسطين لحض الأهلين على شراء أسهم شركة إنقاذ الأراضي وبذل الجهود لإنجاح مشروع صندوق الأمة .

رابعاً : أن يكون سلاح الأهلين ضد المهاجرة اليهودية هو المقاطعة التامة .

عن مكتب اللجنة التنفيذية

جمال الحسيني

* الجامعة العربية - القدس - ٢٩/٣/١٩٣٣ ، ص ٥ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية . العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

٢١٠

نداء رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى
 الأمة الكريمة حول مقاطعة الحفلات الرسمية
 واللجان الحكومية *
 ١٩٣٣/٤/٣

قررت الأمة في اجتماعها المنعقد في ٣٠ من ذي القعدة ١٣٥١ (٢٦ آذار ١٩٣٣) أن تقاطع الحفلات الرسمية واللجان الحكومية ، وذلك إيماناً بتطبيق الدرجة الأولى من درجات حركة اللاتعاون الذي أقرته بإجماع آراء مندوبيها فيه ، وإعلاناً لاستنكارها للحكم المباشر القائم في البلاد ولأعمال الجور والإرهاب التي تقوم بها هذه الحكومة الدخيلة في مسألتى ييوع الأراضي والهجرة اليهودية ، لذلك يجب على كل فرد من أفراد هذه الأمة أن يقوم بتنفيذ هذا القرار بالنسبة لنفسه تأييداً لها ، ورفعاً لكلمتها في جهادها القوي .

لقد انقضى زمن الهوادة وجدت الأمة في تنفيذ مقرراتها واحترام مبادئها ، فكل من لم يقم من جهته في أداء واجبه الوطني بتنفيذ قراراتها فهو خارج عليها منبوذ منها ، مشترك في العمل للقضاء عليها .

* الحامدة العربية - القدس ١٩٣٣/٤/٤ .

— سلسلة الوثائق العامة ١ — وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال

البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

إن طبيعة هذه القرارات تجعل أمر تنفيذها منوطاً بمن رفعتهم الأمة وانقادت لهم وسلمتهم زمام أمورها ، وها قد حل يوم الفصل ، فن عمل معها على إعلاء كلمتها وتنفيذ مبادئها رفعت ، ومن عمل على هدم مقرراتها تزلزلاً وتعلقاً للغاصبين أبانته وهجرته . نقول هذا ونحن على يقين بأن ليس في هذه الأمة من رجالها من يرضى لنفسه الخروج عليها والاستهتار في مبادئها والاشتراك مع مرهقها بخفلاتهم والعمل مع هذه الحكومة الدخيلة في ترويع سياستها الممقوتة .

إن الأمة ترجو أن يتقدم أعضاء اللجان إلى الاستقالة ناشرين ذلك في الصحف تطميناً للرأى العام ، وأن ينقطع الجميع عن الحفلات والولائم الرسمية تنفيذاً لإرادتها فتعتر بهم وتستوثق من حسن نواياهم والسلام .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

بيان رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى
الأمة العربية الكريمة في الدعوة إلى التضامن والعمل صفاً واحداً
ومقاطعة البضائع الأجنبية*
القدس - ٢٣/٤/١٩٣٣

لقد وقفت الأمة العربية الكريمة في فلسطين أفراداً وجماعات موقفاً يسطر لها
عمداد الفخر ، على أثر زيارة وزير المستعمرات لهذه البلاد ومقاطعتها إياه مقاطعة
كادت تكون تامة شاملة ، تنفيذاً لقرارها الذي اتخذته في اجتماعها الأخير ، فضربت
بذلك دليلاً قاطعاً مرة أخرى على قوة إرادتها ومضاء عزيمتها وشدة يقظتها بهذا الموقف
المشرف ، وإنها جادة فيما اتخذته على نفسها من جهد مستمر وعمل دائم .
ولقد أرادت السلطة القائمة في هذه البلاد أن تضرب لنا مثلاً آخر على ما وصلت
إليه جرأتها من انتقاص لحقوق الأمة وتقويض لكيانها الاقتصادي تمهيداً لإجلائها
عن بلادها وإحلال اليهود فيها ، بأن أعلنت في مجلس العموم بلسان وزير مستعمراتها
الذي يتجول الآن في أنحاء البلاد لتثبيت دعائم الاستعمار فيها بشقيه البريطاني
والصهيوني وفتح باب المهاجرة على مصراعيه لمبوضي اليهود الذين قلدت بهم ألمانيا ،
تلك الدولة العصرية العريقة في المدنية جزاء ما فعلت أيديهم وقضاء على ما اعترموه

* الجامعة العربية - القدس - ٢٤/٤/١٩٣٣ ، ص ٥ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت . جمعية
صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

من تمثيل رواية روسيا الثانية فيها .

ولما كانت هذه الأمة المغلوبة على أمرها ، القوية بإيمانها ، لا تملك من الوسائل ما يمكنها من دفع هذا الضرر وصد هذا العدوان عنها ، إلا اتحادها المتن ، والمثابرة على جهادها المستقيم ، بالطرق السلمية المشروعة فإن اللجنة التنفيذية العربية تتقدم بالرجاء الحار إلى جميع أفراد هذه الأمة العربية الكريمة ، رجالاً وسيدات ، شبيهاً وشباناً أن يتقدموا خطوة أخرى في سبيل تنفيذ قرار اللاتعاون الأخير عن طريق المحافظة على كيان الأمة الاقتصادية ، وهو ركن أساسى من كيانها القومى ، بتشجيع المصنوعات العربية ومقاطعة البضائع والسلع الأجنبية يهودية أم إنكليزية ، من فلسطين أو من الخارج ، وبعدم التردد على المحال والمتاجر الأجنبية ، وبذلك يحولون دون تسرب أموالهم وثمرة أعمالهم إلى أيدي الغاصبين ، التى تعمل لحلاكهم وتشتيتهم عن أراضى آبائهم وموطن أجدادهم . ولا يغربن عن البال أن الأمة التى لا مال لها ولا اقتصاديات لا تستطيع أن تقف أمام هذا التيار الجارف الذى أخذ بمخقتها وسد عليها سبل الحياة .

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسينى

٢١٢

كتاب رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني
إلى المندوب السامي البريطاني *

١٩٣٣

محكمة المندوب السامي لحكومة فلسطين المحترم

يوساطة سعادة حاكم اللواء الجنوبي المحترم

لقد سبق للجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني الأول أن كتبت
لعمامتكم بتاريخ ٤ تشرين الأول سنة ١٩٣٢ كتاباً تختج فيه على سياسة التجهيل
التي تسير عليها الحكومة من قلة مدارس إلى غير ذلك من الوسائل العلمية ، ولقد
تلقت اللجنة كتاباً مؤرخاً في ٢٨/١١/٣٢ رقم س ٣٢/٣٣٦ من قائمقام يافا
أجابها فيه بأنكم ألتمت لجنة للبحث في الأزمة التعليمية وأنكم ستخذون ما يلزم بهذا
الخصوص .

وإن اللجنة التنفيذية مع اعتقادها بأن تلك اللجان ما هي إلا مخدرات لا فائدة
منها فقد انتظرت لئري ما تقرره اللجنة وما تتخذونه من التدابير السريعة الفعالة ، وما قد

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٣٣/٦/٤ ص ٥ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيوني (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية . بيروت . جميعاً
١ صندوق فلسطين - بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

مضى الآن ما يزيد على الثمانية أشهر ولم تر لبحثنا أن فخامتكم قمتم أو أن اللجنة التي عيّنتوها قامت بشئ من شأنه أن يحل مشكلة التعليم .
 لذلك رأينا الآن أن نسأل فخامتكم عن التدابير التي وعدتم باتخاذها وما هي الأعمال التي ستقومون بها حتى يكون الشعب على بينة من أمره قبل حلول السنة الدراسية الجديدة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب الفلسطيني

محمد يعقوب الغصين

٢١٣

قرار اللجنة التنفيذية العربية بالدعوة إلى التظاهر

احتجاجاً على الهجرة اليهودية *

١٩٣٣/١٠/٨

(١) إعلان سخط الأمة العربية في فلسطين التي بليت بالاستعمار البريطاني على عبث الحكومة البريطانية بحقوق أصحاب البلاد ، وتحديها لمواطنهم الوطنية واستتارها بكيانهم الوطني ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بفتحها أبواب البلاد للهجرة الصهيونية ، وتسهيلها انتقال أراضي العرب إلى أيدي اليهود واستبدادها بالحكم المباشر .

(٢) دعوة الأمة الكريمة إلى الإضراب برّاً وبحراً في جميع مدن فلسطين وقراها يوم الجمعة ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٣٣ .

(٣) إقامة مظاهرة كبرى ، في اليوم المذكور ، في مدينة القدس على أن يكون على رأسها رئيس اللجنة وجنّيع أعضائها الحاضرين في هذا الاجتماع والغائبين وذلك في الساعة الواحدة بعد الظهر على أن تبتدىء من باب الحرم وتنتهى في باب العمود . وعلى

* عيسى السفري . فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا . مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت - جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

الموسوعة الفلسطينية - ثان

مقربة من دار الحكومة التي يقيم فيها المنسوب السامي ، يتلى بيان على المتظاهرين يبين فيه حالة البلاد الحاضرة وسياسة الحكومة التي ترى إلى تهويد فلسطين على مرأى العرب وسمعمهم وبعد ذلك يتفرق المتظاهرون بكل هدوء وسكينة .

(٤) بعد انتهاء المظاهرة يذهب جميع أعضاء اللجنة التنفيذية إلى دار اللجنة حيث يقررون حالا القيام بمظاهرة ثانية في مدينة أخرى من مدن فلسطين . على أن تتلو هذه المظاهرة مظاهرات أخرى في أيام قريبة في المدن والقرى حتى لا تبقى مدينة ولا قرية في فلسطين لم تقم بمظاهرات . ويجب أن تقام هذه المظاهرات على التوالي وتضرب البلاد إضراباً عاماً في كل حين تقام فيه إحدى المظاهرات .

(٥) إن جميع أعضاء اللجنة مطلوب منهم الاشتراك في كل مظاهرة تقام وأن يكونوا على رأسها . وكل عضو يتخلف عن هذا الواجب فإن اللجنة تبحث في أمره ولها الحق في فصله .

(٦) إن مظاهرة القدس التي ستقام يوم الجمعة المقبل تخاطب الحكومة في شأن الترخيص بها . وكذلك الحال في المظاهرات الأخرى التي ستقام ويجب على المتظاهرين أن يقوموا بمظاهراتهم مهما كلفهم الأمر .

(٧) إن عرب فلسطين قد يشعرون بأساً تاماً من الحكومة فهم لا يخاطبونها في شيء ولا يطلبون منها شيئاً .

(٨) العدول عن سياسة الاحتجاجات والخطب غير المجدية

٢١٤

بيان اللجنة التنفيذية العربية حول المظاهرات وحوادث يافا *

١٩٣٣

قررت اللجنة التنفيذية العربية إقامة مظاهرة سلمية في مدينة يافا لإظهار استيائها من تدفق الهجرة ويوع الأراضي ، فاجتمعت في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة الواقع في ٨ رجب سنة ١٣٥٢ (٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٣٣) بدار الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا . وذهب الأعضاء لأداء صلاة الجمعة في الجامع الكبير ، ثم خرج الموكب يتقدمه عطوفة رئيس اللجنة التنفيذية موسى كاظم باشا الحسيني وأعضاء اللجنة وفد سوريا وفد شرق الأردن وأمراء عرب الفضل وأعضاء الجمعية الإسلامية المسيحية في يافا وأعضاء مكتب مؤتمر الشباب العربي الأول وعدد كبير من الأعيان ووجوه فلسطين ومدينة يافا . وسار في الطريق المؤدى إلى حي العجمي الذي لا يسكنه غير العرب . وتقدم الموكب واتجه إلى شارع العجمي للذهاب إلى مركز الجمعية الإسلامية المسيحية فأجابه مشاة البوليس وفرسانه ضرباً مبرحاً بالهراوى على أفقيتهم ورؤوسهم فذعر الأهلون وتفرقوا . ولم يكتف البوليس بتفريق الجمهور بل تعقبهم بقوة بين الشوارع والأزقة الضيقة ، فدافع البعض عن أنفسهم بعضا بسيطة

* الجامعة العربية - القدس - ٢٩/١٠/١٩٣٣ ص ٤ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
 ١ - جمعية صنتوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

فقابلهم البوليس بإطلاق الرصاص واستمر مدة طويلة، مما سبب قتل أكثر من ثلاثين عربياً وجرح مائتين . وفى الساعة الثانية والنصف بعد ظهر ذلك اليوم اجتمع أعضاء اللجنة التنفيذية وبحثوا فى إقامة مظاهرة سلمية فى نابلس يوم الجمعة ٢٢ رجب ١٣٥٢ (١٠ تشرين الثانى ١٩٣٣) وفى إعالة عائلات الشهداء وأبنائهم والاشتراك فى جنازاتهم . وفى أثناء البحث احتل الجمعية كوكبة من الجند البريطانى على رأسهم عدد من ضباط العرب والإنجليز واعتقلوا السادة يعقوب الغصين . سعيد الخليل . صليبا عريضة . وفريد فخر الدين . وأدمون روك من أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب وفضوا اجتماع اللجنة التنفيذية بالقوة واحتلوا المكان . ثم أعلنت الأحكام العرفية فى يافا . واعتقل مساء السادة : جمال الحسينى وعونى عبد الهادى . وعزة دروزة والشيخ المظفر من أعضاء اللجنة التنفيذية العربية . ثم ألقى القبض على عدد كبير من الأهالى . وقد اعتدى البوليس على السادة الموقوفين أعضاء لجنة مؤتمر الشباب بالضرب الشديد فى دائرة البوليس وحدثت بعض حوادث مؤلمة فى نابلس وحيفا سببها البوليس بقسوته بخروجه على القوانين المدنية . وستنشر اللجنة بياناً مفصلاً عنها .

فاللجنة التنفيذية العربية تستنكر هذه الأعمال القاسية التى اقترفتها الحكومة ضد شعب أعزل من السلاح لا يقصد إلا إظهار استيائه واستنكاره ما حل من ظلم الانتداب وما يرى إليه من إفناء الشعب العربى وإجلائه ، وإغراق البلاد من شلذا الآفاق من المهاجرين اليهود ويحتج على ذلك جميعه .

واللجنة توامى ذوى الشهداء والأمة فى شهدائها وتدعو الشعب العربى إلى الصبر والثبات ومد يد المساعدة للمكوبين فى هذه الظروف العصيبة . والله سيتولى الصابرين .

٢١٥

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية واستنكارها للفظائع الوحشية التي اقترفت في القدس* ١٩٣٣/١٠/٣٠

فخامة المندوب السامي :

إضافة لاحتجاجنا على حوادث يافا الدامية نفيدكم أن ما وقع في حيفا ونابلس والقدس أيام الجمعة والسبت والأحد بسبب قسوة البوليس وقضااته وعدم ترويه يجعلنا نجلب نظر فخامتكم إلى الوقائع المؤسفة التي وقعت في القدس البارحة وأدت إلى إهراق الدماء البرثة الزكية ، ونشهد العالم أجمع على ما تقره حكومة فلسطين من تقتيل الشعب العربي الآمن بدون مبرر .

إن تقارير الأطباء الذين عالجوا الشهداء والجرحى في المستوصف الإسلامي وغيره أثبتت إثباتاً قاطعاً أن عدد الجرحى تجاوز الستين وكلهم مصابون بالرصاص ومنهم خمسة عشر جريحاً مصابون بجراح خطيرة . وقد توفي منهم خمسة حتى صباح الاثنين فهذه التقارير الطبية تجعلنا لا نطمئن إلى بيان الحكومة الرسمي عن حوادث القدس

* الجامعة العربية - القدس - ٣١/١٠/١٩٣٣ ص ١ و ٢ .

- سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
- البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩) . مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت .
- جمعية صندوق فلسطين . بغداد - بيروت ١٩٦٨ .

وغيرها من الحوادث الدامية التي اقترفتها السلطة وتدعونا إلى توجيه نظر فخامتكم للأُمُور الآتية :

(١) إن البوليس احتل شرفات المنازل المطلة على شارع باب السلسلة وكان يطلق الرصاص منها على المارين ولم يحاول تفريقهم بالعصى أولاً وبالإنذار ثانياً كما يقضى القانون ، وكان ذلك بحضور قائمقام القدس سابا، ويؤيد هذا أيضاً وجود جرحى اخترق الرصاص أجسادهم عمودياً .

(٢) إن كثيرين من الجرحى أصابهم الرصاص في ظهورهم وأقفيتهم مما يدل على أن الجمهور ضرب بالرصاص بعد أن كان راجعاً، وهذا عمل يخالف لكل نظام .

إن مما يؤسف له أن بعض الأطباء لما حضروا لتضميد الجرحى كان البوليس البريطاني يعترضهم ويمنعهم من القيام بأعمالهم الإنسانية ولم يسهل لهم المرور لإجراء وظائفهم .

إننا نحتج على هذه الأعمال الوحشية بكل شدة ونجلب نظركم لهذه القذائع التي لا يبرها قانون ونشهد العالم أجمع على هذه الكبائر التي نلقى مسئوليتها على فخامتكم . إن البلاد بأجمعها في حالة هياج شديد من جراء مقارفة السلطة لأعمالها غير المشروعة . وهذا الهياج سيستمر ويزيد من يوم إلى يوم إن لم تسارعوا إلى توقيف المهجرة حالا وإلى منع بيع الأراضي وإلى إطلاق سراح الموقوفين ، كتدابير أولية لوضع البلاد في حالة استقرار وطمأنينة .

وتفضلوا فائق الاحترام

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

بيان رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية حول الوضع في فلسطين *

١٩٣٣/١١/٣

العربي صاحب فلسطين الحقيقي إذ شعر بالتوازل الحائرة به فاعتقد أنه أصبح في حالة المدافع عن نفسه، تجلّى إياؤه فيما قام به من مظاهرات عامة وإضراب شامل وتضحية كبيرة، مما استمر ثمانية أيام كاملة، فأثبت للعالم أجمع أنه كريم يأبى الظلم ولا يريد أن يفنى. فالعربي الذي يطلب الحياة الطيبة. حياة الاستقلال، والذي دل بسره على أنه لا يتأخر عن بذل كل غال في سبيل غايته الشريفة النبيلة جدير بتمجيد العالم واحترامه، وأن اللجنة التنفيذية العربية التي اختارها لتسير به نحو غايته المقدسة مع تقديرها حالته النفسية الوثابة قد رأت أن يتدخل لإضراب البلاد ومظاهراتها فترة، فقررت في جلستها المنعقدة في ١٩٣٣/١/١٣ أن يكف كل عربي عن المظاهرة والإضراب لإشعار آخر، راجية من الشعب العربي النبيل أن يعمل بقرار بلحته التنفيذية التي تعمل على تحقيق مثله الأعلى.

رئيس اللجنة التنفيذية العربية

موسى كاظم الحسيني

* الجامعة العربية - القدس - ١١/٥/١٩٣٣ ص ٣.

= سلسلة الوثائق العامة ١ - وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال
البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩). مؤسسة الدراسات الفلسطينية - بيروت. جمعية
صندوق فلسطين. بغداد - بيروت ١٩٦٨.

الفهرس

رقم الوثيقة	صفحة
١٣٣ منشور التشكيلات الإدارية ^٢ المادة ١١ من مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ (١ يونية سنة ١٩٢٤)	٣
١٣٤ احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على بيع أراضى قضاء الناصرة للصهيونيين ، وموقف الحكومة من حقوق المزارعين العرب فيها	٢٦
١٣٥ رد اللجنة التنفيذية على ملاحظات المندوب السامى حول مذكرة اللجنة المرفوعة إلى لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم فى جنيف	٢٨
١٣٦ الاتفاقية الأنجلو- أمريكية بشأن فلسطين- عام ١٩٢٤	٣٦
١٣٧ مذكرة الوفود العربية إلى المستر إيمرى وزير المستعمرات البريطانية أثناء زيارته لفلسطين عام ١٩٢٥	٣٧
١٣٨ من خطاب وايزمان فى المؤتمر الصهيونى الرابع عشر فى فينيا سنة ١٩٢٥	٤٠
١٣٩ تقرير اللجنة التنفيذية إلى لجنة الانتداب فى عصبة الأمم	٤١

- ١٤٠ ملخص قرار المؤتمر العربي الفلسطيني السابع - القدس
١٩٢٨/٦/٢٠ ٤٦
- ١٤١ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي
بطلب الحكم النيابي سنة ١٩٢٨ ٤٧
- ١٤٢ موقف المجلس الإسلامي الأعلى بشأن حوادث البراق القدس
سنة ١٩٢٨ ٥٠
- ١٤٣ بركة المؤتمر العربي الفلسطيني السابع إلى عصبة الأمم ووزارة المستعمرات
حول ضرورة إيجاد حكومة برلمانية في فلسطين - القدس
١٩٢٨/٦/٢٠ ٥٢
- ١٤٤ بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف إلى المسلمين كافة .
القدس ١٩٢٨/١٠/٢٥ ٥٣
- ١٤٥ بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف إلى المؤتمر الإسلامي المعقود في
القدس سنة ١٩٢٨ ٥٦
- ١٤٦ مكتبه هربرت صموئيل في مذكراته عن مصير فلسطين ووضع
اليهود بها ٦٥
- ١٤٧ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي
حول أمانى عرب فلسطين ومطالبهم سنة ١٩٢٩ ٧٦
- ١٤٨ احتجاج المجلس الإسلامي الأعلى على منح امتياز البحر الميت لفريق
من الصهيونيين سنة ١٩٢٩ ٨١

- ١٤٩ مذكرة اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي حول طلب الحكم النيابي
- سنة ١٩٢٩ ٨٢
- ١٥٠ بيان جمعية حراسة المسجد الأقصى بشأن البراق الشريف القدس
١٩٢٩ / ٨ / ٣ ٨٦
- ١٥١ مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني السابع إلى القائم
بإدارة حكومة فلسطين بشأن حوادث البراق واعتداءات اليهود
وموقف الحكومة ١٩٢٩ / ٨ / ١٨ ٩٠
- ١٥٢ الاتفاق المتضمن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين كما تم توقيعه في
زوريخ ، الرابع عشر من أغسطس عام ١٩٢٩ ٩٤
- ١٥٣ إبلاغ المندوب السامي البريطاني عن اضطرابات أغسطس عام
١٩٢٩ ١١٤
- ١٥٤ احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على منشور المندوب السامي حول
حادث البراق ١٩٢٩ / ٩ / ٢ ١١٥
- ١٥٥ احتجاج المحامين العرب في فلسطين على منشور المندوب السامي
بشأن الأحداث الدامية في فلسطين . القدس ١٩٢٩ / ٩ / ٤ ١١٨
- ١٥٦ قرار اللجنة التنفيذية العربية بإعلان الإضراب في البلاد احتجاجاً على
تحيز الحكومة للصهيونيين سنة ١٩٢٩ ١٢٣
- ١٥٧ تقرير الجمعية الإسلامية إلى لجنة التحقيق البريطانية ياغاستة ١٩٢٩ ١٢٥

- ١٥٨ بيان اللجنة التنفيذية العربية بمناسبة الذكرى الثانية عشرة للدخول
الجيش البريطاني إلى بيت المقدس ١٩٢٩/ ١٢/ ٩ . ١٢٨
- ١٥٩ نداء من عرب فلسطين إلى الشعب الأمريكي سنة ١٩٢٩ . ١٣٠
- ١٦٠ ماكتبه لورنس عن وعود بريطانيا للعرب في كتابه « أعمدة »
الحكمة السبعة » ١٣٣
- ١٦١ خطاب جابو تنسكي في المؤتمر الصهيوني السادس عشر في
سنة ١٩٢٩ ١٣٤
- ١٦٢ تقرير لجنة شو- مارس سنة ١٩٣٠ ١٣٦
- ١٦٣ احتجاج الجمعية الإسلامية بحيفا على تهريب اليهود للسلح
حيفا ١٧/ ٣/ ١٩٣٠ ١٣٨
- ١٦٤ احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر السيدات العربيات على تهريب
اليهود للسلح سنة ١٩٣٠ ١٤٠
- ١٦٥ خطاب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في إحدى قاعات مجلس
النواب البريطاني ١٩٣٠ ١٤٢
- ١٦٦ بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي. وقد صدر
صلى في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ ١٤٥
- ١٦٧ مذكرة الوفد الفلسطيني إلى رئيس لجنة الإنتخابات الدائمة في
جنيف ١٩٣٠ ١٤٧

رقم الوثيقة	صفحة
١٦٨ بيان الوفد الفلسطيني العائد من لندن في اجتماع اللجنة التنفيذية	سنة ١٩٣٠ ١٥٣
١٦٩ خلاصة تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشاريع الإسكان	والعمران . في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ ١٦١
١٧٠ الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠	١٦٦
١٧١ بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الإنجليزي	الصادر في أكتوبر سنة ١٩٣٠ ١٩٦
١٧٢ من كتاب « المحاولة والخطأ » لحايم وايزمان	٢٣٨
١٧٣ استياء اللجنة التنفيذية العربية من اجتماع الحكومة الإنجليزية بزعاء	الصهيونيين . القدس ١٥ / ١١ / ١٩٣٠ ٢٥٨
١٧٤ تقرير اللجنة الدولية المقدم إلى عصبة الأمم عن حائط المبكى	ديسمبر ١٩٣٠ ٢٥٩
١٧٥ كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي ماكولنالد إلى الدكتور وايزمان	رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين في ١٣ فبراير ١٩٣١ ٣٥١
١٧٦ احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على البيان التفسيري للكتاب الأبيض	١٩٣١ / ٢ / ٢١ ٣٦١
١٧٧ بيان من أمناء سر اللجنة التنفيذية حول محاولة وايزمان خداع العرب	١٩٣١ / ٣ / ٢٤ ٣٦٥

- ١٧٨ بيان من مكتب اللجنة التنفيذية العربية حول مشروع صندوق الأمة ١٩٣١ / ٥ / ٢٥ ٣٦٧
- ١٧٩ قرار اللجنة التنفيذية برفض المشروع الإنشائي ١٦ / ٨ / ١٩٣١ . ٣٦٩
- ١٨٠ قرار اللجنة التنفيذية بإعلان الإضراب العام احتجاجاً على تسليح المستعمرات اليهودية ١٧ / ٨ / ١٩٣١ ٣٧١
- ١٨١ مقررات مؤتمر نابلس - نابلس ١٨ / ٩ / ١٩٣١ ٣٧٣
- ١٨٢ قرار المؤتمر الصحفي العربي الفلسطيني باستنكار إرهاب حكومة فلسطين للصحف العربية . يا فا ١٨ / ٩ / ١٩٣١ ٣٧٥
- ١٨٣ احتجاج اللجنة التنفيذية العربية حول محاولة إلغاء معاهدة حسن الجوار بين سورية وفلسطين سنة ١٩٣١ ٣٧٧
- ١٨٤ مقررات لجنة تشجيع الصناعات الوطنية بمقاطعة البضائع الصهيونية سنة ١٩٣١ ٣٧٩
- ١٨٥ نداء اللجنة التنفيذية العربية إلى العالمين العربي والإسلامي حول مقاطعة المصنوعات والمتاجر اليهودية . القدس ٢٩ / ١٠ / ١٩٣١ ٣٨١
- ١٨٦ بيان حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٣١ ٣٨٣
- ١٨٧ بيان حزب الاستقلال العربي في ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١ ٣٨٥
- ١٨٨ رد اللجنة التنفيذية على بلاغ المندوب السامي ٣٩٠
- ١٨٩ الميثاق المقدس الذي أصدره المؤتمر الإسلامي العام في ديسمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القدس ٣٩٢

- ١٩٠ مذكرة اللجنة التنفيذية إلى السكرتير العام للحكومة البريطانية حول بيع الأراضي ١٩٣١/١٢/٣ ٣٩٣
- ١٩١ نص البيان المذاع عن المؤتمر العربي القوي ١٩٣١/١٢/١٣ ٣٩٥
- ١٩٢ احتجاج لجنة ضريبة الأملاك إلى المندوب السامي . القدس ١٩٣٢ ١٩٨
- ١٩٣ بيان من مكتب مؤتمر الضرائب حول السياسة الضرائبية لحكومة الانتداب القدس ١٩٣٢ / ٥ / ٢٣ ٤٠١
- ١٩٤ بيان تشكيل حزب الاستقلال العربي وبواعته سنة ١٩٣٢ ٤٠٣
- ١٩٥ إعلان يوم « صندوق الأمة » في الصحف الوطنية سنة ١٩٣٢ ٤٠٨
- ١٩٦ احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب على سياسة التجهيل في فلسطين يافا - ١٩٣٢ / ١٠ / ٤ ٤٠٩
- ١٩٧ قرار اللجنة العليا « لصندوق الأمة » بتأسيس شركة لإنقاذ الأراضي ١٩٣٢ / ١٠ / ١١ ٤١٢
- ١٩٨ احتجاج اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني على مشروع قانون المطبوعات سنة ١٩٣٢ ٤١٤
- ١٩٩ افتتاحية جريدة « الجامعة العربية » المسلمون والنصارى سواسية في نظر الأجانب سنة ١٩٣٢ ٤١٦
- ٢٠٠ ميثاق مؤتمر الشباب العربي - يافا ١٩٣٢/١٢/٤ ٤١٩
- ٢٠١ منشور حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٣٢ ٤٢٠
- ٢٠٢ بيان حزب الاستقلال العربي بالدعوة إلى مقاطعة حفلات الانجليز سنة ١٩٣٢ ٤٢٣

- ٢٠٣ رد حزب الاستقلال العربي على بيان المندوب السامي الذي ألقاه أمام لجنة الانتداب في جنيف عام ١٩٣٣ ٤٢٦
- ٢٠٤ قرار اللجنة العليا « لصندوق الأمة » بحض الملوك والأمراء وعظماء المسلمين والعرب على الاشتراك في شركة لإنقاذ الأراضي سنة ١٩٣٣ ٤٤٤
- ٢٠٥ بيان حزب الاستقلال العربي الموجه إلى العرب . في جميع الأقطار ٢٨ / ١ / ١٩٣٣ ٤٤٦
- ٢٠٦ افتتاحية جريدة « الجامعة العربية » حول عدم قانونية امتياز البحر الميت ١٧ / ٢ / ١٩٣٣ ٤٤٩
- ٢٠٧ وصف جريدة « الجامعة العربية » لوقائع الاجتماع في دار اللجنة التنفيذية لبحث مشكلتي الهجرة وبيع لأراضي سنة ١٩٣٣ ٤٥٤
- ٢٠٨ بيان من اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية الكريمة حول اجتماع ٢٦ / ٣ / ١٩٣٣ - ٢٢ / ٣ / ١٩٣٣ ٤٧١
- ٢٠٩ مقررات الاجتماع الوطني الكبير في ٢٦ مارس المنعقد في يافا - يافا - ٢٧ / ٣ / ١٩٣٣ ٤٧٤
- ٢١٠ نداء رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة الكريمة حول مقاطعة الحفلات الرسمية واللجان الحكومية ٣ / ٤ / ١٩٣٣ ٤٧٥
- ٢١١ بيان رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية الكريمة في الدعوة إلى التضامن والعمل صفاً واحداً ومقاطعة البضائع الأجنبية القدس ٢٣ / ٤ / ١٩٣٣ ٤٧٧
- ٢١٢ كتاب رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني إلى المندوب السامي البريطاني سنة ١٩٣٣ ٤٧٩

٢١٣٠ قرار اللجنة التنفيذية العربية بالدعوة إلى التظاهر احتجاجاً على الهجرة

اليهودية ٨ / ١٠ / ١٩٣٣ ٤٨١

٢١٤ بيان اللجنة التنفيذية العربية حول المظاهرات وحوادث يافاسنة ١٩٣٣ . ٤٨٣

٢١٥ احتجاج اللجنة التنفيذية العربية واستنكارها للفظائع الوحشية

التي اقترفت في القدس - ٣٠ / ١٠ / ١٩٣٣ ٤٨٥

٢١٦ بيان رئيس اللجنة التنفيذية العربية إلى الأمة العربية حول الوضع

في فلسطين ٣ / ١١ / ١٩٣٣ ٤٨٧

وزارة الإرشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات

0505681

الثنى ١٥٠ مليماً